تصريف العلامة

علي بن الشيخ حامد الأشنوي

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع


منتدى إقراء الثقافي

تصريف الملا علي

تأليف

العلامة علي بن الشيخ حامد الأشنوي

ويليه

حاشيته للعلامة

علي القزلجي

ويليه أيضاً

حاشية العلامة

عمر بن الشيخ محمد أمين

دار إحياء التراث العربي

للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار إحياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI
Publishing & Distributing

العنوان الجديد

بيروت – طريق المطار – خلف غولدن بلازا – هاتف ٠١/٥٤٠٠٠٠ – ٠١/٤٥٥٥٥٩ – فاكس ٨٥٠٧١٧ – ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Air port street - Golden plazza - Tel: 01/540000 - 01/455559 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين، وبعد: فهذه فوائد لطيفة وحواشٍ شريفة علقها العلامة المحقق، والفهامة المدقق، مولانا علي القزلجي قدّس الله سرّه على تصريف المولى العلامة علي الأشنوي نوّر الله روحه.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله المقدَّس عن المِثال، المنزَّه عن الزوال، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد خير الأنام، وعلى آله الكرام، وصحبه المقتبسين من مشكاة جماله والمغترفين من بحار نواله، وبعد:

فيقول الفقير إلى لطف ربّه القدير، عمر بن الشيخ محمد أمين، الشهير بابن القره داغي، أحسن الله إلى والديه وإليه، وأفاض شآبيب الغفران عليهما وعليه: هذه حواشٍ شريفة وفوائد لطيفة، على تصريف مولانا علي الأشنوي حفّه الله بلطفه المعنوي، كتبت أكثرها أثناء الاشتغال بتحصيل العلوم عام ألف وثلاثمائة واثنين وعشرين من هجرة سيد المرسلين ﷺ وعليهم أجمعين، ثم أردت تدوينها مع تبديل عباراتها الصعبة بأسهل، وقواصرها بأشمل، ضاماً إليها ما يوضح المرام وينقِّح الكلام ويحقِّق المسائل ويدقِّق الدلائل على وجه حسن للناظرين وسهل للمبتدئين ليكون أنفع للطالبين، ومن الله أستمد التوفيق وبيده أزمة التحقيق.

(قوله: بسم الله، إلخ) ابتدأ بالبسملة اقتداء بالكلام المجيد في الابتداء بها بحسب الترتيب كسائر الكتب السماوية، وامتثالاً لحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أبتر» أي كالأبتر الذي هو مقطوع الذنب. وعورض بخبر: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله، إلخ». وأجيب بوجوه: أشهرها: حمل ابتداء البسملة على الحقيقي وهو ما يكون بالنسبة إلى جميع ما عداه، والحمدلة على الإضافي، وهو ما يكون بالنظر إلى بعض ما عداه. ولم يعكس تأسياً بالقرآن العزيز وعملاً بالإجماع.



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب[1] العالمين، والصلاة والسلام على خير[2] خلقه محمد

(قوله: الحمد) هو الأصل، والأصل مقدم عليه لكنه هو الأصل، تأمل. **(قوله: رب)** التربية تبليغ الشيء من النقصان إلى الكمال شيئاً فشيئاً. **(قوله: العالمين)** هو جمع لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، تأمل. **(قوله: والسلام)** أي من فروعيات التقليد، تأمل. **(قوله: خير خلقه)** نيكى ونيك شدن ونيك تر والكل صحيح لرجوع الأولين إلى الثالث. وأما إذا

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(قوله: الحمد، إلخ) جملة خبرية أو إنشائية، واعترض على الثانية بأنه لا يمكن للعبد إيجاد مضمونها فكيف تكون إنشائية؟ ودفع بأن المراد بها إنشاء الثناء بذلك لا إيجاد مضمونها، وعدل عن الفعلية التي هي الأصل في الإخبار عن المتجددات إلى الجملة الإسمية لإفادة الدوام. وعبّر بعض بالفعلية لإفادتها التجدد، فلكل وجهة. وقدم الحمد لأنه أهم نظراً إلى أن المقام مقام الحمد وإن كان تقديم ذكر الله أهم نظراً إلى ذاته. والكلام في تعريف الحمد اللغوي والعرفي والشكر بالمعنيين وفي النسبة بينهما وفي كون لام الحمد للاستغراق أو الجنس ولام الله للاختصاص أو التمليك شايع فلا حاجة إلى الإطالة به. **(قوله: والسلام)** ذكره لأن إفراد الصلاة عنه كعكسه مكروه عند متأخري الفقهاء إلا فيما ورد، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[3]، حيث قرن بينهما بالواو. ورد بأن الواو للقران الذكري لا الفعلي، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[1]، ولذا قال بعضهم: أن الإفراد خلاف الأولى. **(قوله: خير خلقه)** أي بالإجماع كما ذكره الرازي، وبأحاديث منها قوله ﷺ: «أنا سيد الناس يوم القيامة». وخص يومها

---

(1) إما مصدر على حاله على سبيل المبالغة، أو صفة مشبهة، أو مصدر بمعنى اسم الفاعل.
(2) اسم تفضيل أصله أَخْيَرَ، نقلت حركة الياء إلى الخاء ثم حذفت الهمزة، أو صفة مشبهة مخفَّف خيّر بالتشديد كسَيدٍ ومَيْتٍ مخفف سيّد وميّت بالتشديد. شرحه رحمه الله.
(3) سورة الأحزاب: الآية 56. (4) سورة البقرة: الآية 277.

وآله أجمعين[1].

أما بعد: فيقول الفقير إلى الله الغني علي[2] ابن الشيخ حامد الأشنوي: لما

كان منعوتاً بالنسبة إلى الخلق يعود إلى المعنى الرابع كما في: هذا طويل، هذه الأشجار، تأمل. (**قوله: وآله**) المراد بالآل الأمة فلا يرد قصور ترك الأصحاب أو من قبيل بيده الخير، فافهم.

(**قوله: أما بعد**) إن حذف الأول يكون للمثنى والآخر يكون للجمع، وإن حذف الأول يكون للنفي باعتبار البعيد لا القريب، تأمل.

(**قوله: الفقير**) صفة مشبهة من فقر ككرم، أي احتاج. (**قوله: الغني**) صفة مشبهة من غني يغنى، كرضي يرضى، ضد الفقر، ولا يخفى ما فيهما من صنعة الطباق بينهما، تأمل. (**قوله: علي بن**) لعل سقوط الهمزة؛ لأن الشيخ حامد صار كالعلم، تأمل[3].

(**قوله: الشيخ**) صفة مشبهة من شاخ يشوخ بمعنى: علا يعلو.

بالذكر لظهوره لكل أحد بلا منازعة. ونوع الآدمي أفضل الخلق فيكون أفضلهم. وما ورد من النهي عن تفضيله ﷺ على بعض الأنبياء فمحمول على نحو التواضع أو ما قبل علمه بأنه أفضل أو التفضيل في نفس النبوة. (**قوله: وآله**) أي وأصحابه، ففيه اكتفاء كما في ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[4] كما قاله «المحشي». ولم يعكس لأن الصلاة على الآل مأمور بها في الحديث والصحب مقيس عليه. ويمكن حمل الآل على أمة الإجابة فيشمل الصحب.

(**قوله: الفقير**) أي المحتاج. وحذف المفتقر فيه لإفادة التعميم. (**قوله: الغني**) بالجر، صفة الله تعالى كما هو المتبادر، وبالرفع صفة الفقير، أي الغني عما سواه تعالى، وعلى التقديرين في تقابلهما صنعة الطباق. (**قوله: ابن الشيخ، إلخ**) أسقط همزة ابن إما لأن شيخ حامد صار علماً بغلبة الاستعمال أو لأن حامداً بدل من الشيخ، والمبدل منه في حكم السقوط، فكان واقعاً بين علمين حكماً. (**قوله: الأشنوي**) بالرفع والجر والثاني أولى بالنظر إلى قرب الموصوف، والأول أولى بالنظر إلى معرفة المؤلف إذ لا يلزم من معرفة الأب بنسبته إلى محل معرفة الابن بها.

---

(1) تأكيد معنوي لدفع توهم أن المراد من الآل بعضهم. شرحه.

(2) بغير تنوين على نسخة ترك ألف ابن خطأ المبني على أن الشيخ حامد صار علماً أو بالتنوين على نسخة إثباتها المبني على أن المذكور ليس بعلم. الجوري عليه الرحمة.

(3) وجهه أنه إذا تقدم الصفة المعرفة على الموصوف يكون الموصوف بدل منها عند بعض، والمبدل منه في حكم السقوط، فكأنه قال: علي بن حامد. انتهى الحج بكر.

(4) سورة النحل: الآية 81.

كان تصريف[1] الزنجاني أحسن[2] المختصرات في هذا الفن ترتيباً[3]، وأولاها[4]

(قوله: تصريف الزنجاني) الإضافة لأدنى ملابسة معرب زنكان، قد اشتهر كتابه باسم الفن أي القواعد المسماة بالتصريف الزنجاني بكسر الزاي والفتح والثاني أشهر.

(قوله: أحسنَ المختصرات) أي المؤلفات، الإضافة لفظية أو معنوية عند البعض فراجع وتأمل، ولا يخفى أن المختصر هو الذي يكون قليل اللفظ وكثير المعنى والإيجاز عكسه فلذا ذكر الأول دون الثاني، فافهم. (قوله: ترتيباً) أي من جهة الترتيب.

(قوله: وأولاها) وجه الأولوية أنه كان أسهل الكتب في التعلم.

(قوله: تصريف الزنجاني) أي الكتاب الذي ألّفه في بيان قواعد علم التصريف أحسن، إلخ. ففي قوله: «في هذا إلخ» استخدام أو الإشارة بهذا إلى فن الصرف المستفاد من المقام لا من الكلام.

(قوله: المختصرات) المختصر ما قلّ لفظه وكثر معناه. وقد يطلق على ما قلّ لفظه ومعناه. (قوله: في هذا) ظرفية المدلول للدال في الجملة إذا حمل الفن على المسائل سواء كان مرتبطاً بالتصريف وبالمختصرات أو بهما.

(قوله: ترتيباً) عرف بجعل كل شيء في مرتبته. واعترض بأن ضمير مرتبته إن عاد إلى كل لزم أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء، أو إلى شيء لزم كونه في مرتبة شيء واحد وكل منهما فاسد. وأجيب بوجوه، أحسنها: أن العموم المستفاد من كل يعتبر بعد إرجاع ضمير مرتبته إلى شيء. ثم الترتيب مصدر مبني للمفعول وإلا لم يكن وصفاً للتصريف حقيقة.

(قوله: وأولاها) عطف على السبب، أي أليقها بحال المبتدئين في تقريب المعاني إلى أفهامهم لأحسنية ترتيبها. فقوله: «للمبتدئين» مرتبط بالأُولى، والتقريب بالمعنى اللغوي. ويمكن جعل اللام بمعنى إلى متعلقاً بالتقريب. وكذا حمل التقريب على المعنى الاصطلاحي وهو سوق

---

(1) بالإضافة والثاني صفة لمحذوف لشهرته، وهو إبراهيم الراجي.

(2) بالنصب خبر كان إذا كان ناقصاً أو حال من فاعله إن كان تاماً بمعنى وجد، وترتيباً تميز عن نسبة أحسن إلى ضمير التصريف وأوليها عطف على أحسن. الراجي.

(3) وهو في اللغة جعل كل شيء في مرتبته، وفي اصطلاحهم جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد. مصري.

(4) وإنما قيد الأولوية في التقريب بقوله للمبتدئين دون الأحسنية في الترتيب، لأن فائدة الثاني بكلا معنييه تعمُّ المبتدئين المتعلمين والمعلمين، بخلاف فائدة الأول، فإنها بالمعنى اللغوي تختص بالمتعلمين وهو الأظهر هنا، وكذا بالمعنى الاصطلاحي عند من دقق النظر فيه، ولا تعتمد على مطلق ما استخرج من فِيه. محمود الوسيم بخواهر زاده رحمه الله.

للمبتدئين تقريباً، لكن ما كان وافياً بتمام ما لا بد لهم منه، ولا كافياً بجميع ما لا يستغنون عنه، أردتُ[1] أن أضم إليه ما يتمم فوائده، وأزيد عليه ما يعمم فرائده، مع

(قوله: تقريباً) أي إلى الفهم في اللغة معروف، وفي الاصطلاح: تطبيق الحجة بالمدعي. **(قوله: ما)** نافية.

(قوله: كان وافياً) من وفى بالعهد كأنه نذر الإتمام لوجوبه عليه فلم يتم، والتمام كأنه بمعنى الإتمام. **(قوله: ما لا بد، إلخ)** والمراد به الفوائد الآتية في قوله: «ما يتمم فوائده»، الإضافة لأدنى ملابسة، والمراد بها أمهات القواعد.

(قوله: ولا كافياً) من كفاه مؤنته أو من كفاك الشيء، أو من كفاية، فمعناه محيطاً.

(قوله: بجميع ما) والمراد الفرائد الآتية في قوله: «ما يعمم فرائده» والمراد بها فروع القواعد، تأمل.

(قوله: لا يستغنون عنه) أي الذكي والغبي بل يفتقرون إليه.

(قوله: فوائده) الإضافة لأدنى ملابسة جمع فريدة، وهي الدرة الكبيرة، شبهت

الدليل على وجه يستلزم المطلوب لكنهما بعيدان.

(قوله: لكن ما، إلخ) دفع لما يتوهم من المدح المار من أنه لا خلل فيه أصلاً. **(قوله: وافياً)** من وفى الشيء وفياً كثر وتمَّ، فقوله: «بتمام» متعلق به على تضمين معنى التعلق أو من وفى بعهده أي لم يخالف. لكن يتجه على الثاني أنه لم ينقل عن المصنف الوعد المؤكد به فلا وجه لنفي وفائه إلا أن يقال: أن التأليف في علم في قوة ذلك لأنه شأن المؤلفين ففيه عهد حكمي. وفي نسبته إلى الكتاب تجوز، أو المراد وافياً مؤلفه، وإرجاع ضمير كان إلى الزنجاني، لو صح، استلزم تفكيك الضمائر. **(قوله: ولا كافياً)** كلمة لا رفع للإيجاب الكلي لا سلب كلي وإلا لزم الكذب، وكذا ما في ما كان. **(قوله: لا يستغنون)** أي أوساط المتعلمين، فإن الزكي منهم يكتفي بتصريف الزنجاني وغبيهم لا يستغني بهذا الكتاب أيضاً. **(قوله: ما يتمم)** إشارة إلى أن التمام فيما مر بمعنى التتميم أو الإتمام. **(قوله: فوائده)** جمع فائدة بمعنى مفادة، فإنها ما استفيد من علم أو مال ففيه تلميح إلى أنها مأخوذة من غيره ويمكن جعلها من: فأدله المال يفيد، أي ثبت، فالمراد بها الأمور الثابتة البعيدة عن البطلان. **(قوله: فرائده)** جمع فريدة بمعنى الدرة الكبيرة. شبهت الكلمات الحسنة أو معانيها بها في الشفافية ففيها استعارة مصرحة تحقيقية أو في الضمير استعارة مكنية وإثبات الفرائد له تخييل.

---

(1) جواب لـ: ما.

نسخ بعض عباراته، آتياً بخير منها، وتبديل قواصر كلماته، شاغلاً[1] بأشمل عنها[2]، مستعيناً بخير[3] ....

الكلمات الحسنة بالدرة الكبيرة في الشفاف فاستعير له استعارة مصرحة تحقيقية فتدبر.

(قوله: آتياً) حال من الفاعل أو المفعول الذي لغير من هي له أو من هي له، فتدبر.

(قوله: منها) التأنيث باعتبار أن المضاف اكتسب التأنيث. **(قوله: شاغلاً)** حال كالحال التي تقدمت عليها. **(قوله: بأشمل عنها)** أي منها، تأمل.

(قوله: بخير) الباء بمعنى من أي مستعيناً من خير إلخ، أو هي باقية على معناها لكن

(قوله: آتياً) حال من فاعل أضم أو أزيد فيكون حقيقة، أو من مفعولهما فيكون مجازاً في النسبة. إلا أن يجعل بمعنى المأتي كما في قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[4]، أو يراد آتياً مؤلفه.

وجعله حالاً من ياء المتكلم المحذوف المضاف إليه للنسخ أو من البعض بعيد، وكذا قوله: «شاغلاً».

(قوله: قواصر) أي كلمات التصريف القاصرة، فالإضافة كجرد قطيفة.

(قوله: شاغلاً) الشغل المعدى بالباء بمعنى الإقبال، وبعن بمعنى الإعراض، ففيه استعمال اللفظ المشترك في معنيه إلا أن كون كل منهما بالنظر إلى متعلق سهل أمره.

(قوله: عنها) أي منها، فهو متعلق بأشمل أو متعلق بشاغلاً. والمفضل عليه محذوف أو بهما فتكون كلمة عن مستعملة في معنيين.

(قوله: بخير) قد يقال: الفاعل للعون هو الله تعالى، ونسبة الفعل إلى الفاعل بالباء قبيح عند أهل اللسان كما قاله عصام. وتوجيهه كما ذكره المحشي: إما بجعل الباء بمعنى من أو تضمين الاستعانة بمعنى التمسك، أو بتقدير المضاف، أي مستعيناً بمعونته وتوفيقه.

وأقول: معنى الاستعانة: طلب العون. فيحسن تعلق: من، بالاستعانة باعتبار المضاف

---

(1) باعتبار كل متعلق بمعنىً بالطريق المعتبر في ذلك، أي: في باب الشغل، وهو أنه إذا تقدر بالباء يكون بمعنى الإقبال، وإن تقدر بمن يكون بمعنى الإعراض.

(2) أي: حال كوني طالباً للإعانة. شرحه رحمه الله.
كجاءني أشجع الناس، بتقدير الموصوف، وجعل من مفضلاً عليه فافهم. ابن نهر.

(3) أي: أفضل من، أي: الذي به يُستعان، وتقديم الصلة للحصر قلباً، أو يقيناً، أو إفراداً، وذلك الأفضل هو ذات المعبود بحق. شرحه. وصلى الله على النبي وآله. اهـ.

(4) سورة يوسف: الآية 82.

من به يستعان، ومستفيضاً من الحكيم[1] المنان، فإنه[2] الولي للإفضال والإحسان.

(اعلم أن التصريف في اللغة: التغيير، وفي اصطلاح[3] أهل هذه الصناعة) لا اسماً

الاستعانة متضمنة لمعنى التمسك أو من قبيل ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[4] فافهم. **(قوله: من الحكيم)** بالتشديد **(قوله: المنان)** المنّ: النعمة الثقيلة، **(قوله: في اللغة)** متعلق بالاتحاد المفهوم بين المبتدأ والخبر.

(قوله: لا اسماً لها) لا عاطفة على مقدر حال من التصريف، أي اسماً لشيء آخر لا اسماً لها. هذا مثل ما قاله المولى الأزهري في «إعراب الألفية» في قوله: «وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا للياء» فراجع.

لأنه تعالى ليس فاعلاً للطلب، نعم ما ذكر جار في نحو: وما توفيقي إلا بالله، تأمل.

(قوله: من الحكيم) كلمة من حرف جر، ويجوز قراءته بفتح الميم وتشديد النون فيكون مفعول مستفيضاً. **(قوله: الولي)** الولي ضد العدو، وكل من ولي أمر أحد فهو وليه، كذا في «الصحاح» وكل من المعنيين محتمل هنا لأنه تعالى يحب الإحسان ووالى أمره.

(قوله: في اللغة) متعلق بالاتحاد المستفاد من القضية الحملية الموجبة أو بوقوعه على الاختلاف في أجزاء القضية، أهي ثلاثة أو أربعة. وكلمة: في، لاعتبار المدخول أو الظرفية المجازية. وأما جعله متعلقاً بالتصريف أو التغير أو بمقدر هو كائن معرفاً أو منكراً ففيه أن الأولين يقتضيان إرادة المعنى من التصريف والتغيير والثالث يستلزم حذف الموصول مع بعض الصلة، والرابع يوجب عدم التطابق بين الموصوف والصفة. نعم لو جعل على الأخير حالاً لاتجه.

(قوله: لا اسماً) يعني أن التصريف[5] قد يكون اسماً للعمل المخصوص، أعني تحويل المصدر المجرد إلى المشتقات واشتقاق المصغر والمنسوب والجمع عن مباديها. وقد يكون اسماً للعلم المخصوص فحينئذ يطلق بالاشتراك اللفظي على المسائل وعلى إدراكاتها وعلى الملكة الحاصلة من ممارستها، ويعرّف بالاعتبار الأول بالتعريف العملي، أعني تحويل المصدر إلخ، بناء على ما في هذا الكتاب. وبالاعتبار الثاني بالعلمي، وهو علم أي تصديق أو ملكة أو مسائل

---

(1) اعلم أن للتصريف الاصطلاحي معنيين، إما بمعنى العمل، وهو تحويل المصدر. اهـ. أو بمعنى العلم، وهو علم بأصول. اهـ كما في المناهج.

(2) أي خير من به يُستعان، أي: الحكيم، علة لقوله: مستعيناً ومستفيضاً. شرحه رحمه الله.

(3) الاصطلاح في اللغة: الاتفاق، وفي الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع لفظ المعنى غير المعنى اللغوي، ويكون بينهما مناسبة، واللغة في اللغة: التكلم، وفي الاصطلاح: لفظ موضوع.

(4) سورة الطارق: الآية 6.

(5) في الاصطلاح.

لها (**تحويل مصدر**)[1] المجرد في المشتقات[2] (**إلى أمثلة**) بلا واسطة، . . . .

(**قوله: تحويل مصدر المجرد**) الإضافة لامية أو بيانية وكلاهما دقيق وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً كطَلَبَ من الطلبِ، فلا يسمى تحويل ضرب إلى يضرب مثلاً تصريفاً، أو المراد بتحويل المصدر المجرد بالواسطة مثله، فتأمل.

(**قوله: في المشتقات**) ليس المراد بالمشتق المعنى الأعم، بل المعنى المتبادر الذي هو الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والنعت[3] واسم التفضيل الذين هما اسما الفاعل في

كانت متعلقة بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليس بإعراب، فقوله: «لا اسماً لها» معطوف على مقدر، أي إنما يكون هذا تعريفاً للتصريف إذا كان عَلَماً للعمل المخصوص لا للعلم والصنعة، فإنه حينئذ يعرّف بالتعريف العلمي.

(**قوله: تحويل**) أي ولو حكماً فيدخل فيه تحويل طلب بفتحتين مصدراً إلى طلب ماضياً.

(**قوله: مصدر، إلخ**) عبارة الأصل الأصل الواحد، وعبر به ليشمل مذهبي البصرية والكوفية فإنهم اختلفوا.

وقالت الفرقة الأولى: إن المصدر أصل المشتقات.

والثانية: إن الفعل أصلها. وعلّلوه بأن المصدر يعتل بإعلال الفعل كما في: قام قياماً، ويصح بصحته كما في: قاوم مقاومة، فيكون فرعه. وبأن الفعل عامل في المصدر فيكون أصله. ورد الأول بأنه: لا يلزم من الفرعية في الصحة والاعتلال الفرعية في الاشتقاق وبأنه منقوض باعد فإنه فرع يعد في الإعلال وليس مشتقاً منه، والثاني بأنه منقوض بالحروف فإنها عاملة في الأسماء وليست أصولاً لها إجماعاً.

وعدل المؤلف عنها إشارة إلى ترجيح مذهب البصريين.

(**قوله: المجرد**) أي المصدر الذي هو مجرد عن الحروف الزوائد.

(**قوله: في المشتقات**) دفع لما يقال: أن ما ذكره تعريف بالأخص لأن التصريف أعم من تحويل المصدر المجرد، ومن تحويل مبادىء المصغر والمنسوب والجمع إليها.

---

(1) من إضافة الموصوف إلى الصفة.

(2) من المصدر كما هو المتبادر لا مطلقاً، حتى يشمل نحو الكلمة والكلام من الكلم.
أي: باعتبار ما في هذا الكتاب، وإلا فتصريف المشتقات لا ينحصر في تحويل المصدر المجرد، بل يكون بتحويل المكبّر من المشتقات إلى المصغّر، نحو: ضارب، إلى: ضُوَيْرِبٍ، وبتحويل المفرد إلى المثنى والمجموع، نحو: ضارب، إلى: ضاربان وضاربون.

(3) أي: والصفة المشبهة.

كما في الماضي، أو بها كما في غيره[1] **(مختلفة)** هيئاتها[2] **(لتحصيل معان[3] مقصودة**

هذه الصنعة، وأسماءُ الزمان والمكان والآلة فيكون المصدر كله استطرادياً. ولا يبعد أن يدخل فيه مصدر المزيد فيه فلا يكون الكل استطرادياً.

ويجوز أن يكون مصدر المجرد من إضافة الموصوف إلى الصفة فمصدر المزيد فيه كذلك.

والمراد بتحويل المصدر: تحويله من حيث هو مصدر مبدء الاشتقاق، فتأمل.

(**قوله: كما في الماضي**) الكاف لمصدر المزيد، تأمل.

(**قوله: كما في غيره**) الكاف للأفراد الذهنية.

وحاصله: أن التعريف باعتبار ما يبحث عنه في هذا الكتاب فالمعرف في الحقيقة نوع من التصريف، هذا وكلمة في للتعليل كما في: ذلكن الذي لمتنني فيه، أو لاعتبار المدخول، والواسطة أعم من أن تكون قريبة أو بعيدة.

(**قوله: كما في الماضي**) أشار بالكاف إلى المصدر الذي هو مزيد سواء كان مصدراً للموجود كمقتل أو للمزيد كإكرام، فإن كلاً منهما مشتق من المصدر المجرد بالذات.

(**قوله: كما في غيره**) الكاف استقصائية إذ لم يبق لمدخولها فرد يشار بها إليه هذا وما قاله لا يوافق مذهب جمهور البصريين من أن جميع الأفعال والصفات مشتقة من المصدر بالذات.

(**قوله: مختلفة**) أي ولو اعتباراً، ولذا قالوا: إن ضم فلك وجنب أجمعين غير ضمهما مفردين.

(**قوله: لتحصيل**) مصدر معلوم أو مجهول، فقوله: «لا تحصل» مضارع معلوم أو مجهول من التحصيل ومفعوله محذوف على الأول كما في: هذا الذي بعث الله رسولاً. ويمكن جعله من الحصول.

(**قوله: مقصودة**) تأكيد للمعاني، لأن المعنى ما يراد من اللفظ، أو المراد ما من شأنه أن يقصد لكثرة الحاجة إليه وهذا أوفق بالتفريع في قوله: «فإذا، إلخ».

---

(1) كالمضارع وما اشتق منه، فإن المضارع مشتق من المصدر بواسطة الماضي، وسائر المشتقات مشتق من المصدر بواسطة المضارع والماضي.

(2) حركاتها دون حروفها.

(3) فيه نظر؛ لأن المعاني جمع معنىً، والمعنى اسم مفعول، يعني: المقصود، والمقصود كذلك، فيلزم التكرار، والجواب: أن المراد من الأول ما يراد من اللفظ، وبالثاني ما هو موضوع له، فالفرق بينهما ظاهر، لأن الموضوع له خاص، وما يراد من اللفظ عام. عُفِيَ عنه.

لا تحصل إلا بها). فإذاً[1] صار علم هذا التحويل ضرورياً[2].

ثم اعلم أنَّ أصول الاسم تكون ثلاثة[3] لا أقلَّ، . . . .

(قوله: لا تحصل، إلخ) فإن قلت: مضى ضارب يحصل بذ وضرب ومضروب بذ، وضرب من فلان، وضرب له ضرب في الماضي، ويضرب له ضرب في الحال مثلاً، قلت: الحصر بالنظر إلى الطريق الواضح الأسهل العادي، فافهم.

(قوله: ضرورياً) أي علمه بهذه الصنعة وإضافة العلم إلى التحويل من إضافة الباحث إلى المبحوث عنه، فتأمل.

(قوله: أصول الاسم) أي المعرب، وأما الاسم المبني[4] والحرف فبِمَعْزَلٍ من هذا

(قوله: لا تحصل) أي تحصل بها لا بالأصل المحول، أعني المصدر أو لا بلفظ آخر مفرد فالحصر إضافي فلا يرد أن معنى ضارب يحمل بزيد صدر منه الضرب، وكذا سائر الأمثلة. وأجاب عنه المحشي: بأن الحصر بالنظر إلى الطريق الأسهل العادي، انتهى. وهو متحد مآلاً مع الجواب الثاني. وأجيب أيضاً بأن ما يفيده ضارب مثلاً من الدوام والثبوت لا يفيده ما ذكر.

(قوله: فإذا) أي إذا توقفت المعاني المقصودة على الأمثلة المتوقفة على التصريف وتوقفت تلك المعاني على التصريف صار العلم الباحث عن ذلك التحويل محتاجاً إليه؛ لأن الاحتياج إلى المتوقف يستلزم الحاجة إلى الموقوف عليه.

(قوله: ثم اعلم) كلمة ثم للترتيب الذكري لا الزماني، **(قوله: أصول الاسم)** الأنسب بالمتن تقديم أبنية الفعل إلا أنه قدم الاسم لشرفه. واحترز بالأصول عن الفروع فإنها تكون سداسية كانقطاع وسباعية كاستخراج، وبالمعرب عن المبني، كمن وما وتاء المتكلم.

(قوله: ثلاثة لا أقل) بحسب الوضع فلا يرد مع وأب وفم فإنها ثلاثية وضعاً حذف منها لام الفعل وذلك لأن الأوفق بالطبع أن يتحقق في اللفظ مبدء متحرك ومنتهى ساكن، وأن يفصل بينهما بحرف يجوز فيه الحركة والسكون فلا يخالف شيئاً منهما هذا. والثلاثي عشرة أبنية هي

---

(1) التنوين عوض عن المضاف إليه.

(2) أي: محتاجاً إليه؛ لأن الغرض من هذا الفن حصول المعاني، والمعاني لا تحصل إلا بالأمثلة، والأمثلة لا تحصل إلا بالتحويل، فينتج أن المعاني لا تحصل إلا بالتحويل.

(3) أي: على عشرة أوزان، وهي: فَلْسٌ، وفَرَسٌ، وكَتِفٌ، وعَضُدٌ، وحِبرٌ، وعِنَبٌ، وإِبِلٌ، وقُفْلٌ، وصُرَدٌ، وعُنُقٌ.

- وسقط فُعِل على صيغة الماضي المجهول، وفِعُل بكسر الفاء وضم العين، والدئل في الأول منقول من الفعل، والحُبُك في الثاني من التداخل لمجيء حِبِك بكسر الأولين، وحُبُك بضمهما. اللهم اغفر لي ولوالدي.

(4) كمن وما.

وأربعة[1] وخمسة[2] لا أزيَدَ. والفعل تكون ثلاثة لا أقل لضعف البنية، وأربعة لا أزيدَ لثقل معناه. ولأن الاسم أصل والفعلَ فرع **(وكل واحد منهما**.........

العلم لشذوذ التصرف فيهما. ثم الحرف أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي كلكن.

(قوله: وخمسة) وإنما جوز في الاسم ذلك ليتوسع، فافهم.

(قوله: والفعل) كفى الدار زيد والحجرة عمرو.

(قوله: لضعف البنية) أي مع التصرف بالحذف.

(قوله: وكل واحد منهما) أي الاسم المجرد والمزيد فيه، والفعل المجرد والمزيد فيه.

فعل مثلث الفاء مربع العين سوى فعل بضم فكسر وعكسه، فإنهما ساقطان لثقلهما في الاسم. ونحو الدئل منقول من الفعل الماضي المجهول، والحبك إن ثبت محمول مبني على تداخل اللغتين في حرفي الكلمة كما في «الشافية».

(قوله: وخمسة لا أزيد) لئلا يتوهم أنه لفظان ويلزم الثقل في أصل الوضع. **(قوله: والفعل)** عطف على معمولي عاملين بشرطه، أعني تقديم المجرور، **(قوله: لا أقل)** أي بحسب الوضع فلا يرد نحو صن وقن مما كان على حرفين أو حرف بعروض الإعلال. ودفعه بحمل الفعل على الماضي خلاف الظاهر.

(قوله: لضعف البنية) أي البناء الأقل ضعيف لا يقبل ما يتطرق إليه من التصرفات الشائعة العارضة على الفعل كالحذف، فلا يرد أن هذا الدليل جار في الاسم المبني كتصغير ذو، والحرف كسو في سوف لأن التصرف فيهما نادر. نعم هو جار في الاسم المعرب.

(قوله: لثقل إلخ) حيث يدل بجوهره على الحدث، وبهيئته على الزمان، فلو زيد عليها لثقل لفظاً ومعنى وخرج عن الاعتدال. والمراد بمعناه هو الموضوع له فلا يرد الأفعال المنسلخة عن الزمان.

(قوله: ولأن الاسم) أي فلو زيد الفعل على أربعة لزم تساوي الفرع والأصل أو زيادته على الأصل وهو قبيح، **(قوله: منهما)** أي من الفعل الثلاثي والرباعي بناء على أن الكلام فيه أو من

---

(1) أي: على خمسة أوزان: جَعْفَرٌ، وزبرج، وبرثن، وبَرْثَنٌ، ودرهمٌ، وقَمطُرٌ، وزاد الأخفش نحو: جُخْدَب.

(2) أي: على أربعة أوزان: سَفَرْجَلٌ، وقرطب، وجَحْمَرِشٌ، وقُزَعْمِلٌ، وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم يجىء من الخماسي إلا عَضْرفوتٌ، وخُزَعبيلٌ، وقَرْطَبُوسٌ، وقَبعثريٌ، وخَنْدَرِيسٌ على الأكثر.

إمّا مجرد أو مزيد فيه، وكل واحد منها إمّا سالم أو غير سالم، ونعني بالسّالم: ما سلمت حروفه الأصلية التي) تثبت في جميع تصاريف الكلمة لفظاً أو تقديراً و**(تقابل**

(قوله: ونعني بالسالم) وبالصحيح ما خلا حروفه الأصلية من حروف العلة فقط وبين السالم والصحيح عموم وخصوص مطلقاً إذ كل سالم صحيح ولا عكس فافهم.

(قوله: ما سلمت) أي حلت، فافهم. وكتب أيضاً من قبيل: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[1] تأمل.

(قوله: التي تثبت، إلخ) هذا تفسير الأصول نظراً إلى المعلم.

(قوله: في جميع تصاريف) الإضافة للاستغراق، وفي بعض النسخ: في تصاريف الكلمة. **(قوله: أو تقديراً)** كعين قلت وبعت والزائد ما هو ساقط لفظاً كواو دخول في دخل، أو تقديراً مثله فيه وعلى التقديرين أو لمنع الخلو، تأمل. **(قوله: تقابل إلخ)** نظراً إلى المتعلم، تدبر.

الفعل والاسم وهذا أشمل.

(قوله: مجرد) أي متجرد عن الزائد **(قوله: ونعني)** أي معاشر الصرفيين. وأما عند النحاة فالسالم ما ليس في آخره حرف علة وغير السالم بخلافه، فنصر سالم عندهما، ورمى غير سالم عندهما، وباع سالم عند النحاة دون الصرفيين، واسلنقى بالعكس، فبين السالمين وكذا غير السالمين عموم من وجه. وقد يقال: سالم النحاة ما ليس لامه حرف علة فيكون: اسلنقى سالماً عند الفريقين، ويكون النسبة بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً.

(قوله: سلمت) أي خلت فلا يلزم الدور والكلام من عموم السلب لا سلب العموم، لأن المراد بالسلامة عدم وجود شيء من تلك الحروف فيه. فلو قال: ومن الهمزة، ومن التضعيف لكان أولى، هذا ولم يقل: ما صحت، لأن الصحيح ما ليس أحد أصوله حرف علة فيكون أعم من السالم لأن نحو: أكل، صحيح لا سالم. لكن قال بعضهم: لا فرق بينهما.

(قوله: تثبت، إلخ) زاد هذا إشارة إلى دفع ما أورد من أن تعريف الأصلي بما يقال بما ذكر دوري لأن معرفة تلك المقابلة متوقفة على معرفة الزائد والأصلي، فلو توقف معرفتهما عليها لدار. وحاصله: أن تعريفه به بالنظر إلى المتعلم، وأما المعلم فيعرفه بالثبوت المذكور فإذا عرفه به وأراد إعلام المتعلم قابله بتلك الحروف ليفهمه المتعلم.

(قوله: أو تقديراً) بأن كان ساقطاً لعلة. وزاد هذا على غيره لئلا يرد عليه نقض تعريف

---

(1) سورة يوسف: الآية 26.

بالفاء والعين واللاّم) مكرراً بحسب زيادة الأصول على الثلاثة **(من حروفِ العلّةِ والهمزةِ والتضعيفِ)**.

ويعبّر عن الزائد[1] بلفظه إلاّ المبدل من تاء الافتعال ونحوه، . . . .

(قوله: واللام) مكرراً ذلك لحصول الحاجة عنده، فإن كان زيادة الأصول على الثلاثة بحرف يكرر اللام مرة وذلك في الاسم والفعل كجعفر ودحرج وزنهما فعلل، وإن كانت بحرفين فمرتين وذلك في الاسم كجحمرش ووزنه فعللل.

(قوله: ونحوه) أي نحو تاء الافتعال فيعم تاء تفعَل وتفاعل نحو: اطّهر واذّارك، أصلهما: تطهّر وتدارك، قلبت التاء طاء ودالاً وأدغمتا فلما تعذر الابتداء بالمدغم جيء بهمزة الوصل وزنهما اِتْفَعَّلَ واِتْفاعَلَ ونونَ انفعل في انزحم. هذا ما ذكره بعض المحققين. وقال الرضى: الزائد المدغم في أصلي يعبر عنه بما بعده كأداراك وأزين وزنهما أفاعل وافّعل بتشديد الفاء لا أد فاعل وإز فعّل، انتهى. وقيل: وزن نحو اطهرّ وأثاقل تفعّل وتفاعل تنبيهاً على أن الهمزة لا يعتد بها أصلاً، تدبر.

الأصلي جمعاً بنحو واو، وعد مما هو أصلي وساقط في بعض التصاريف ومنعاً بنحو نون قرنفل مما هو زائد غير ساقط لكنه في حكم الساقط لسقوطه في أصل الوضع.

(قوله: مكرراً) أي اللام دون سابقيه لحصول الحاجة عنده بحسب إلخ، فيكرر مرة إن زادت على الثلاثة بحرف فيقال: وزن دحرج وجعفر فعلل، ومرتين إن زادت عليها بحرفين وذلك في الاسم فقط فيقال: وزن سفرجل فَعَلْلٌ.

(قوله: من حروف) متعلق بسلمت. والمناسب من أحرف لأن أحرف العلة ثلاثة، فالمناسب جمع القلة لا الكثرة، إلا أن يقال: الجمعان متوافقان في المبدء متخالفان في المنتهى كما في «التلويح».

(قوله: والهمزة) عطف على المضاف لا المضاف إليه، **(قوله: والتضعيف)** الأولى ومن التضعيف ليكون إشارة إلى أنه ليس من جنس الحروف. **(قوله: ويعبر)** تنبيه على أن في كلام الأصل قصوراً حيث ذكر التعبير عن الأصل دون الزائد لكن الأوفق بائن ويقابل الزائد، إلخ.

(قوله: نحوه) عطف على المضاف، أي نحو تاء الافتعال مما هو كثير الوقوع فيعم تاءَ

---

(1) على الأصول بلفظه، أي: بلفظ ذلك الزائد، فرقاً بين الزائد والأصلي، وهذه القاعدة مطردة عندهم في كل زائد، كما يقال: ناصر، على وزن فاعل، ومنصور على وزن مفعول. كمال الدين.

فإنه بالمبدل منه. وإلاَّ المكرّر للإلحاق أو غيره فإنه بما تقدمه إلا إذا عدم ذلك[1]

(قوله: فإنه) أي فإنه يوازن بميزان المبدل منه، تأمل.

(قوله: وإلا المكرر) عاطفة على مقدر، وإلا زائدة كقوله:

هــل الــدهــر إلاَّ لــيــلــة ونــهــارهــا   وإلاَّ غــروب الــشــمــس ثــم طــلــوعــهــا

وكتب أيضاً، أي: المكرر الذي حصل بتكرير الأصلي سواء كان التكرير للإلحاق كما في جلبب أو لغيره من الأغراض كالتكثير في كرم مثلاً فيخرج نحو: أجلوز، تأمل.

(قوله: فإنه) أي المكرر الثاني الذي هو الزائد على الأصح.

(قوله: بما تقدمه) من المكرر الأول فيقال: جلبب على فعلل لا فعلب وكرّم على فعّل لا فعزل.

(قوله: إلا إذا عدم ذلك الوزن) الحاصل باعتبار التعبير عنه بما تقدمه.

تفعَل وتفاعل كأزّيَنَ وأدّارك في تزيّن وتدارك، قلبت التاء دالاً وزاء وأدغم فيهما فيعبر عنها بميزانها، ويقال: وزنهما أفعل وأفاعل لا إز فعّل واد فاعل كما قاله الرضي. ونونَ انفعل فيقال: وزن أنكح أفعل لا إن فعل، فالمثلية متوجهة إلى المضاف والمضاف إليه وعطفه على الثاني يستلزم قاصرية الكلام.

(قوله: بالمبدل منه) من ذكر الموزون وإرادة الميزان أو حذف المضاف، أي بميزان المبدل منه لا بلفظه رعايةً للأصل وتحرُّزاً عن الثقل فيما هو كثير فلا يرد نحو: فزد في فزت، حيث يقال: وزنه فلد لندرته.

(قوله: المكرر) أي الزائد الذي أريد تكريره لأجل الإلحاق بكلمة أخرى ليعامل معاملتها كدال قردد في الإلحاق بجعفر أو لغير الإلحاق كالتعدية ونحوها من الأغراض الداعية إلى زيادة ما يؤدي إلى التكرير كما في فرح وقتل لا يعبر عنه بلفظه لأن التكرير مستكره عندهم جداً فلا يرتكب إلا عند شدة العناية بما قصد لأجله من نحو الإلحاق فيعبر عنه بميزان ما قبله تنبيهاً على أن الاعتناء بالثاني مثله بالأول.

(قوله: بما تقدمه) بمرتبة أي بمماثل ميزانه فإن ميزان الباء الثاني في جلبب هو اللام الثاني من فعلل لا الباء أو اللام الأول أو العين، هذا وفيه إشارة إلى أن الزائد في نحو جلبب هو المكرر الثاني وهو الأصح.

(قوله: إلا إذا، إلخ) استثناء من المستثنى الثاني. أقول: إذا عدم ذلك الوزن الحاصل

---

(1) أي: الموزون الذي من شأنه أن يكون ملحقاً به.

الوزن[1] أو ندر كسحنون[2] بفتح السّين، فإنه فعلون لندور فعلول، وهو[3]

(قوله: أو ندر) فحينئذ يعبر عنه بلفظه؛ وذلك لأن التكرير مستكره عندهم جداً ولذا يرتكبون الإدغام عند اجتماع المثلين فلا يرتكب إلا مع شدة العناية بما يرتكب لأجله، أعني الإلحاق وغيره من الأغراض، فارتكابه دليل على أن الاكتراث والاهتمام بالمكرر كالذي قبله فعبر عنه بما عبر به إلا إذا دلّ دليل على أن التكرير لم يقصد من حيث هو تكرير بل زيد حرف بخصوصه فاتفق التكرير لوجود أصلي مثله كما يزاد الألف والنون في بناء فعلان، وربما يتفق التكرير لوجود مثله في المزيد فيه كما في سَِمنان بالفتح موضع، وبالكسر بلد، وبالضم جبل، لأن التكرير حينئذ اتفاقي غير مقصود من حيث التكرير ولم توجد فيه العلة المارة فعبّر عنه بلفظه على القاعدة المطردة في الزائد من التعبير عنه بلفظه، فذلك الدليل هو عدم ذلك الوزن أو ندوره إذ النادر كالمعدوم وسواء كان الوزن الآخر كثيراً أو قليلاً.

(قوله: كسحنون) مثال الثاني إظهاراً لما خفي، ومثال الأول بطنان لباطن الريش على الأصح وفيه رد على من زعم أن فعلول معدوم وأن الصعفوق أعجمي كالجوهري، ومنع صرفه لا يكون حجة، لأن صعفوق اسم جنس للئيم وحينئذ منصرف أو اسم قرية أو قبيلة، فيجوز أن يكون امتناعه للعلمية والتأنيث، فتأمل. وكتب أيضاً بفتح السين، وأما بالضم ففعلول ملحق بحلقوم ولا يخفى أنه من ذكر الموزون وإرادة الميزان.

باعتبار التعبير عنه بما تقدمه أو ندر حكم بأن التكرير اتفاقي، بأن زيد حرف بخصوصه فوجد نظيره في الأصول فليس مكرراً لنحو الإلحاق فالمستثنى غير داخل في المستثنى منه، ولام التعليل في قوله: «للإلحاق» مغنٍ عن هذا الاستثناء، تأمل. (قوله: كسحنون) مثال النادر ومثال المعدوم بطنان بضم الباء فإن وزنه فعلان لا فعلال لأنه معدوم. ونحو: قرطاس، وفسطاط، ضعيف والفصيح كسر فائهما. (قوله: لندور) يعني لو عبر بما تقدمه لقيل وزنه فعلول وهو نادر.

---

(1) الذي يصير عليه على تقدير التعبير من المكرر بما تقدمه.
يعبَّر عنه الزائد المكرر بلفظه لئلا يحصل وزن لم يوجد أو ندر.

(2) نونه زائدة كنون حمدون وعبدون. سهيلي.
وهو اسم رجل. سيد عبد الله.

(3) أي: فعلول النادر. سيد عبد الله.

صعفوقُ[1] وخرنوب، ويتبع الميزان الموزون في القلب المكاني وفي الحذف، إلا أن يقصد بيان الأصل فيهما.

(أما الثلاثي المجرد) فأبنية ماضيه: فَعَلَ[2] وفَعِلَ وفَعُلَ.

(قوله: ويتبع الميزان) نحو ناء يناء على وزن فلع يفلع.

(قوله: في القلب المكاني، إلخ) أي لا في القلب الإعلالي خلافاً لعبد القاهر الجرجاني، تدبر.

(قوله: وفي الحذف) نحو قاض على وزن فاع.

(قوله: إلا أن يقصد، إلخ) فيقال في ناء نياء فعل يفعل، وفي قاض فاعل، تدبر.

(قوله: وخرنوب) قضيته مساواة خَرنوب لصعفوق وهو حي باليمامة وقرية في الندرة وليس كذلك، فإن الأصح فتح فاء صعفوق دونه. عبارة «الشافية» وخرنوب: ضعيف، انتهى وهي أولى.

(قوله: ويتبع) لأن الغرض من الوزن بيان الأصول والزوائد على ترتيبها الواقع في الموزون هذا وكذا يتبع الموزون في الحركات والسكنات الواقعة قبل التغيير فيقال: وزن نصر ورد، وقال: فعل بفتحات تنبيهاً على أصل البناء. ولا تتبعه في الإبدال فيقال: وزن صان فعل لا فال. نعم قد يجري ذلك الإبدال في الميزان لوجود مقتضيه فيه أيضاً كما في تفريح وتفعيل.

(قوله: بيان، إلخ) بأن يقال: أصل ميزان شاك فاعل فقلب اللام إلى موضع العين فحذف وصار وزنه فال، ومن هذا يعلم أنه لو أريد بالبيان قصد إفهام الغير الأصل لجرى في قلب المكان كالحذف.

(قوله: فيهما) أي في المقلوب والمحذوف.

(قوله: الثلاثي) أي الفعل الثلاثي، وهو منسوب إلى الثلاثة على غير القياس كما في الجار بردى وكذا الرباعي.

(قوله: فعل، إلخ) لالتزامهم فتح أوله للخفة وفتح آخره للبناء إلا لمانع كالبناء للمفعول واتصال الضمير المرفوع به والتزامهم حركة وسطه لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال ذلك الضمير به، وهذا والاحتمالات العقلية في بادىء الرأي مع عدم تعقل الموانع أربعة وستون حاصلة من ضرب الحالات الأربع المتصورة في الفاء فيها في العين، ثم ضرب الأربع المتصورة

---

(1) وهو اسم غير منصرف للعلمية والعجمة. سيد عبد الله.

(2) فالأولان يجري فيهما التعدي واللزوم، والثالث لازم البتة. كمال.

وأبنية مصادره[1] نحو: قَتْلٍ وفسقٍ[2] وشُغلٍ[3] ورَحمةٍ[4] ونِشْدَةٍ[5] وكُدْرَةٍ[6] ودعوىٰ[7] وذِكرىٰ وبُشْرىٰ[8] ولَيّانٍ[9] وحِرْمانٍ[10] وغُفرانٍ[11] ونَزَوانٍ وطَلَبٍ

(قوله: ونشدة) يعني جستجو كردن ودرخوا ستن.

(قوله: وكدرة) الكدرة ضد الصفاء في اللون.

(قوله: وليان) إذا مطل، أي منع عن الدين.

(قوله: ونزوان) وهو الموجود في التسعة المتصورة في مثله، وكتب أيضاً جستن نر برماده.

في اللام في حاصل الضرب فبفتح الأول سقط ثمانية وأربعون وبفتح الآخر اثني عشر، وبحركة الوسط واحد فيبقى ثلاثة. ثم الحصر فيها منقوض ببناء المفعول وبنحو شهد بكسر أوليه. إلا أن يقال: المراد حصر البناء الأصلي وهما عارضان.

(قوله: قتل) أي هذه الصيغ وموازنها، وذلك لأنه أما متحرك العين ـ وسيأتي ـ أو ساكنه، والثاني إما بلا زيادة أو بها، والزائد أما تاء التأنيث أو ألفه أو الألف والنون والفاء في كل من هذه الأقسام الأربع مفتوح أو مكسور أو مضموم فهذه اثني عشر صورة ذكر مثلها بقوله: «قتل إلخ» مقدماً مفتوح الفاء على مكسورها ومكسورها على مضمومها.

(قوله: ونشدة) هي طلب الضالة وتعريفها، والكدرة ضد صفاء اللون، والليان الامتناع عن أداء نحو الدين وتأخيره.

(قوله: ونزوان) شروع في متحرك العين مع زيادة الألف والنون والمتصور فيه تسعة حاصلة من ضرب الحركات الثلاث في الفاء فيها في العين. ولم يوجد منها إلا مفتوح الفاء والعين كنزوان لوثوب الفحل.

(قوله: طلب، إلخ) شروع في متحرك العين بلا زيادة، والاحتمالات المعقولة فيه تسعة، أربعة منها موجودة، وخمسة مفقودة كما أشار إليه.

(1) اعلم أن المصدر ما يعبر عنه بالفارسية بما آخره دال ونون، أو تاء ونون، كذا قاله الفاضل الحيدر في حاشية العصام الوضيع.

(2) هذا من الأول. شرح سراج.

(3) من الشرط. شارح.

(4) من الرابع. شرح.

(5) من الأول. شرح.

(6) من الرابع. شرح.

(7) طلب. كنز اللغة.

(8) هذه الثلاثة من الأول. شرح سراج.

(9) من الثاني مصدر لوى يلوي.

(10) من الرابع.

(11) بابه ضرب. مختار.

وخَنِقٍ[1] وصِغَرٍ[2] وهُدًى وغَلَبَةٍ وسَرِقَةٍ[3] وذَهابٍ[4] وصِرافٍ[5] وسؤالٍ وزِهادَةٍ[6] ودِرايَةٍ[7] ودُخُولٍ[8] وقَبولٍ[9] ووجِيفٍ[10] وصهوبةٍ[11] ومَدْخَلٍ[12] ومرجِعٍ[13] ومَسعاةٍ[14] ومَحْمَدَةٍ[15] وبُغايةٍ[16] وكراهيةٍ[17].

(**قوله: وسرقة**) بفتح الأول وكسر الثاني (**قوله: وخنق**) مصدر خنقه، أي أخذ بحلقه. (**قوله: ودراية**) ودرى كرمى بمعنى: علم، (**قوله: ودخول**) لعل تقدم الدخول على القبول سهو من قلم الناسخ وإلا فالوجه تقديمه عليه على قياس أخواتها، فتبصر.

(**قوله: وبغاية**) بغى: كرمى، بمعنى طلب موضعها بعد دراية. قال الجابردي: أخرها للقلة، انتهى.

(**قوله: وكراهية**) الياء مصدرية لا مصدرية.

(**قوله: وغلبة وسرقة**) هما الموجودان من التسعة المتصورة في متحرك العين مع زيادة تاء التأنيث فقط.

(**قوله: قبول**) أخر مفتوح الفاء للقلة، ولم يجيء مكسور الفاء للزوم الانتقال من الكسر إلى الضم.

(**قوله: ووجيف**) نوع من سير الإبل. ولم يجيء من الثلاثة المعقولة في مثله سوى هذا.

(**قوله: وصهوبة**) لم يجيء من هذا مكسور الفاء لثقل الانتقال من كسر إلى ضم.

(**قوله: ومرجع**) لم يذكر من الاحتمالات الثلاث المتصورة فيما زيد فيه الميم مع سكون الفاء مفعل بضم العين كمكرم للاختلاف في مصدريته.

---

(1) هذه الثلاثة من الأول. شرح سراج.

(2) من الرابع والسادس.

(3) هذه الثلاثة من الثاني. شرح.

(4) من الثالث.

(5) من الثاني.

(6) وهذان من الثالث.

(7) من الثاني.

(8) من الأول.

(9) من الرابع.

(10) من الثاني.

(11) من الخامس أو من السادس. شرح سراج.

(12) من الأول.

(13) من الثاني.

(14) من الثالث.

(15) من الرابع.

(16) من الثاني.

(17) من الرابع.

والكل سماعي إلا ما كان على مَفْعلٍ[1] فإنه[2] قياسي من جميع الأبواب.

(فإن كان ماضيه على وزن فَعَل مفتوح العين فمضارعه يَفعُل بضم العين أو كسرها

(قوله: مفتوح العين) صفة لا حال، فتدبر.

(قوله: بضم العين أو كسرها) أو لمنع الخلو كعكفه حبسه، وفي المسجد اعتكف، ونضر وشتم وفسق وحسد كذا في الرضى.

(قوله: على مفعل) أي بفتح العين لأن مفعلاً بكسره سماعي.

(قوله: الأبواب) أي أبواب الثلاثي المجرد كمضرب ومسئل ومحسن ومعلم.

(قوله: ماضيه) من إضافة الأعم إلى الأخص أو الموصوف إلى الصفة، أي الماضي الذي هو الثلاثي المجرد، قاله المصري.

(قوله: مفتوح) صفة فعل لا حال منه لأن صحة الحال من المضاف إليه مشروط بجواز حذف المضاف وإقامته مقامه وهو هنا ممتنع لأنه لو قيل على فعل لزم اشتمال الماضي على فعل لا على موازنته مع أن الأمر بالعكس، فافهم.

(قوله: فمضارعه) الضمير عائد إلى الماضي أو فعل مفتوح العين أو الثلاثي المجرد بشرط فتح عين ماضيه.

والأولان أولى بالنظر إلى عدم التأويل عند من يوجب اشتمال الجزاء على ما يربطه بالشرط. والأخير أنسب بعدم تفكيك الضمائر.

(قوله: يفعل) قضيته أن الباب الأول فعل يفعل بضم العين وهو الأصح لأنه أدل على المعنى وأكثر اشتقاقاً من البواقي، ولذا رد أكثر الأبواب في بناء المغالبة إليه ولأنه ليس فيه انتقال من الكسر إلى الضم كما في يضرب.

وقال الزمخشري: أنه ضرب يضرب لأن تخالف الفتحة والكسر أتم من تخالف الفتحة والضمة. وما ذكره منقوص بعلم يعلم إلا أن يقال رجح باب ضرب لأنه أكثر استعمالاً.

(قوله: أو كسرها) أي أو يفعل بكسرها، وكلمة أو للتقسيم بمعنى: أن مضارعه لا يخلو عن أحدهما لا للتخيير لأن نحو قال لا يجوز فيه الكسر، ونحو وعد يمتنع فيه الضم، ولا للانفصال الجمعي لأنه جاء في نحو مضارع صد وضر الضم والكسر.

---

(1) بكسر العين أو فتحها أو على مَفْعِلَة بفتح العين أو كسرها، ولم يذكر مَفْعلاً من المصدر القياسي كمكرم للندور. جاربودي.

(2) الضمير راجع إلى: ما، في قوله: إلا ما. أبو بكر.

نحو: نصر ينصر، وضرب يضرب).

والغالب من مصدر فعل اللآزم نحو: ركع على ركوع، والمتعدي نحو: ضرب على ضرب. وفي الصنائع نحو: كتب على كتابة. والاضطراب نحو: خفق

(**قوله: نصر ينصر**) بالإضافة على الأصل أو على القلب.

(**قوله: وضرب يضرب**) قدم الأول على الثاني أما لأن فيه انتقال الثقيل إلى الأثقل العديم نظيره أو لانتقال الثقل إلى الأثقل كذلك، أو لبناء المغالبة من الأول دون الثاني، أو لأن الأول ثان والثاني أول في الأصل على لف مشوش.

(**قوله: من مصدر فعل، إلخ**) بمعنى في أولاً.

(**قوله: على ركوع**) كسجود وثبوت وصدور. (**قوله: وفي الصنائع**) عطف على محذوف قبله. وكتب أيضاً بمعنى من أولاً، وأيضاً أي مطلقاً سواء كان فعل بالفتح أو فعل بالكسر أو فعل بالضم وكذا ما للاضطراب والأصوات على ما في «شرح الشافية».

(**قوله: نحو ينصر**) يتجه أن اللائق: وينصر، لأن المقصود مثال الماضي والمضارع معاً، وأشار المحشي إلى جوابه بقوله بالإضافة على الأصل، أو على القلب، انتهى. يعني بإضافة نصر بعد تأويله بالماضي إلى لفظ ينصر وإضافة ينصر بعد تأويله بالمضارع إلى نصر، فكأنه قال: نحو ماضي ينصر ومضارع نصر وهو دقيق لكنه في غاية البعد. وقد يجاب كما في المصري بأنه من سرد الألفاظ الغير المركبة نحو واحد اثنين، أو حذف من الفعل الثاني حرف العطف. وفي حذفه في الاختيار شيء. وأقول: لو قيل بأن فعل يفعل اسم للباب الأول كما يشعر به كلامهم، وإن قوله: «نحو نصر، إلخ» مثال واحد لموزونه لكان أحسن.

(**قوله: والغالب**) موافق لقول ابن الحاجب. وأما ابن مالك فجعله قياسياً ومراده بالقياسي أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره يقاس عليه لا أن يقاس مع سماع بناء آخر فالنزاع بينهما بحسب اللفظ.

(**قوله: فعل**) أي في أبوابه الثلاثة فالأنسب ذكر قوله والغالب بعد قوله ومنع يمنع.

(**قوله: على ركوع**) من ذكر الموزون وإرادة الميزان أو الكلام على حذف المضاف، ولم يقل على فعول لئلا يحتاج إلى التمثيل.

(**قوله: وفي الصنائع**) فيه احتباك إذ التقدير والغالب فيما عدا المعاني الآتية من مصدر فعل اللازم إلخ، وفي «الصنائع»: من فعل اللازم والمتعدي على كتابة، أو نقول: أنه من عطف الخاص على العام ليدل على المغايرة في المصدر فحينئذ يكون من بمعنى في أو بالعكس، هذا والصنائع أعم من الحكمية فيشمل نحو عبر الرؤيا عبارة مما هو شبيهها وبطل بطالة مما يضادها تنزيلاً للتضاد منزلة التناسب. ويمكن أن يدرج فيها الولاية كأمر إمارة ولذا لم يزدها.

على خفقان، والأصوات على صراخ.

(ويجيء مضارعه[1] بفتح العين في) بعض **(ما كان عينه أو لامه حرف حلق)**.

(قوله: على خفقان) جولان كردن.

(قوله: على صراخ) بمعنى البكاء.

(قوله: في بعض إلخ) والبعض الآخر ترك على الأصل تفريقاً على الاقتضائين فتدبر.

(قوله: حروف الحلق) من إضافة الحال إلى المحل.

(قوله: خفقان) بفتحتين، وحرك عينه تنبيهاً بحركة الدال على حركة المدلول.

(قوله: صراخ) أي فعال بضم الفاء. وأما فعال بكسره فهو غالب فيما دل على امتناع كجمح جماحاً، هذا ومثل الأصوات الداء نحو: سعل سعالاً بضم الفاء، وكأنه أدرجه فيها بتجوز، وجاء فيها كثيراً فعيل كصهيل، وجاء نعق الراعي نعيقاً ونعاقاً.

(قوله: في بعض) زاد البعض دفعاً لما أورد من أنه ينتقض بنحت ينحت وأمثاله[2].

ولم يكتف بجوابه بأن لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط لأنه إنما يجري في الشرط الشرعي والعادي والعقلي دون اللغوي الذي هو مدخول إذا ونحوه، نحو: إذا طلعت الشمس فالنهار موجود، ولا بجوابه بأن يجيء بمعنى يصح أن يجيء لأنه لا يخلو عن تجوز.

أقول: يحتمل أن يجاب عن الاعتراض على الأول بأن المراد بالشرط فيه ما هو علة ناقصة وهو في المثال علة تامة، فليتأمل.

(قوله: أو لامه) لمنع الخلو فلا ينتقض بما عينه ولامه حرفا حلق. وأما القول بأنه اختار أو الفاصلة على واو الواصلة لأن العين واللام إذا كان كلاهما حرف حلق لا يفتح العين لبلوغ الثقل غاية لا يزول بالفتح فيه.

أما أولاً: فلأنه مناف لما في «القاموس» من أن بخع من حد منع، وما في «المختار» من أنه من باب قطع بلا نقل خلاف فيه، والمدعي هو الإيجاب الجزئي، فثبوت مثال كاف فيه.

وأما ثانياً: فلأنه لو قطع النظر عما ذكر لم يصح ذكر الواو لئلا ينتقض بنحو: سأل ومنع.

وأما ثالثاً: فلما تقرر من أن ما لا يدرك كله لا يترك كله.

---

(1) أي: مضارع فعل مفتوح العين في قوة الاستثناء مما سبق. جوري.

(2) كدخل يدخل، وجاء يجيء.

اشتُرِطَ هذا لأن الأصل تغاير حركة عين الماضي والمضارع كمعناهما فلا يعدل عنه إلا لمقتضى وهو ثقل حرف الحلق. ولا يُؤثِّر الفاءُ لسكونه في المضارع دائماً (**وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، نحو: سأل يسأل، ومنع يمنع**).

وشذّ أبى يأبى.

(**قوله: عين الماضي**) أي الذي هو الأصل بين الأصول التي هي الأصل بين حروف الكلمة إذ غيره لا يتصور فيه التخالف، تأمل.

(**قوله: كمعناهما**) ليدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى. (**قوله: فلا يعدل**) موافقاً بين الدال والمدلول.

(**قوله: لسكونه، إلخ**) بخلاف اللازم فإن سكونه ليس بدائم بل قد يكون جزمه بالحروف والوقف.

(**قوله: وشذ أبى، إلخ**) في «القاموس»: هلك جاء كضرب وسئل فيكون شاذاً كأبى يأبى، انتهى.

(**قوله: حركة عين الماضي**) تعلقه بقوله في الماضي إلخ، جعل الحركة متعددة ولذا نسب إليه التغاير. ولو قال: حركتي عين الماضي إلخ، لكان أولى.

(**قوله: كمعناهما**) بيان لوجه أصالة التغاير المذكور، أعني توافق الدال والمدلول في التغاير.

(**قوله: لمقتض**) أي في الجملة. والمراد به: مصحح العدول عن التغاير لا موجبه فلا يرد نحو: جاء يجيء.

(**قوله: ولا يؤثر**) أي لم يفتحوا العين إذا كان الفاء حرف حلق لأنه خفيف لسكونه إلخ.

(**قوله: في المضارع**) أي الثلاثي المجرد بقرينة المقام فلا يرد نحو: يدحرج ويفرح. وقوله: «دائماً» احتراز عن اللام فإنه قد يكون ساكناً بنحو عامل جازم.

(**قوله: وشذ أبى، إلخ**) أي خالف القياس وإن كثر وشاع، وورد في الكلام الفصيح لأنه مفتوح عين مضارعه وليس عينه أو لامه من حروف الحلق لأن لامه ألف وهي ليست منها. ولو سلم بناء على المرجوح فيمتنع كون الفتح لأجلها لأنها منقلبة عن الياء فلو كان الفتح بسببها لزم الدور، قاله العلامة. ويدفع بأن اللازم هنا دور معي لتوقف كل منهما على وجود الآخر معه لا قبله وهو جائز، وبأن الشرط وجود حرف الحلق في الماضي وهو لا يتوقف على الفتح في المضارع.

وقيل: نصبهما فيها لمناسبة منع يمنع في المعنى، وركن يركن من التداخل، وقلى يقلى عامرية، وبقي يبقى لغة طي والفصيح كسر عين مضارع الأول وماضي الثاني.

(وإن كان ماضيه على فعل بكسر العين فمضارعه على يفعل بفتح العين، نحو: علم

(قوله: وقيل) أي في وجه الشذوذ.

(قوله: نصبهما) الأولى فتحهما.

(قوله: لمناسبة، إلخ) من إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف أو بالعكس، والكلام من قبيل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]. **(قوله: ركن يركن)** بمعنى قال، وجعل الأخفش قنط يقنط مثله. **(قوله: من التداخل)** إيثاراً للخفة. **(قوله: فمضارعه)** الإضافة للاستغراق. **(قوله: على يفعل)** رعاية للأصل وهو التغاير، تأمل. **(قوله: بفتح، إلخ)** حال أو صفة.

(قوله: نصبهما فيهما) أي فتح عين الماضي والمضارع في هذه المادة. والأولى فتحهما فيه لأن حركة العين ليست حركة إعراب والنصب خاص به وعدم الحاجة لتأويل المرجع.

(قوله: لمناسبة) قال في «الحاشية»: لأنه بمعنى منع يمنع، انتهى. وفيه نظر لأنه على ما في «القاموس» بمعنى كره فيكون من حمل اللازم على الملزوم، وعلى ما في «الصحاح» بمعنى امتنع، فيكون من حمل الشيء على أصل مرادفه.

(قوله: وركن) من الركون بمعنى الميل، وكذا قنط يقنط عند الأخفش فماضيه من الباب الأول ومضارعه من الرابع.

(قوله: عامرية) قضيته أن بني عامر لا يشترطون في فتح عين المضارع ما ذكر وكذا الطيء. هذا وقيل: قلى يقلي من تداخل الباب الثاني والرابع.

(قوله: وبقي، إلخ) وكذا فنى يفني لغة طيء. ويمكن أن يقال: حمل على بقي حمل الشيء على نقيضه.

(قوله: كسر عين، إلخ) كأنه من إضافة مبدأ الصفة إلى الموصوف أي الفصيح المضارع المكسور فلا يرد أن الفصاحة لا يكون للحركة بل للمفرد أو الكلام أو المتكلم.

(قوله: على يفعل بفتح، إلخ) ليتخالف حركتا عيني الماضي والمضارع على وجه لا يؤدي إلى الثقل فلا يرد أن التخالف حاصل بضم العين في المضارع فليكن كذلك.

---

(1) سورة يوسف: الآية 82.

يعلم، إلاّ ما شذّ من نحو حسب يحسب)[1].

وكثر في المثال، ويجيء الألوان[2] والعيوب[3] والحلى[4] كلها من علم يعلم، ونحو: فَضِلَ يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ، . . . .

(قوله: في المثال) أي في معتل الفاء نحو: وتد يتد، تأمل.

(قوله: والعيوب) من عَرِج وجَهِل.

(قوله: والحلي) أي العلامات الظاهرة للعيون.

(قوله: فضل إلخ) من الفضالة بمعنى البقية.

(قوله: إلا ما شذ، إلخ) مشعر بأنه لا فرق بين ما كان فاؤه واواً أو غيره في الشذوذ. وقضية كلام ابن الحاجب أن نحو: ورث يرث من المثال الواوي قياسي. والأول أظهر لأن العدول من فتح العين إلى كسره ليتوصل به إلى التخفيف بحذف الواو إنما يحسن جعله وجهاً لاختيار الشذوذ لا لجعله قياساً.

(قوله: حسب) أي إذا كان بمعنى الظن فإنه بمعنى الحساب من باب نصر، وبمعنى العلم من باب علم.

(قوله: في المثال) كان المراد به ما يشمل اللفيف نحو: ولي يلي. ثم إن كان المثال واوياً كان مجيء الفتح فيه نادراً والكسر كثيراً ليتوسل به إلى حذف الواو في المضارع بوقوعها بين كسرة لازمة وياء المضارعة. وإن كان يائياً كان فُتِحَ العينَ فيه شائعاً والكسرُ فيه نادراً لأنه بالحمل على الواوي، فلو قيد المثال بالواوي لكان أولى.

(قوله: والحلى) بكسر الحاء وجاء ضمها، جمع حلية، بمعنى الوصف والصورة.

(قوله: كلها من، إلخ) أي يلزم أن يجيء من علم إلخ، سواء جاء من باب آخر أو لا، فلا يرد نحو آدم وعجف ورعن، مما جاء بكسر العين وضمه.

(قوله: ونحو فضل) من الفضالة بمعنى البقية أو من الفضل ضد النقص، فإنه جاء كعلم

---

(1) فإن قيل: إن أبى يأبىٰ وحسب يحسب شاذان، فما الترجيح في أنه عد حسب يحسب من الأبواب ولم يعد أبىٰ يأبىٰ. قلنا: أبىٰ يأبىٰ مخالف من حيث الشرط لا من حيث الحركة والمعنى، وحسب يحسب مخالف من حيث الحركة والمعنى، فالمناسب أن يعد من الأبواب المخالف لا الموافق لئلا يلزم منه نوع مكره.

(2) كسود وكدر. رضي.

(3) كعور وعرج وعمىٰ. رضي.

(4) كدعج من الدعج محركة لشدة سواد العين. رضي.

ومات يموت، بكسر الماضي وضم المضارع من التداخل[1].

وجاز فيما ماضيه مكسور العين وكان عينه حرف حلق كشهد أربع لغات، وإلا كعلم فثلاث، وكذا الاسم[2].

(**قوله: ومات يموت**) وكذا دام يدوم بعينه. فإن قيل: كيف تعلم أنه مكسور العين لا كصان؟، قلت: بدليل قولهم: إن مت بالكسر، وأمت بالضم، وفي بعض النسخ: موت يموت وهو الأولى لظهور الكسر فيه بالإعراب، فتأمل.

(**قوله: بكسر الماضي**) أي بكسر عينه وكذا فيما بعده.

(**قوله: من التداخل**) إيثاراً للتغاير. (**قوله: وكان عينه حرف، إلخ**) أو لامه كفرح اسماً كان أو فعلاً كما في «المناهج».

يعلم ونصر ينصر، كما صرح به الكمال في حاشية شرحه على «الشافية» نقلاً عن بعض اللغويين. وأما إذا كان للغلبة بأن كان فضل بمعنى غلب في الفضل فلم يجيء إلا كنصر ينصر.

(**قوله: ومات**) بكسر العين بدليل مت بكسر الميم للمتكلم مثلاً.

(**قوله: بكسر الماضي**) نسبة الكسر والفتح والضم إليه مجاز مطلقاً وإلى الشفة حقيقة. وأما نسبتها إلى الفاء مثلاً فمجاز لغوي وحقيقة عرفية فليحفظ.

(**قوله: من التداخل**) أي دخول الباب الأول في الرابع وبالعكس.

(**قوله: ماضيه**) الإضافة بيانية لأن ما عبارة عن الماضي. والأخصر الأولى أن يقول في ماض عينه حرف حلق ومكسور كشهد إلخ.

(**قوله: أربع لغات**) حاصله: إن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين فعلاً كان كعَلِمَ وشَهِدَ أو اسماً كفخذ وكتف، يجوز فيه ثلاثة وجوه أخر هي: فتح الفاء وسكون العين وكسرهما وكسر الفاء وسكون العين إن كان العين حرف حلق وإلا ففيه وجهان، ولا يجوز فيه كسرهما لأن غير حرف الحلق ليس له قوة حتى يجعل ما قبلها تابعاً لها في الحركة. ثم أن في قوله: «أربع لغات» تغليباً لأن اللغة على ما قاله المصري: ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الأصل دون البواقي. ولم يقل: أربعة وجوه مع أن الأليق تغلب الأكثر تغليباً للأصل على الفرع. ولو قال بدل قوله: «وجاز» إلى قوله: «وكذا الاسم» ولفعل بفتح فكسر فعلاً أو اسماً ثلاثة فروع إن كان عينه

---

(1) والحاصل: أنها جاءت من الباب الرابع والأول فأخذ الماضي من الرابع والمضارع من الأول فثبت تداخل البابين. شرحه.

(2) كفخذ وكتف.

والغالب من مصدر فَعِلَ اللازم كَفَرِحَ على فَرَحٍ بفتح أوليه.

ولا يجيء هذا البناء مما ماضيه مفتوح العين إلا فيما عين المضارع فيه مضموم كطلب يطلب طلباً غير الجلب والغلب فإنهما من جلب يجلب، وغلب يغلب، بفتح الماضي وكسر المضارع فيهما، والمتعدّي نحو: جَهِل على جَهْلٍ[1].

(**قوله: ولا يجيء، إلخ**) شمع مر يمرا بهل أفروخته، زينبخار أمي رود إين سوخته، تأمل. (**قوله: كطلب يطلب**) فإنه يجيء مصدره على فعل بفتح ففتح، (**قوله: بفتح الماضي**) حال أو صفة. (**قوله: على جهل**) بسكون العين.

حرف حلق وإلا ففرعان لكان أخصر وأولى وأشمل.

(**قوله: من مصدر**) قيده بالغالب لئلا يرد عليه نحو سخط بضم الفاء ورضي بكسره لا بفتح أوليهما. والاعتراض بأن قياسهما فعل كجهل لقولهم: سخطه ورضيه، مدفوع بأنه من باب الحذف والإيصال لأن الأصل: سخط عليه ورضي عنه.

(**قوله: فعل اللازم**) قدم بيان مصدره لأن اللازم في فعل أكثر من المتعدي.

(**قوله: ولا يجيء**) جملة معترضة بين المتعاطفين.

(**قوله: إلا فيما، إلخ**) الحصر ممنوع فإن الظعن بفتحتين مصدر ظعن يظعن بفتح العين في الماضي والمضارع كما في المناهج، فالأولى استثناؤه كالجلب والغلب.

(**قوله: فيه**) أي في مضارعه، فلا يرد أنه إن كان الضمير راجعاً إلى الماضي لكان منافياً لقوله: «مفتوح العين» ولزم خلو الصفة أو الصلة عن الرابط أو إلى ما الذي هو عبارة عن المصدر كما هو الظاهر لكان منافياً لقوله: «هذا البناء» أو إلى المضارع لزم الخلو المذكور. ولو قال: عين مضارعه مضموم، لكان أخصر وأولى.

(**قوله: غير الجلب**) رد على من قال: جاء يجلب بكسر العين وضمه، والجلب بسكون العين وفتحه، فليكن الأول للأول والثاني للثاني، وعلى الفراء حيث جوّز كون الغلب مخفف الغلبة، ويتجه على الأول أن كلام أئمة اللغة ظاهر في أن كلاً مصدر لكل. عبارة الجوهري: جلب الشيء يجلبه ويجلبه جلباً وجلباً، وعلى الثاني أن الحذف خلاف الأصل.

(**قوله: والمتعدي**) معطوف على قوله: «اللازم، إلخ» والعطف على معمولي عاملين على شرطه.

---

(1) بفتح الفاء وسكون العين فرقاً بين اللازم والمتعدي، وإنما اختص الفتح باللازم والسكون بالمتعدي للتعادل لأن المتعدي بتعديته إلى المفعول أزيد منه وأثقل، أو للقلة والكثرة كما مر. شرح.

ومن الألوان والعيوب والحِلى على فُعلَةٍ بضم الفاء وسكون العين كحُمْرَةٍ وأُدْمَةٍ[1] وسُمْرَةٍ وبُلْجَةٍ.

(وإن كان ماضيه على فعل بضم العين فمضارعه على يفعل بضمه كحسن يحسن).

ويكون للطبايع التي لا تفارق الفاعل كالحسن والقبح ونحوها كالصغر والكبر.

(قوله: كحمرة) هذه الثلاثة من الألوان وبُلجَةٍ من الحلى، ومثال العيوب كعُجْفَةٍ.

(قوله: ماضيه) أي الثلاثي المجرد.

(قوله: ومن الألوان) المتبادر من هذا العطف أن فعل الذي من الألوان وأخويها ليس لازماً ولا متعدياً وليس كذلك فينبغي تخصيص اللازم فيما مر بما عداها. ثم أن الأولى تقديمه على قوله: والمتعدي، لأنه من أقسام اللازم.

(قوله: والعيوب) منقوض بجهل لأن الجهل منها وليس مصدره على فعلة. ويجاب بأن الجهل ربما يكون حسناً كما قاله عصام.

(قوله: كحمرة) الثلاثُ الأوَلُ للألوان، فلو ذكر بدل أحدها مثالاً للعيب كعُجفةٍ لكان أحسن، والبُلجةُ وهو نقاوة ما بين الحاجبين مثالُ الحلية.

(قوله: على فعل) هذا الباب لازم قطعاً إلا أن يضمن معنى فعل آخر نحو: بشر طلع اليمن، فإن طلع متضمن لمعنى بلغ، أو يحول من باب آخر إليه على ما قيل في سدته من أنه أجوف وأوى حول من فعل بفتح العين إلى فعل بضمه لبيان أنه وأوى، ولا يجيء يائي العين إلا هيؤ استثقالاً للضمة على الياء ولا المضاعف إلا قليلاً مشروكاً كلبب بكسر العين وضمه.

(قوله: للطبايع) عدل عن قول غيره لأفعال الطبايع لأن إضافة الأفعال إليها بيانية كما في «الكمال»، فذكر الأفعال مستغنى عنه. والطبايع جمع طبيعة وهي غريزة مخلوقة في الشيء بلا دخل لاختياره فيها.

(قوله: لا تفارق) أي نوعها الفاعل وإن فارق شخصها عنه فلا يتجه إن عدم مفارقة الطبيعة ينافي بناء الفعل منه لدلالته على التجدد. ووجه عدم الاتجاه أن تجدد الأشخاص كان في مدلول الفعل وهو حاصل هنا بناء على قول المتكلمين بامتناع بقاء العرض زمانين.

(قوله: كالحسن) مثال الطبيعة. والمراد به: الحسن النفسي لا الحسن الكسبي من نحو صفاء اللون ولين اللمس.

(قوله: ونحوها) أي نحو الطبايع مما لا يتجاوز إلى الغير ويقوم بمحله مع اللبث كالصغر

---

(1) ما بياضه غالب على سواده، في المختار: الأدمة: السمرة، والأدم من الناس الأسمر، والجمع: أدمان، وهو لونان. جامي جوري رحمه الله.

والغالب من مصدره على فعالة نحو: كرامة، وعلى صغر وكرم كثيراً.

(وأما الرباعي المجرد فهو فعلل نحو: دحرج يدحرج دحرجة[1] **ودِحْراجاً)**[2]، وهما قياسيان.

(قوله: وعلى صغر إلخ) أي ويجيء على فعل نحو: صغر وكرم، فتدبر. **(قوله: وأما الرباعي المجرد)** بتجريد المجرد عن التجريد لتجرد منعوت المجرد عن مقتضى التجرد، تأمل. **(قوله: فعلل)** أي فماضيه فعلل من قبيل: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[3]. وفي الكلام حذف المضافين أحدهما مبتدأ والآخر خبره، تقديره فماضيه موزون فعلل، تدبر.

إلخ. ولم يدخلهما في الطبايع لاختلافهما باختلاف الأوقات بخلاف الحسن بمعنى كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي.

(قوله: والغالب) هو أكثر من الكثير والنادر دونهما، ولذا يمثل للغالب بالصحة والكثير بالمرض، والنادر بالفالج مثلاً.

(قوله: وعلى صغر) فيه قصر مسافة، والأصل: وعلى فعل، وفعل نحو صغر إلخ. ثم عطفه على قوله: «على فعالة» فاسد لاقتضائه توصيف الوزنين الأخيرين بالغلبة والكثرة وهو مناف لجعلهما متقابلين. وجعله جملة مستأنفة ركيك، فلو قال: ومصدره على فعالة نحو كرامة غالباً وعلى إلخ، لكان أخصر وأولى.

(قوله: المجرد) قضيته سبق وجود الزائد فيه وليس كذلك. ويجاب إما بتجريد المجرد عما يقتضيه من سبقه أو بأنه استعمل هنا لتنزيل القوة القريبة من الفعل منزلته أو الإمكان منزلة الوجود كما في قولهم: ضيق فلان فم البئر، إذا حفره ضيق الفم.

(قوله: فهو فعلل) الحصر المستفاد من ضمير الفصل منقوض بفعلل المبني للمفعول وبفعلل أمراً، إلا أن يجاب بأن الحصر بالنظر إلى البناء الأصلي وهما فرعان على الأصح، أو بحذف المضاف على المبتدأ والخبر، أي فماضيه فعلل، فيخرج الأمر. ولفظ فعلل صادق بالمبنى للفاعل والمفعول. **(قوله: قياسيان)** قال ابن مالك: إن فعلاً لا سماعي بل نقل عن الصيمري أنه لم يسمع دحراجاً.

---

(1) دحرجة ودحراجاً، فذكر بما لإفادة أن مصدره على وفعلال، فالأول قياسي، والثاني سماعي. كذا بينه المصري، وللرد عليه قال: وهما قياسيان تبعاً لقول ابن الحاجب والمزيد فيه والرباعي قياسي. شرحه شرحه.

(2) بكسر الفاء، وقد جاء في المضاعف فتحة لدفع الثقل. جوري.

(3) سورة يوسف: الآية 82.

وانحصر في هذا لأن أول الماضي[1] وآخره لا يكونان إلا مفتوحين. ولو أسكن اللام الأولى يلزم التقاء الساكنين إذا اتصلت الضمائر المتحركة بالفعل فسكن العين لئلا يلزم توالي أربع حركات.

وأما جَنَدِلَ لأرض ذات حجارة، وعُلَبِطَ لقطيع الغنم، فالأصل جَنادِلْ

(قوله: وانحصر، إلخ) الحصر مفهوم من قوله فهو فعلل.

(قوله: ولو أسكن اللام) وفتحت لثقل الضم والكسر في الرباعي الثقيل في الماضي الذي هو الأصل. (قوله: الساكنين) أي بين العين واللام الأولى قبل الاتصال، أو بين اللامين بعده وهو غير جائز. (قوله: المتحركة) كأنها صارت علماً للمرفوع.

(قوله: وأما جندل) ودلدل كجندل، أصله دلادل جمع دلدل كقنفذ لكبير القنافذ وهو منصرف. وقال ابن مالك: هو غير منصرف والتنوين عوض عن الألف ودخول الجر لتوهم الصرف. (قوله: وعلبط) ومثله عَثَلِط وعُذَلِط وعُجَلِط للخاثر، وضُلَضِل للمَضَلَّةِ.

(قوله: إلا مفتوحين) الحصر بالنسبة إلى ما هو الأصل في المجرد المبني للفاعل فلا يبطل بنحو: شهد، بكسر الأول، فإنه فرع شهد. ولا بنحو: اجتمع وضربوا، فإنهما ليسا بمجردين، ولا بنحو: ضرب مجهولاً.

(قوله: ولو أسكن) هذا الكلام لا يفيد الانحصار في بناء واحد لبقاء احتمال كون اللام الأولى مضموماً أو مكسوراً. ولو قال بعد قوله: «بالفعل» وفتحت لتعادل خفة الفتحة ثقل الرباعي لتم. (قوله: الساكنين) هما اللامان إذا اتصلت إلخ، لوجوب سكون ما قبل ذلك الضمير.

(قوله: فسكن العين) التفريغ ينافي التعليل بقوله: لئلا إلخ، والتفصيل غير مناسب، فلو قال: وسكن، لكان أنسب. (قوله: وأما جندل) نقض لما يفهم من قوله: «لئلا إلخ» من امتناع أربع حركات متوالية وإشارة إلى جوابه بأن المراد امتناعه في أصل الوضع لا الاستعمال.

(قوله: لأرض) عبارة «الكمال» الموضع فيه الحجارة، ونص «الكنز» جندل بفتح الجيم وكسر الدال سنكستان وكل منهما أعم مما في الكتاب ويمكن التطبيق.

(قوله: لقطيع) أو للغليظ من اللبن وغيره. (قوله: جنادل) جمع جندل كجعفر وعلابط لفظ مفرد من مزيد الرباعي. وقال الفراء: جندل فرع جنديل وهو مزيد الرباعي. ورجحه ابن مالك بأن تفريع المفرد على المفرد أولى.

---

(1) المجرد المبني للفاعل، أما الأول فللخفة، وأما الأخير فلأن الماضي مبني على الفتح إلا لعذر وهو اتصال الضمائر.

وعَلابِطُ، فحذف الألف وتركا على حالهما، فليس التوالي أصلاً. ويُلحق به نحو: جورب وجلبب وبيقر وهرول وشريف ومندل.

ودليله: اتحاد[1] المصدرين[2] وكونُها على زنته مع زيادة لا فائدة لها

وفي القاموس: ماء زمزم كجعفر وعلابط كثير وزمّم كبقّم وزَمْزَم كجعفر وعلبط بِئرٌ عند الكعبة، انتهى. وكتب أيضاً بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث. **(قوله: فحذف الألف)** ليصير على صورة المفرد لمناسبته معناه لأنه مفرد، وأما في علابط لئلا يتوهم أنه صيغة منتهى الجموع. **(قوله: على حالهما)** من بقائهما على الحركة.

(قوله: نحو جورب). وحوقل أي هرم. **(قوله: وجلبب)** وشملل أي أسرع. **(قوله: وبيقر)** البيقرة: يطأطأ الرجلُ فيه رأسَه. **(قوله: ومندل)** وقلنس بزيادة النون فيهما ومدرع ومسكن بزيادة الميم، أي لبس القلنسوة والدرع والمنديل ومسكنه ذلله، وفيهق الكلام أي كثر، ورهوك لقمته إذا كبرها، وجهور أي جهر، ورهوك أي بختر، وترهوك أي تبختر. وكتب أيضاً وزنه مفعل أو فنعل، تدبر. **(قوله: ودليله)** أي دليل الإلحاق، فتأمل. **(قوله: المصدرين)** أي مصدر الفريقين أو المصدرين للفريقين. **(قوله: اتحاد المصدرين)** لا يقال:

(قوله: جورب) يقال: جورب فلان زيداً إذا ألبسه الجورب، وجلببه أي ألبسه الجلباب وهو القميص، وبيقر الكلب رأى البقر فتحير وبيقر الرجل أقام بالحضر وترك قومه بالبادية، كما في «الصحاح». وشريف الزرع أي قطع شريافَه، أي ورقَه إذا طال وكثر بحيث يخاف فساده.

(قوله: المصدرين) التثنية باعتبار النوع أي مصدر الملحق والملحق به. والمراد به فعللة لا فعلال لعدم اطراده. ولم يسمع في الملحق بفعلل فعلال إلا في حوقل كما في «الخضري»، فظهر أنه لا يجوز تفسير المصدرين بفعللة وفعلالاً وأن الاعتراض على قوله: «ودليله، إلخ» بأنه جار في أكرم فيلزم إلحاقه بدحرج. والجواب عنه بأن قوله: «مع زيادة، إلخ» دفع له ليسا في محلهما.

(قوله: لا فائدة لها) كيف ومعنى جورب وشريف مغاير لمعنى جرب وشرف، بل أكثر الألفاظ الملحقة لها معان غير معاني مجرداتها. نعم الزيادة لغير الإلحاق مطردة في إفادة المعنى

---

(1) أقول: في هذا المقام دور صريح وهو أن اتحاد المصدرين في الحقيقة موقوف على الإلحاق ولو كان معرفة ذلك موقوفاً على معرفة ذلك يلزم الدور كما لا يخفى على المتأمل. إلا أن يقال: إن ذلك مع قوله: وكونها. اهـ. المجموع من حيث هي المجموع غير هذا، فافهم. أشنوي رحمه الله.

(2) المطردين. جوري.

غير جعلها على مثاله.

ولم يُدغم في جلبب، ولم يُقلَب في هرولَ وشريفَ مع موجبهما لئلا يخرجا عن زنة الملحق به.

(وأما الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام).

واعلم أن الزيادة لا تكون إلا من حروف سألتمونيها إلاّ في التضعيف[1]

إكراماً كدحراجاً مع أنه ليس بملحق لأن المراد بالاتحاد هو الاتحاد في جميع المصادر وليس الاتحاد في المصدر الأصلي بل في العارضي، والمصدر الأصلي هو دحرجة، والاتحاد في المصدر القياسي هو دحرجة قياسي وفي دحراجاً سماعي.

(قوله: غير جعلها) من إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف أو بالعكس.

(قوله: مع موجبهما) أي بالفعل في الأول وبالقوة في الأخيرين.

(قوله: لئلا يخرجا) فالضمير وهو الألف في يخرجا باعتبار الدغم والقلب فمصيره للتثنية بهذا الاعتبار. **(قوله: إن الزيادة)** أي الحروف الزائدة. **(قوله: سألتمونيها)** ويعبر عنها باليوم تنساه. **(قوله: إلا في التضعيف)** أي لا يكون غيرها في فعل إلا في الإلحاق كجلبب وشملل.

والزيادة له قد تفيد المعنى وقد لا.

(قوله: مع موجبهما) أي بالقوة فإن الموجب للإدغام بالفعل اجتماع المثلين مع سكون أولهما ولقلب الواو ألفاً هنا سكونه وانفتاح ما قبله وهو إنما يتحقق بعد نقل حركة الباء الأولى والواو إلى ما قبلهما.

(قوله: لئلا يخرجا) ونحو قلسي وزنه فعلي فالألف زائدة ولا نقض به. ويحتمل أن يكون الزائد فيه ياء فحينئذ يخص عدم القلب بالوسط. وأما الإدغام فهو ممتنع ولو في الآخر لأنه ينكسر به الوزن مطلقاً بخلاف الإعلال في الآخر فإنه لا يفوت به غير حركة الآخر وهو غير مخل بالوزن. **(قوله: على ثلاثة)** قضيته أنه غير هذه الأقسام وليس كذلك إلا أن يعتبر التغاير الاعتباري، فالأولى ترك على. **(قوله: إن الزيادة)** أي المزيد أو حرف الزيادة لا حروف الزيادة وإلا لقال: حروف إلخ، فاندفع ما يتوهم من أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه. **(قوله: سألتمونيها)** ويعبر عنها بأمان وتسلية.

---

(1) والحاصل: أن الزيادة التي لغير التضعيف لا يكون من هذه الحروف، وأما التي للتضعيف سواء كانت للإلحاق أو لغيره فقد يكون منها وقد يكون من غيرها. شرح نظام.

للإلحاق أو غيره.

(**فالأول: ما كان ماضيه على أربعة أحرف**)، بزيادة واحدة كـ:(**افعل نحو: أكرم يكرم إكراماً**)[1] وهو قياسي.

ويجوز أن يزاد بين الهمزة والفاء سين أو هاء على خلاف القياس نحو: اسطاع

(**قوله: أو غيره**) كالمبالغة كفرح وطهر.

(**قوله: بزيادة واحدة**) بالإضافة أو الاتباع التوصيفي. (**قوله: إكراماً**) وجاز قلب همزته بحروف معه بحكم الاستقراء.

(**قوله: أن يزاد**) وجه الزيادة المبالغة، ووجه الاختيار الاستقراء لا غير.

(**قوله: اسطاع وإهراق**) كأن السين في اسطاع والهاء في إهراق أنيبا مناب الهاء في

(**قوله: ما كان ماضيه**) أقول: إن كان إضافة الماضي إلى الضمير بيانية يتجه عليه أنه يلزم أن لا يكون نحو: يكرم وأكرم وفرح أمرين من القسم الأول، ويكون نحو: ناتر الذي أصله: أنوتر منه أو لامية يلزم أن يكون نحو يفرح ويقاتل من هذا القسم دون فرح وقاتل ماضيين، وأن يكون نحو ينوتر منه دون نحو ينصر ويضرب. وعلى التقديرين إدخال كل مفسد إن لم ينسلخ عن الزمان لاقتضائه عدم الجمع والمنع للتعريف. ولا يبعد أن يقال: هذا القسم منحصر عرفاً في ماضي هذه الأبواب الثلاثة والتعريف له فالإضافة بيانية. لكن يرد عليه أنه يدخل فيه نحو ناتر وجلبب وأمثاله، فلو قال: فالأول ما كان الزائد فيه حرفاً واحداً كما فعل إلخ، لكان أخصر وأسلم، فاحفظه لتعين به على نظائره.

(**قوله: بزيادة**) زاده دفعاً لنقض مانعية التعريف بنحو: دحرج، لكن بقي انتقاضه بنحو جلبب.

(**قوله: كافعل**) الكاف هنا كالمثل في الآتيين للأفراد الذهنية أو إشارة إلى نحو يضرب ويكرم، أو الربط مقدم على العطف فلا يرد أن سوق كلامه يدل على انحصار أبواب الأقسام فيما ذكره وهو مناقض لمفاد الكاف والمثل.

(**قوله: أكرم**) يجوز بالاستقراء قلب همزته بحروف معه.

(**قوله: على خلاف**) ارتكب ليكون عوضاً عن حركة العين المنقولة إلى الفاء. وما يقال من أن التعويض عن الشيء إنما يكون بعد فقده وهنا ليس كذلك مندفع بأن المراد بالعوضية عنها جبر

---

(1) وإنما كسرت في المضارع فرقاً بينه وبين الجمع على أفعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة. شرح سراج.

يستطيع اسطاعاً، وإهراق يهريق إهراقاً، وهو للتعدية[1] غالباً نحو: أكرمته.

(وفعل) نحو: فرح يفرح تفريحاً، وهو الأكثر وتفعِلةً، وعن ناس: فِعالٌ، وهي

العوضية وإلا فالواجب إِسطاعةً وإِهراقةً[2]، فتأمل.

(قوله: وهي قياسية) أي كلها على الخلاف. **(قوله: أو الفاعل)** أو لمنع الخلو إذ

الوهن وتهييء العين للحذف عند سكون اللام في نحو: لم يطع وأطعت. وقد يقال: لو كان أصل اسطاع أطاع لاتحد معناهما وليس كذلك فالأولى قول الفراء أن أصله استطاع خفف بحذف التاء والشذوذ في فتح الهمزة وجعلها همزة قطع.

(قوله: اسطاعا) لم يقل اسطاعة لكون السين عوضَ التاء. **(قوله: للتعدية)** أي تضمين الفعل معنى التصيير، وجعل فاعل أصله المجرد مفعول التصيير فيزيد له مفعول سواء كان أصله لازماً أو متعدياً. وليس المراد بها جعل اللازم متعدياً فلا يرد نحو أعطى وأرى.

(قوله: غالباً) وقد يجيء للتعريض نحو أباع الشيء، ولصيرورة الفاعل ذا أصله أي مأخذه بالذات نحو أغد البعير، أو بالواسطة نحو أجرب الرجل أي صار ذا إبل ذات جرب، وللمدخول في نفس أصله أو وقته كأصبح الرجل وأشمل، ولوجوده على صفة نحو أحمدته وأبخلته، وللسلب نحو أشكيته أي أزلت شكايته، ولمعان أخر فصلت في «المطولات».

(قوله: أكرمته) أي أوصلت المعروف إليه وصيرته آخذاً له، فمجرده الكلام بمعنى تناول المعروف لا بمعنى الجود النفسي لعدم مناسبته هنا.

(قوله: نحو فرح) بزيادة راء، واختلف في الزائد فقيل: الثاني لأن الزيادة بالآخر وما يقربه أولى. وقيل: الأول لأن الحكم بزيادة الساكن أولى تقليلاً للزيادة. وجوز سيبويه الأمرين لتعارض الدليلين.

(قوله: فعال) مخففاً ومشدداً، وقرىء بهما قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾[3]، وقيل: المخفف مصدر المفاعلة.

(قوله: وهي) أي الثلاثة لما في «الشافية» من أن مصادر المزيد فيه قياسية وإن كان فيه نوع مخالفة لما سيذكره لا تفعلة وإلا لكان الأحسن ذكرها قبل قوله: «وعن ناس إلخ» ولكان أمر

---

(1) واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى أفعل فيصير لازماً وذلك نحو: أكب وأعرض، يقال: كبَّه أي: ألقاه على وجهه فأكبَّ، وعرضه أي: أظهره فأعرض. قال الزوزني: ولا ثالث لهما فيما سمعناه. سعد الدين.

(2) كما يدل عليه لفظ الشافية في باب ذو الزيادة.

(3) سورة النبأ: الآية 28.

قياسية، ويكون للتكثير[1] في الفعل[2] أو الفاعلِ[3] أو المفعولِ[4] ولأخرى.

(وفاعل نحو: قاتل يقاتل مقاتلة وقِتالاً)[5] وهما كثيران، وقال بعضهم: قيتالاً،

يجتمع الثلاث في قطعنا الأثواب، والتعين بالإرادة، فتأمل.

(قوله: على الاختلاف) وقال بعضهم: أن قيتالا سماعي على الخلاف فحينئذ حكي عن الأخفش.

(قوله: ولأخرى) أي وجاء للتكثير في أصل الثلاثي وجاء بمعنى افعل نحو عافاك، وبمعنى فعل نحو دافع أي دفع.

الأخيرين متروكاً. هذا وقد يجيء مصدره على تفعال بفتح فسكون كتَذْكار وتِفْعال بكسر فسكون وهو تبيان وتلقاء ولا ثالث لهما على ما قيل.

(قوله: أو الفاعل) انفصال خلوي لاجتماع الثلاثة في قطعنا الأثواب. ومحل التكثير في الأخيرين يكون متعدداً فإذا أريد التكثير في أحدها قيل: قطعت أو قطعنا أو قطعت الأثواب، تأمل.

(قوله: ولأخرى) كالتعبدية، ومنها النسبة إلى أصله كفسقته، وجاء للسلب نحو قردته، ولصيرورة الفاعل ذا أصله أو نفس أصله كقيح الجرح وروض المكان ولتوجه الفاعل إليه أو عمله فيه ككوف وصبح زيد، ولتصيير مفعوله على ما هو عليه نحو: سبحان الذي ضوّء الأضواء، وللدعاء كبركته، وللحينونة كظهر، وللحمل على أصله ككذبته، ولاختصار الحكاية ككبَّر بمعنى قال: الله أكبر، وللاعتقاد كوحدت الله، ولغيرها.

هذا وقد يكون بين الأفعال والتفعيل تضاد في المعنى كالإفراط وهو غاية التجاوز عن الحد، والتفريط وهو غاية التقصير، وكان مأخذ الأول فرط بمعنى سبق، والثاني فرط بمعنى قصر. **(قوله: كثيران)** مخصوص بما لم يكن فائه ياء كيوام في ياوم، أي عامله باليوم فإنه نادر.

(قوله: قيتالا) وفعال بتشديد العين كمراء مصدر مارأه إذا جادله شاذ أو فرع ميراء بالياء.

---

(1) أي لتكثير فاعله؟؟؟ الفعل أما بالنسبة إلى المفعول أو بالنسبة إلى الفاعل أو بالنسبة إلى نفس الفاعل.

(2) نحو: جوَّلت وطوَّفت، التكثير فيهما بالنسبة إلى نفس الفعل، أي: كثرت الجولان والطواف. سيد عبد الله.

(3) نحو: موَّتَ الإبلُ، التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل، أي: كثر الموتان في الإبل. سيد عبد الله.

(4) نحو: غلَّقت وقطَّعت، التكثير فيهما بالنسبة إلى المفعول، أي: غلقت الأبواب وقطعت الأثواب. سيد عبد الله المدونة سنة 1341.

(5) بتخفيف الفوقية المتصلة بالقاف. الجوري.

والكل قياسي على الاختلاف[1]، وهو للمشاركة ولأخرى.

(والثاني: ما كان ماضيه على خمسة أحرف) بزيادة حرفين.

(فأما أوله التاء مثل: تفعل نحو تكسر يتكسر تكسراً) وهذا هو الكثير، وقد جاء تِفعالٌ وهما قياسيان على الخلاف.

وهذا الباب لمطاوعة فَعَّلَ نحو: كسرته فتكسر، وللتكلف[2].

(قوله: كان ماضيه على خمسة أحرف) فدخل فيه أطهر وأثاقل.

(قوله: على الخلاف) أي قال بعضهم: إن تِفِعّالاً سماعيٌّ. **(قوله: لمطاوعة فعل)** نحو كسرته فتكسر.

(قوله: للمشاركة) أي لمعنى يستلزمها فإنه موضوع لنسبة المشاركة في أصله المجرد إلى أحد الأمرين متعلقة بالآخر صريحاً فيجيء العكس ضمناً. **(قوله: ولأخرى)** كالتكثير نحو ضاعفته، وبمعنى أصله المجرد كسافر ولجعل الشيء ذا أصله كافعل نحو: عافاك الله، ولغيرها.

(قوله: ما كان، إلخ) فيه أن هذا التعريف لا يشمل نحو أطهر وأثاقل مع أنهما عدا من هذا القسم. وقد يجاب بأن كلمة كان تدخلهما لأن أصلهما تطهر وتثاقل. ويتجه عليه، أما أولاً: فلأن كلمة كان منسلخة عن الزمان سيما في أمثال هذا المكان. وأما ثانياً: فلأنه يخرج منه نحو تكسر لأن ماضيه كان على ثلاثة أحرف. فلو قال الثاني ثلاثي زيد فيه حرفان لكان أولى. ويمكن الجواب بأن عدهما من هذا القسم مجاز باعتبار أصله القريب كعد نحو يتباعد منه.

(قوله: بزيادة، إلخ) زاده لئلا يدخل فيه نحو: تدحرج ويدحرج. ولو زاد أيضاً لغير الإلحاق لئلا يرد نحو تجلبب لكان أحسن.

(قوله: مثل) لو قال: وهو تفعل إلخ، لكان أحسن.

(قوله: تكسراً) بضم العين وكذا كل مصدر أول ماضيه تاء إلا إذا كان ناقصاً واوياً كان أو يائياً فيكسر عينه كالتمني دفعاً للاستثقال.

(قوله: على الخلاف) قيل تفعال كالتملاق سماعي. **(قوله: لمطاوعة)** هي لغةً الإطاعةُ، فالمشاركة غير معتبرة. والأحسنُ في تعريفها اصطلاحاً قبولُ فاعلٍ فِعْلٍ أثَرَ فاعِلٍ فِعْلٍ آخرَ يلاقيه اشتقاقاً. وأما تعريفه بدلالة لفظ على قبول إلخ، ففيه تسامح لأنَ معنى قولهم هذا للمطاوعة أنه دال عليها فيلزم على ظاهره أن يكون مدلول تكسر هو الدلالة على تلك الدلالة وهو فاسد. هذا

---

(1) بين العلماء، فقال بعضهم الأول: قياسي فقط، وبعض الآخر: الأولان قياسيان. شرحه.

(2) أي: لإظهار الفاعل على أصل الفعل واستعماله إياه بنوع كلفة مع انتفائه فيه حتى يظن موصوفاً بأصل الفعل أو حتى يحصل هو فيه. سعد الله.

أي: يتكلّفُ الفاعلُ أن يَجِدَ فيه الفعلَ نحو: تحلّم أي تكلّفَ الحلَم. ولمعانٍ أُخَرَ.

(وتفاعل نحو: تباعد يتباعد تباعداً) وهذا للمشاركة بجعل المشاركين أو الشركاء فاعلاً معاً بخلاف مشاركة المفاعلة، فإنها بجعل أحدهما أو أحدهم فاعلاً والباقي مفعولاً

(قوله: أي يتكلف الفاعل) لكونه مطلوباً له **(قوله: الفعل)** أي المجرد.

(قوله: بجعل المشاركين) من إضافة المصدر إلى المفعول نحو تضاربا وتضاربوا.

(قوله: أو الشركاء) أي في الإيجاد فلا يرد نحو تنازعنا الحديث.

(قوله: معاً) أي جميعاً، **(قوله: بجعل أحدهما)** أي الفاعل والمفعول. **(قوله: أو أحدهم)** الأولى: أو بعضهم سواء تساويا أو تفاوتا بأكثرية الفاعل أو المفعول.

(قوله: فاعلاً) لرجحانه بأمر عند المتكلم كسبقه أو كثرته أو شرفه، إلى غير ذلك.

واعترض على التعريف بانتقاضه بنحو علمته فلم يتعلم، إذ مدلول الصيغة عدم القبول. ويجاب بأن المراد بالقبول ما هو بحسب دلالة الفعل، والفعل هنا يدل عليه وإلا لما أفاد حرف النفي نفياً، وبأن علمته مجاز عن عالجت تعليمه، فلا مطاوعة فيه.

(قوله: أي يتكلف) هذا التفسير للإشارة إلى أن اللام في التكلف عوض المضاف إليه وهو الفاعل وليس تعريفاً للتكلف حتى يتوهم الدور. ولو قال: ولتكلف الفاعل إلخ، لكان أخصر وأولى.

(قوله: ولمعان أخر) كالاتخاذ في توسّدتُ التراب، واجتناب أصله[1] في نحو تَأَثَّمَ[2]، والطلبِ في تَعَظَّم[3] وغيرها.

(قوله: بجعل) فيه أن ذلك الجعل مدلول واو العطف أو التثنية والجمع اللذين هما لاقتصاره وإلا لما تحقق في نحو: ضرب زيد وعمر، ونحو: زيد وعمرو وبكر ضربوا. فالتحقيق أن المشاركة هنا بجعل مجموع المشاركين أو الشركاء فاعلاً صريحاً ومفعولاً ضمناً، بقي أن ما ذكره لا يجري في نحو: تعاطينا الدراهم لأن الدراهم من الشركاء ولم يجعل فاعلاً. ويجاب بأن المراد الشركاء في قيام الفعل بهم لا في المفعولية فليس الدراهم منهم. وحملها على الشركاء في الإيجاد لا يجري في نحو: تباغضنا زيداً من الأفعال الغير الاختيارية إلا بتكلف، تأمل.

---

(1) أي: الفعل. (2) أي: جانب الإثم.
(3) نحو: تعظّم، أي: طلب أن يكون عظيماً. كاتبه.

والعكس ضمني، وللتكلف بإظهار الفاعل الفعلَ من نفسه[1] ولا يريد[2] إيجاده فيه نحو: تجاهل، ولمطاوعة فاعل نحو: باعدته فتباعد.

(قوله: والعكس) أي فاعلية المفعول مفعولية الفاعل. **(قوله: ضمني)** أي يفهم في ضمن المشاركة. وكتب أيضاً: إن أريد المجاز من الحدث وإلا فلا عكس.

(قوله: منتف عنه) وإظهاره عن نفسه لأجل الهضم، **(قوله: ولا يريد، إلخ)** من الإرادة بمعنى المحبة. قال في «المنقول» في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًاۘ﴾[3]، الإرادة نقيض الكراهة، أي لا يُحِبُّ إيجادَه لكونه مذموماً له نحو تجاهل وتغافل وفاعل الفعل يريد وجودَه فيه ويحبه لكونه مرغوباً عنده نحو تحلم وتظلم، فتأمل.

(قوله: لمطاوعة فاعل) المطاوعة في اللغة: فرمان برداشتن. وفي الاصطلاح: دلالة لفظ على قبول تأثر دل عليه لفظ آخر يرجع في الاشتقاق إلى أصله، وفاعل الأول مفعول الثاني، فالأول مطاوع اسم فاعل، والثاني مطاوع اسم مفعول. وقد يتكلم بأحدهما دون الآخر ككسر الإناء فانكسر الإناء. ثم المراد بالقبول هو بحسب دلالة اللفظ كما قلنا،

(قوله: أو أحدهم) مشعر بأنه لا يجوز قاتل زيد وعمرو بكراً، وهو مناف لما قالوا من أن جعل بعضهم فاعلاً صريحاً لرجحانه عند المتكلم بأمر كسبقه في صدور الفعل أو كثرته أو شرفه، فلو قال: أو بعضهم، لكان أولى. ويمكن حمل كلامه على الغالب.

(قوله: والعكس) أي جعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً مستفاد في ضمن صيغة المشاركة. والمراد بالفاعل والمفعول في الأصل النحويان، وفي العكس اللغويان، ففي إطلاق العكس هنا مسامحة على أنه لا جعل في العكس إذ لا مدخل فيه في نحو: ضارب زيد عمراً، إلا أن يراد بالجعل الحكم بالمجعولية مجازاً وهو مستفاد من التعبير بصيغة المفاعلة.

(قوله: ولا يريد) احتراز عن تكلف التفعل، فإن الفاعل فيه يريد إيجاده فيه لكون الفعل مطلوباً له. أقول: يتجه عليه أمور:

الأول: أن الإرادة لا تتعلق إلا بالأمر المقدور كما تقرر في أصول الدين وليس شيء من الجهل والحلم مقدوراً. الثاني: أن الجهل عدم العلم وهو لا يمكن إيجاده فلا فائدة في نفي إرادته. الثالث: أن الإيجاد فعل الواجب تعالى لا فعل العبد وإنما للعبد الكسب كما هو مذهب

---

(1) مع أنه منتفٍ عنه. صح نسخة. (2) أي: لا يحب.
(3) سورة البقرة: الآية 26.

(وإما أوله الهمزة مثل: إنفعل[1] نحو: إنقطع ينقطع انقطاعاً) وهو لمطاوعة فَعَلَ

فدخل علمته فلم يتعلم وكسرته فلم يتكسر؛ لأن العبارة تدل على قبول التأثير وحصول الأثر ولولا دلالته لم يفد حرف النفي نفياً وكذا كسرته فتكسر كذباً. وفي عصام الشرح في قول «الكافية»: المصدر اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في إطلاقاتهم فلا يرد ما أورده الرضى من مصادر الفعل المنفي كما: ضربت ضرباً، إذ لو لم يدل على أنه فعله المتكلم لم يفد دخول حرف النفي نفيه، ولا يرد: ضربت ضرباً كذباً، ولا إن ضربت ضرباً ضرب، ولا ضرب زيد أو عمرو ضرباً، انتهى. وأعاد نحوه في تعريف المفعول به بما وقع عليه فعل الفاعل. أقول: وبمثل هذا يسلم تعريف الماضي بما دل على معناه، إلخ. والمتعدي بما يتجاوز مدلوله إلخ إلى غير ذلك. وقيل: المطاوعة قبول المفعول الذاتي أثر الفاعل الذاتي كقبول: الإناء كسر الرجل. ويسمى الفاعل والمفعول اللفظيان مطاوعاً، ومطاوعاً مجازاً أو اصطلاحاً في الاصطلاحات وتسمية الفعلين بهما كذلك، تأمل. وبعضهم توهم أن المطاوعة واللزوم متساويان وهو وهم لمثل قولك: علمت زيداً الفقه فتعلمه، هذا والله أعلم.

أهل السنة. الرابع: أن ما ذكره منقوض بقوله ﷺ: «فإن لم تبكوا فتباكوا».

ويمكن الجواب عن الأول: بأن الإرادة بمعنى المحبة كما قيل به في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا﴾[2]، وبأن كون نحو الحلم مراداً باعتبار تعلقها بأسبابه الاختيارية.

وعن الثاني: بأن المراد هو الإيجاد بالوجود الرابطي بمعنى اتصاف الشخص به بقرينة قوله: «به»، وهو متحقق في الإعدام المضافة.

وعن الثالث: بأن المراد بالإيجاد هو الكسب مجازاً أو الوجود بإرادة الأثر من التأثير مجازاً.

وعن الرابع: بأنه نزل البكاء منزلة غير المراد لكونه مخالفاً لميل النفس الأمارة، أو أن تباكوا مجازاً عن تبكوا، أو الفرق أغلبي.

(قوله: لمطاوعة فعل) الإضافة لتعيين الفعل الآخر المعتبر في تعريف المطاوعة وهي لأدنى ملابسة. والمراد بفَعَل هو الثلاثي المجرد المتعدي إلى واحد سواء كان بفتح العين أو كسره.

---

(1) واعلم أنه جاء قاعدة في هذا الباب، وهي أنه متى كان فاء فعله نوناً وعين فعله ميماً جاز قلب النون بالميم وبالعكس، وإدغام الأولى في الثانية. أوضحه.

(2) سورة البقرة: الآية 26.

نحو: كَسَرتُه فانكسر. وقد جاء لمطاوعة أفعل نحو: أسفقت الباب وأزعجته فانسفق وانزعج. ولا يبنى[1] إلا مما فيه[2] علاج وتأثير، ولذا قيل: انعدم[3] خطأ[4]. وإذا كان فاء انفعل حرفاً من حروف يرملون قلبت النون به وأدغم فيه. وفي ناتر أصله:

(**قوله: لمطاوعة أفعل**) أي الثلاثي المجرد المتعدي إلى واحد. (**قوله: أسفقت الباب**) في «القاموس»: سفق الباب رده كأسفقته وزعجه كمنعه أقلعه من مكانه كأزعجه انتهى. فلعلهم سمعوا التركيبين المذكورين هكذا ولذا قالوا: انسفق وانزعج، جاء لمطاوعة أفعل. (**قوله: ولا يبنى إلا، إلخ**) كان الحصر أغلبي. (**قوله: علاج**) والمراد هنا: أثره الظاهر للحواس الظاهرة قائماً بالمفعول.

(**قوله: انعدم خطأ**) بناء على تنزيله منزلة الأثر الظاهر ولا يكون إلا من العدم الطارىء على الوجود؛ لأن العدم الأزلي لا يمكن تنزيله منزلة الأثر الظاهر كما لا يخفى، فافهم.

(**قوله: وإذا كان فاء انفعل، إلخ**) هذا ليس له كثير وقع إذ هذا مطرد في كل موضع

(**قوله: أسفقت**) عبارة «القاموس»: من سفق الباب رده كأسفقه وزعجه كمنعه أقلعه من مكانه كأزعجه، انتهت. فعلى هذا يجوز كون انسفق وانزعج مطاوعي المجرد فلم لم يحملهما على ذلك مع قولهم بأن مطاوعته لا فعل شاذ.

(**قوله: علاج**) أي إيجاد فعل بالجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل آخر هو أثره.

(**قوله: ولذا قيل**) أتى بصيغة التمريض لإمكان التوجيه بأن الانعدام إنما يستعمل للعدم الطارىء على الوجود وهو منزل منزلة الأثر الظاهر، أو بأن الحصر في قوله: «ولا يبنى إلخ» أغلبي. (**قوله: فاء انفعل**) هذه القاعدة من جزئيات ما في علم التجويد من أن النون الساكنة إذا كانت بعدها واحدة من حروف يرملون قلبت النون فيما عدا النون به وأدغم فيه. وها هنا قاعدة أخرى هي أنه إذا كان فاء انفعل باء قلبت النون بالميم نحو انبعث. ولم يذكره للقلة ولعدم استلزامه للتخفيف الكثير. (**قوله: وفي ناتر**) أي انفرد فهو من الوتر. وأما ناتر كقاتل فهو من النتر

---

(1) وذلك لأنه موضوع للمطاوعة فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة فلا يقال: علمته فانعلم. سيد عبد الله.

(2) أو من مصدر. جوري.

(3) مطاوع عدمته. سيد عبد الله.

(4) لأنه ليس في علامته إحداث فعل بالجوارح، ولأنه بمنزلة لم أجده في أن المعنى انتفاء الوجود، فيعود إلى قولك فات وليس له مطاوع. سيد عبد الله.

انوتر، قدم[1] الإعلال على الإدغام.

(وافتعل نحو: اجتمع يجتمع اجتماعاً) وهو لمطاوعة فعل نحو: جمعته فاجتمع، وبمعنى تفاعل للمشاركة نحو: اختصموا، ولأخرى.

«وإذا كان فاء افتعل من حروف اتشدذز سشص ضططوى» جاز الإدغام بقلب التاء إليه لكنه خلاف القياس.

وأيضاً إذا وقع بعد تاء افتعل وتفاعل[2] وتفعل من تلك الحروف. . . . . .

كأمر نمق وآتيه، وإلا يلزم عَدُّ نحو انبعث قاعدة أخرى، فتأمل. **(قوله: لمطاوعة فعل)** أي الثلاثي المجرد المتعدي إلى واحد. **(قوله: من حروف اتشدذز، إلخ)** يجب استثناء حرفين، أعني الهمزة والتاء والواو والياء من الحرفين، أي الطرفين، فافهم.

(قوله: إذا وقع) أي حرف من تلك الحروف. **(قوله: بعد تاء تفعل)** كضرب اليوم. **(قوله: من تلك الحروف)** من للتبعيض فاعل وقع على مذهب الزمخشري.

بمعنى الجذب. والمراد به كل ما كان على انفعل وفاؤه واو أو ياء كانوقع، هذا وقضية ما يأتي في اخصم أنه يجوز هنا إثبات الهمزة نظراً إلى أصل السكون وعروض الحركة، فيقال: أناتر.

(قوله: لمطاوعة فعل) وكذا افعل نحو: أنصفته فانتصف، فلو قال للمطاوعة لكان أخصر وأشمل.

(قوله: للمشاركة) زاده لئلا يتوهم أن المراد بمعنى تفاعل هو التكلف ونحوه. ولم يقل: وللمشاركة مع أنه أخصر لئلا يتوهم أن المعتبر هنا مطلق المشاركة أو مشاركة المفاعلة، وقوله: «نحو اختصموا» لا يمنع مطلق المشاركة.

(قوله: ولأخرى) كالاتخاذ نحو: اشتوى، والاجتهاد في تحصيل أصله نحو: اكتسب.

(قوله: فاء افتعل) الأنسب ذكر باب التفعل والتفاعل هنا لا فيما يأتي بأن يقول: وإذا كان فاء افتعل وتفاعل وتفعل من حروف اتثد إلخ، جاز الإدغام بقلب التاء إليه قياساً في الأخيرين مع زيادة الهمزة فيهما نحو اطهر وأثاقل وعلى خلافه في الأول كأسمع. إلا أن المؤلف راعى قياسية القلب بينهما وبين افتعل في القاعدة الآتية ولذا ذكرهما معه فيها لا هنا.

(قوله: من تلك الحروف، إلخ) قال المحشي: يجب استثناء حرفين من الحرفين أي

---

(1) لأنه إذ وجد سبب الإعلال فلا بُدَّ منه دون سبب الإدغام، كَحَيِيَ بالفكّ فإنه مجوز والموجب مقدم. عبد الرحمٰن.

(2) لعل تقديمه على تَفعُّل سهو من الكاتب. ابن محمد الصغير.

يجوز الإدغام بقلب التاء بما بعده على القياس، وزيادةُ الهمزة في الأخيرين نحو: اِطَّهَّرَ واِثّاقَلَ، وحُذِفَ[1] همزةُ الأولى للاستغناء، فيجوز في ماضيه فتحُ الفاء بنقل

(قوله: وزيادة الهمزة) عطف على قوله الإدغام، فافهم.

(قوله: وأثاقل) الأحسن تقديم اثاقل على اطهر، فافهم.

(قوله: وحذف همزة) يصح عطفه على الإدغام، فتأمل.

الطرفين، انتهى. يعني أن هذه القاعدة مختصة بغير الهمزة والتاء والواو والياء لأنه لو جرت فيها لزم اجتماع الهمزات في الماضي والياءات والياء وواوين في المضارع وهو ثقيل ولزم تحصيل الحاصل في التاء، تأمل.

(قوله: يجوز الإدغام) أي وتركه، أو المراد به لم يجب وإن امتنع هو أو القلب بالتاء كما في الصور المارة.

(قوله: بقلب) الباء داخلة على العلة الناقصة والقلب أعم مما بالذات كما في أسمع، أو بالواسطة كما في أظلم.

(قوله: خلاف) لأن القياس قلب الأول بما يماثل الحرف الثاني لا عكسه.

(قوله: من) اسم بمعنى البعض فاعل وقع، ولا يستثنى من تلك الحروف هنا غير التاء بالنسبة إلى قلبها تاء.

(قوله: بقلب) أي بسبب قلب إلخ أو بعده.

(قوله: بما بعده) هو فاء في تفعل وتفاعل وعين في افتعل.

(قوله: وزيادة الهمزة) أما عطف على الإدغام كما قيل فحينئذ يكون قوله «فيجوز» من الجواز بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ليشمل الواجب والممكن لا بمعنى الإمكان الخاص لأن زيادة الهمزة في الأخيرين واجبة ويكون قوله الآتي: «وحذف» معطوفاً عليه أيضاً. وأما عطف على القلب كما نقول فيكون سببية تلك الزيادة للإدغام لكونها واسطة في إسكان أول المثلين وهذا هو المناسب لما يتبادر من الجواز من الإمكان الخاص، وقوله: «وحذف» ماض مجهول. ويجوز كونه مصدراً مبتدأ خبره قوله: «للاستغناء» لكنه غير مناسب بالمقام.

(قوله: للاستغناء) أي عنها بتحريك ما بعدها.

(قوله: بنقل) لم يقل بتحريك الفاء بالفتحة لأنه يستلزم حذف حركة التاء فيلزم إيجاد

---

(1) لكن بين الأول والثاني، أي: بين الزيادة والحذف فرق، فإن الأول وجوب، والثاني جواز. ابن محمد الصغير.

حركة التاء إليها[1] وكسرُها[2] بتحريكها بالكسر لأنه الأصل في تحريك الساكن. ويجوز الإثبات[3] نظراً إلى أصل السكون مع فتح الفاء وكسره نحو: اخصم. وفي مضارعه فتح الفاء وكسره مع فتح حرف المضارعة أو كسرها اتباعاً **(لكسرة الفاء)**. وفي مصدره: ثبوت الهمزة وحذفها كما في الماضي، وفي اسم[4] الفاعل كسر الميم[5] اتباعاً للفاء.

(قوله: بنقل حركة التاء إليها) أو بتحريكها بالفتحة التي هي أخف الحركات كما في المصدر، فافهم. **(قوله: إلى أصل السكون)** وعروض الحركة، **(قوله: لكسرة الفاء)** هذا في صورة كسر الفاء، وأما في صورة الفتح فللحمل عليها. **(قوله: وفي المصدر)** أي يجوز في المصدر. **(قوله: اتباعاً للفاء)** أي استقلالاً في صورة وحملاً في أخرى.

المعدوم وإعدام الموجود بلا حاجة وهو ركيك.

(قوله: لأنه الأصل) لموافقته للطبع ولكون كل منهما قليلاً وتناسبهما في الاختصاص لاختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل. **(قوله: إلى أصل)** أي الحركة عارضة ولا عبرة بالعارض فلم تحذف الهمزة. **(قوله: فتح الفاء)** مبني على اشتقاق يخصم من خصم أو إجراء إعلال اختصم في يختصم. **(قوله: اتباعاً)** مشعر بعدم جواز كسر حرف المضارعة مع فتح الفاء وليس كذلك فإنه يجوز كسرها حملاً على صورة الكسر بل كسرها ليس من خواص هذا الباب لما قالوا من أن كل ما في أوله همزة وصل مكسورة يجوز في مضارعه كسر حرف المضارعة فلو ترك قوله: «مع فتح حرف، إلخ» لكان أحسن.

(قوله: كما في الماضي) أي مع كسر الفاء بنقل حركة التاء إليه وفتحه بناء على تحريكه بالفتح الذي هو أخف الحركات. وقد يقال في فتحه وكذا في كسره بتحريكه بالكسر إعدام الموجود وإيجاد المعدوم، هذا ويمكن أن يقال أنه اشتق خصاماً بدون الهمزة من خصم وإخصاماً من أخصم بالهمزة، وأن قوله: «كما إلخ» إشارة إليه. **(قوله: اتباعاً)** ظاهره أن كسرة الميم في

---

(1) أي: إلى الفاء. (2) أي: الفاء.

(3) أي: إثبات الهمزة.

(4) مثال الماضي: اِخَصَّمَ اِخِصَّمَ خَصَّمَ خِصَّمَ.
مثال المضارع: يَخَصِّمُ يَخِصِّمُ يَخَصِّمُ يِخِصِّمُ.
مثال المصدر: اِخَصَّاماً اِخِصَّاماً خَصَّاماً خِصَّاماً.
مثال اسم الفاعل: مُخَصِّمٌ مُخِصِّمٌ مُخُصِّمٌ مِخِصِّمٌ.

(5) ويجوز ضمهما مع الحركات الثلاث للفاء. ابن حمزة.

وقيل: لا يجوز حذف الهمزة في ماضي الافتعال لئلا يلتبس بالتفعيل.

(**وأفعل**[1] **نحو: إحمر يحمر احمراراً**) وهو للمبالغة ويختص[2] بالألوان والعيوب.

(**والقسم الثالث: ما كان ماضيه على ستة أحرف مثل: استفعل نحو: استخرج يستخرج استخراجاً**) وهو[3] لطلب الفعل تحقيقاً نحو: استخرجت زيداً، أو تقديراً نحو:

(**قوله: لئلا يلتبس بالتفعيل**) لفظاً وصورة أو صورة فقط كما في مكسور الفاء، ويدفع بالقرائن، تأمل.

صورة كسر الفاء فقط، فلغات اسم الفاعل ثلاث، ويمكن كون المعنى للاتباع في صورة والحمل في أخرى أو للاتباع ولو باعتبار بعض الصور.

(**قوله: لئلا يلتبس**) هذا الدليل جار في المصدر فإن خصاماً يلتبس بكذا باللفظ والصورة إذا كان مكسور الفاء، والصورة فقط إن كانت مفتوحه فيلزم القول بعدم جواز حذفها من المصدر أيضاً.

وكذا في ناتر لالتباسه بماضي المفاعلة، إلا أن يقال: يكتفى بالفرق التقديري أو بدفع الالتباس بالقرائن.

(**قوله: أحمر**) بتضعيف اللام وإدغام أحد المكررين في الآخر. ولم يدغم في ارعوى الذي أصله ارعوو بمعنى كف تقديماً للإعلال لكونه في الآخر وحصوله بالنظر إلى حرف واحد على الإدغام.

(**قوله: بالألوان**) حقيقة أو حكماً فيدخل نحو أنهر القمر، أي قوي ضوؤه، لأن الضوء في حكم اللون. وأما نحو: إذور الليل، أي انتصف، فشاذ، وانقض الحائط فمن الانفعال فهو من القضض لا النقض.

(**قوله: ماضيه**) إن كانت الإضافة بيانية انتقض التعريف بنحو: احرنجم، أو لامية دخل فيه نحو: يحرنجم، فلو زاد فيه قولنا بزيادة ثلاثة أحرف لكان أولى.

(**قوله: وهو إلخ**) مشعر بأن المعاني الآتية لمجموع الهيئة لا لخصوص السين. ويمكن حمله على التجوز. (**قوله: لطلب**) ومنه السؤال في نحو: أستغفر الله.

---

(1) واعلم أنه جاء فاعلة في هذا الباب وهي متى كان فاعل أفعل نوناً وعين فعله ميماً جاز قلب النون بالميم وبالعكس لقرب مخرجهما وأدغمنا الأول في الثانية نحو: أمّن يمّن إمناناً. أوضحه وصلى الله على النبي.

(2) ودليل الاختصاص مجرد التتبع والاستقراء. يوسف.

(3) أي سين باب الاستفعال؛ لأن همزته للوصل والتاء مشتركة بينه وبين تفعل وتفاعل وتفعلل.

استخرجت الوتد من الحائط، ولوجوده على صفة كـ: استعظمته. وللتحول[1] كـ: استحجر الطين، وبمعنى المجرد كـ: استقر بمعنى قر.

ويجوز حذف تائه نحو إِسطاعَ.

(قوله: وللتحول) أي لتحول الفاعل من صفة إلى أصل الفعل، فتدبر. **(قوله: كاستحجر الطين)** أي استحل نحو الحجر. واعلم أنه ليس إلحاق نحو تجلبب بتدحرج بواسطة تصديره بالتاء بأن يقال: ألحق جلبب بتكرير اللام بدحرج ثم ألحق بتدحرج بزيادة التاء في أوله وإنما هو ملحق بدحرج ثم يزاد عليه ما زيد على دحرج وهو التاء فيقال: تجلبب كما يقال: تدحرج. وإنما لم تكن التاء للإلحاق؛ لأن زيادتها مطردة في إفادة معنى المطاوعة. والكلام في الهمزة والنون في اقعنسس واسلنقى كالكلام في تاء تجلبب في أنهما ليسا للإلحاق كما أن التاء كذلك، هذا ممتنع. وقال الرضى: كيف هما بناآن مرتجلان أي غالباً إذ يقال: سلقيته فاسلنقي، فلذا ذكرهما المصنف ولم يذكر المصنف تجورب، فافهم. **(قوله: ويجوز، إلخ)** على خلاف الأصل، أي القياس لدفع الثقل.

(قوله: استخرجت الوتد) يمكن أن يقال: شبه الوتد بشيء يصلح طلب الفعل منه بأن يكون من ذوي العلم على طريقة الاستعارة المكنية وإيقاع الاستخراج عليه تخييل، فالمراد بقوله: تقديراً المجاز الشامل للاستعارة، وبقوله: تحقيقاً الحقيقة.

(قوله: ولوجوده) إضافة إلى المفعول والفاعل الذي هو فاعل محذوف، والوجود العلم أي لعلم الفاعل بأن المفعول على صفة مشتق من أصل ذلك الفعل. وهي في معنى الفاعل إن كان الأصل لازماً نحو: استبخلته، أي وجدته بخيلاً قائماً به البخل، والمفعول إن كان متعدياً كـ:استحمدته أي وجدته محموداً. ومثال الكتاب يحتملهما لكنه ظاهر في الأول. هذا وجعل بعض جميع صيغ هذا الباب للطلب وهو تكلف.

(قوله: وللتحول) أي تحول الفاعل إلى أصل الفعل حقيقة أو حكماً، والمثال يحتملهما لأن الطين ربما ينعقد بسبب الحرارة فيكون حجراً حقيقة وقد يتصلب كالحجر.

(قوله: كاستقر) يمكن جعله للطلب بأن يكون معنى استقر الحجر: طلب القرار من نفسه. وكأنه لم يحمله عليه لاستلزامه كفاية التغاير الاعتباري بين الطالب والمطلوب منه مع جعل الطلب تقديرياً في نحو هذا المثال. **(قوله: حذف تائه)** أي على خلاف القياس وقد مر أن هذا مبني على مذهب الفراء وفتح همزته شاذ كحذف تائه.

---

(1) أي: تحويل الفاعل من صفة إلى أصل الفعل. يوسف الأصم.

(**وافعالّ نحو: احمار يحمار احميراراً**) ويمتاز عن أحمر بزيادة المبالغة.

(**وافعوعل نحو اعشوشب يعشوشب اعشيشاباً**) وهو للمبالغة.

(**وافعول نحو: اجلوز يجلوز اجلوازاً، وافعنلل نحو: اقعنسس يقعنسس اقعنساساً، وافعنلى نحو: اسلنقى يسلنقى اسلنقاء**) وهذان الأخيران ملحقان باحرنجم.

(**قوله: وهو للمبالغة**) هذا الباب لازم بالاستقراء إلا في أعروريته وأحلوليته كذا في «الكمال».

(**قوله: احمار**) جوز فيه التقاء الساكنين لكونه على حده كما يأتي.

(**قوله: ويمتاز**) هذا لا يفيد اختصاص هذا الباب بالألوان والعيوب. وكذا قول العلامة وحكمه حكم أحمر. ولو قال: وهو كأفعل إلا أن المبالغة هنا أزيد لكان أولى. فإن قيل: لو قال ويمتاز عن أفعل بزيادة إلخ، لأفاد ذلك الاختصاص. قلت: لو قيد بقوله: «بزيادة المبالغة» بقيد فقط أو فهم الحصر من السكوت في مقام البيان لكان منافياً لما في «الكمال» من أن الغالب في أفعال بنائه من اللازم من الألوان والعيوب وفي أفعل بناؤه من العارض منهما وإن لم يقيد به لم يفد الاختصاص، لكن يمكن إرجاع الفرق بما في «الكمال» إلى زيادة المبالغة.

(**قوله: اعشوشب**) يقال: اعشوشب الأرض إذا كثر نبات وجهها، وزيد الشين الثاني هنا وإن لم يكن من حروف سألتمونيها لأن زيادتها للتضعيف وفيه يزاد كل حرف كما مر.

(**قوله: للمبالغة**) ولازم بالاستقراء إلا لفظان هما: أعروريت الفرس أي ركبته عرياناً، وأحلوليته أي عددته حلواً، كما في «الكمال»، فما عدا معتل اللام من هذا الباب لازم. ويمكن أن يقال بأنهما أيضاً لازمان لكنهما ضمنا هنا معنى المتعدي كما يظهر من تفسيريهما.

(**قوله: وافعوعل**) وهذا للمبالغة والغالب فيه اللزوم، وقد يجيء متعدياً نحو: أعلوطني فلان، أي لزمني. (**قوله: اجلوز**) يقال: اجلوز الإبل: أي سار بسرعة، واجلوز بهم السير: أي دام مع السرعة. (**قوله: افعنلل**) وهذا للمبالغة كما قاله السيد: فاقعنسس أبلغ من قعس، أي خرج صدره ودخل ظهره. ولو ترك بعد اعشيشاباً قوله: «وهو للمبالغة» وقال بعد اقعنساساً: وهذه الثلاثة للمبالغة، لكان أحسن.

(**قوله: وافعنلى**) هذا لازم، ونحو: يسرنديني ويعرنديني أي يغلبني، شاذ.

(**قوله: ملحقان**) ولا يدفعه وقوع القلب في الأخير لجوازه في الآخر بخلاف الإدغام ولذا لم يدغم في اقعنسس، هذا وعبارة العلامة من الملحقات بأحرنجم. واعترض عليه بأن الملحق به منحصر فيهما فالصواب أن يقول: ملحقان. وأجيب بأن الخير هو قوله: «من الملحقات» فقط، وقوله: «باحرنجم» متعلق بمقدر، أي ألحقا بأحرنجم وهو تكلف ولذا عدل عنها المؤلف. لكن عد من ملحقاته نحو: اعورجم البعير إذا امتد ذنبه، واخرورم الكلب إذا كسر العظم فلا خلل

وقال ابن الحاجب: تفعل وتفاعل أيضاً ملحقان بتدحرج، وليس بوجيه لأن الزيادة للإلحاق لا تفيد إلا الزنة وفيهما إفادة المعاني أيضاً.

(وأما الرباعي المزيد فيه فأمثلته: تفعلل كـ:تدحرج يتدحرج تدحرجاً) وهو لمطاوعة فعلل، **(وافعنلل نحو: احرنجم يحرنجم احرنجاماً)**، وهو لمطاوعته أيضاً.

(قوله: وليس، إلخ) أي قول ابن الحاجب.

(قوله: لأن الزيادة) أي في الملحق، **(قوله: وفيهما إفادة المعنى أيضاً)** أي كالزينة أو كغيرها نحو: افعل وفعل.

(قوله: فأمثلته تفعلل، إلخ) إن قيل قوله: «فأمثلته تفعلل، إلخ» مفيد للحصر إذ السكوت في معرض البيان يفيده فما تقول في أخرمش وأجرمن، فوزنهما افعلل بتشديد اللام الأولى. وأجيب بأن أصلهما: خرمش وجرمن، فنقلا إلى باب احرنجم، فصارا: اخرنمش واجرنمن على وزن افعنلل، ثم قلبت النون بالميم لقربهما مخرجاً فأدغم فيه فصار اخرمش واجرمن فهما من الباب الثاني من الرباعي المزيد فيه.

(قوله: احرنجاماً) في «الكنز» احرنجاماً واحرنتاماً واعرنزاماً فراهم أوردن، انتهى.

فيهما. **(قوله: لا تفيد)** الحصر ممنوع بسند ما أسلفناه في جلبب وجلب ونحوهما.

(قوله: إلا الزنة) المراد بها وقوع الفاء والعين واللام في الفروع موضعها في الأصل مع الموازنة في صور الحركات والسكنات ولذا لم يكن استخرج ملحقاً باحرنجم.

(قوله: المعاني) هل هي مدلول التاء أو مدلول مجموع الزوائد مع الهيئة، كل محتمل، لكن كلامه المار ظاهر في الثاني حيث نسبها إلى تفعل وتفاعل دون تائهما. وكلام المصري صريح في الأول حيث صرح بأن تاء تدحرج للمطاوعة، لكن يمكن الفرق بينه وبين تفعل وتفاعل، هذا وقد يستدل على أنهما ليسا ملحقين بتدحرج بأن تائهما ليس للإلحاق لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة وكذا إدغام العين المكررة في تفعل لأن الزائد للإلحاق في الوسط وبأنهما مطاوعا فعل وفاعل وهما ليسا ملحقين بدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعهما.

(قوله: وافعنلل) العطف مقدم على الربط وإلا لم يصح جعله خبراً لقوله: «أمثلته» هذا ويؤخذ من قاعدة باب الانفعال أنه متى كان اللام الأولى في افعنلل حرفاً من حروف يرملون قلبت النون به وأدغم نحو احرمز أي اجتمع وذهب إلى ناحية، فلا يبطل به حصر الرباعي المزيد فيه في الأمثلة الثلاثة.

(قوله: احرنجم) يقال: حرجمت الإبل فاحرنجمت، أي رددت بعضها على بعض فارتدت. قوله: وهو أيضاً لو ترك قوله المار «وهو لمطاوعة فعلل» وقال هنا: وهذان لمطاوعة فعلل لكان أولى.

(وافعلل نحو: اقشعر يقشعر اقشعراراً).

ويجيء المصدر[1] من غير الثلاثي المجرد على زنة اسم مفعوله قياساً.

تنبيه: **(الفعل إما متعد وهو الذي يتجاوز**. . . . .

(**قوله: اقشعراراً**) في «الكنز»: اقشعراراً موى أزتن برخواستن أزسرماويا أزلرزه ويا أزخوف ويا أزترس وقشعريره دانهاي خرده كه بربوست أعضا بيدامي شود.

(**قوله: على زنة اسم مفعوله**) كحب رمانك. (**قوله: أما متعد**) أي فعل متعد أو هو على رأي من يجوز كون القسم أعم من وجه من المقسم، بل نقول: إطلاق المتعدي واللازم على غير الفعل بالمجاز وعلى المطلق بعمومه، أو بجمع الحقيقة والمجاز على عقيدة مجوزيه، تأمل. (**قوله: وهو**) أي مدلوله.

(**قوله: يتجاوز، إلخ**) ولم يقل: يتعدى بدله هرباً عن الدور في السعديني.

(**قوله: وافعلل**) وهذه الثلاثة لازمة بالاستقراء. (**قوله: اقشعر**) يقال: اقشعرت السنة: انقطع مطرها، واقشعرت الرجل: أخذتها رعدة واضطراب.

(**قوله: غير الثلاثي، إلخ**) النفي متوجه إلى المقيد والقيد فيشمل الرباعي مطلقاً والثلاثي المزيد فيه.

(**قوله: اسم مفعوله**) أي بالذات أو بواسطة حرف الجر فلا يرد أن هذا لا يجري في اللازم لعدم بناء اسم المفعول منه. وأجاب عنه المحشي بأن إضافة الزنة كالإضافة في حب رمانك، هذا ولم يقل اسم المفعول لأنه صادق بكون مصدر أكرم على وزن مستخرج مثلاً وهو فاسد.

(**قوله: قياساً**) أي مجيئاً قياسياً وهذا احتراز عما جاء من مصدر الثلاثي على مفعول كالمعسور والميسور فإنه مقصور على السماع.

(**قوله: متعد**) أي فعل متعد فهو قيد قسم لا قسم فلا يرد أنه أعم من وجه من المقسم وهو باطل على الراجح.

(**قوله: وهو**) أي مطلق المتعدي، ففيه استخدام فلا يرد أن التعريف غير مانع لشموله نحو الضرب والضارب، هذا وتعدى عن يتعدى دفعاً لتوهم أن هذا تعريف للشيء بنفسه وإشارة إلى دفعه بحمل التعدي على معناه اللغوي وهو التجاوز. وهذا إذا كان المراد منه شرح الماهية وبيان

---

(1) لا يقع لهذا النوع من المصادر المصدر الميمي، وحكمها في الثلاثي المجرد ما ذكر، ويجيء قياساً مطرداً من غيره سواء كان ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه على زنة اسم المفعول منه كمخرج ومستخرج بمعنى الإخراج والاستخراج. كمال الدين.

مدلوله من الفاعل إلى المفعول به كقولك: ضربت زيداً، ويسمى واقعاً ومجاوزاً. وأما غير متعد وهو الذي لا يتجاوز) مدلوله **(من الفاعل إلى المفعول به)** وإن جاوز غيره **(كقولك: حَسُنَ زَيدٌ، ويسمى لازماً)** للزوم الحدث في الفاعل بمعنى[1] عدم التجاوز

(قوله: المفعول به) أي الصريح.

(قوله: كقولك) المراد به المتلفظ به، تأمل.

(قوله: إلى المفعول به) صريحاً.

(قوله: وإن جاوز غيره) منصوب بنزع الخافض. وكتب أيضاً من المفعول فيه وله ومعه والمطلق نحو: اجتمع القوم والأمير في السوق اجتماعاً تأديباً لزيد.

مفهوم الاسم وإلا لم يحتج إلى الدفع كما قاله المصري، ولا إلى الاستخدام لجواز التعريف بالأعم حينئذ.

(قوله: مدلوله) الأولى حذفه ليصدق بتجاوز المدلول والعمل، هذا ويصدق التعريف على نحو: ما ضربت زيداً، لأن الفعل، وهو ضرب، تجاوز مدلوله وإلا لم يفد حرف النفي نفياً، والمراد التجاوز بحسب دلالة لفظ الفعل.

(قوله: إلى المفعول به) الصريح حقيقة أو حكماً فيدخل فيه ضرب زيد مجهولاً.

(قوله: كقولك) أي كمقولك، فلا يرد أن مدخول الكاف يجب كونه جزئياً لما قبلها مذكوراً لتوضيحه والقول ليس من أفراد الفعل المتعدي.

(قوله: وأما غير، إلخ) لا يخفى أن بعض الأفعال لا يوصف باللزوم ولا بالتعدي كالأفعال الناقصة وبعضها يوصف بها، فالأقسام أربعة خلافاً لظاهر كلامه فلو قال: الفعل متعد وغير متعد لكان أولى.

ويمكن إدراج الأفعال الناقصة في اللازم وجعل نحو شكرته من باب الحذف والإيصال، أو نحو شكرت له مما زيد فيه اللام لتقوية العمل لا التعدية، لكنه تكلف.

(قوله: لا يتجاوز) بأن لم يكن له فاعل ككان وأخواته أو كان ولم يتجاوز كعقد وجلس، لكن قال ابن هشام: إن باب كان ليس بلازم ولا متعد.

(قوله: بمعنى عدم، إلخ) لا بمعنى عدم مفارقة الحدث عنه فلا يرد أن وجه التسمية لا يجري في نحو جلس وقام.

---

(1) لما أوهم أن المراد بلزوم الحدث الاستمرار في الفاعل قيد بقوله: بمعنى... إلخ، لئلا يرد بمثل: انطلقت، لأن الانطلاق فعل لازم مع أنه لا يثبت ولا يستمر في الفاعل. فتأمل.

(وغير واقع، وتعديه) بجعل فاعل اللازم مفعول التعدية وشيءٍ آخر فاعلَه **(في الثلاثي بنقله إلى باب التفعيل أو الإفعال كفرّحتُه وأجلستُه)**.

وقد يتعدى بالمفاعلة[1] والاستفعال، وتعدّيه بتغيير معناه[2] كالنقل إلى الأبواب

(قوله: عدم التجاوز) لا عدم الانفكاك. **(قوله: وشيء آخر فاعله)** أو بالعكس، تأمل. **(قوله: بنقله)** من إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف. **(قوله: وأجلسته)** لأن المتعدي واللازم قد علما مركباً.

(قوله: كالنقل) الكاف للقران نحو: كما صليت.

(قوله: وتعديه) شروع في بيان أسباب التعدية. وينبغي أن يذكر أسباب اللزوم حقيقة أو حكماً، وهي خمسة: تضمين معنى فعل لازِم، والنقلُ إلى فعُل بالضم لقصد التعجب نحو: ضرب زيد بمعنى: ما أضربه، وكونُه مطاوعاً للمتعدي إلى مفعول واحد نحو: تكسر، والضعفُ عن العمل إما بالتأخير نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3]، أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[4]، وضرورة الشعر.

(قوله: بجعل، إلخ) إشارة إلى ما قاله المصري من أنه اعتبر المصنف في تعدية اللازم بقاء معناه مستنداً إلى فاعله، انتهى. فمعنى فرحته صيرته فاعل الفرح، فيكون فاعل اللازم مفعول المتعدي. وأما احتمال جعل فاعل اللازم فاعل المتعدي وشيء آخر مفعوله فساقط عن الاعتبار، تأمل.

(قوله: في الثلاثي) يعني أن الفعل اللازم إن كان ثلاثياً مجرداً فتعديته بأحد الأمور الخمسة، وإن كان غيره فبالأخير فقط، أعني حرف الجر.

(قوله: بنقله) لم يقل بالتضعيف أو الهمزة مع أنه أخصر لئلا يتوهم أن اعشوشب واحمر متعديان.

(قوله: وقد يتعدى) أشار بقد إلى الاعتذار للزنجاني في عدم ذكرهما، وإلى رد من جعله كلياً لأنه يرد عليه نحو: ضارب وضرب وسافر وسفر واستقر وقر، وأمثالها، هذا وقد يتعدى بفعل في باب المبالغة وبتضمين معنى المتعدي نحو: بشر طلع اليمن، وكأنه لم يذكرهما للقلة.

(قوله: كالنقل) يعني أن التعدية بالباء هنا كالتعدية بالنقل المار في أنه تضمين الفعل معنى التصيير ويلزمه ما ذكره بقوله: «بجعل إلخ» هذا وظاهره أن النقل إلى الأبواب الأربعة متساوية في

---

(1) نحو: باعد.
(2) ومعنى الفعل بتضمينه معنى التصيير.
(3) سورة يوسف: الآية 3.
(4) سورة هود: الآية 107.

بالباء خاصة[1] في مواضع. ويجر معناه إلى الاسم (**بحروف الجر في الكل نحو: ذهبت بزيد**) أي أذهبته، (**وانطلقت به**) أي أطلقته. ونحو: مررت بزيد وانطلقت إليه للجر.

فصل في بيان أمثلة حصلت من تصريف هذه الأفعال

أي مصادر المجرد.

(**قوله: وانطلقت إليه**) أي ذهبت. (**قوله: للجر**) أي مثال للجر.

(**قوله: أي مصادر المجرد**) إشارة إلى أن التصريف مضاف إلى المفعول اللاصريح، أو إلى أن المضاف محذوف، أو إلى أن الأفعال جمع فَعْلٍ، فافهم.

المعنى، فيكون استخرجته مثلاً صيرته خارجاً وليس كذلك، فإن القائل بالتعدية بنحو استفعل لا يلتزم تغيير المعنى في المتعدي بل يكتفي فيه بالموافقة للازم في أصل المعنى وحروفه الأصول كما يؤخذ من المصري.

(**قوله: في مواضع**) وهي ما يراد فيها تصييرُ المجرورِ فاعل أصلِ الفعل لا لصوقُ المعنى الوضعي للفعل بالمجرور وكذهبت بزيد فإن معناه: صيرته ذاهباً لألصق ذهابي به، هذا ولو ذكر هذا المثال والذي بعده هنا لكان أوضح إلا أنه راعى عدم الفصل الكثير بين المتعاطفين.

(**قوله: في الكل**) مرتبط بقوله: «وتعديه» أي في الثلاثي والرباعي مجرداً أو مزيداً فيه، يعني أن التعدية بتغيير المعنى وإفادة معنى التصيير يكون بالباء فقط وبجر معناه إلى الاسم يكون بها وبغيرها من حروف الجر في كل منها.

(**قوله: ونحو مررت**) مبتدأ خبره قوله للجر أي المثالان الماران للتعدية بمعنى التصيير، وهذان مثالان لها بمعنى الجر. هذا والمؤلف ترك مثال الجر بالباء في غير الثلاثي المجرد ومثال الجر بغيره فيه احتباكاً.

(**قوله: حصلت**) من التحصيل أو الحصول وهو أعم مما بالذات أو بالواسطة. وفيه إشارة إلى أن الإضافة في قول الأصل في أمثلة تصريف إلخ، للمسبب إلى السبب.

(**قوله: أي مصادر**) دفع لما يرد من أن الأمثلة هي نحو الماضي والمضارع والأمر وهي عين هذه الأفعال، فيلزم حصول الشيء من تصريف نفسه.

وحاصله: أن ها هنا مضافين محذوفين بعد التصريف، أي تصريف مصادر مجرد هذه الأفعال لكن يتجه أن المراد حينئذ بقوله: هذه الأفعال، هي الأمثلة، فيلزم إقامة المظهر مقام

---

(1) لأن التغيير هو تبديل معنى بمعنى، ولا يحصل ذلك بغير الباء. مقرىء.

(**أما الماضي: فهو ما دلّ**) بحسب أصل الوضع (**على حدث**) من حيث وجوده (**في الزمان السابق، فالمبني للفاعل منه ما كان أوله أو أول متحرك**) يعتد به (**مفتوحاً مثاله: نصر**

(**قوله: أما الماضي**) قدم الماضي لأنه أصل بالنسبة إلى غيره، تأمل. وسمي به لأنه يدل على المضية والسبق فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول. (**قوله: فهو ما دل**) أي فعل (**قوله: أصل الوضع**) بيانية، (**قوله: من حيث وجوده**) خرج به المضارع. (**قوله: في الزمان السابق**) على زمان المتكلم بالفتح أو بالكسر، فافهم.

المضمر بلا نكتة ظاهرة، ويمكن أن يقال: الأفعال بمعنى المصادر واللام للعهد والمعهود مصادر المجرد فكأنه قال: من تصريف مصادر المجرد، وهذا عندي أحسن.

(**قوله: ما دل**) كلام الأصل دل على معنى وجد في الزمان الماضي، واعترض عليه بأنه غير مانع لصدقه على نحو لم يضرب مما نقل معناه إلى الماضي، وغير جامع لعدم صدقه على نحو: نعم وبئس، وصيغ العقود، وبأنه تعريف الشيء بنفسه لأخذ الماضي في تعريفه.

وأجيب عن الأول: بأن المراد بالدلالة ما هي بحسب أصل الوضع، ودلالة لم يضرب وتجرد نحو عسى عارضان.

وعن الثاني: بأن المراد بالمعرف المعنى الاصطلاحي وبالماضي في الحد المعنى اللغوي. وإليهما أشار بقوله: «بحسب إلخ» وبقوله: «السابق». وأقول: نحو لم يضرب خارج بكلمة ما لأنه عبارة عن الفعل ولذا خرج عنه نحو: ضارب أمس ويضرب بدون لم، مما يدل على الحدث الحالي والاستقبالي فلا نقض به حتى يدفع بقوله: بحسب إلخ، ولو سلم إطلاق الفعل عرفاً على المجموع فهو خارج بقوله: «على حدث» ولو سلم بناء على أن انتفاء الضرب حدث فلا بد من تقيد الوضع بالإفرادي وإلا لم يندفع النقض به. ثم أنه يرد على التعريفين الاعتراض المشهور في خلق الله الزمان وفي جوابه تكلف، فلو قال: الماضي فعل دل على زمان كنت فيه، لكان أحسن.

(**قوله: من حيث**) أقول: لم يقل وجد مع أخصريته لئلا تنتقض مانعية التعريف بنحو يحسن مما يدل على الصفة اللازمة الموجودة في الزمان السابق. ويمكن أن يقال: أنه لإخراج نحو لم يضرب وإدخال نحو إن ضرب ضربت، وأن نحو يحسن خارج بقوله: دل، لأنه محمول على الدلالة المطابقية والتضمنية ودلالة يحسن عليه التزامية. (**قوله: للفاعل**) حقيقياً أو مجازياً، فيدخل فيه أنبت الربيع. (**قوله: ما كان**) كلمة كان منسلخة عن الزمان فلا يرد عدم كون التعريف مطرداً ومنعكساً لصدقه على ضرب مجهولاً، وعدم صدقه على علم معلوماً. ثم المراد بأول المتحرك ما لم يكن أوله لأن مقابلة العام بالخاص تدل على تخصيص العام بما وراءه فلا يرد أن في كلامه جعل القسم مساوياً للمقسم وجعل القسم قسيماً وكل منهما فاسد. نعم لو قال: ما أول متحركه المعتد به مفتوح لكان أولى وكفى. (**قوله: مثاله**) أي فرده أو ما يمثله ويحضره عند العقل

نصراً نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرتَ نصرتما نصرتم نصرَت نصرتما نصرتنَّ نصرتُ نصرنا، وكذا البواقي[1]. **ولا تعتبر**) اعتراضاً عن التعريف (**بحركات الألفات في الأوائل**) غير الأفعال (**فإنها زائدة**) للوصل (**تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج**)[2].

(**قوله: نصروا**) زيدت الألف بعد الواو لئلا يلتبس واو الجمع بواو العطف في قولك: ضرب ونصر زيد، وقيل: للفرق بينها وبين واو الواحد في نحو: يدعو. (**قوله: ولا تعتبر**) إغماض عما مر، فافهم.

(**قوله: اعتراضاً**) أي حال كونك معترضاً.

(**قوله: عن التعريف**) أي على التعريف، (**قوله: بحركات، إلخ**) الحركة اسم مصدر بمعنى التحرك، فالحركات بمعنى التحركات، وهي بمعنى المتحركات، وإضافتها إلى الإلفات من إضافة الصفة إلى الموصوف أو إشارة إلى أن عدم الاعتداد بالحركات كاف لنا وإن كان عدم اعتدادها لعدم اعتداد الحرف كما سيشير إليه التعليل.

نصر إلخ، ونكت هذه التصاريف في هذه الصيغ الأربعة عشر مفصلة في «شرح الأصل» للعلامة فليراجع. (**قوله: وكذا**) أي وكالمذكور من الصيغ أو كتصريف هذه الصيغ تصريف البواقي.

(**قوله: لا يعتبر**) معلوم أو مجهول، نهي أو نفي، والاعتراض مفعول له للمنفي أو حال بمعنى على كما في «فإنما يبخل عن نفسه»، وليس هذا مستغنى عنه بقوله: المار يعتد به لأنه إنما يدل على أن المراد بأول المتحرك هو المعتد به لا على أنه الهمزة أو غيرها فليس هذا إغماضاً عنه ولا تصريحاً بما علم ضمناً.

(**قوله: بحركات**) يرد عليه أن قوله: «ولا تعتبر» تعيين لمفهوم المخالفة لقوله: «أول متحرك يعتد به»، فاللائق بالإلفات إلا أن يقال عدم الاعتبار بحركاتها يستلزم عدم الاعتبار بها، أو أن الحركات بمعنى التحريكات وإضافتها إلى الموصوف.

(**قوله: وتسقط**) أي عند عدم المانع فلا يرد نحو آلحسن مما لاقى فيه همزة الوصل لهمزة الاستفهام المتفقة معها في الحركة فإنها لو حذفت لالتبس الإنشاء بالخبر.

(**قوله: في الدرج**) قد يقال: هذا يقتضي أن يسمى همزة ابتداء لثبوتها ابتداء لا وصلاً، ويجاب بأن في التسمية تجوزاً بعلاقة التضاد وبأن المراد بالوصل وصل المتكلم ما قبلها بما بعدها وإنما ذاك لسقوطها في الدرج.

---

(1) أي: جميع الأبواب مجرداً أو مزيداً فيه. شرحه.

(2) أي: في حشو الكلام. سيدي.

واعلم أن الهمزات الزائدة في أوائل الأفعال المكسورة[1] والمضمومة ومصادرها غير الأفعال همزاتُ وصل والأسماءِ همزات قطع إلا في عشرة وهي: ابن وابنة وابنم واسم واستٌ واثنان واثنتان، وامرؤ وامرأة، وأَيْمُنُ الله ففيها للوصل.

(**قوله: واثنان**) الأصل: ثنيان، قلبت الياء ألفاً ثم حذفت فصار: ثنان، وحذف فتح الفاء وزيد في أوله همزة وصل لتعذر الابتداء بالساكن وكذا اثنتان.

(**قوله: الهمزات**) في التعبير تارة به وأخرى بالألف تفنن وإشارة إلى أن مراد الأصل بالألف هو الهمزة بقرينة إضافة الحركات إليها وعبر عنها بالألف لكتابتها على صورتها ابتداء ولتقاربهما مخرجاً.

(**قوله: الأفعال**) أي إن كانت باقية على الفعلية إذ لو جعل فعل اسماً لشخص أو قصد به لفظة كانت همزته للقطع.

(**قوله: همزات وصل**) أي سبب وصل المتكلم إلى النطق بالساكن أو سبب وصل ما قبلها بما بعدها لسقوطها في الدرج فإضافة الهمزات إلى المسبب، تأمل.

(**قوله: والأسماء**) أي غير المصادر بقرينة مقابلتها بها والعطف هنا على معمولي عاملين مختلفين مع تقديم المجرور.

(**قوله: قطع**) أي سبب لقطع ما قبلها عن الوصل بما بعدها، أو مقطوع بثبوتها في حالتي الوصل والابتداء.

(**قوله: في عشرة**) يتجه أن الهمزة في تثنية الابن همزة وصل وكذا البواقي مما يمكن تثنيته، ففي دعوى الحصر فيها مسامحة ولو اعتبر الأصل لزم ترك الابنة والابنم والاثنتان والامرأة فتفطن. (**قوله: وابنة**) من تقديم العطف على الربط وإلا لم يصح الجمل.

(**قوله: وابنم**) أصله: ابن، زيد الميم للتأكيد لا عوضاً عن اللام المحذوفة وإلا لم يجتمع مع همزة العوض. (**قوله: وإست**) أصله: ستة، بالتحريك لجمعه على إستاه.

(**قوله: وأيمن الله**) في الإضافة إشارة إلى أن المراد بالأيمن ما وضع للقسم فإنه الذي همزته للوصل عند البصريين وهو مأخوذ من اليمن بمعنى البركة فحذف نونه وعوض عنها الهمزة. ولم تحذف عند عود النون لكونها بصدد الحذف لكونها جائزة التخفيف. وأما أيمن جمع يمين فهمزته للقطع وفاقاً.

(**قوله: للوصل**) أي فقط كما في نحو: امرىء أو مع قصد التعويض كما في اسم، فإن الهمزة فيه عوض عن اللام المحذوفة.

---

(1) بالفتح وكذلك المضمومة لأنهما صفتان للهمزات. شرحه.

وفي الحروف تكون للوصل مع لام التعريف وميمه[1].

ولا تكون مفتوحة إلا معهما[2] وفي أيمنِ[3] الله. وتقلب ألفاً مع همزة الاستفهام كما في آلحسن عندك، وفي آيمن[4] الله.

وتحذف المكسورة والمضمومة معها إذ لا لبس فيهما.

(والمبني للمفعول منه وهو) مطلقاً بحسب المعنى: الفعل...........

(قوله: ولا تكون) أي همزة الوصل غالباً لئلا يرد اسْمٌ لغةً في اِسْم.

(قوله: والمبني للمفعول، إلخ) أي المراد صيغة موضوعة للإخبار عن المفعول، أي حاله.

(قوله: وهو مطلقاً) أي ماضياً أو مضارعاً جملة معترضة بين الحد والمحدود عرف بها المجهول بحسب المعنى ذكرت هنا للإيضاح، تأمل.

(قوله: لام التعريف) ظاهره مشعر بأنه لا يكون للوصل مع اللام الزائدة أو الموصولة وليس كذلك، وبترجيح أن حرف التعريف هو اللام لا أل وهو مذهب سيبويه. ومما يدل عليه سقوط الهمزة في الدرج وكون الدال على التنكير الذي هو مقابله حرفاً واحداً هو التنوين.

(قوله: إلا معهما إلخ) لأن هذه الثلاثة كثير استعمالها فيناسبها التخفيف.

(قوله: وتقلب ألفاً) أي ولا تحذف لأن كلاً من همزتي الاستفهام والوصل مفتوحة، فلو حذفت لم تعلم الباقية منهما، فيلتبس الإنشاء بالخبر.

(قوله: كما في) أي في كل مادة كانت همزتها مفتوحة بعد همزة الاستفهام. **(قوله: المكسورة)** نحو: اصطفى البنات، ومثال المضمومة نحو: استخرج المال، بصيغة المجهول أصلهما: أإصطفى وأإستخرج فحذفت همزة الوصل فيهما لأن فتح همزتهما يدل على أنه استفهام.

(قوله: مطلقاً) إشارة إلى أن قوله: «وهو الفعل إلخ» جملة معترضة بين الحد والمحدود

---

(1) في لغة طي، وعليه قوله ﷺ: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر». نظام الدين.

(2) نحو: الرجل وأَحْرَجُل.

(3) فإن همزة الوصل في بدله المواضع الثلاثة مفتوحة أما في لام التعريف وميمه فلكثرة الاستعمال، وأما ما في أيمن الله فلأن هذا الاسم غير متصرف ولا يستعمل إلا في القسم فَضَارَع الحرف ففتح همزته تشبيهاً بالداخل عليه حرف القسم. شرحه وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين.

(4) يمينك. سيد عبد الله.

(الذي لم يسم فاعله ما كان أوله مضموماً كفعل، أو كان أول متحرك) يعتد به **(مضموماً كافتعل. وهمزة الوصل تتبع هذا المضموم في الضم، وما قبل آخره يكون مكسوراً أبداً**

(قوله: لم يسم فاعله) هذا مبني على أن نائب الفاعل ليس بفاعل، أو المراد فاعله الأصلي بناء على أنه هو كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني وجار الله، واختاره بعض المحققين.

لا يقال: ينتقض الحد بمثل: ضربني وأكرمني زيد، على مذهب الكسائي، وبمثل: ما ضربني وأكرمني إلا زيد، وبقلما وطالما وكثرما، فإنها كفت بما عن الفاعل حتى صح دخولها على الأفعال، وبمثل: اضربن واضربن واضربا القوم، واضربوا القوم، واضربي القوم، كما صرح بذلك كله عصام الدين في «شرح الكافية»، وبالفعل المحذوف مع فاعله وبمثل: صام نهاره، وأنبت الربيع البقل، وبمثل: أسمع بهم وأبصر، وبضرب في: ضرب ضرب زيد، لا في زيد ضرب ضرب على الأصح، وبالأفعال الناقصة لأنا نقول: التعريف هو ما حذف فاعله نسياً منسياً وأقيم المفعول مقامه كما صرح به العصام في «شرح الكافية» على أن الفعل موضوع للنسبة إلى الفاعل حقيقياً أو مجازياً، فمثل: صام نهاره، له فاعل حقيقي اصطلاحاً صرح به بعض المحققين. **(قوله: يعتد به)** فيه ما فيه.

(قوله: أبداً) أي سواء كان أوله همزة الوصل أو لا.

أريد بها تعريف مطلق المبني للمفعول ماضياً أو مضارعاً بمناسبة أن الكلام هنا في قسم منه ففي هو استخدام. **(قوله: لم يسم)** منقوض بنحو: ما أكرمني وضربني إلا زيد، لحذف الفاعل فيه وفاقاً كما قاله العصام، وبنحو: قلما وطالما مما كف بما عن الفاعل، وبنحو: اضربن في الجمع المؤكد بالنون، واضربا القوم واضربوا القوم، مما حذف فيه الفاعل لموجب، فالأولى أن يقول: ما حذف فاعله نسياً منسياً وأقيم مفعوله مقامه ويمكن حمله عليه بتكلف، تأمل.

(قوله: فاعله) أي النحوي فلا يرد نحو: صام نهاره. **(قوله: أو كان إلخ)** لم يكتف به وإن كان شاملاً للجميع لئلا يرد الاعتراض بما كان في أوله همزة وصل وسقط في الدرج ويحتاج إلى الجواب بأن المراد بالأول الأول حين الابتداء به.

(قوله: يعتد به) زاده هنا وإن لم يحتج إليه إذ الهمزة أيضاً مضمومة لموافقة ما مر ولئلا يكون قوله: «وهمزة الوصل» لغواً.

(قوله: تتبع) لأنه لو بقي على كسره لزم الانتقال من الثقيل إلى الأثقل، وأما الساكن فحاجز غير حصين، ولم يفتح مع خفته ليتنبه من أول الأمر على حذف المرفوع، تأمل.

(قوله: يكون) أي يلزم كسره في النوعين فيكسر إن لم يكن مكسوراً ويبقى عليه إن كان،

نحو: ضُرِبَ زيدٌ واستُخرِجَ المالُ) وجاء فزد له بضم فسكون، والأصل فصد له بكسر الصاد[1] فقلب وسكن[2]. وحكى قُطْرُبٌ: ضِرْبَ بكسر فسكون. وقرىء: ردت إلينا بكسر الراء، وهي شاذة.

(قوله: فقلب) بالزاء أو بالعكس.

(قوله: قطرب) وهو: أبو علي الفارسي. في «القاموس»: القطرب بالضم اللص والفأرة والذئب الأمعط، أي بلا شعر، وذكر الفيلات والجاهل والحيوان الأبيض والمصروع والسفيه وصغار الجن والخفيف وطائر ودويبة لا تستريح نهارها سعياً. ولقب به محمد بن المستبين لأنه كان يبكي إلى سيبويه فلما فتح بابه وجده فقال: ما أنت إلا قطرب الليل.

(قوله: وقرىء ردت) وقال مولانا عبد الله البيتوشي: وكسر فاء مجهول ما ضُعِّفَ في بعض لغات العُرْب غيرُ منتف[3]، وفي عصمة[4] الله ومعتلّ العين ليس مستثنى لأنه أيضاً يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، ويضم ثالثه مع الهمزة.

(قوله: وهي شاذة) أي الثلاثة وأمثالها.

هذا ولم يكتف في المجهول بضم أوله فقط لئلا يلتبس مجهول الماضي بمجهول المضارع للمتكلم وحده في باب الأفعال ولا بكسر ما قبل الآخر لأنه حينئذ يشتبه مجهول نحو: علم بمعلومه. وقد يقال عند الضم والكسر: يشتبه مجهول الماضي بمعلوم المضارع في باب الأفعال.

(قوله: وجاء فزد) إشارة إلى الاعتراض على التعريف بأنه غير شامل لنحو قصد، وقوله: «والأصل إلخ» جواب عنه بأن المراد بالضم والكسر أعم مما بحسب الأصل أو في الحال. وهذا جار في ضرب فإن أصله ضرب بضم فكسر، ومثله ردت وكذا عصر بسكون ما قبل الآخر فإن أصله عصر بكسره.

(قوله: وهي) أي القراءة المفهومة من قرىء قراءة شاذة مخالفة للقياس أو الثلاثة فيكون جواباً آخر عن الاعتراض بها.

---

(1) وضم الأول. شرحه.
(2) فيكون فيه شذوذان، الأول: الإبدال، والثاني: السكون. شرحه شرحه.
(3) أي: موجود.
(4) عصام الشر.

(وأما المضارع: **فهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع**) وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء، تجمعها[1] أنيت[2] أو أتين أو نأتي[3].

قيل: المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي..............

(**قوله: في أوله**) من قبيل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[4]، ومن ظرفية العام للخاص، وهو مكان وهمي كما صرح به بعض المحققين.

(**قوله: قيل**) القائل: ابن الحاجب في «الشافية»، وأتى بصيغة التمريض لإيهام الدور، تأمل. (**قوله: بزيادة**) الجار والمجرور متعلق بيحصل أو حاصل على الخلاف.

(**قوله: حرف المضارعة**) من إضافة العلم إلى المعلم، أو السبب إلى المسبب. ثم لقائل أن يقول: أن الحد لا يصدق على يذر ويدع مع أنهما من أفراد المحدود إذ ليس لهما ماض حتى يزاد في أوله حرف المضارعة، وأنه يفهم من السكوت في معرض البيان أن المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة فقط وليس كذلك إذ لا يحصل بها فقط بل مع تصرفات أخر كسكون الفاء وضم العين. وأجيب عن الأول بأنه قدر بعد قوله: «على الماضي» قيد في أصل الوضع وإن كان متروكاً الآن، ومن البين أن لهما ماضياً في أصل

(**قوله: في أوله**) أي في محل أوله فكأنه قال: كان أوله فإن الحال في محل الأول هو الأول فلا يرد أنه إن أريد أول نفسه لزم ظرفية الشيء لنفسه إن كانت إحداها عين الأول واجتماع حرفين منها في المضارع إن كانت غيره. وأما جعل المعنى في جانب أول ماضيه فيستلزم أن لا يصدق التعريف على شيء من أفراد المضارع على أن الجانب أعم مما قبل الأول ومما بعده، بقي أن إدخال كان مفسد ظاهراً لأنه مخرج لأفراده ومدخل لأفراد الأمر الحاضر، فلو قال: ما أوله أحدي إلخ، لكان أخصر وأسلم، فتأمل.

(**قوله: والنون**) العطف مقدم على الربط ويمكن العكس بناء على عود هي إلى الأحدي.

(**قوله: أو أتين**) كلمة أو للتخيير في التعبير ولو عبر بالواو لكان أخصر ولم يتوهم الترديد، لكن عبر بأو لئلا يحمل الكلام على نسبة الجمع إلى المجموع لا إلى كل منها.

(**قوله: بزيادة**) أي ما حصل بزيادة حرف هي سبب المشابهة للاسم فقط أو مع تصرفات أخر على الماضي ولو تقديراً أي قبل أوله فلا يرد أن هذا التعريف دوري لأخذ مأخذ المعرف في

---

(1) أي: تلك الزوائد الأربعة. شرحه.

(2) بمعنى الخوف والأنين. اهـ.

(3) ميما بمعنى الإتيان. أو ضمه.

(4) سورة يوسف: الآية 82.

فلا يرد نحو: أكرم وتكلم **(فالهمزة للمتكلم وحده والنون له مع غيره)** وقد يستعمل للواحد مجازاً **(والتاء للمخاطب مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً، وللمفردة الغائبة**

الوضع. وعن الثاني: بأنه قدر بعده أيضاً مع تصرفات أخر ولم يذكرهما إذ غرضه تمييز المضارع عن الماضي وهو يحصل بهذا القدر. ثم إن قيل: يلزم الدور إذ هو يتوقف عليه وهي توقفت عليه، فالدور موجود. أجيب بأن المراد به الاصطلاحي المعد من قسم الفعل وبها اللغوي أي بزيادة حرف المضارعة المشابهة فهو مدفوع بلا خلاف، تأمل.

(قوله: فلا يرد) أي على القيل.

(قوله: فالهمزة) ذكر الهمزة ثم التاء ثم الياء لأن الكلام من المتكلم إلى السامع والغائب بينهما، تأمل.

(قوله: وقد يستعمل، إلخ) وقد يقول المعظم: فعلنا ونحن نفعل غداً، عن نفسه كالجماعة كذا في الرضى.

التعريف لأن المراد بالمعرف هو الاصطلاحي وبمأخذه اللغوي ولا أنه غير صادق على نحو: يذر مما أميت ماضيه لأنه ذو ماض تقديري ولا أنه غير شامل لنحو: يضرب مما تصرف فيه بعد زيادة الياء لأن الحصر فيها غير مراد على أنه يمكن إرادة الحصر لكن بالنسبة إلى التصرف بزيادة الحرف. وللاحتياج إلى هذه التكلفات أتى بصيغة التمريض.

(قوله: فلا يرد) أي على القيل، وأما على التعريف المار فوارد إلا أن يراد بأحد الزوائد أحدها الموضوعة لما يأتي من المتكلم وغيره بقرينة قوله الآتي: «فالهمزة، إلخ» كما قيل، لكن يلزم الإحالة على المجهول وقت التعريف، أو يقال: الزوائد الأربع صارت حقيقة عرفية في أحرف المضارعة كما تقول.

(قوله: للمتكلم) أي لتكلمه على حذف المضاف فلا يرد أن كلامه يقتضي كون الهمزة في أول المضارع ضميراً كـ:أنا، الموضوع للمتكلم وحده وكذا البواقي.

(قوله: له) أي للمتكلم حال كونه مصاحباً ومشاركاً له غيره في مدلول الفعل المبدوء بالنون تحقيقاً أو تقديراً.

(قوله: مجازاً) تنزيلاً لعظمته منزلة آخر مشارك له في معنى الفعل، فالمراد من الغير أعم من الحكمي كما في: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾[1].

(قوله: وللمفردة الغائبة) الأولى وللغائبة المفردة.

---

(1) سورة الأنعام: الآية 151.

والمثناة والياء للغائب المذكر مطلقاً ولجمع المؤنث الغائبة).

ووجه زيادتها واختصاص كل بما اختُصَّ به في الشرح **(وهذا[1] يصلح للحال والاستقبال تقول: يفعل وتريد الآن)** ويسمى حالاً وحاضراً[2] **(ويفعل)** وتريد **(غداً ويسمى مستقبلاً)** بفتح الباء، والقياس الكسر **(فإذا أُدخِلَتْ عليه السينُ أو سوفَ)** أو مخففاتُها

(قوله: ووجه زيادتها) مبتدأ قوله «في الشرح» خبره وهو للعلامة التفتازاني.

(قوله: ويسمى حالاً) من قبيل تسمية المظروف باسم الظرف.

(قوله: للغائب) أي ما يصح أن يحكى عنه أو ما لا يرى لحجاب كبرائياً أو جسمانياً أو ما ليس بمتكلم ولا مخاطب. والمراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فلا يرد أن الياء يستعمل في الله تعالى وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث.

نعم لو قال: والياء لما عداها، لكان أخصر وأسلم إلا أنه اختار ما ذكره للتوضيح.

(قوله: يصلح) صادق بالاشتراك بينهما وهو ما اختاره ابن الحاجب وبكونه حقيقة في المستقبل مجازاً في المحال وبعكسه وهو ما رجحه الرضى بدعوى أن الحال يتعين عند عدم القرينة.

ويؤيده أن من المناسب أن يكون له صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل.

(قوله: وتريد) زاده في الموضعين على الأصل تنبيهاً على أن الآن وغداً ليسا مقولي القول بل بيان للصلاحية المذكورة، ولا يبعد جعلهما مقوليه فيكون المثال من قبيل عين جارية.

(قوله: ويسمى حالاً) إطلاقاً لاسم الظرف على المظروف كما قيل أو لاسم الجزء على دال الكل كما نقول.

(قوله: والقياس الكسر) لأن زمان الاستقبال يستقبل ويتوجه إلى الحال أو لأنه الأوفق بصيغة الماضي والحال وصيغة المزيد بمعنى المجرد. وقراءته بالفتح لأنا نستقبله بعيدة لكن قدمها لاشتهارها.

(قوله: فإذا أدخلت) معلوم أو مجهول، وكلمة إذا بمعنى كلما.

(قوله: السين) أي سين الاستقبال بقرينة المقابلة.

(قوله: أو مخففاتها) بحذف الواو أو الفاء مع إبقاء الواو أو قلبها ياء ففي سوف أربع لغات. وقيل: إن السين مخففها أيضاً.

---

(1) أي: المضارع. سعد.
(2) وبينهما عموم وخصوص لأن الحال لا بد أن يكون مشاهداً. شرحه. شرحه.

(اختص بالزمان المستقبل) أو لامُ الابتداء اختص بالحال. وفي[1] ولسوف يعطيك: لمجرد التأكيد. وعند البصريين اللام للتأكيد[2] فقط مطلقاً[3].

(فالمبني للفاعل منه ما كان حرفُ المضارعة منه مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على أربعة

. . . .

(قوله: اختص) أي دائماً بالنظر إلى سوف، وغالباً بالنظر إلى السين، فإنها في نحو قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾[4] للتأكيد.

(قوله: بالحال) أي حقيقة أو حكماً فلا يرد قوله تعالى: ﴿رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[5] لأنه في حكم الحال لتحقق وقوعه، هذا وضابط المخصص بأحدهما كما ذكره العصام أنه يختص بالحال بليس عند بعض، ورجحه ابن الحاجب، وبما وأن النافيتين خلافاً لأبي علي في الثاني، ويختص بزمان المستقبل بجعله للطلب بلام الأمر أو لا للنهي، وبجعله دعاء أو تمنياً أو للترجي أو للوعد أو مدخول حرف التحضيض أو مؤكداً بالنون أو لام القسم وبدخول أداة الشرط عليه سوى لو وبدخول الناصب عليه وبلو المصدرية وبلا النافية عند سيبويه خلافاً لابن مالك.

(قوله: ولسوف) أي ونحوه نحو: ولسوف أخرج حياً. **(قوله: لمجرد)** من إضافة الصفة إلى الموصوف أي التأكيد المجرد عن الحال بتجريده عن جزء معناه. ولم يجرد سوف عن معنى الاستقبال لأنه يفضي إلى الإهمال ولأنه لتقدم دخوله على الفعل أجدر بإبقائه على معناه.

(قوله: فالمبني للفاعل) أعم من الماضي والمضارع، كما أن المضارع أعم منه ومن المبني للمفعول، فبين مدخول من وما قبله عموم من وجه. وأما مدخوله في قوله الآتي منه فكل وما قبله جزء له، هذا ولو قال: ما أوله مفتوح إلا إلخ، لكان أخصر وأولى فتذكر.

(قوله: مفتوحاً) أي على اللغة المشهورة فلا يرد المبني للفاعل عند من يكسر حرف المضارعة في مكسور العين.

---

(1) كأنه قيل: أنت قلت: السين تفيد الاستقبال واللام الحال، فكيف اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: الآية 5]، ولسوف أخرج حياً؟ فأجاب بقوله: واللام في: ﴿وَلَسَوْفَ﴾... إلخ. شرحه.

(2) أي من غير اختصاص الفعل بالحال.

(3) سواء اجتمع بعلامتي التراضي أو لا. جوري.

(4) سورة آل عمران: الآية 181.

(5) سورة النحل: الآية 124.

أحرف، فإنه منه مضموم أبداً[1] **نحو: يدحرج ويكرم ويفرح ويقاتل)** للالتباس[2] في يُكرم، وحُمِل البواقي عليه.

ولم يُكسر لأن بعضهم يَكسرون حرفَ المضارعة فيما ماضيه مكسورُ العين أو في أوله همزة مكسورةٌ دلالة على كسرهما.

فلو كُسِر فيها لالتبس ولتُوهم[3] أنه أيضاً[4] لذلك الدلالة، وليس في ماضيها كسر.

(قوله: **لأن بعضهم يكسرون حرف المضارعة**) وهي: الياء والتاء والهمزة والنون، وهذه لغة طائية:

أهل الحجاز غيرهم قد كسروا	حروف غابر كنحو عجروا
والياء من ذا الحكم صفر قاعدة	كذلك ما أوله التا زائدة
أو همز وصل ثم كلاً كسروا	يأبى يحب ثم نحو يوغر
وكسر ياء الأول قد نقله	بعض وعن بهرائها جاتلتله
وكسرها ما لم يلي ضم درى	في لغة «إياك نعبد» به قرىء

(قوله: **للالتباس**) أي عدل عن الفتح الذي هو أصل لخفته لئلا يلتبس مضارع الأفعال بمضارع الباب الثاني أو الخامس.

(قوله: **وحمل**) ليكون ما ماضيه رباعي على نهج واحد.

(قوله: **ولم يكسر**) أي حرف المضارعة في يكرم دفعاً للالتباس ثم يحمل البواقي عليه في الكسر. وأما جعل المعنى لم يكسر في البواقي فبعيد بل فاسد.

(قوله: **لالتبس**) أي التبس مضارع الأفعال بمضارع الباب الخامس لسبب توهم أنه إلخ، فقوله: لتوهم، عطف على السبب.

(قوله: **وليس في إلخ**) أي لكن ذلك التوهم باطل لأنه ليس إلخ، فلا يكسر فيها.

فقوله: «وليس إلخ» من إقامة دليل المقدمة الرافعة مقامها، فاعرف.

---

(1) معلوماً أو مجهولاً. الجوري.

(2) أي: بحسب إذا بقي العين على حاله أما إذا فتح التبس بيعلم وبباب الشرط في بعض الأوقات، وأما إذا ضم بباب الأول والسادس فإذا كان الأمر كذلك صار ضم حرف المضارعة في باب الأفعال ضرورياً وحمل البواقي عليه. تأمل أبو بكر عليه الرحمة.

(3) أي: حرف المضارعة في هذه الأفعال الأربعة.

(4) أي: كالكسر الذي فيما عين ماضيه فيه مكسوراً، أو في أوله همزة مكسورة. شرحه.

ولما[1] كان الزائدُ الثاني في أَسطاعَ وأَهراقَ خلافَ قياس وحذفُ همزة خصم بمقتضى[2] الإعلال كانا رباعيين والأخير خماسياً تقديراً.

(وعلامة بناء هذه الأربعة للفاعل كون الحرف الذي قبل آخره مكسوراً أبداً نحو: ينصر ينصران ينصرون، تنصر تنصران ينصرن، تنصر تنصران تنصرون، تنصرين تنصران تنصرن، انصر ننصر، وقس عليه البواقي).

....

(قوله: ولما كان) إشارة إلى نقض ضابطة المبني للفاعل في ذي الأربعة بأنه غير مانع لصدقها على مضارع اسطاع وغير جامع لعدم صدقها على مضارع خصم ويلزمه نقض ضابطة غير ذي الأربعة بالعكس وإلى جواب النقض بتحرير المراد بذي الأربعة وغيره.

(قوله: خلاف قياس) أي عند سيبويه، وأما على مذهب الفراء من أن أصله استطاع فحذف تاؤه فمخالف لقياس فتح الهمزة وجعلها همزة قطع كما مر.

(قوله: خصم) ومثله ناتر **(قوله: تقديراً)** قيد لكل من المتعاطفين.

(قوله: بناء) أي وامتيازها عن المبني للمفعول **(قوله: مكسوراً)** أي حقيقة أو حكماً فلا يرد نحو يجيب مضارع أجاب لأن الكسرة المنقولة في حكم الثابت في محلها، وكذا الكسرة المحذوفة كما في يماد مضارع ماد.

(قوله: أبداً) أي في صيغة الأربعة عشر.

(قوله: مضموماً) أي يضم إن لم يكن مضموماً حملاً على الماضي ويبقى عليه إن كان، وكذا قوله مفتوحاً، وبين جعل الأول مضموماً وما قبل الآخر مفتوحاً عموم من وجه لاجتماعهما في يجتمع وافتراق الأول في يتكسر والثاني في يكرم.

(قوله: مفتوحاً) لتعدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي. ثم الفتح أعم من الحكم فلا يرد أن نحو يمد مما آخره مدغم فيه ونحو يصان مما قلبت ما قبل آخره بالألف من المبني للمفعول مع كون ما قبل آخرهما ساكناً فيكون التعريف غير جامع لأن الفتحة المنقولة في حكم الثابتة.

(قوله: أبداً، إلخ) أي في جميع الأبواب بخلاف ما قبل الآخر في المبني للفاعل فإنه كما يكون مفتوحاً في بعض الأبواب يكون مكسوراً أو مضموماً في بعض آخر.

---

(1) استشعر اعتراضاً بأن إهراق وإسطاع ليسا برباعيين مع أنه ضم حرف المضارعة فيهما، وأن خصم رباعي مع أنها ليست مضمومة فيه، وأشار إلى جوابه بقوله: ولما... إلخ. شرحه. شرحه.

(2) وهو نقل حركة التاء إلى الفاء وحذفها للاستغناء. شرحه.

(والمبني للمفعول منه ما كان حرف المضارعة منه مضموماً وما قبل آخره مفتوحاً أبداً نحو: ينصر. . . إلخ)، ولا يبنى من اللازم إلا بعد تعديته[1].

(واعلم أنه[2] يدخل على المضارع ما ولا النافيتان ولا يغيران[3] صيغته)، وجزم بعضهم بلا في نحو: جئتك كي لا يكن لك عليَّ حجة، مما يصلح فيه قبله[4] كي لشبهه بالشرط، وفي وجود معنى السببية[5] **(تقول: لا ينصر، لا ينصران، لا ينصرون)** إلخ. . . **(وما ينصر، ما ينصران، ما ينصرون)** إلخ.

(قوله: ولا يبنى) أي المبني للمفعول مطلقاً لا بقيد المضارع، تأمل. **(قوله: بعد تعديته)** بالمعنى الأعم[6]، تأمل. **(قوله: النافيتان)** أي لمعنى الفعل المضارع.

(قوله: لا ينصر) قدم لا لاتباع الأصل تأمل، والأصل: أظهرَ ما خفي.

(قوله: ولا يبنى) أي المبني للمفعول ولو ماضياً ففي الضمير استخدام وإلا لم يفد تعميم الحكم من الماضي ويمكن إرجاعه إلى المضارع منه، فحكم الماضي متروك مقايسة.

(قوله: تعديته) بالمعنى الأعم، أعني جر معنى الفعل إلى الاسم ولو بلا تغيير لا بالمعنى الأخص وإلا لاختص الحكم بالباء كما علم مما مر وليس كذلك.

(قوله: النافيتان) أي المنفي بهما فهو كماء دافق أو نسبة النفي إليهما مجازية.

(قوله: صيغته) أي صورته، **(قوله: مما يصلح إلخ)** بأن يكون ما قبله علة لما بعده خارجاً ومعلولاً له ذهناً، ويراد ذلك ولهذا لم يجعل لا هنا للنهي فإنه لا يفيد المراد حينئذ.

(قوله: لشبهه) أي لمشابهة لا حينئذ بأداة الشرط ففي الكلام مجاز حذفي وحينئذ يكون المصدر المجرد بمعنى المزيد أي الإيجاد، أو المعنى لمشابهة الكلام المشتمل على لا بالجملة المشتملة على الشرط والجزاء في وجود إلخ، فيكون مدخول لا في حكم الجزاء ويجزم بها.

(قوله: السببية) أي سببية ما قبلها لما بعدها، أو بالعكس.

(قوله: لا ينصر) الأنسب تقديم مثال ما لأنها نفي الحال ولا لنفي الاستقبال. وكأنه قدم مثال لا إظهاراً لما خفي من كونها للنفي وتبعاً للزنجاني.

---

(1) أي: جعله متعدياً بواسطة حرف الجر أو غيره لأنه لا بد من أن يكون مفعولاً به ليقوم مقام الفاعل واللازم ليس له مفعول به. شرحه.
(2) الضمير للشأن. سعد علي.
(3) يعني: لا يعملان فيه لفظاً. شرحه.
(4) أي: ما ولا. شرحه. أي: قبل لا. شرحه.
(5) بيانية.
(6) وهو الجر نحو: أبو بكر في الدار حسن زيد.

(**وأنه**[1] **يدخل عليه الجازم**) فيحذف حركة الواحد ونون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة لأنها[2] فيها علامة[3] الرفع[4] كالضمة في الواحد (**لا نون جمع المؤنث**) فإنه ضمير كوا وجمع المذكر فتثبت أبداً (**فتقول: لم ينصر، لم ينصرا، لم ينصروا... إلخ**). وجاء:

ألــم يــأتــيــك غــيــرَ مــجــزومِ ....

(**قوله: الواحد**) والواحدة. (**قوله: كأن لم سوى، إلخ**) أي نظن تلك المنازل لم سوى، أو كأنها منازل لم، إلخ فتأمل.

(**قوله: الجازم**) حرفاً كلم ولما[5]، أو اسماً متضمناً لمعنى أن الشرطية كمتى ومن.

(**قوله: حركة الواحد**) أي الفعل المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمؤنث المخاطب بقرينة المقابلة فيشمل المتكلمين والغائب والغائبة والمخاطب مفردات فلا يرد أنه إن أريد به معناه الحقيقي لم يشمل الغائبة أو الجنس ولو مؤنثاً شمل الواحدة المخاطبة وعلى التقديرين لم يدخل فيه المتكلم مع الغير. بقي أنه ينبغي تخصيص الكلام بغير الناقص لأن المحذوف فيه حرف لا حركة.

(**قوله: كالضمة**) فتحذف مثلها.

(**قوله: فتثبت**) متفرع عن قوله: «لا نون إلخ» لا عن قوله: «كوار الجمع»، فلا يرد أن تفريعه فاسد؛ لأن واو الجمع تحذف في نحو: أغزن، فكيف يتفرع عنه ثبوتها دائماً. ويمكن أن يجعل مفرعاً عنه لكن يعمم الثبوت من الحقيقي والحكمي. ويقال: أن ضمة ما قبلها تدل عليها فهي في حكم الثابت.

(**قوله: ألم يأتيك**) تمامه:

.... والأنــبــاء تــنــمــى   بــمــا لاقــت لــبــونُ بــنــي زيــاد

الأنباء: جمع نبأ بمعنى خبر، وتنمو أي: تكثر، وبما: فاعل يأتيك والباء زائدة.

---

(1) أي: الشأن. شرحه.

(2) لأنه. شرحه.

(3) وإنما جعلت النون إعراباً لأن المضارع لقوة مشابهته بالاسم يجب أن يكون معرباً، والإعراب لا يكون إلا في الآخر، ولا يجوز إجرائه على الأخير لصيرورته متوسطاً، ولا على الضمائر لكونها مبنية ولم يمكن زيادة حرف المد لالتقاء الساكنين فزادوا النون لمشابهته بها من حيث الخفاء والغنة. شرحه كتبه العبد المذنب أحمد.

(4) بالنصب مجازة وبالرفع حقيقة.

(5) ولا في النهي واللام في الأمر وإن الشرطية.

.... وكأن لم سوى أهلٍ من الوحش تؤهل

مفصولاً[1] لضرورة الشعر.

ويجوز حذف المجزوم بعد لم سماعاً، وبعد لما قياساً، نحو:

احفظ وديعتك التي استودعتُها[2] يوم الإغارة[3] إن وصلت[4] وإن لَم

أي: وإن لم تصل، وندم زيد ولما، أي: ولما ينفعه الندم.

....

(قوله: وكأن لم، إلخ) أوله:

* فأصْبَحَتْ[5] مغانيها[6] قِفاراً رسومُها *

المغاني: بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان غنياً به أهله. والقفار: جمع قفر مفازة لا نبات بها ولا ماء، والرسوم: جمع رسم، ما كان من آثار الديار لاصقاً بالأرض.

(قوله: مفصولاً)[7] أي بين لم ومجزومه والأصل: كأن لم تؤهلها سوى أهل من الوحوش.

(قوله: لضرورة) علة لمجيء كل من المتعاطفين. (قوله: سماعاً) وهو مختص بالضرورة بخلاف حذف مجزوم لما فإنه مطرد عند وجود قرينة دالة عليه. (قوله: قياساً) أي عند قرينة وانفرد بذلك لما عن لم لتركبها من لم وما فكان ما عوض المحذوف ولأن المثبت المقابل له وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله: وكان قد.

(قوله: احفظ) بصيغة الخطاب واستودعتها بصيغة المجهول، كما في «العيني»، وبتاء الخطاب، ويمكن أن يقرأ معلوماً مع ضم التاء، أي استودعتها إياك وكذا بفتحه إن كان أحفظ بصيغة المتكلم، ويوم ظرف احفظ أو استودعت.

---

(1) بينهما. صح.
(2) أي: جعلتها وديعة عندك. جلبي.
(3) أي: التباعد.
(4) المالك.
(5) المعنى: صار بشر منازل تلك العشيقة خالية لا نبات فيها ولا ماء وآثارها مندرسة كأن لم تؤهل ولم تسكن سوى أهل من الوحش، قوله: رسومها: بدل من المغاني بدل اشتمال، ويجوز أن يكون قفاراً حالاً من مغانيها، ورسومها فاعل، قفاراً أي مندرسة، وكأن لم خبراً أصبحت وعلى هذا يكون كلمة واحدة. جلبي.
ـ أي: صارت في الصبح.
(6) أي: منازل المعشوق.
(7) بينهما. صح.

(وأنه يدخل عليه[1] الناصب فيُبدّل[2] من الضمة[3] فتحةً ويُسقِطُ[4] النوناتِ سوى نون جمع المؤنث) حملاً على الجازم في الأخير **(تقول: لن ينصر، لن ينصرا، لن ينصروا، إلخ)**.

ومــن **(الــجــوازم: لام الأمــر)**. . . . .

(قوله: حملاً على الجازم) أي في سقوط النونات. **(قوله: لام الأمر)** تحقيقاً أو

(قوله: وأنه يدخل) المناسب لقوله الآتي: «ومن الجوازم» أن يقدم قوله: «وأنه يدخل» على قوله المار: «وأنه يدخل على المضارع الجازم» أو يؤخر عن تمام بحث الجوازم ليكون ذكر مباحثها بلا فصل.

(قوله: فيبدل) أي في نحو الصحيح أو المراد بالضم أعم من اللفظي والتقديري فلا يرد نحو: يغزو ويرمي.

(قوله: الضمة) الضمة والفتحة والكسرة بالتاء مشتركة بين المعرب والمبني، أو الغرض هنا بيان مطلق الحركة بلا تعرض للإعراب والبناء كما قاله العلامة، فلا يرد أن الواجب أن يقول: من الرفع نصباً، لأن الضم والفتح يستعملان في المبني والمضارع معرب.

(قوله: حملاً إلخ) لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء، فكما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع من الأسماء حمل على الجزم فيهما من الأفعال، وألحق بهما الواحدة المخاطبة لمشاكلتها لهما في لواحق الآخر.

(قوله: لن ينصر) كلمة بسيطة، وقال الفراء: أصله لا، قلبت الألف بالنون. والخليل: أصله لا إن، فخفف. وقال عصام: لو كان مركباً فالظاهر أن أصله لا، أُلحق به النون الخفيفة للتأكيد.

(قوله: لام الأمر) خصها بالذكر مع دخولها في مطلق الجازم لأن لها أحكاماً تخصها كما يأتي، هذا والمراد بها ما يطلب بها الفعل وضعفاً فلا يرد الدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[5]، ولا ما استعمل في الإخبار نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[6]، ولا ما استعمل في نحو التهديد نحو: ﴿وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[7] لأنها فيها بحسب أصل الوضع لطلبه.

---

(1) أي: المضارع.
(2) الناصب. شرحه.
(3) إن كان المضارع فعل الواحد. شرحه.
(4) من باب الأفعال. شرحه.
(5) سورة الزخرف: الآية 77.
(6) سورة مريم: الآية 75.
(7) سورة الكهف: الآية 29.

وهي مكسورة وإن كان الفتح فيما على حرف واحد أصلاً لتناسب عمل الجزم الذي بمنزلة الكسرة، وتسكن مع الواو والفاء وثم تشبيهاً بعين كتف[1] **(فتقول في)** أمر غير المخاطب[2] **(لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن لأنصر لننصر)**.

تقديراً، **(قوله: مكسورة)** تشبيهاً بلام الجارة، **(قوله: لتناسب، إلخ)** ولئلا يلتبس بلام التأكيد. **(قوله: الجزم الذي)** أي في الأفعال.

(قوله: بعين كتف) لأنه حصل اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ما هو ككتف فتخفف كهو. وأما ثم فحمل عليهما، كذا في عصمش، والسكون مع الواو والفاء أكثر من الكسر، ومع ثم قليل حتى قال بعضهم: هو خاص بالشعر، ورده قراءة قالون والكوفيون: «ثم ليقضوا تفثهم» بالسكون، كذا في «مغني اللبيب».

(قوله: مكسورة) لا ساكنة لئلا يلزم الابتداء بالساكن عند التلفظ به ابتداء.

(قوله: أصلاً) أي بالنظر إلى التلفظ فلا ينافيه قول بعضهم: السكون أصل فيه لأنه بالنظر إلى عروض الحركة.

(قوله: لتناسب) وللتشبيه باللام الجارة الداخلة على المظهر وللفرق بينها وبين لام التأكيد، وبعضهم يفتحونه تشبيهاً باللام الجارة الداخلة على المضمر، وهو بعيد.

(قوله: بمنزلة) هذا مشعر بأنه لو كان عمل ذلك الحرف هو الجر لكانت أولى بالكسر من الجازم وهو منقوض باللام الجارة الداخلة على المضمر وبواو القسم وتائه، فتأمل.

(قوله: وتسكن) أي جوازاً بقرينة قوله: تشبيهاً إلخ، مع الواو العاطفة نحو: وليوفوا، والفاء العاطفة نحو: فليضحكوا، تشبيهاً للام والعاطف وحرف المضارعة بكتف.

وأما مع ثم نحو: ثم ليقضوا، فلتشبيه الميم الثانية من ثم مع اللام وحرف المضارعة بكتف على ما في «الكمال».

والأحسن أن يقال: ثم محمول عليهما، كما قاله عصام.

(قوله: غير المخاطب) أي غائباً أو متكلماً، ولذا لم يقل في أمر الغائب كما في الأصل.

---

(1) يعني: كما أن التاء في الأصل مكسورة ويسكن للتخفيف كذلك يسكن اللام بعد هؤلاء الثلاثة تخفيفاً. شرحه.

(2) فإن قيل: لِمَ لَمْ يحذف حرف المضارعة كما في أمر المخاطب؟ قلنا: للفرق بينهما. فإن قيل: لم اختير الحذف في الحاضر دون الغائب؟ قلنا: لكثرة استعمال أمر الحاضر ولقلة استعمال أمر الغائب. قمري وصلى الله على النبي وآله.

وقراءة: فلتفرحوا بالتاء شاذة. وفي المبني للمفعول[1] يعم الغائبَ والمخاطبَ[2]. ويجوز دخول[3] اللام على المخاطب المعلوم إذا كانوا حاضراً وغائباً ليفيد اللام الغيبة والتاء الخطاب. والأكثر تغليب الحاضر.

(ومنها: لا الناهية) . . . .

(قوله: بالتاء) خطاباً.

(قوله: الغائب) أي والمتكلم، فكسر أبيل تقيكم الحر، تأمل.

(قوله: المخاطب) أي والمتكلم ففيه الاكتفاء لنكتة هي قلة ما طرح.

(قوله: تغليب) وصيغة المخاطب.

(قوله: الحاضر) دون ما ذكر الآن، تأمل.

(قوله: شاذة) والقياس: فليفرحوا، بالياء، فلا ينافي ما أشار إليه بقوله: «غير المخاطب» من أن المخاطب لا يؤمر باللام.

(قوله: يعم) ليحصل الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول في أمر المخاطب.

(قوله: والمخاطب) أي والمتكلم، ففيه اكتفاء، أو يقال: ترك المتكلم للقلة، أو المراد بالمخاطب الحاضر أو ما عدا الغائب بقرينة المقابلة أو مدلول هذا النقش سواء كان بفتح الطاء أو كسره، هذا ولو قال: يعم المخاطب وغيره، لكان أخصر وأولى.

(قوله: ويجوز) أي على قلة بقرينة قوله والأكثر.

(قوله: كانوا) أي المأمورين بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً كقوله ﷺ: «لتأخذوا مصافكم» أي مواقعكم في القتال.

(قوله: الحاضر) أي على الغائب دون العكس لأصالة الحاضر.

(قوله: لا الناهية) فيه تجوز إذ الناهي هو المتكلم لا آلة النهي، أو المراد المنهي بها، أي بحسب الوضع فيشمل لا في قولنا: ربنا لا تعذبنا، مما هو دعاء. ثم أنه لم يقل: لا النهي، كما قال: لام الأمر، لأن لا معرفة فيحتاج إلى تجريده ليصح إضافته، أو القول أن المعرفتين إذا تغايرا جاز إضافة أحدهما إلى الآخر كما في: زيد الشجاع، أو بجعل النهي وصفاً أو بياناً بتأويل الدال على النهي كذا قيل في نظيره. وأقول: لو قيل بأن لا النهي بمجموعه صار علماً لما يطلب به الترك لم يتجه شيء.

---

(1) أي: اللام.

(2) نحو: لِيُنصر هو، ولتُنصر أنت. (3) أي: إدخاله. شرحه.

تدخل على الغائب والمخاطب فيهما (مثل: لا يُنْصَر) إلخ.

(وأما الأمر بالصيغة)[1] وهو أمر المخاطب، فهو جار[2] على لفظ المضارع المجزوم

(قوله: فيهما) أي في المبني للفاعل والمفعول. (قوله: وأما الأمر بالصيغة) اعلم أن أرباب هذا الفن يسمون أمر المخاطب الأمر بالصيغة، وأهل النحو والأصول لا يسمون أمر الغائب أمراً بل مضارعاً، والأمر عندهم أمر الحاضر فقط، قاله ابن الحاجب[3] في «شرح الكافية». (قوله: وهو أمر المخاطب) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر تعريفه بحسب المعنى. وكتب أيضاً الإضافة لأدنى ملابسة.

(قوله: والمخاطب) الأولى وغيره ليشمل المتكلم بلا تكلف، هذا ودخول لا على المتكلم أقل من دخول اللام عليه. وقد يفصل بينها وبين معمولها بمعموله نحو: لا زيداً تضرب. ووجه الجزم بها حملها على اللام حمل النقيض على النقيض أو النظير على النظير لأنها لطلب الترك كما أن اللام لطلب الفعل.

(قوله: لا ينصر) أي هذا النقش سواء كان بفتح الأول وضم الثالث أو بالعكس فلا يكون كلامه قاصراً.

(قوله: بالصيغة) أي الهيئة بلا دخل للمادة في الأمر فخرج الأمر باللام ونحو: صه، وقوله: أمر المخاطب، أي بالصيغة فلا يدخل فيه نحو صه.

(قوله: وهو أمر إلخ) جملة معترضة أريد بها بيان المفهوم. وعبر بالمخاطب تنبيهاً على أنه مراد الأصل بالحاضر وإلا لكان تعريفاً بالأعم وتوهم منه جريان الأمر بالصيغة في المتكلمين.

(قوله: لفظ المضارع) لا الماضي لأن فيه طلباً وهو لا يكون في الماضي بل في المضارع فمشابهته به أكثر من مشابهته بالماضي.

(قوله: المجزوم) وليس مجزوماً كما قاله الكوفيون لأن الأصل في الفعل البناء وسبب إعراب الفعل المضارع وهو مشابهة الاسم المفقود فيه بعد حذف حرف المضارعة فلا وجه لإعرابه.

---

(1) ولفظ الصيغة من باب الرابع أصله صوغة، وهو مصدره، فقلبت واوه ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. أوضحه.

(2) فإن قيل: لم قال: فهو جار على لفظ المضارع المجزوم، ولم يقل: فهو مجزوم؟ قلنا: لئلا يتوهم أن الأمر بالصيغة مجزوم معربٌ مع أنه ليس بمعرب مجزومٍ بل هو مبني أجري مجرى المضارع المجزوم. أوضحه.

(3) لكن يخالفه كلام المفتاح.

في حذف الحركات والنونات، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً فتُسقِطُ[1] منه[2] حرفَ المضارعة وتأتي بصورة الباقي مثل المجزوم. مثاله من: تدحرج[3] دحرج دحرجا دحرجوا دحرجي دحرجا دحرِجنَ، وهكذا: فَرِّح وقاتِل وتكسَّر وتباعَدْ وتَدحرج.

(قوله: من تدحرجُ، إلخ) أي أولاً، تأمل.

(قوله: مثل المجزوم) حال الباقي.

(قوله: الحركات) أي في الصحيح أو المراد وما يقوم مقامها فلا يرد نحو: أغز وارم واللام في النونات للعهد الذكري فلا تنتقضن بنون جماعة المؤنث.

(قوله: فتسقط) أي أنت.

وقوله: حرف بالنصب وهو من إقامة المظهر مقام المضمر أو تسقَط مجهول وهو بالرفع.

(قوله: منه) الضمير راجع إلى المقيد بدون ملاحظة القيد أعني المجزوم فيكون المرجع مذكوراً لفظاً أو إلى المضارع المأخوذ من المضارعة فيكون الكلام عكس اعدلوا هو أقرب للتقوى والمرجع متقدماً حكماً.

(قوله: مثل) أشار بزيادته إلى أن قول الأصل بصورة الباقي مجزوماً على حذف المضاف وإلا لاتجه أن صورته ليست مجزومة لبنائها وأنه ينبغي أن يقول: مجزومة ليتطابق الحال وذو الحال.

لكن يمكن دفع الأول بأن المراد يعامل معاملة المجزوم ففيه مجاز لغوي، أو المعنى تأتي الباقي بصورة المجزوم ففيه قلب والثاني بأنه حال من الباقي أو الصورة باعتبار الشكل أو وصف لمقدر أي فعلاً مجزوماً.

(قوله: من تدحرج) يتجه إن دحرجا وكذا ما بعده ليس مشتقاً من تدحرج.

ويجاب إما بأن المراد الاشتقاق منه بالواسطة فإن دحرجا مشتق من تدحرجان المشتق من تدحرج، أو الكلام من باب الاكتفاء أي تدحرج وتدحرجان إلخ.

(قوله: دحرجوا) يستعمل صيغته في الواحد للتفخيم نحو: ألا فَارْحَمُوني يا إلَهَ محمدٍ ﷺ.

(قوله: فرح) أي كل ما يكون بعد حرف المضارعة متحركاً فيشمل نحو عد من يعد مضارع وعد، تأمل.

---

(1) أي: الأمر بالصيغة مما كان ما بعد حرف المضارعة منه متحركاً. ابن محمد الصغير.

(2) أي: من المضارع. سعد علي.

(3) إذا كان مشتقاً من تدحرج. شرحه.

وإن كان ما بعد حرفِ المضارعة ساكناً فتحذف منه حرف المضارعة وتأتي بصورة الباقي مجزوماً[1] مزيداً[2] في أوله همزة[3] وصل مكسورة[4]، ابتدأ[5] عند سيبويه وبعد زيادتها ساكناً[6] عند الجمهور، خُصّت[7] لأن الابتداء بالأقوى أولى ولأن

(قوله: خصت) أي الهمزة بين حروف سألتمونيها.

(قوله: أعدل الحركات) ناظر إلى قول سيبويه.

(قوله: ما بعد) أي لفظاً لا وضعاً فقط فلا يرد نحو يرد مما كان ما بعده ساكناً في الأصل ولم يزد في أمره همزة الوصل.

(قوله: ساكناً) أي سكوناً لفظاً أو تقديراً ليخرج نحو: تقوم وتبيع وترد، قاله المصري.

وأقول: لو عم كل من ما بعدها والسكون والزيادة من التحقيقي والتقديري لاندرجت هذه وأمثالها في الشرطية الثانية بلا كلفة بناء على أن أصل قم ومد وعد أقوم وأمدد وأوعد.

(قوله: في أوله) أي في مكان أوله وهو حرف المضارعة فاعرف. ثم أنه نقض بنحو خذ وكل ومر من تأخذ وتأكل وتأمر، ويجاب بأن أصل خذ مثلاً اءخذ فحذفت الهمزة الثانية تخفيفاً والأولى للاستغناء عنها.

(قوله: ابتداء) لأن التوصل إلى النطق بالساكن إنما هو بالمتحرك.

(قوله: عند الجمهور) في «الكمال» قال الكوفيون: زيدت ساكنة لتقليل الزيادة ثم حركت على أصل التقاء الساكنين.

(قوله: لأن الابتداء) أي لأنها أقوى الحروف لكونها من أقصى الحلق وفاقاً والابتداء، إلخ.

(1) مثل المجزوم. خ.

(2) فإن قلت: مزيداً بفتح الميم فهو حال من الباقي، وإن قلت مُزيداً بضم الميم فهو حال من فاعل تحذف.
وقوله همزة بالنصب مفعول مُزيداً بضم الميم وبالرفع مفعول ما لم يُسمّ فاعله بفتح الميم. فافهم.

(3) مرفوع على أنه صفة ما لم يسمّ فاعله لمزيداً. شرحه.

(4) إما منصوب على الحالية للهمزة أو مرفوع على أنه صفة. شرحه.

(5) تمييز عن مكسورة. شرحه.

(6) لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها حُرِكَت بالكسرة للقاعدة المشهورة. شرحه رضي الله عنه.

(7) كأنه قيل: لم خصت الهمزة بالزيادة من بين حروف سألتمونيها، فأجاب عنه وقال: وخصت. شرحه.

الكسر[1] أعدل الحركات، أو لأن الأصل في تحريك الساكن الكسر.

(ومضمومةً إن كان عين المضارع[2] مضموماً) لمناسبة[3] حركة العين[4] وثقل النقل[5] من الكسرة إلى الضمة. والساكن[6] حاجز[7] غير حصين. واللبِسَ

(قوله: تحريك الساكن) ناظر إلى قول الجمهور. **(قوله: ومضمومة)** عطف على مكسورة. **(قوله: من الكسرة إلى الضمة)** فلا يرد الحبك لأنه من التداخل.

(قوله: واللبس بمضارع المتكلم، إلخ) يصلح وجهاً للكسر والضم بالنسبة إلى الفتح

(قوله: الكسر) أي ولهذا زيدت مكسورة أو حركة بالكسر.

(قوله: أعدل إلخ) فهذا صالح لمذهبي سيبويه والجمهور. وقوله: «لأن الأصل إلخ» ناظر إلى الثاني.

(قوله: ومضمومة) بالنصب أو الرفع عطف على المكسورة.

(قوله: مضموماً) أي بضمة أصلية لفظاً أو تقديراً فلا يرد أن هذه الضابطة غير جامعة لخروج نحو: اغزي، للواحدة المخاطبة ولا مانعة لدخول نحو: ارموا، مما كانت الضمة فيه عارضة.

(قوله: وثقل إلخ) أي لم يكسر لثقل إلخ، ونقض بالحبك، وأجيب بأنه من التداخل.

(قوله: حاجز) أي مانع غير قوي لأن الساكن كالميت فلا يمنع الانتقال المذكور.

(قوله: واللبس) عطف على قوله: «ثقل» فيكون وجهاً لعدم إيثار الفتح في مضموم العين، أو على قوله: «لأن الأصل» فيكون وجهاً لعدمه في غيرها.

وقد يقال: لو فتحت لالتبس الأمر في مضموم العين بالمضارع المتكلم وفي مفتوحه كيعلم بالماضي المعلوم من باب الأفعال لاحتمال ذهول السامع عن حركة الآخر، وفي مكسوره كتضرب بصيغة الأمر من باب الأفعال.

---

(1) جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: لِمَ لَمْ تُفتح الهمزة ولم تُضم، فأجاب. شرحه. شرحه.
(2) المأخوذ منه الأمر. شرحه.
(3) علة الضم. شرحه.
(4) وهي الضمة. شرحه.
(5) بالجر؛ لأنه عطف على المناسب. شرحه. شرحه.
(6) كأنه قيل: لا يلزم هذا الثقل لسكون بينهما، فأجاب عنه بقوله: والساكن. . . إلخ. شرحه. شرحه.
(7) أي: حجاب وفاصل. شرحه.

بمضارع[1] المتكلم[2] لو فتحت[3] (مثاله[4]: **انصر انصرا، انصروا انصري، انصرا انصرن، وكذا البواقي، وفتحوا همزة أكرم بناء[5] على الأصل المرفوض فإن أصل تكرم: تأكرم**).

وبني الأمر من ذلك الأصل بحذف[6] حرف المضارعة وإسقاط الحركة وإعادة

فيكون على الأول عطفاً على الأعدلية أو الأصلية للكسر، عطف العلة الناقصة على التامة أو التامة على التامة.

لو قلت مع ظهور أن الضمة في غاية الثقل فلا يصار إليه بلا موجب قوي ويكون على الثاني عطفاً على ثقل النقل؛ لأنه علة ناقصة مثله أو على مناسبة فيكون عطف الناقص على التامة.

(**قوله: من ذلك الأصل**) وهو تأكرم. (**قوله: بحذف حرف المضارعة**) من تكرم بلا همزة، تأمل.

(**قوله: وفتحوا**) أي أتوا بهمزة قطع مفتوحة مع أن القياس هو الإتيان بهمزة وصل مكسورة لكسر عين مضارعه فهذا جواب عما يرد على قوله: «همزة وصل» وعلى قوله: «مكسورة». نعم لو قال: وأتوا بهمزة إلخ، لكان أوضح.

(**قوله: على الأصل، إلخ**) فنحو أكْرِمْ من مندرجات الضابطة الأولى كفَرِّحْ وقاتِلْ لا الثانية كاِضْرِبْ وانْصُرْ.

(**قوله: من ذلك إلخ**) يتجه عليه أن قضيته اشتقاق أكرم من تأكرم وقضية قوله: «وإعادة الهمزة» واشتقاقه من تكرم وبينهما تناقض. ويجاب بأن المراد بقوله: «ذلك إلخ» إن أكرم مشتق منه بواسطة تكرم فهو مشتق من تكرم المشتق من تأكرم، أو المراد بالإعادة هو الإثبات بطريق التجريد عما يقتضيه من سبق الوجود فيكون أكرم مشتقاً من تأكرم بالذات وهو مقتضى كلام العلامة.

---

(1) في الوقف.
(2) لو كسره. شرحه.
(3) أي: الهمزة. شرحه.
(4) أي: مثال الأمر بالصيغة مما كان ما بعد حرف المضارعة منه ساكناً فزيد في أوله همزة وصل مضمومة. ابن محمد الصغير رحمه الله.
(5) نصب بناءً إما على أنه مفعوله أو مصدر لفعل محذوف، أي: يبنى بناءً أو بنوا أو حال من المضاف إليه. تأمل. أبو بكر.
(6) متعلق ببنيَ. شرحه.

الهمزة لزوال علة الحذف.

(واعلم أنه[1] **إذا اجتمع تاءان في أول مضارع تفعل وتفاعل وتعلل)** كالمخاطب[2] مطلقاً والغائبة والغائبتين **(فيجوز إثباتهما**[3] **نحو: تتجنب وتتقاتل وتتدحرج، وحذفُ إحديهما)** للتخفيف، والمحذوف الأولى على الأصح، . . . .

(قوله: وإعادة الهمزة) أي إثباتها فتجريد، تأمل.

(قوله: لزوال علة الحذف) بخلاف مكرم اسم فاعل مثلاً إذ الميم نائب حرف المضارعة، تأمل. **(قوله: والغائبة)** معطوف على المخاطب فهو أما بتقديم العطف على الربط وحينئذ الكاف للأفراد الذهنية، وأما بتقديم الربط على العطف فحينئذ لا يكون الكاف للأفراد الذهنية لأن كل واحد من المعطوف عليه مثال للآخر.

(قوله: الأولى) وهي الثانية، تأمل. وكتب أيضاً، أي في الزيادة، لا في الذكر، تأمل.

(قوله: علة الحذف) وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم، وقد يقال: هذا الدليل جار في همزة الوصل في سائر الأفعال فالوجه إعادتها وكذا في مكرم اسم فاعل إلا أن يجاب: بأن المراد زواله مع عدم وجود نائب المانع ومع إفادته معنى مخصوصاً، وهمزة الوصل ليس لها معنى والميم في مكرم نائب حرف المضارعة.

(قوله: تاآن) احترز بهما عن النونين المجتمعتين فإن حذف إحديهما قليل وعليه حمل قراءة: نجى، بسكون الياء وأصله: تنجي كتفرح لكن يمكن جعله ماضياً مجهولاً مسنداً إلى المصدر وسكون الياء للتخفيف. وبقوله: «في أول إلخ» عن نحو تتبع وتتابع ماضيين فيمتنع فيه حذف إحديهما.

(قوله: كالمخاطب) الكاف استقصائية إن كان عطف قوله: الغائبة إلخ، مقدماً على الرابط وإلا فلا لأن الكاف بالنظر إلى كل من المتعاطفات إشارة إلى الأخيرين.

(قوله: وحذف إحديهما) تخفيفاً ويجوز الإدغام وصلاً إذا كان قبلهما حرف متحرك نحو: قال تنزل أو ساكن غير صحيح نحو: قالوا تنزل لا ابتداء وإلا لزم زيادة همزة الوصل في أول المضارع وهي ممتنعة لزيادة الثقل وفوات تصدر حرف المضارعة.

(قوله: الأولى على الأصح) قد يقال: ينافيه ما في الشرح من أنه ذهب البصريون إلى أن

---

(1) الضمير للشأن. سعد علي.
(2) أي: مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أو مذكراً أو مؤنثاً.
(3) لأن الإثبات هو الأصل. سعد علي.

وقيل الثانية، ولا يحذف من المجهول للزوم اللبس بمعلومه المحذوف منه لو حذفت الأولى، وبمجهول ما هو لمطاوعته لو حذفت الثانية.

(وفي التنزيل: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾﴾[1]، ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾[2]، و﴿تَنَزَّلُ

(قوله: الثانية) أي الأولى.

(قوله: لو حذفت الأولى) أي الثانية المقولة للقيل والأولى المقولة للأصح.

(قوله: ما هو) أي فعّل بتشديد العين، وفاعَل وفعلَل.

(قوله: لمطاوعته) أي ذلك الفعل الذي هو فعّل وفاعَل وفعلَلَ يعني لو حذفت الثانية في مجهول هذه المذكورات لالتبس بمجهول هذه المذكورات.

تقديره: لالتبس الثاني بالثاني لإبقائه بالأول في مذكورات الأول لا في الثاني الأول للثاني والثاني للأول، تأمل.

المحذوف هو الثانية، وقيل الأولى، والوجه هو الأول.

ويجاب: بأن المراد بالأولى هنا وبالثانية فيه تاء المطاوعة فإنه أول بحسب الزيادة وثان بحسب التلفظ، وتاء المضارعة بالعكس فيحصل التوفيق بينهما.

(قوله: الثانية) أي حرف المضارعة، فإنها ثانية بحسب الزيادة، وإن كانت أولاً في التلفظ. وإنما تحذف لأنها زائدة وطارئة على تاء المطاوعة فتكون أولى بالحذف.

وعورض من جانب الأصح بأن حرف المضارعة جيء به لمعنى، وأن الثقل إنما نشأ من تاء المطاوعة فهو أولى بالحذف، وما يقال أنه يلزم من حذفها الإخلال بمعنى المطاوعة مندفع بأن الهيئة تدل عليه، على أن معنى المضارعة ذاتي بخلاف المطاوعة فدالها أولى بالحذف.

(قوله: ولا يحذف) وإليه يشير قوله: المار مضارع تفعل إلخ.

(قوله: للزوم) أي لو حذفت الأولى وهي تاء المضارعة المضمومة.

وقيل: تجنب مثلاً لم يعلم أنه معلوم أو مجهول؛ لأن امتيازه عن المعلوم في هذه الأبواب الثلاثة بضم الأول فقط فإذا انتفى انتفى الفرق بينهما، فالمراد هنا بالأولى غير ما مر.

(قوله: ما هو) أي مضارع فعل وفاعل وفعلل.

---

(1) سورة عبس: الآية 6.
(2) سورة الليل: الآية 4.

﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[1]، ولو[2] كانت ماضيات لقيل: تصديتَ وتلظَّت وتنزلَت، أو تنزلَ بفتح اللام.

(واعلم أنه متى[3] كان فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء) قلبت تاؤه طاء لتعسر النطق بالتاء بعدها[4] لإطباقها وانخفاض التاء مثل **(اصطلح)** من الصلح تقلبُ ولا الصاد

(**قوله: تصديت**) إلاً بتأويل أي شخص تصدى.

(**قوله: وتلظت**) إلا بتأويل أي نور تلظى.

(**قوله: بفتح اللام**) حال أي كائنين أو وصف، أي كائنان أو خبر مبتدأ محذوف، أي هما، أو لا محل له من الإعراب لأنه من قبيل الإعجام يُرى ولا يُقرأ.

(**قوله: من الصلح**) الصلح لغة: الإطلاق والموافقة وقطع النزاع، وفي «القاموس»: صلح كمنع وكرم.

(**قوله: لقيل تصديت**) لأنه خطاب بقرينة أنت. فقد يقال إن تصدى صفة المحذوف، أي شخص تصدى. (**قوله: وتلظت**) لإسناده إلى ضمير المؤنث، ويمكن أن يقال: أنه ماض وتذكير الضمير لتأويل المرجع بنحو المحرق.

(**قوله: بفتح اللام**) فيه لطف. قيل: لم يفتح لعدم الاعتداد بحركة الآخر. وفيه: أن ذلك مخصوص بالحركة الإعرابية لطريان التغيير عليها دون البنائية كما هنا.

(**قوله: صاداً أو ضاداً**) أقول: إن بين هاتين القاعدتين وقوله: «المار» إذا كان فاء افتعل حرفاً من حروف اتثدذز إلخ، إما تنافياً أو نوع تكرار، لأنه إن أريد من السابق قلب التاء بفائه أعم مما بالذات أو بالواسطة لزم الثاني للاستغناء عما هنا به إلا أن يقال: أراد بيان الواسطة لكن يكون حينئذ ذكر الطاء في الضابطة الأولى والدال في الثانية لغواً، وإن أريد بالذات فقط لزم الأول إلا أن يقال أنهما من قبيل الاستثناء من السابق لكن يتجه عليه حينئذ أن يكون ذكر الطاء والدال مفسداً. وأما دفع المنافاة بأن المراد بالجواز فيما سبق هو الإمكان الخاص فمع عدم جريانه في مثل الواو والياء كما مر بعيد. (**قوله: لتعسر**) علة لإبدال التاء بغيره مطلقاً لا بالطاء وإلا لم يتم التقريب. وأما علة القلب بها بخصوصها فتقارب مخرجيهما. (**قوله: لإطباقها**) الحروف تنقسم

---

(1) سورة القدر: الآية 4.
(2) كأنه قيل: لم لا يجوز أن تكون ماضيات، فقال: ولو... إلخ. شرحه.
(3) أي: والشأن.
(4) أي: بعد هذه الأحرف. شرحه.

طاء فتدغم لأن حروف الصفير لا تدغم في غيرها، ومثل اضطرب من الضرب، ولا تدغم الضاد أيضاً[1] في الطاء لأن حروف ضَوِيَ مِشفَرٌ[2] لا يدغم بعضها في بعض ففي غيرها بالأولى، وجاء العكس فيهما[3] على خلاف القياس.

ومثل (اطرد) من الطرد، وليس فيه إلا الإدغام (ومثل اظطلم) من الظلم على

(قوله: فتدغم) من قبيل عطفه المسبب على السبب أو الفاء للتعقيب.

(قوله: في غيرها) بل بعضها في بعض نحو: أفلس صابر، وأفلس زائر، وأفلس سائر، وفاز صالح، وفاز زاهد، وخلص سالم، وخلص زائر، بل يجوز أن يدغم في نفسها. (قوله: اطرد، إلخ) في «القاموس»: اطرد الأمر: تبع بعضه بعضاً وجرى الأمر واستقام.

إلى المطبقة بفتح الباء وكسره وهي ما ينطبق على مخرجه الحنك وهي هذه الأربعة والمنفتحة وهي بخلافها وحروفها ما عدا الأربعة المذكورة، وتنقسم أيضاً إلى المستعلية وهي ما يرتفع بها اللسان إلى الحنك وحروفها هذه الأربعة والخاء والغين والقاف، والمنخفضة وهي بخلافها وحروفها ما عدا هذه السبعة، فلو قال: لاستعلائها وانخفاض التاء لكان أولى.

(قوله: حروف الصفير) وهي: الصاد والسين المهملتان والزاي.

(قوله: لا تدغم) أي ويدغم بعضها في بعض؛ لأنه لا يزول بالإدغام صفارتها.

(قوله: ضوى) بكسر العين فعل ماض من الضوى وهو الهزال والمشفر فاعله وهو للبعير كالشفة للإنسان.

(قوله: لا يدغم) لأن لها صفات فاضلة كما فصل في محله تستحق المحافظة وعدم إزالتها بالإدغام، هذا ونقض بنحو سيد مما أدغم فيه الياء في الواو. وأجيب بأن الواو فيه صار ياء وقصد الإدغام إنما كان بعد التماثل. ويمكن أن يقال: عدم الإدغام مخصوص بما يزول به فضيلة المدغم وهنا ليس كذلك.

(قوله: على خلاف القياس) أي من وجهين، إدغام حروف الصفير وحروف ضوى مشفر في غيرهما، وقلب الثاني إلى الأول، كذا في «الكمال». أقول: لو قلب الثاني بمماثل الأول كما هو الظاهر لم يلزم الخلاف الأول لأن الإدغام يكون في المثل وإلا لم يلزم الثاني، فليتأمل.

(قوله: إلا الإدغام) لاجتماع المثلين بلا مانع منه.

---

(1) أي: كما لا تقلب الصاد طاء في: اصطلح. شرحه.
(2) على وزن مخلب. شرحه.
(3) أي: في اصطلح واضطرب. شرحه.

الأصل، ويجوز: اطلّم على القياس، واظّلم على خلافه، وكذا متصرفاتُها.

(ومتى كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً أو زاءً قلبت تاؤه دالاً) لقربهما[1] من التاء مخرجاً **(فتقول في افتعل من الدرء والذكر والزجر ادرأ)** وليس[2] فيه إلا الإدغام وإذدكر.

وفيه ثلاثة أوجه: اظطَلَمَ **(وازدجر)** وفيه وجهاً اصطلح. وأما قلبها مع الجيم دالاً

(قوله: ويجوز اطّلم، إلخ) بالمهملة والثاني بعكسه.

(قوله: على القياس) أي على قياس الإدغام.

(قوله: وكذا متصرفاتها) أي اصطلح واضطرب واطرد واظطلم كاسم الفاعل والمفعول والأمر والنهي وغيرها.

(قوله: أوجه اظطلم) بالإضافة.

(قوله: قلبها) أي تاء افتعل.

(قوله: مع الجيم) أي إذا كان فاء افتعل جيماً.

(قوله: القياس) هو قلب الأول بمماثل الثاني.

(قوله: وكذا) أي وكذا المذكور من الأربع متصرفاتها ولو مصادرها هذا والأوفق تذكير الضمير أو تأنيث اسم الإشارة.

(قوله: قلب) وجوباً وكذا فيما مر.

(قوله: لقربهما) أي الطاء والدال فهذا دليل قلب التاء بخصوصهما. وأما دليل أصل القلب هنا فهو أن هذه الثلاثة من المجهورة وهي ما يحتبس جري النفس مع تحركه والتاء من المهموسة وهي بخلافها ويعسر النطق بالمهموسة بعدها.

(قوله: إلا الإدغام) لاجتماع المثلين مع سكون أولهما.

(قوله: ثلاثة) أقواهما: اذكر، بقلب الذال المعجمة بالدال وإدغامها في الدال. وقضية عبارة ابن الحاجب تساوي اذكر بالإدغام بعد قلب الدال ذالاً معجمة وإذدكر بإظهارهما.

وأنكر سيبويه الإظهار وقال بوجوب الإدغام وكلاهما لا يوافقان ظاهر قوله: «أوجه اظطلم» فليفهم.

(قوله: وجهاً اصطلح) فلا يجوز فيه ادجر بالإدغام والدال المهملة لفوات صفير الزاي.

(قوله: مع الجيم) أي إذا كان فاؤه جيماً كاجتمع.

---

(1) علة لقلب التاء بخصوص الطاء بعد الأربعة والدال بعد الثلاثة وعلة أصل القلب ما هي. جوري.

(2) معترضة بين المتعاطفين لبيان حال الأول، وقس عليه أمثاله. الجوري.

كما في: واجدَزْ[1] شيحاً فشاذٌ.

(وتلحق الفعلَ غير الماضي والحال) ولو[2] لفظاً فقط **(نونان للتأكيد)** إلا في الدعاء

(قوله: وتلحق الفعل) أي كلّ فعل. **(قوله: غير الماضي، إلخ)** استثناء أو صفة أو حال. **(قوله: ولو لفظاً)** أي ولو كان ماضياً لفظاً ومستقبلاً معنى كإنْ أكرَمْتَني أحسنتَ، تأمل.

(قوله: إلا في الدعاء) مستثنى من الماضي، أي فإنه تلحقه النون قياساً وهذا عند

(قوله: واجدز) في قوله: «فقلتُ لصاحبي لا تَحبِسَانَا بنزع أصوله واجدَزْ شيحاً»[3]، وقوله: «لا تحبسانا» من خطاب الواحد بلفظ الاثنين واجدز أمر من باب الافتعال من الجز وهو القطع. ووجه شذوذه أنه يسهل النطق بالتاء بعد الجيم وإن كانت من المجهورة؛ لأنها أقرب من التاء إلى الدال وأخويها.

(قوله: ولو لفظاً) أي ولا يلحق الماضي ولو كان ماضياً لفظاً ومستقبلاً معنى كالماضي الذي دخل عليه أن الشرطية لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وهو ينافي المضي وامتنع في الماضي بحسب اللفظ فقط طرداً للباب. ولا يلحقان الحال لأنه مما يطلع على قوته وضعفه فلا يحتاج إلى التأكيد. وقيل: لا يلحقان بهما لأنهما يستدعيان الطلب وهو إنما يتوجه إلى المستقبل وهو منقوض بورود التأكيد في المنفي والشرط وغيرهما مما لا طلب فيه.

(قوله: نونان) أي كل منهما انفراداً ولم يقل: نونات لأن المراد هو النونان بحسب التلفظ والثقيلة بحسبه واحدة، لأن أولى نونيها لسكونها وإدراجها في الثانية كالعدم، هذا وكل منهما أصل برأسها لتخالف أحكامها. وقيل: الثقيلة أصل الخفيفة لأنه أبلغ في التأكيد، وقيل بالعكس لأن البسيطة أصل المركبة. ومما يدل على أبلغية الثقيلة أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، وقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[4]، فإنها كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً لتوقع سجنه في بيتها والفوز برؤيته كلما أرادت.

(قوله: إلا في، إلخ) استثناء من الماضي أي لا يلحقه إلا، إلخ. وقضيته أن لحوقها به

---

(1) أصله: اجتزّ.

(2) لعله إشارة إلى تزييف رأي من جوز إلحاقه بالماضي لفظاً، وإلا فهو قوله لمعنى الاستقبال فيه متنافيان. تأمل. شيخ محمد حسن.

- تأكيد لما فهم، والتقدير: ولا يلحقه الماضي لو يكون ماضيه لفظاً فقط، أي: لا معنىً أيضاً والاستثناء الآتي من هذا المقدر. الجوري.

(3) بكسر الشين وسكون الياء. جامع الشواهد.

(4) سورة يوسف: الآية 32.

كَذَامَنَّ سعدك. وقال عليه السلام: «فإما أدرَكنَّ واحدٌ منكم الدجال فليقرأ بسورة الكهف»، لمعنى الاستقبال فيه.

وشذ[1] في اسم الفاعل مثل: أقائلن احضروا الشهود، ويشترط في اللحوق

جماعة منهم الشارح الخبيصي. وقال في «المغني»: نون التأكيد الخفيفة أصل أو هما أصلان عند البصريين. وقال الكوفيون: الثقيلة أصل.

وقال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ وتختصان بالفعل ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً.

وشذ قوله: «دا من سعدك، إلخ» والذي سهله أنه بمعنى: افعل، أي أدم، أو ليدم يا الله، ولا المضارع إذا كان حالاً، فتأمل.

(**قوله: فليقرأ بسورة**) قرأه وقرأ به وسورة بالواو أو بالهمزة.

(**قوله: وشذ**) وجه الشذوذ شبه الوصف بالفعل، كذا في «المغني».

(**قوله: أقائلن**) أي أنا أو أنت أو أنتم أو نحن، فتأمل.

حينئذ قياسي وهو مذهب لكن الأصح أنه شاذ سهله كونه بمعنى الاستقبال ومشابهة الأمر لتضمنه معنى الطلب.

(**قوله: سعدكِ**) بكسر الكاف تمامه:

...... لو رحمت متيّماً لولاك لم يك للصبابة جانحا

المُتيَّمُ دليلُ الحُبّ، والصبابةُ رِقّة الشوق، وجانحاً أي مائلاً.

(**قوله: وقال إلخ**) نقض لقوله: «ولو لفظاً».

(**قوله: لمعنى**) جواب عنه. وفيه أن هذا الجواب جار في كل ماض هو مدخول لنحو أن الشرطية.

فلو قال وشذ قوله: «عليه إلخ» لكان أحسن إلخ.

ويكون قوله: «المعنى إلخ» وجهاً لارتكاب الشاذ.

ويمكن جعله متنازعاً فيه لقال وقوله إلا في الدعاء.

(**قوله: وشذ**) ارتكب لمشابهة الوصف بالفعل الملحوق للنون.

(**قوله: أقائلن**) بضم اللام أو فتحه فهو للمخاطب مفرداً أو جمعاً أو للمتكلم وحده أو مع غيره وعلى الأخير هل هو بضم اللام أو بفتحه؟ كل محتمل فتدبر.

---

(1) أي: دخولهما. شرحه.

أيضاً معنى الطلب[1] تحقيقاً كالأمر أو تشبيهاً كالنفي دون الأخبار المستقبلة لفقد الطلب مثل: سينصر (**إحداهما خفيفة ساكنة، والأخرى ثقيلة مفتوحة إلا فيما تختص**) أي تنفرد (**الثقيلةُ به وهو فعل الاثنين وجماعة النساء، فكسرت فيهما**) تشبيهاً بنون التثنية نحو (**إذهبانِّ وإذهبنانِّ**)، وتدخل الفاء بعد نون الجمع لتفصل بين النونات (**ولا تدخلهما الخفيفة**

(**قوله: أيضاً**) أي كالاستقبال. (**قوله: معنى الطلب**) تحقيقاً بإيجاد الفعل أو تركه.

(**قوله: كالأمر**) سواء كان بالصيغة أو باللام. (**قوله: كالنفي**) تشبيهاً بالنهي في العدم. (**قوله: لفقد الطلب**) فيها.

(**قوله: وتدخل، إلخ**) أي أنت أو العرب، تأمل.

(**قوله: لتفصل**) أي أنت أو العرب بها.

(**قوله: معنى الطلب**) أي بحسب الوضع التحقيقي فلا يرد نحو قولك للعاطس: يرحمك الله، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2] مما هو خبر استعمل في الطلب مجازاً. ويمكن حمل الطلب على ما يكون بنحو أداة كلام الأمر فيخرج ما ذكر.

(**قوله: كالأمر**) ومثله بل يندرج فيه بعض أفراد الدعاء.

(**قوله: كالنفي**) أي المضارع المنفي بلا تشبيهاً بالنهي في العدم. ويمكن تعميم النفي من الحكمي ليشمل ما بعد ربما لأن ما هو قليل يشبه المعدوم، وأما لحوقه بالنفي بلم فقليل. وقال سيبويه: يكون في ضرورة الشعر لأن الفعل بعدها ماض معنى.

(**قوله: أي تنفرد**) إشارة إلى أن قول الأصل تختص به من قبيل نخصك بالعبادة يعني أن الاختصاص هنا بمعنى الانفراد والباء داخلة على المقصور لا بمعنى الحصر بأن يكون مدخولها مقصوراً عليه فلا يرد أن الصواب أن يقول: إلا في فعل يختص بالثقيلة. ويمكن الجواب بجعل الاختصاص إضافياً أو بتجريد الاختصاص عن الجزء السلبي من الحصر أو بجعل المعنى على القلب.

(**قوله: فكسرت**) أي إذ فهو علة الاستثناء، (**قوله: تشبيهاً**) في الوقوع بعد ألف زائدة ولو كانت زائدة بعد زيادة النون كما في اذهبنان.

(**قوله: ولا تدخلهما**) بضم التاء في تدخل وفتحها في الخفيفة نهي أو نفي، أي أنت

---

(1) أي: وجود معنى الطلب لأن الطالب يطلب في العادة ما هو مراد له، فكان ذلك مقتضياً لتوكيده لأن غرضه تحصيله بخلاف الخبر فإن الغرض منه الإخبار فقط. شرحه رحمه الله.

(2) سورة البقرة: الآية 228.

وإلا يلزم التقاء الساكنين على غير حدة).

أما في التثنية فظاهر، وأما في الجمع فلأن الألف يزاد معها وإن ذُهب إلى مذهب يونس[1] أيضاً. ولا يجوز تحريكها[2] لأنهم يحذفونها عند التقاءِ الساكنين

(قوله: يزاد معها) لئلا يلزم مزيةَ الفرع عن الأصل، تأمل.

(قوله: يونس) بتثليث النون ويهمز، كذا في «القاموس»، فهذه ست لغات، وفيه يوسف، وقد يهمز ويثلث سينها الكريم ابن الكريم. **(قوله: أيضاً)** أي كما يزاد مع الثقيلة حملاً للأصل على الفرع أو بالعكس أو المشابه على المشابه.

والعرب، فهو مجزوم أولاً ويجوز فتح التاء في تدخل وضمها في الخفيفة فيكون نفياً أو نهياً لكن بتجوز لأن الخفيفة ليست من ذوي العقول، هذا والمراد بالدخول اللحوق فلو عبر بلا تلحقها لكان أولى.

(قوله: وإلا يلزم إلخ) قضيته أنه لو كان بعد الخفيفة ما تدغم فيه دخلتهما نحو: اضربان نعمان، لأن التقاء الساكنين يكون على حده لكن صرح سيبويه بامتناعه.

(قوله: يزاد معها) لأن الثقيلة أصل الخفيفة، فلو زيدت مع الثقيلة دون الخفيفة لزم زيادة الفرع على الأصل كذا قيل. ويرد بعد تسليم أصالة الثقيلة بأن موافقة الفرع للأصل غير لازمة.

(قوله: وإن ذهب) اعلم أن يونس والكوفيين أجازوا إلحاق الخفيفة بالتثنية والجمع المؤنث، وأوجبوا زيادة الألف في الثاني فحينئذ تبقى النون ساكنة عند يونس وتحرك بالكسر عندهم، فقوله: «وإن ذهب» جملة شرطية معطوفة على مقدر هو أولى بالجزاء، أي يزاد الألف إن لم يذهب إلى مذهب يونس بأن ذهب إلى مذهب الكوفيين وهو ظاهر لدفع التقاء الساكنين بكسر النون، وتزاد إن ذهب إلى مذهب يونس وإن لزم التقاؤهما لأنه جوزه هنا بناء على أن الألف لكونه حرف مد قائم مقام الحركة فظهر أن إنّ التأكيدية واقعة في محلها لكون نقيض الشرط أولى بالجزاء منه فاعرفه.

(قوله: ولا يجوز) رد على مذهب الكوفيين، **(قوله: يحذفونها)** كحرف المد ولم يحركوها بالتنوين عند ملاقاته لساكن لأنه أشرف من النون لكونه في الاسم وهي في الفعل فقصدوا بحذفها دونه إظهار شرف الاسم على الفعل.

---

(1) فإن قلت: لم جوَّز يونس التقاء الساكنين على غير حده نحو: اذهبان كما سنذكر في الأمثلة؟ قلنا: لأن في الألف فرط مدٍّ والمدُّ يقوم مقام الحركة وكأنه ليس فيه الساكنين. قمري رحمه الله.

(2) كما يحرك التنوين فرقاً بينهما وإنما لم يعكس حطاً لرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم أصلاً والفعل فرعاً. جلبي رحمه الله.

كقول الشاعر:

* لا تُهينَ[1] الفقيرَ... إلخ *

والأصل: لا تُهينَنّ.

(والتقاء الساكنين) إنما يجوز قياساً فيما إذا كان الأول حرف لين، والثاني مدغماً[2]

(قوله: قياساً) فنحو: محياي على قراءة نافع شاذ.

(قوله: حرف لين) فإن قلت: لا يجوز في يَلَلُ يلُّ، بل يقال: أيَلُّ بنقل الحركة، وكذا أوَدُّ من الودّ كما صرح به الرضي في «شرح الشافية». قلت: لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. وفيه أن قواعد العلوم كلية، وفيه أن هذه القضية مهملةٌ، تأمل.

(قوله: والثاني) والمراد بالثاني: الثاني وإلا فثالث، تأمل.

(قوله: لا تهين إلخ) تمامه:

* علَكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَه *

وعل: مخفف لعل، والمراد بالركوع: انحطاط المرتبة.

(قوله: لا تهينن) أصله: لا تهن، بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد وفتح ما قبل النون الخفيفة أعيد العين فصار: لا تهينن.

(قوله: قياساً) زاده دفعاً لمنع الحصر مستنداً بنحو محياي بسكون الياء وحلقتا البطان بإثبات ألف التثنية مما هو من الشواذ.

(قوله: لين) عَدل عن قول الأصل مَدٌّ لعدم شموله لنحو خويصّةٍ، فإن الساكن الأول فيه حرف لين لا مد لأن حروف العلة الساكنة إن جانسها حركة ما قبلها فحرف مد ولين وإلا فحرف لين فقط، فهو أعم مطلقاً من حروف المد لكنهما عند بعض بمعنى واحد، هذا واشترط ذلك ليتوصل بمدها إلى النطق بالساكن بعدها مع دوام الصوت وكون الثاني مدغماً لأن المشدد في حكم حرف واحد متحرك في سهولة النطق. وبقي شرط آخر أشار إليه بالمثال، وهو كونهما في كلمة لأنهما لو كانا في كلمتين بأن كان اللين في آخر الأولى حرك إن لم يكن مدة نحو: ولا تخشوا الناس، وحذف إن كان مدة نحو: أيها الرجل، لأن الآخر محل التغيير.

---

(1) بفتح النون وإعادة العين وإلا لوجب: لا تهِنِ الفقير بكسر النون دون إعادة العين لأن الحركة الحاصلة بالكلمة والمنفصلة لا اعتداد بها وتقلبُ ألفاً في الوقف نحو: يا زيد اضربا. سعد الله.

(2) أي: في الثاني، أي: المكرر المدغم الساكن الثاني فيه. فافهم.

ـ في كلمة أو أعم على خلاف ذلك.

كـ: دابة وخويصة، والوقف[1] كـ: زيد ودخول همزة الاستفهام على الاسم المعرّف باللام، وفي غيرها تحذف المدة كـ: يغزو الجيشُ، ويُحرَّك غيرُها.

أما الأول: كاضربِ القومَ، والأصل[2]: أن يحرَّك بالكسر. ويعدلُ عنه

(**قوله: على المعرف**) الأولى على همزة الوصل المفتوحة ليدخل أم وأيمن الله، تأمل. (**قوله: باللام**) شمسية أو قمرية، الأول من الأول، والثاني من الثاني، تأمل.

(**قوله: تحذف المدة**) إلا في مصون وإجابة عند سيبويه، وكتب أيضاً حقيقة أو حكماً كما في رضوا على الوجهين.

(**قوله: كيغزو الجيش**) ويخشى القوم ويرمي الفارس (**قوله: ويحرك غيرها**) أي سوى تنوين موصوف الابن بين العلمي، وسوى نون الخفيفة، وسوى نون لدن غالباً. وقال الجرمي: حذف التنوين مطلقاً للساكنين لغة، ومنه قراءة نافع: أحد الله الصمد هذا.

(**قوله: كاضرب القوم**) يا زيد لا يا هند. (**قوله: والأصل أن يحرك**) كما مر. وكتب أيضاً: إذ يؤل عند تحقق الساكنين كما تشهد به الفطرة السليمة.

(**قوله: والوقف**) قد يجتمع عند الوقف ثلاث سواكن نحو ماد لاجتماع مسوغين ويمتنع اجتماع أربع فأكثر في جميع اللغات.

(**قوله: على المعرف**) الأولى على همزة وصل مفتوحة في الاسم كما في «الكمال» ليشمل لام التعريف وميمه، وأيمن الله، وإنما جوز فيه دفعاً لالتباس الإنشاء بالخبر.

(**قوله: المدة**) أي حقيقة أو حكماً كما في رضيوا على ما قاله المحشي، فإنه إن حذف ضم الياء ثم الياء ثم ضم ما قبلها فمن الأول، وإن نقل ضمها إلى ما قبلها ثم حذفت فمن الثاني، هذا والأولى حرف اللين.

(**قوله: غيرها**) أي إذا كان تنوين العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم آخر فإنه يحذف وكذا إذا كان أولهما نون التأكيد الخفيفة كما مر، وفي حكمها نون لدن غالباً كما قاله ابن مالك.

(**قوله: كاضرب القوم**) أي إذا كان للمفرد المذكر المخاطب لا لمخاطبة وإلا كان من حذف المدة وأثبتت الياء خطاً لا لفظاً. (**قوله: والأصل**) أي في تحريك الساكن مطلقاً[3].

---

(1) عطف على: ما فيها.

(2) لأن السكون أمرٌ عدميٌ والكسر لما كان قليلاً بالنسبة إلى الفتحة والضمة كان في حكم المعدوم فلذا أعطي الكسر بالساكن. يوسف الأصم.

(3) أي: سواء كان الأول أو الثاني.

لمناسباتٍ مثل الخفة في الفتحة وضمةٍ أصليةٍ على ما بعد الساكن الثاني، وفي كلمته كـ: قالتُ اخرُج، وقالتُ اغزِي، لا قالت: ارموا، فإنه يكسر.

وأما الثاني[1] إن أُسكِنَ الأولُ لغرضٍ كلم يَلْدَهُ والأصل: يَلِدْه، شبه بكَتِفٍ

(قوله: مثل الخفة في الفتحة) كما في نحو: مِنَ الرجل.

(قوله: وضمة أصلية) وكضمة: لا تُخشون.

(قوله: أصلية) قيد الثاني ويمكن أن يكون قيداً لكليهما. (قوله: لا قالت: ارموا) وقل الروح.

(قوله: لغرض) يفوت بالتحريك. وكتب أيضاً: لا يحصل إلا بسكون الأول من الأول والثاني من الثاني، تأمل.

(قوله: كلم يلده) والأصل: لم يلده.

(قوله: شبه بكتف) في كونه ثلاثياً ساكن الوسط.

(قوله: لمناسبات) بفتح السين وكسرها.

(قوله: في الفتحة) واجبة كما في نون من الجارة مع لام التعريف وميمه نحو: من الرجل، والكسر ضعيف أو راجحة كفتح الميم في: ألم الله، أو مساوية لغيرها كفتح دال ردامرا.

(قوله: وضمة) وهي مجوزة لضم الساكن الأول اتباعاً لما بعد الساكن الثاني بلا رجحانه على الكسر، فالمراد بالعدول أعم من الواجب وغيره.

(قوله: وفي كلمته) عطف على «على ما» أي تكون الضمة في كلمة الساكن الثاني فلو لم تكن فيها نحو: إن الحكم، وقل الروح، بناء على أن لام التعريف كلمة وما عرف بها كلمة أخرى وجب الكسر على الأصل.

(قوله: كقالت) أشار بالمثالين إلى أن الضم أعم من اللفظي والتقديري، فإن عين أغزى كانت مضمومة فكسرت لمصادفة ياء المخاطبة.

(قوله: لا قالت، إلخ) محترز قوله أصلية فإن ضمة ميم ارموا عارضة بنقل حركة الياء المحذوفة إليها إذ أصله: ارميوا كاضربوا.

(قوله: كلم يلده) أشار بالكاف إلى نحو انطَلْقَ بسكون اللام وفتح القاف وأصله: انطَلِقْ بكسر اللام وسكون القاف فعل أمرٍ.

(قوله: شبه) أي يلد في كونه ثلاثياً مكسور الوسط.

---

(1) والأصل أن يحرّك بالكسر أيضاً.

فأسكن اللام فحرك الدال بالفتح لاقتضاء[1] الهاء الفتح، ولو حرك اللام لفات الغرض (**ويحذف مع**[2] **التأكيد**) بالنون (**النون**) التي (**في الأمثلة الخمسة وهي: يفعلان**

(**قوله: فحرك**) لالتقاء الساكنين.

(**قوله: لاقتضاء، إلخ**) الأولى تحصيلاً للأخف من حركة فر منها. في «الكمال»: هذا في لم يلده غير مختص بصورة لحوق الضمير وإنما أراد المصنف، أي ابن الحاجب، الإشارة إلى ما وقع في قول الشاعر: «عجبت لمولود» إلخ، فتأمل.

(**قوله: الفتح**) لأنه حرف حلق. (**قوله: لفات الغرض**) أي التشبيه بكتف.

(**قوله: الخمسة، إلخ**) بعضهم يقولون: الأمثلة الخمسة لأن ميزان هذه الأفعال خمسة، وبعضهم يقولون: الأمثلة السبعة لأن الموزونات سبعة أنواع. وفي عبارات بعضهم: الأمثلة الست، لكراهة جمع الغائب مع المخاطب أو لكراهة جمع المذكر مع المؤنث.

(**قوله: لاقتضاء الهاء**) لأنه حرف حلق يقتضي فتح ما قبله كما أنه إذا كان لام الفعل يقتضي فتح العين. ثم أن هذا علة اختيار الفتح، وأما أصل التحريك فدليله التقاء الساكنين وإن قضيته اختصاص فتح الساكن الثاني بما كان بعده هاء وهو منقوض بنحو انطلق، فالأولى أن يعلل اختياره بتحصيل ما هو أخف من حركة فر منها إذ لو لم يفتح لزم الكر إلى ما فر منه أو إلى أثقل منه. وأما تمثيلهم بلم يلده بلحوق الضمير به فللإشارة إلى ما وقع في قول الشاعر:

عـجـبتُ لـمـولـودٍ ولـيـس لـه أبٌ وذي ولـــدٍ لـــم يـــلِـــدَهُ أبـــوانِ

كما في «الكمال». وأراد بالمولود عيسى، وبذي الولد آدم على نبينا وعليهما الصلاة والسلام.

(**قوله: مع التأكيد**) لم يقل معهما النون إلخ، كما في الأصل، لأنه يرد عليه أنه يوهم أنهما يدخلان معاً وأن الخفيفة تدخل على فعل التثنية لأنه من جملة تلك الخمسة وكل منهما باطل. لكن يمكن دفع الأول بأن مراده أنهما يدخلان عليها على سبيل التعاقب لا المعية. ودفع الثاني بأن هذا عام مخصوص بقوله: المار، ولا تدخلهما إلخ.

(**قوله: الخمسة**) أي إجمالاً والسبعة تفصيلاً.

---

(1) لأنها شبه الألف في الخفاء والألف مقتضية له فكذا ما يشبهها. ابن رسول.

(2) أقول: كلمة مع هنا بمعنى الباء وعدل عنه إليها لئلا يلزم تكرار الباء، أو بمعنى عند وهما جائزان فلا يلزم بحذف نون التي في الأمثلة حذف نون التأكيد كما يتبادر في هذه العبارة.

وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين) لأنه فيها علامة الإعراب، وهذا يجعل الفعلَ مبنياً كنون جمع المؤنث، وحينئذ[1] يكون مبني[2] الأصل عند بعض، ومبني العارض عند آخرين.

(**قوله: علامة الإعراب**) بيانية بل لامية؛ لأن الإعراب مصدر بمعنى كون الفعل معرباً.

(**قوله: وهذا**) أي النون. (**قوله: يجعل**) بشرط عدم اشتراط المبالغة أو يجعل الجعل على اقتضاء الأصل.

(**قوله: الفعل**) أي مدخول نون جمع المؤنث.

(**قوله: حينئذ**) أي حين تأكيده بالنون أو حين دخول نون الجمع المؤنث.

(**قوله: وتفعلان**) العطف مقدم على الربط، (**قوله: علامة الإعراب**) إن كان الإعراب بالمعنى الاصطلاحي فالإضافة بيانية أو بمعنى كون الفعل معرباً فلامية.

(**قوله: يجعل**) فيه مسامحة والمراد أن الأصل في الفعل هو البناء، وأعرب المضارع لمشابهة الاسم فلما دخل عليه نون التأكيد ضعفت مشابهة الاسم وعاد إلى أصله. فالمراد بالجعل هو الإعادة. ثم ما ذكره إنما يصح على مذهب من يجعله مبنياً بلحوقه مطلقاً وهو مذهب الأخفش ووافقه ابن الحاجب. وأما عند من لا يجعله مبنياً أصلاً فالتعليل بقوله: «لأنه إلخ» فاسد وكذا عند الجمهور وابن مالك لأن لحوقه عندهم يجعل الفعل مبنياً إن اتصل به وإلا بأن فصل بينهما بألف الضمير أو واوه أو يائه فلا لضعف التأثير بسبب الفصل، فالأولى التعليل بتوالي النونات بلا فاصل، ولا يرد الاعتراض بنحو صونن لأن المراد بها الزوائد لكن يلزم أن يقال بحمل الخفيفة على الثقيلة في ذلك.

(**قوله: يكون**) أي ما لحق به نون التأكيد.

(**قوله: مبني الأصل**) نظراً إلى أن الأصل في الفعل هو البناء وهذا هو الأنسب بما ذكرنا. وأما كونه مبني العارض نظراً إلى أنه لتوغله في الإعراب صار هو فيه أصلاً والبناء عارضاً فمناسب لقوله المار: «وهذا يجعل إلخ».

---

(1) أي: حين لحوق النونين بالفعل. محمد حسن.

(2) لأن الواضع وضع كل فعل على البناء فبالاستعمال صار معرباً فإذا دخل عليه النون رجع إلى أصله وهو البناء، وأما ما قيل أنه مبني العارض فدليله أن الواضح وضع عليه غير المضارع فبالنون صار مبنياً صغير. لأنه لا يقبل المعاني الثلاثة وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة فإذا لم يقبل شيئاً منها فهو مبني.

(ويحذف واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين) للثقلِ والاستطالة في الثقيلة، والتقاءِ الساكنين على غير حدّة في الخفيفة أو للأخير فيهما عند من يشترِط كون المدّة والمدغم في كلمةٍ واحدةٍ، وعدم[1] اللبس لدلالة الضمة والكسرة عليهما بخلاف ألف التثنية **(إلا إذا انفتح ما قبلهما)**[2] وذلك في الناقص **(نحو: لا تخشون ولا تخشينّ**

(قوله: ويحذف) أي مع النون، **(قوله: للأخير فيهما، إلخ)** أو نقول: علة الحذف في كليهما التقاء الساكنين عند من. . . إلخ. لا الثقل والاستطالة في الأول.

(قوله: يشترط) أي في حد التقاء الساكنين.

(قوله: كون المدة) أي اللين. **(قوله: وعدم اللبس)** أي بمفرده لو حذفت الواو والياء. **(قوله: عليهما)** أي على الواو والياء. **(قوله: بخلاف ألف التثنية)** وينبغي أن يزيد الألف الفاصلة، تأمل. وكتب أيضاً: إذ لو حذف لالتبس بمفرده حين دخول النون عليه.

(قوله: إلا، إلخ) استثناء من قوله: «ويحذف واو يفعلون». **(قوله: انفتح ما قبلهما)** أي فلا يحذف الواو والياء. **(قوله: في الناقص)** أي بعض الناقص والتقضي البازي.

(قوله: واو يفعلون) أي إذا لحق أحد النونين بالجمع المذكر أو الواحدة المخاطبة حذفت منه واو الضمير إن كان ما قبله مضموماً وياؤه إن كان ما قبله مكسوراً لدلالة الضم والكسر عليهما. **(قوله: أو للأخير)** أي أو لالتقاء الساكنين فيهما إلخ، أو له في الأخيرة والحمل عليها في الأولى طرداً للباب.

(قوله: وعدم اللبس) دفع لما يقال: هذا الدليل جار في ألف التثنية فلم لم يحذف، ويمكن أن يفرق بأن في الألف زيادة مدة تقوم مقام الحركة بخلاف الواو والياء.

(قوله: بخلاف إلخ) فإنها لو حذفت لالتبس التثنية بالمفرد حين لحوق النون به. والاعتراض بأن كسر النون يدفع الالتباس مدفوع بأن علة الكسر غير موجودة حينئذ فلا يكسر هذا ولم يحذف الألف الفاصلة لئلا يفوت الغرض منه وهو الفصل بين النونات.

(قوله: ما قبلهما) فلا يحذفان لفقد إلخ، بل يحرك الواو بالضم والياء بالكسر دفعاً لالتقاء الساكنين. ولا يحذف نون التأكيد لفوات التأكيد مع عدم الدليل عليه، هذا ولو كان ما قبل الواو مكسوراً والياء مضموماً لم يحذفا أيضاً، وكأنه لم يذكره لامتناعه فتأمل.

(قوله: وذلك) أي انفتاح ما قبلهما في الناقص حقيقة أو صورة فلا يرد نحو: تَقَضَّىَ البازي

---

(1) عطف على الثقل. شرحه.

(2) أي: الواو والياء. سعد علي.

ولتبلوُنّ، وأما تَرَينَّ، **ويُفتح آخرُ الفعل إذا كان فعل الواحد والواحدة[1] الغائبة)** لخفته **(ويضم إذا كان فعل جماعة الذكور، ويُكسر إذا كان فعل الواحدة المخاطبة)** أي يُبقى على

(قوله: وأما ترين) لو قرىء مجهولاً لكان أفيد لكن لا تكون شاهداً. وكتب أيضاً: أصله ترئيين على وزن تفعلين، حذفت همزته كما سيجيء، فتقول: تريين. ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين بين ياء الضمير ولام الفعل، والمحذوف لام الفعل على الأصح كما يأتي. فأدخل أما الشرطية فذهبت النون فأكد بالثقيلة فالتقى الساكنان بين الياء ونون التأكيد فحرك بالكسر.

(قوله: ويفتح) أي مع النونين، **(قوله: فعل الواحد)** ومنه المتكلمان.

مما أبدل فيه حرف التضعيف بالياء، وأما ما قبل الاستثناء فيوجد في غير الناقص، وكذا في الناقص إن كان مضموم العين في الجمع المذكور ومكسوره في الواحدة المخاطبة أصليين نحو: هل يغزن للجمع، وهل ترين للمخاطبة، أو عارضيين نحو: هل ترين للأول، وهل أغزن للثاني. وفي كلامه اعتذار للأصل في الاقتصاد على مثال الناقص فاعرف.

(قوله: ويفتح) للقياس على آخر الكلمة الأولى من خمسة عشر بجامع التركيب من كلمتين، هذا والمراد بالواحد ما يشمل المفردات الخمس من المتكلمين والمخاطب والغائب والغائبة.

(قوله: ويضم) فيه استخدام؛ لأن المراد بآخر الفعل الآخر الحقيقي وبضميره هنا وفيما يأتي أعم من الحقيقي والحكمي، فلا يرد أنهما لا يشملان نحو: لا تخشون ولا تخشين مما حذف منه آخر الفعل وضم أو كسر فيه ضمير الفاعل لأنه في حكم الآخر وكالجزء منه.

(قوله: ويكسر) لتدل الكسرة على الياء المحذوفة كما أن الضم تدل على الواو المحذوفة فيما عدا نحو: لَتُبلَوُنّ وأمّا ترِينّ، وللحمل على البواقي فيهما.

(قوله: أي يبقى إلخ) إن أريد بالآخر الآخر حقيقة أو حكماً فالتفسير غير صحيح لخروج نحو: لا تخشون عنه، أو الأول فقط فالمفسر غير صحيح لخروجه عنه أيضاً فلا بد من قيد في الأغلب على التقديرين، وإن أريد الثاني فقط فسدا لخروج ما ذكر عن التفسير، ونحو: اضربن

---

(1) فإن قيل: لم فتح ما قبل النون فيها؟ قلنا: لأن نون التأكيد كلمة ضُمّت إلى كلمة أخرى ففتح آخر الأولى طلباً للخفة كما في بعلبك وخمسة عشر، فإن قيل: هل يجوز الضم والكسر والسكون فيهما أم لا؟ قلنا: لا يجوز لأنه لو ضم لالتبس بجمع المذكر السالم كما سيأتي، ولو كسر لالتبس بالواحدة المخاطبة، ولو سكن للزم التقاء الساكنين ويضم الثالث ليدل الضم على حذف الواو نحو: لينصرُن وانصرُن بالتقاء الساكنين.

الضم والكسر (فتقول بالثقيلة: لَيَنْصُرَنَّ، لِيَنْصُرانِّ، لِيَنْصُرُنَّ، لِتَنْصُرَنَّ، لِتنصُرانِّ، لِيَنْصُرْنانِّ، لأنْصُرَنَّ، لِنَنْصُرَنَّ) و(بالخفيفة: لِيَنْصُرَنْ، لينصُرُنْ، لتَنْصُرَنْ، لأنْصُرَنْ، لنَنْصُرَنْ، وانْصُرَنَّ، انْصُرانِّ، انْصُرُنَّ، انصُرِنَّ، انْصُرانِّ، انصرنانِّ) و(بالخفيفة: انصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ، وقِس عليه البواقي).

(وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد) فالأكثر أن يجيء اسمُ الفاعل منه على فاعِلٍ بزيادةِ الألف بعد الفاء، إذ في الأول يلتبس بالمتكلم، وفي الأخير بالتثنية،

(قوله: فتقول) أي في أمر الغائب مؤكداً بالنون الثقيلة. (قوله: يلتبس بالمتكلم) سواء كان العين مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً مع أنه يلزم قلب الألف همزة، تأمل.

(قوله: وفي الأخير، إلخ) وفي الوسط بغير الأكثر من صيغ المبالغة وببعض المصادر، تأمل.

(قوله: بالتثنية) أي كما في الماضي بعد تحرك الفاء بالفتح أو بمثل صرداً زيد،

عن المفسر. ودعوى تخصيص الحكم بما عدا الناقص بقرينة ما مر يأباها ما تقرر من أن الأنسب بقواعد المن هو التعميم، فافهم. (قوله: بالثقيلة) أي في تأكيد الأمر بلحوق النون الثقيلة وكذا البواقي. (قوله: والمفعول) يرد عليه أنه عطف على المضاف إليه في المركب الإضافي الذي جعل علماً، فالعطف على جزء العلم وهو ممتنع. ويجاب بأنهم قد يراعون في أمثاله المعنى الإضافي اعتباراً بالأصل وبأنه عطف على اسم الفاعل بحذف المضاف لا على الفاعل.

قال عبد الحكيم: ليس اسم المفعول علماً حتى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من مركب إضافي إلى معنى مخصوص قد يراعى فيه حاله السابق وهو كونه كلمتين بدليل اسمي الفاعل والمفعول وأسماء المفاعيل، ولذا أعرب بإعرابين، انتهى. يعني أنه يثنى ويجمع ويعرب بإعرابين بخلاف العلم فلا يكون علماً.

(قوله: بزيادة) الباء داخلة على العلة الناقصة إن كان مأخوذاً من المضارع للزوم حذف حرف المضارعة وفتح ما بعدها أيضاً، هذا وزيادة الألف لكونه أخف الحروف لسكونه، فقوله: «إذ في إلخ» علة مجرد البعدية.

(قوله: يلتبس) أي لو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن، ولو حرك خرج عن وضعه الأصلي من السكون والتبس بالمضارع المتكلم والتبس في الباب الثاني بأمر الإفعال إن فتحت وبمضارع متكلمه إن ضمت، وكذا ببعض صيغ ماضيه. والتبس في الباب الثاني مثلاً بأمره إن كسرت مع أنه يلزم على الثاني الانتقال من الضم إلى الكسر المرفوض. وعلى الثلاثة يزول فائدة اختيار الألف من الخفة فظهر أن في كلامه قصوراً، تأمل.

(قوله: بالتثنية) أي للماضي بعد تحريك الفاء بالفتح دفعاً للابتداء بالساكن، ولو زيد قبل

وكسرِ العين وإن التبِس بأمر المفاعلة لأنه لو فتح لالتبس بماضيها وهو أصل ومقدم على الأمر، ولو ضُمَّ لثقُلَ (تقول: ناصر ناصران ناصرون ناصرين) والجمع المكسر للمذكر نُصَّارٌ، نُصَّرٌ، نَصَرَةٌ، نُصْرٌ، نُصْرَانُ، نِصَارٌ، نُصُورٌ، نُصَراءُ (ناصرةُ ناصرتانِ ناصرتَينِ ناصراتٌ) في السالم إذ حذف تاء المفردة فيه ليس لبناء الجمع، وفي المُكسَّرِ (نواصِرُ[1]،

وقفلاً عمرو، وفعلاً بكر، تأمل.

(قوله: وكسر العين) فيه لطافة، (قوله: بأمر المفاعلة) أي عند الوقف. (قوله: للمذكر) لا طائل تحته.

(قوله: نصر) بضم الفاء وسكون العين.

(قوله: نصران) غير منصرف، فتأمل.

(قوله: نصراء) في الرضى، ومن الأوزان التي لا يكون ألفها الممدودة إلا للتأنيث فعلاء إما مفرداً كالشعراء والرخصاء لعرق الحموم أو جمعاً كالفقهاء والعلماء.

(قوله: ليس لبناء) الجمع بل لاجتماع التائين كفتحة تمرات، فافهم.

الآخر لالتبس ببعض المصادر سواء ضمت فاؤه أو فتحت أو كسرت وبنحو عجاب من صيغ المبالغة إن ضمت.

(قوله: وكسر) بالجر عطف على «الزيادة» ويمكن جعله ماضياً، أي كسر فيما لم يكسر فلا يلزم تحصيل الحاصل فيما مضارعه مكسور العين.

(قوله: التبس) لأنه لا عبرة بحركة الآخر. (قوله: ومقدم) أي بحسب اللفظ والمعنى، فالاحتراز عن اللبس به أولى. (قوله: ناصر) صالح للمتكلمين والغائب والمخاطب.

(قوله: نصار ونصر) هما بضم الفاء وفتح العين وتشديده كجهل وجهال في جاهل، ونصرة بفتحتين كفسقة في فاسق ونصر بضمتين. وتميم يسكن العين كبذل في باذل، ونصران بضم فسكون كصحبان في صاحب، ونصار بكسر الفاء وتخفيف العين كتجار في تاجر، ونصور بضمتين كقعود في قاعد ونصراء بضم ففتح كشعراء في شاعر، هذا ولم يجيء في فاعل فواعل، وفوارس شاذ.

(قوله: لبناء) بل لدفع اجتماع علامتي التأنيث. (قوله: وفي المكسر) أي للمؤنث قياساً

---

(1) أصله: ناصرة، زدنا ألفاً بين الفاء والعين فالتقى ساكنان بين الألفين قلبنا الأولى واواً صار نواصرة، ولما اختصّت هذه الصيغة بالمؤنث مثل: حوائض وطوالق، استغنينا عن التاء وحذفناها صار: نواصر. شرحه.

واسمُ المفعول منه على مفعول مثل: منصور منصورانِ منصورَين منصورونَ).

واستغنى فيه بالتصحيح عن التكسير (**منصورة منصورتان منصورات**) وفي التكسير (**مناصر**)[1].

قال: فالأكثر لمجيئهما على غير الوزنين كضرّاب وضَروب ومِضراب وحليم،

(**قوله: واسم المفعول منه**) أي من الثلاثي المجرد. (**قوله: مناصر**) ولما كان واو منصورة لإشباع ضمة العين فقد زالت في التكسير فتسقط وإلا فالواجب مناصير كخرابين في خَزبون للعجوز، وهل يجوز مناصير كالأديد في الأدّ جمع ألدًّ للخصم الشديد، محل تردد، تأمل.

وللمذكر العاقل على خلافه كما مر، ولغير العاقل قياساً كأيام مواض. وجاء فاعلة على فعل بضم الفاء وتشديد العين وفتحه كنوم في نائمة.

(**قوله: على مفعول**) بحذف حرف المضارعة وإقامة ميم مفتوحة مقامها وضم ما قبل الآخر وإشباعها ليتولد منه واو. وأما الزيادة فلدفع الابتداء بالساكن. وخصت بالميم لمشابهة الواو في الشفوية مع تعذر زيادة حرف المد وفتحت للخفة. وضم ما قبله لدفع الالتباس باسم المكان كمقتل وإشباعه لعدم مفعل إلا معون ومكرم.

(**قوله: فيه**) أي في اسم المفعول المذكر من الثلاثي أو الرباعي مجرداً أو مزيداً فيه. أما وجه الاستغناء عنه فيما عدا الثلاثي المجرد فلأنَّ جمعَ التكسير من خواص الاسم واسم المفعول منه جار على لفظ الفعل ومعناه إلا في وضع الميم موضع حرف المضارعة فكرهوا جمعه بما هو من خواص الاسم. وأما فيه فبالحمل على ما عداه بعلاقة التصدير بالميم الزائدة. ومنه يظهر أن اسم الفاعل فيما عداه واسم المفعول المؤنث مثله في الاستغناء، فنحو مناصر في جمع المنصورة، وملاعين في ملعون جاريان على خلاف الأصل. ويمكن إرجاع الضمير إلى مطلق اسم المفعول فيكون ذكره هنا قبل المؤنث لأصالة الثلاثي المجرد المذكر بالنسبة إلى ما عداه فاعرف.

(**قوله: لمجيئهما**) قضيته أن نحو ضراب من صيغ المبالغة داخل في اسم الفاعل. لكن نقل عصام عن الرضى أنه قال: صيغ المبالغة للاستمرار وإنما عمل مع فوات مشابهتها اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان.

---

(1) أصله: منصورة، أدخلنا ألفاً بين الفاء والعين لبناء التكسير وكسرنا الصاد، صار: مناصورة، وحذفنا الواو للثقل صار: مناصرة، ولما كانت هذه الصيغة مختصة بالمؤنث مثل حوائض وطوالق حذفنا التاء، صار: مناصر. شرحه.

وحَذِر في اسم الفاعل، وقتيلِ وحلوبِ في اسم المفعول.

قال في «المراح»: ويجيء للمبالغة نحو[1]: صبّار وسيفِ مِجزَمٍ[2] وفسيق وكبّارٍ[3] وطُوّالٍ[4] وعلاّمةٍ[5] ونَسّابةٍ[6] ورَاوِيَةٍ وفرُوقَةٍ وضُحَكَةٍ[7] ومِسقامٍ[8]

(**قوله: في اسم الفاعل**) مع المبالغة. (**قوله: في اسم المفعول**) بلا مبالغة، (**قوله: ويجيء**) أي اسم الفاعل. (**قوله: صبار**) هذا تكرار، تأمل. (**قوله: وسيف، إلخ**) لا طائل تحته إلا أن يقال: هو اسم بالغلبة.

واعلم أنه لو جَعَلَ سيف مجزم مكان طوالٍ أو طوال مكانه لبلغ.

(**قوله: ويجيء**) أي اسم الفاعل للمبالغة سماعاً على وزن فعال نحو إلخ، ففاعل يجيء ضمير عائد إلى اسم الفاعل ونحو إلخ مثال لا فاعل.

(**قوله: صبار**) مستغنى عنه بالضراب، لكن ذكره تتميماً للنقل.

(**قوله: مجزم**) أي سريع القطع هو بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين. وذكر السيف حشو إلا أن يقال فيه إشارة إلى إمكان جعله اسم آلة هنا. (**قوله: فسيق**) بكسر الفاء وتشديد العين، وكبار بضم الفاء وتشديد العين، وكذا طوال على ما في شرح «المراح». ويتجه عليه أنه لا وجه لذكر مثالين متحدي الوزن فالأولى فيه تخفيف العين كعُجابٍ، تدبر.

(**قوله: علاّمة ونسّابة**) ذكرهما مع أن كلاً منهما بفتح الفاء وتشديد العين تنبيهاً على أن الفاعل يتصف إما بالمأخذ أو بمتعلقه، فإن النسّابة بمعنى كثير العلم بالأنساب، هذا والتاء فيهما وفي تواليهما لزيادة المبالغة.

(**قوله: راوية**) بكسر العين أي كثير الرواية، والفروقة بفتح الفاء من فرق بكسر العين بمعنى خاف، أو بفتحه بمعنى التفريق، والضحكة بضم ففتح أي كثير الضحك. وأما الضحكة بضم فسكون أي من يضحك به فمبالغة اسم المفعول، ولا يحسن ذكره هنا.

(**قوله: ومسقام إلخ**) هذه الثلاثة بكسر الأول وسكون الثاني.

---

(1) فاعل يجيء. الجوري.
(2) مشترك بين اسم الفاعل للمبالغة. شرحه.
(3) لكثير الكِبَر. شرحه.
(4) بالضم والتشديد لكثير الطول ويجوز تخفيف العين في هذا الوزن فلذا أورد مثالين من هذا الوزن. شرحه. من السادس.
(5) من الرابع.
(6) لمن يعرف نساب الخلق. شرحه. من الثاني.
(7) من الباب الرابع وهو بضم الفاء وفتح السين في مبالغة ضاحك وضحك بكسر العين المبالغة اسم المفعول وهكذا همزة ولمزة وجمعة، وأما جمعة بضم الميم فللاتباع.
(8) مبالغة سقيم من الباب الرابع.

ومِجرامَةٍ[1] ومُعطِيرٍ[2].

ويستوي لفظ المذكر والمؤنث في التسعة الأخيرة لقلتهن. ومسكينةٌ محمولةٌ على فقيرةٍ، انتهى.

(وتقول: ممرور به، ممرور بهما، ممرور بهم، ممرور بها، ممرور بهما، ممرور بهن) يعني إنما يبنى من اللازم بعد التعدية **(فتُثَنِّي وتجمِعُ وتُؤنِّثُ وتُذكِّرِ الضميرَ)** فيما يتعدى بالحرف **(لا اسمَ المفعول)**.

(قوله: ويستوي، إلخ) مركزه، فإن الأصح أن الأول مستوٍ، والثاني مفرق، فتأمل.

(قوله: وتقول: ممرور به) وتقول أنت مرور بك، وأنتما ممرور بكما وهكذا، وتقول: أنا ممرور بي، ونحن ممرور بنا، هذا. **(قوله: بعد التعدية)** إذ ليس له مفعول أي جعل الفعل المشتق منه متعدياً بواسطة الحرف، تأمل.

(قوله: فيما) أي في اسم المفعول الذي، إلخ. **(قوله: يتعدى بالحرف)** لأن الجار والمجرور كالجزء منه فلا يمكن أن يلحق به علامة التأنيث والمثنى والجمع، فافهم.

(قوله: ويستوي) فيقال: رجل علاّمة وامرأة علاّمة، فالتاء للمبالغة لا لإفادة التأنيث، وكذا البواقي.

(قوله: ومسكينة) نقض لقوله: ويستوي إلخ، بالنسبة إلى الأخير من نحو المعيطر، وقوله: «محمولة» جوابه: أي أن الاستواء هو الأصل والفرق في المسكين بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمه للحمل على الفقر لاتحادهما أو تناسبهما في المعنى كما يحمل فعول بمعنى الفاعل كعدو على فعيل بمعناه كصديق في الفرق المذكور بعلاقة التضاد بينهما.

(قوله: إنما يبنى) لتوقف بنائه على إقامة المفعول مقام الفاعل واللازم لا مفعول له إلا بعد التعدية.

(قوله: فتُثني) أي أنت أو العرب فهو مبني للفاعل وهو الأوفق بقوله المار: «وتقول» أي أنت أو العرب. ويمكن جعله مبنياً للمفعول مسنداً إلى الضمير باعتبار أنه كلمة وكذا معطوفاته. ثم إسناد المتعاطفات إلى الضمير وكذا تعلقها به لا يخلو عن المسامحة كما لا يخفى على العالم بالضمائر؛ لأن المراد بتثنية الضمير مثلاً الإتيان به مثنى لا جعله مثنى وإلا لفسد.

(قوله: لا اسم المفعول) لأن الجار والمجرور إذا كان نائب الفاعل يكون كالجزء منه فلا

---

(1) مشترك بين اسم الفاعل والآلة. شرحه.

(2) لكثير العطر من الباب الرابع.

(**وفعيل وفعول، قد يجيئان بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم**) والصبور بمعنى الصابر (**وبمعنى المفعول**) كالقتيل بمعنى المقتول والحلوب بمعنى المحلوب.

(**ويستوي في الفعول الأول والفعيل الثاني**) المذكر والمؤنث إذا ذكر الموصوف[1] إن

(**قوله: وفعيل وفعول، إلخ**) توطئة لقوله: «ويستوي، إلخ».

(**قوله: كالرحيم**) قيل: هو صفة مشبهة من رحم اللازم المفروض، وقيل: من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم، وقيل: بل من رحم المتعدي بعد تنزيله منزلة اللازم كالأكول من الأكل، فتأمل.

(**قوله: ويستوي**) أي جوازاً في الفعول بمعنى الفاعل.

(**قوله: والفعيل الثاني**) وهو الذي بمعنى المفعول.

(**قوله: إذا ذكر الموصوف**) أي اللغوي نحو: رجل قتيل، وامرأة قتيل، تأمل.

يفصل بينهما بعلامة التأنيث ونحوه: فاندفع ما يقال إن كان مانع الفصل هو الظرفية المجازية لزم امتناع الفصل بين الظرف ومتعلقه أو النيابة عن الفاعل انتقض بنحو: زيد مضروب في الدار أبوه، لكن لو قيل بكون مجموع الأمرين مانعاً لكان له وجه.

(**قوله: وفعيل إلخ**) ذكره توطئة لقوله: «ويستوي» أو موافقة للأصل فلا يرد أنه مستغنى عنه بقوله المار، قال: «فالأكثر إلخ».

(**قوله: بمعنى الراحم**) أي إن لم يكن صفة مشبهة أو المراد بمعناه مع عدم ملاحظة الحدوث وعدمه وإلا لم يصح لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت بخلاف اسم الفاعل. ولذا قال عصام بأن المستعمل في الثابت مما هو على وزنه كالعالم في أسماء الله تعالى مجاز.

(**قوله: في الفعول إلخ**) قالوا: لأنهما فرعان وعدم الفرق فرع، وفعيل بمعنى فاعل، وفعول بمعنى مفعول، أصل، والفرق بين المذكر والمؤنث أصل، فأوثر الأصل للأصل والفرع للفرع. ووجهه أن فعيلاً يصير فاعلاً بالقلب المكاني والإعلالي للياء ومفعولاً بقلب الواو ياء والكسرة ضمة وزيادة الميم وإسكان الفاء، وفعول يصير مفعولاً بالآخرين فقط وفاعلاً بالقلب المكاني والإعلالي للواو وكسر العين وما كان إعلاله أقل يكون أصلاً ومقابله فرعاً.

(**قوله: والفعيل الثاني**) أي بمعنى المفعول. وينتقض بنحو ناقة ذبيحة وامرأة لقيطة. إلا أن يقال: أنه صار اسماً بالغلبة والاستواء المذكور فيما بقي على وصفيته. (**قوله: الموصوف**) أي

---

(1) نحو: رجل قتيل، وامرأة قتيل، ورجل صبور، وامرأة صبور، وإذا لم يذكر الموصوف يقال: قتيل وصبور للمذكر، وقتيلة وصبورة للمؤنث. شرحه.

لم يكونا[1] صفة مشبهة ولا يجمعان جمعَ السلامة.

تقول في مثال الفعيل الأول: نصيرٌ، نصيرانِ، نصيرونَ، نُصرَاءُ، نِصارٌ، نَصرٌ، نُصرانٌ، نِصرانٌ، أنصارٌ، أنصِراءُ، نُصُورٌ، نَصرى، نصيرةٌ، نصيرتان،

(قوله: **إن لم يكونا**) متنازع لقوله وبمعنى المفعول ويستوي، تأمل.

(قوله: **صفة مشبهة**) احترازي بالنظر إلى الأول، وواقعي بالنسبة إلى الثاني.

(قوله: **ولا يجمعان**) أي الفعيل والفعول؛ لأن جمع السلامة أصل وهما فرعان.

(قوله: **في مثال الفعيل**) الأول أي الذي بمعنى الفاعل.

اللغوي أو ما يمكن أن يوصف به توصيفاً اصطلاحياً فيشمل المبتدأ وذا الحال؛ لأن كلاً منهما يصح توصيفه كأن يقال في رجل قتيل مثلاً: جائني رجل قتيل.

(قوله: **إن لم يكونا**) قيد احترازي بالنسبة إلى الفعول لأنه إذا كان بمعنى الفاعل قد يكون صفة مشبهة كغيور وواقعي بالنظر إلى الفعيل بمعنى المفعول لامتناع كونه إياها فذكره بالنسبة إليه مستدرك بل مضر لإيهام خلاف المقصود.

(قوله: **ولا يجمعان، إلخ**) للفرق بينهما وبين الفعول الثاني والفعيل الأول لأن الأخيرين أصلان بخلاف الأولين وجمع السلامة أصل فأعطي للأصل لكونه أجدر بالتصحيح.

(قوله: **الفعيل الأول**) قد يحمل على الفعيل الثاني في عدم الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2]، ويتجه عليه أن المعنى أمر قريب فلا حاجة إلى ذلك الحمل.

(قوله: **نصراء**) بضم ففتح فمد، وهذا يكون مع سلامة اللام عن التضعيف والاعتلال.

ونصار بالكسر والتخفيف وهو قياسي في الأجوف الواوي.

ونصر بضمتين وقد يسكن العين في المضاعف للإدغام.

ونصران بضم الفاء وكسره مع سكون العين، وأنصار بفتح فسكون.

وأنصراء بفتح فسكون فكسر، وأنصرة كذلك.

ويكون في المضاعف كأشحة في شحيح، ونصور بالضم كظروف.

---

(1) أي: الفعول والفعيل، وأما إذا كانا صفة مشبهة كالغيور والحريص فالفرق بين المذكر والمؤنث فيهما لازم لكونهما بمنزلة اسم الفاعل والفرق فيه بين المذكر والمؤنث واجب، وكذا فيما هو بمنزلته فضمير يكونا راجع إلى الفعول والفعيل من غير تقييد، فلا نزاع. شرحه.

(2) سورة الأعراف: الآية 56.

نصيرات، نصائِرُ، نِصار.

والثاني لهما: قتيل، قتيلان، قَتْلَى، قُتَالَى، قُتَلاءُ.

ويتوافقان في الجمع كما يتوافقان في المفرد والتثنية.

وفي فعول بمعنى الفاعل لهما: نَصورٌ، نَصورانِ، نُصُرٌ بضمتين، نُصراءُ بضم ففتحتين، أنصارٌ بسكون بين فتحتين. يتوافقان[1] في هذا[2] أيضاً إفراداً وتثنيةً وجمعاً.

وفعولٌ بمعنى المفعول قياسه[3] أن يجمعَ جمعَ السلامة لهما[4]. وجمع تكسير

(**قوله: والثاني**) وهو الذي بمعنى المفعول.

(**قوله: لهما**) أي للمذكر والمؤنث حين ذكر الموصوف.

(**قوله: يتوافقان**) أي المذكر والمؤنث. (**قوله: لهما**) أي حين ذكر الموصوف.

(**قوله: أيضاً**) أي كالفعيل بمعنى المفعول، (**قوله: إفراداً**) منصوب بنزع الخافض أو مفعول مطلق مجازاً.

(**قوله: قتلى**) بفتح فسكون فألف مقصورة، وهذا فيما خلا عن تاء النقل وكان من الآفات بخلاف ذبيحة وحميد فلا يجمعان بفعلى، وقتالى بضم الفاء والألف المقصورة كأسارى، وقتلاء بضم ففتح وألف ممدودة وهو شاذ كما في «الشافية».

(**قوله: كما يتوافقان**) كأن الموافقة في الأخيرين معلومة من الكلام المار لأن المساواة في المفرد بين المذكر والمؤنث يستلزم المساواة في التثنية بينهما دون الجمع كما يشهد به الأمثلة ولذا جعل التوافق فيهما مشبهاً به. ويمكن جعل الكاف للقران هذا وأنه لو أريد بالفعيل والفعول هما مع متصرفاتهما لم يحتج إلى قوله: «يتوافقان» هنا وفي الآتي.

(**قوله: بضم**) قد يقال: ذكر فتحة ما قبل الألف مستدرك، فلو قال: بضم ففتح أنصار بفتح فسكون يتوفقان إلخ، لكان أخصر وأولى. ثم إن فعلاء قليل بل قيل أنه شاذ، ويندر في المضاعف كوداء في ودود. (**قوله: إفراداً**) تميز عن النسبة في الجملة، أي من جهة الإفراد.

(**قوله: قياسه**) أي القياس على فعيل بمعنى الفاعل يقتضي أن يجمع إلخ، لأن كلاً منهما

---

(1) أي: المذكر والمؤنث. شرحه.
(2) أي: في الفعول بمعنى الفاعل.
(3) أي: ماهو الأصل والراجح فيه. شرحه.
(4) أي: للمذكر والمؤنث. شرحه.

لذكور له ما ذكرنا في الذي بمعنى الفاعل والإناثِ[1] نحو: عجوزة، عجائِزَ. وإذا
م يذكر الموصوف في الذي بمعنى الفاعل فالظاهر[2] أنه كالذي[3] بمعنى المفعول
ي جمعي الذكور والإناث سلامة وتكسيراً[4].

وما[5] ذكرنا من فعول بمعنى مفعول إلى هنا ما رأينا[6] فيه[7] شيئاً لكن

(**قوله: في الذي**) أي في الفعول الذي بمعنى الفاعل. (**قوله: نحو عجوزة**) تأمل،
(**قوله: عجائز**) يعني مجموع فعولة على فعائل، (**قوله: فالظاهر أنه، إلخ**) والفعيل بمعنى
لمفعول قياسه هذا، تأمل.

أصل فيعطي الأصل وهو جمع السلامة. (**قوله: ما ذكرنا**) أي الأوزان الثلاثة المذكورة في الفعول
الذي، إلخ. (**قوله: نحو عجوز**) في «الصحاح» العجوز المرأة الكبيرة. قال ابن السكيت: ولا
تقل عجوزة والعامة تقوله، والجمع عجائز وعجز، انتهى. في «الشافية»: ونحو عجوز على
عجائز فظهر أن الأولى ترك التاء. (**قوله: في الذي**) أي الفعول الذي إلخ. وانظر لِم لَم يذكر
الفعيل بمعنى المفعول إذا لم يذكر موصوفه فإن الظاهر أنه كالفعيل بمعنى الفاعل فيما ذكره كما
يقتضيه قوله المار: «إذا ذكر الموصوف إلخ».

(**قوله: فيه**) أي في بيانه بالصراحة أو المعنى ما رأيناه صريحاً في شيء من الكتب ففيه
قلب فلا ينافيه قوله: «لكن إلخ».

---

(1) بكسر الهمزة. شرحه.
(2) فيه دور صريح وهو أن الفعول بمعنى المفعول موقوف على الفعول بمعنى الفاعل وهو موقوف عليه أيضاً، ويمكن دفعه بأن توقفه عليه في الجمع المكسر وتوقفه عليه فيه والجمع المصحح. تأمل. فوكي رحمه الله.
(3) أي: كالفعول الذي بمعنى المفعول في أن الفرق بين المذكر والمؤنث واجب في جمع الذكور والإناث. شرحه.
(4) وفيه نظر من وجهين، الأول: أنه قد عرفت أن جمع تكسير الفعول بمعنى المفعول كجمع تكسير الفعول بمعنى الفاعل، فكيف يشبه جمع تكسير الفعول بمعنى الفاعل بجمع تكسير الفعول بمعنى المفعول لأنه يلزم تشبيه الشيء بنفسه. والثاني: أنك قد علمت أن الفعول بمعنى الفاعل فرع لا يجمع جمع السلامة، ويدل عليه قوله: ولا يجمعان جمع السلامة... شرحه. اللهم لا تأخذني بالسوء.
(5) مبتدأ. شرحه.
(6) خبر ما. شرحه. ـ نافية. شرحه.
(7) لعل الجار والمجرور حال من قوله: شيئاً، وضمير فيه راجع إلى ما في قوله: ما ذكرنا. فالتقدير: ما رأينا شيئاً حاصلاً فيما ذكرنا من الكتب لكن. اهـ. إبراهيم.

استظهرته[1] من قواعدهم[2]، والله أعلم.

(وأما ما زاد على الثلاثة فالضابط فيه أن تضع الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل آخره في الفاعل وتفتحه في المفعول نحو: مُكرِم، ومُكرَم، ومُدحرِج، ومُدحرَج) وكذا نظائره.

(**قوله: وأما ما زاد، إلخ**) عطف على قوله من الثلاثي المجرد بحسب المعنى، وكأنه قال: وأما اسم الفاعل واسم المفعول من الثلاثي ومما زاد على الثلاثة فحكمها هكذا، أما الثلاثي المجرد فالأكثر، وأما ما زاد على الثلاثة فالضابط.

(**قوله: على الثلاثة**) ثلاثياً أو رباعياً.

(**قوله: وتكسر**) إن لم يكن مكسوراً.

(**قوله: وآخره**) في المضارع.

(**قوله: وتفتحه**) أي تبقيه على الفتح.

(**قوله: وأما ما إلخ**) أي ما سبق ضابط الثلاثي المجرد وأما، إلخ.

(**قوله: زاد**) أي ماضيه لا نفسه فلا ينتقض بنحو ينصر ويضرب.

(**قوله: فالضابط**) أي القاعدة الكلية التي تضبط بناء اسم الفاعل والمفعول منه أن تضع أنت والعرب الميم إلخ، هذا والأخصر تضع ميماً مضمومة.

(**قوله: وتكسر**) سواء كان ما قبله مكسوراً في المضارع أو لا، ففي قوله: تكسر، استعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي، أي الإبقاء على الكسر.

وهذا مبني على اشتقاق اسم الفاعل من المضارع وهو قضية سكوته عن إسكان الفاء وحذف همزة الوصل أمثالهما.

لكن قال عصام: اشتقاقه من المصدر بالذات وعليه لا يكون كلام المؤلف وافياً بتمام الضابط.

ويمكن أن يقال: مراده بيان ما هو لازم هنا في كل اسم فاعل لا ما يوجد في بعض دون آخر.

(**قوله: في الفاعل**) فيه حذف شطر العلم، وكذا قوله في المفعول، تأمل.

(**قوله: وتفتحه**) أي تبقيه على الفتح إن كان مشتقاً من المضارع المجهول كما هو الظاهر.

---

(1) أي: استخرجته. شرحه.

(2) أي: الصرفيين.

وشذ نحو: مُسهَب ومُحَصَنٌ ومُلفَجٌ بفتح ما قبل آخره في اسم الفاعل.

وكذا عاشبٌ ووارسٌ ويافعٌ فيه كلها من باب الأفعال.

(وقد يستوي لفظ اسم الفاعل والمفعول) في كل ما كان ما قبل آخره مدغماً ولم يكن قبله ساكن أو كان وكان ألفاً.

أو كان ما قبل آخره واواً أو ياء وما قبله مفتوحاً:

(قوله: مسهب) أي الذي كثر الكلام له، **(قوله: بفتح ما قبل، إلخ)** والقياس الكسر.

(قوله: ولم يكن قبله ساكن) لأنه إن كان ساكناً فلا يستوي، ألا ترى أن نحو مقشعر إذا كان اسم فاعل تكسر عينه وإذا كان اسم مفعول تفتح عينه حذراً عن التقاء الساكنين.

(قوله: مدغماً) أي ما سيدغم أو على ظاهر.

(وقوله: ولم يكن) أي قبل الإدغام.

(قوله: وشذ) بيان فائدة قوله: «والضابط».

(قوله: مسهب) يقال: رجل مسهب أي مكثر في كلامه، ومحصن أي عاصم نفسه عن الزنا بمباشرة النكاح، ومفلج أي مفلس. ودليل كونها اسم فاعل أن الثالث لازم، وأنه لو حمل الأولان على معنى اسم المفعول لم يصح.

(قوله: بفتح إلخ) حملاً على اسم المفعول، **(قوله: وكذا)** أي هذه الثلاثة شاذة ارتكب حملاً على اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يقال: مكان عاشب أي منبت العشب، وهو الكلأ الرطب، ووارس منبت الورس وهو نبت أصفر يكون باليمن، وغلام يافع أي مرتفع.

(قوله: يستوي) بسبب الإعلال أو الإدغام.

(قوله: ما قبل إلخ) منقوض بنحو مقشعر فإن ما قبل آخره مدغم في الآخر وليس قبله ساكن حال الإدغام مع اختلاف لفظ اسمي الفاعل والمفعول فيه إلا أن يجاب بأن المراد بالمدغم ما سيدغم أو تحمل قوله: «ولم يكن» على ما قبل الإدغام كما أشار إليه المحشي.

(قوله: أو كان وكان إلخ) لو قال: ساكن غير الألف أو كان ما إلخ، لكان أخصر وأسلم من التكرار اللفظي لكن اختار ما صنعه ليفيد صريحاً أن أقسام المستوى ثلاثة كما أشار إليه الأصل بالأمثلة، هذا ووجه الاستواء في هذين القسمين أنه حينئذ يجب حذف حركة ما قبل الآخر وهي مدار الامتياز بينهما فيكونان متساويين حينئذ بخلاف ما لو كان قبله ساكن يقبل الحركة كما في مقشعرر فإنه ينقل حركته إلى ما قبله دفعاً لالتقاء الساكنين ويكون أساس الامتياز بينهما باقياً.

(قوله: أو كان ما إلخ) عطف على كان ما قبل إلخ، ووجه الاستواء هنا أنه حينئذ يلزم قلب الواو والياء ألفاً فلا يبقي حركتهما التي هي مدار اختلاف اللفظ.

كـ(**محاب، ومتحاب، ومختار، ومضطر، ومعتد، ومنصب، ومنصب فيه، ومنجاب، ومنجاب عنه**) ويختلف التقدير.

الصفةُ المشبهة: وصيغتُها من الثلاثي المجرد سماعية. قال في «الشافية»: هي من نحو: فَرِحَ على فَرِحٍ غالباً. وقد جاء الضم في بعضها كـ: نَدُسٍ وحَذُرٍ وعَجُلٍ. وجاءت[1] على: سَلِيمٍ وَشَكْسٍ وحُرٍّ وصِفْرٍ وغَيُورٍ.

(**قوله: المشبهة**) اسم فاعل من الأفعال أو المفعول من التفعيل.

(**قوله: وشكس**) لمن ساء خلقه.

(**قوله: كمحاب إلخ**) مثالان للشق الثاني. ومثال الثالث المختار والمنجاب والأول ما عداها. (**قوله: منصب إلخ**) أشار بزيادتهما إلى أن الفرق بينهما بلزوم الجار والمجرور لاسم المفعول دون اسم الفاعل لا يقدح في استواء اللفظ لأنه شرط بنائه لا جزؤه.

(**قوله: الصفة المشبهة**) أي باسم الفاعل في الإفراد والتذكير وأضدادهما. وتعرف ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت. ونقض برحيم لاشتقاقه من رحم المتعدي. ويجاب إما بأنه جعل لازماً بنقله إلى رحم مضموم العين وجعل الرحم منزلاً منزلة الطبيعي أو بأن رحيماً مشتق من رحم مضموم العين مقدراً. والفرق بينهما وبين اسم الفاعل أنها تدل على الدوام وهو على الحدوث على المشهور، ومن ثم إذا أريد الحدوث بني من مادتها اسم الفاعل كحاسن ولا يرد الاعتراض بنحو الله عالم لأنه صفة مشبهة. وما قيل: إن صيغتها مخالفة لصيغته فباعتبار الأغلب أو الإضافة فيه للعهد، أي الصيغة المختصة بها، تأمل.

(**قوله: نحو فرح**) قدم مكسور العين لأن بناء الصفة المشبهة منه أكثر. (**قوله: فرح**) بكسر العين، قيل: هذا البناء من فعل بكسر العين قياس إذا لم يدل على الحرارة الباطنة والامتلاء كالعطش والشبع، ولا على الهيجانات والخفة كالقلق أي الانزعاج، والشبق أي شدة الغلمة.

(**قوله: غالباً**) أي تجيء بكسر العين غالباً سواء جاء فيها معه ضم العين وهو قليل أو لم يجيء فمقابل الغلبة ما في قوله: «وجاءت على إلخ»، ويمكن جعل المعنى أنها تجيء بكسره فقط غالباً فيكون قوله: «وقد جاء إلخ» أيضاً مقابلها. (**قوله: كندس**) أي فطن، والحذر الخائف، والعجل السريع.

(**قوله: سليم**) هو في المضاعف والمنقوص اليائي أكثر، كطبيب وغني، فما ذكره مثال للفرد الخفي.

(**قوله: شكس**) بفتح فسكون سيء الخلق، والحر بضم فسكون مع الإدغام هو الخالص

---

(1) أي: الصفة المشبهة من نحو: فرح من غير ما يأتي. الجوري.

ومن الألوان والعيوب والحلى على: أفعلَ.

ومن نحو: كرمُ على كريم غالباً، وجاءت[1] على خَشِنٍ وحَسَنٍ وصَعْبٍ وصُلبٍ وجَبانٍ وشُجاعٍ ووقورٍ وجُنُب. وهي من فَعَلَ قليلةٌ. وجاءت على نحو[2]: حريصٍ وأشيبَ وضَيِّقٍ، ويجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش، وضدِّيهما نحو: جوعانَ[3] وشبعانَ وعطشانَ وريّانَ[4]، انتهى. ومن غيره على زنة اسم الفاعل

(قوله: وأشيب) من الشيب وهو يبري شدن. ولا فعلاء على ما رأيت في «القاموس». **(قوله: ومن غيره)** أي غير الثلاثي المجرد.

من الرق، والصفر بكسر فسكون الخالي.

(قوله: من الألوان، إلخ) عطف على مقدر قبل قوله: «على فرح» أي هي من نحو فرح من غير الألوان إلخ، على فرح إلخ، ومن الألوان إلخ. ويمكن حمله على الاحتباك.

(قوله: على أفعل) قد يقال: يلتبس بأفعل التفضيل، ويجاب بعدم بنائه منها، لكن يشكل بنحو أحمق من هبنقة، وما جاء في وصف الكوثر من أن ماءه أبيض من اللبن وأمثالهما. إلا أن يجاب بشذوذها، هذا وينبغي تقييد العيب هنا بالظاهر لبناء أفعل التفضيل من الخفي كأجهل وأبلد وأرعن.

(قوله: على خشن إلخ) بفتح الأول فيما عدا صلب وشجاع وجنب وبضمه فيها وبكسر العين في خشن وفتحه في حسن وسكونه في تاليه وضمه في جنب.

(قوله: قليلة) للاستغناء عنها باسم الفاعل ولأن فعل بفتح العين متعد غالباً أو لازم غير مستمر إلا قليلاً كدخل وخرج فلا يناسب الصفة المشبهة حتى تبنى منه بخلاف فعل بكسره لدلالته على الأمراض والعيوب والحلى غالباً وهي مستمرة في صاحبها غالباً وبخلاف فعل بضمه لدلالته على المعاني الغير المنفكة عن الشخص فيناسبان لها ولذا تبنى منهما كثيراً.

(قوله: من الجميع) أي فعل مثلث العين، **(قوله: بمعنى الجوع)** حقيقة أو حكماً، كغضبان فإن الغضب من الهيجانات لكن نزل منزلة الجوع لأنه يلزمه غالباً حرارة الباطن كالجوع.

(قوله: ومن غيره) ظاهره ولو كان رباعياً مجرداً لكن قول ابن مالك: الصفة المشبهة من المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل يقال: هو مستسلم النفس ومنطلق اللسان، انتهى، يميل إلى خلافه.

(قوله: على زنة إلخ) خلافاً لابن الحاجب والزمخشري حيث منعا ذلك وقالا: أن نحو

---

(1) من فعُل بضم العين. الجوري.
(2) أي: في الصفة من فعَل بفتح العين. الجوري.
(3) من الباب الأول. الجوري.
(4) والثلاثة من حـ علم. الجوري.

فتكون منه قياساً.

فصل في بيان المضاعف

وهو في اللغة: اسم مفعول من ضاعف[1] بمعنى[2] جعل الشيء اثنين فصاعداً **(ويقال له: الأصم)** لشدته، يقال: حجر أصم أي: صلب.

(وهو) في الاصطلاح . . . .

(قوله: قياساً) أي أمراً قياسياً، تأمل. **(قوله: من ضاعف)** أي مشتق منه أو من بابه، **(قوله: بمعنى جعل)** حال من ضاعف، أي حال كونه بمعنى، إلخ. أو خبر مبتدأ، أي هو بمعنى، إلخ، فافهم.

(قوله: في الاصطلاح) متعلق بالاتحاد.

مطمئن القلب ومعتدل القامة اسم فاعل قصد به الثبوت وعومل معه معاملة الصفة المشبهة.

(قوله: قياساً) أي بناء قياسياً مثلاً فلا يرد أن اسم تكون ضمير الصفة وهي مؤنثة فيجب أن يقول قياسية ليوافق اسمه.

(قوله: وهو) فيه استخدام لأن المراد بالظاهر ما وضع له المضاعف اصطلاحاً وبضميره لفظ المضاعف. ويمكن ارتكابه في قوله وهو في الاصطلاح إلخ، لكنه بعيد.

(قوله: اسم مفعول) لو جعل اسم مكان لكان أنسب بالمعنى الاصطلاحي لأن نحو مد مكان التضعيف لا مضعف لغوي.

(قوله: من ضاعف) أي بالواسطة أو المراد من مضارعه فلا يرد أن هذا مخالف لما أشار إليه فيما مر من اشتقاقه من المضارع. هذا والمضاعف اللغوي أعم مطلقاً من الاصطلاحي لأن الشيء يعم الحرف وغيره ولأن ما كرر مرتين ليس بداخل في الاصطلاحي.

(قوله: جعل إلخ) فيه تسامح لامتناع جعل الواحد اثنين، فلو قال زيادة شيء فأكثر على مثله لكان أحسن. **(قوله: لشدته)** ولاحتياجه إلى تكرار الحرف كحاجة الأصم في السماع إلى تكرار الكلام. **(قوله: يقال)** دليل لمحذوف، أي وكل شديد يقال له الأصم إذ يقال، إلخ.

(قوله: وهو إلخ) تعريف للمضاعف الأصلي. وأما تعريف مطلق المضاعف الشامل له ولغيره كما في أحمر وأقشعر فهو ما تكرر فيه حرف واحد.

---

(1) أي: مأخوذ من ضاعف لأن دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق فلا يلزم محذور اسم المفعول من الماضي مع أنه خلاف مذكور البصريين. شرحه. كتبت في قرية بسوة.

(2) إذ معنى ضاعفتُه وكذا ضعَّفته بتشديد العين وضَعَفُه بالتخفيف وأضعفته بمعنى جعلته له ضعيفاً أو أضعافاً، أي: مِثلاً وأمثالاً. شرحه رحمه الله تعالى.

(من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من[1] جنس واحد كرد واعد) فإن أصلهما ردد واعدد، أسكن الأول وأدغم في الثاني.

(ومن الرباعي ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس[2] واحد وكذا عينُه ولامُه الثانية، ويقال له: المطابق أيضاً)[3] لأنه مطابَقٌ فيه بين الفاء واللام الأولى والعين واللام الثانية، وهذا أقوى[4] مما في الثلاثي.

(قوله: أسكن الأول) بالحذف في الأول والنقل في الثاني، **(قوله: ويبته)** بته:

(قوله: عينه ولامه) أي باعتبار الأغلب، فلا ينتقض بنحويين مما فاؤه وعينه من جنس واحد. ثم أن قوله: «من الثلاثي» حال من هو، وفي مجيء الحال من المبتدأ تنازع، وكذا في مجيئه من جر المبتدأ كما قاله المصري، ولا يجوز جعله حالاً من ضمير عينه ولامه؛ لأن العامل فيه حينئذ كان، وهو لا يتقدم على ما لكونه صلة أو صفة له فكذا معموله.

(قوله: من جنس) قد يقال: الحروف كلها من جنس واحد، فالمراد بالتجانس التماثل في الصورة. فلو قال: متماثلين، لكان أخصر وأولى.

(قوله: أسكن الأول) بحذف حركة الدال الأول في الأول ونقل فتحته في الثاني إلى ما قبله. **(قوله: ومن الرباعي)** الأخصر الأولى ترك من ليكون من قبيل: في الدار زيد والحجرة عمرو.

(قوله: ما كان) أي كلمة لا فعل، كما يقتضيه المقام، فلا يرد نحو: زلزال، وكذا فيما مر. **(قوله: مطابق فيه)** إشارة إلى أن المطابق اسم مفعول من باب الحذف والإيصال فتسميته نحو زلزال مطابقاً حقيقة وكذا إذا جعل اسم مكان ومثله المضاعف بخلاف ما إذا جعل اسم فاعل أو مفعول لا من بابه، فإنها تكون من تسمية الكل بصفة الأجزاء.

(قوله: أقوى مما إلخ) فتسميته مطابقاً مثل تسمية الاستعارة المركبة تمثيلاً لقوة الوصف فيه فلا يرد أن وجه التسمية جار في الثلاثي فتجب تسميته مطابقاً أيضاً على أنها لا تلزم التسمية من وجود وجهها.

---

(1) أو فاؤه وعينه كذلك بشرط أن لا فاصل بينهما فيهما وترك هذه للقلة هذا. محمد حسن.

(2) نحو: وسوس.

(3) أي: كما يقال له: المضاعف والأصم، فالمضاعف والأصم مشتركان بين القسمين والمطابق مخصوص بهذا القسم. سعد، كأنه قيل: لِمَ لَمْ يقل للثلاثي المطابق وفيه المطابقة بين عينه ولامه، فأجاب بقوله: وهذا... إلخ.

(4) لأن التطابق في الرباعي وقع مرتين، وفي الثلاثي وقع مرّة واحدة، فلذا خصَّ بهذا الاسم. شرحه. شرحه.

واعلم أن ما ماضيه[1] مفتوحُ العين[2] من الثلاثي المجرد يجب ضم عين مضارعه إن كان[3] متعدياً. وجاء الكسر في بعضها كالضم نحو: يَشُدُّه ويَعُلُّه ويَنُمُّه ويَبُتُّه. ونحو: حَبَّه يُحِبُّه بالكسر فقط قليل[4].

(وإنما[5] ألحق[6] المضاعف بالمعتلات لأن.....................

قطعه، وهو بعكس ترتيب الهجاء على ما في كثير من النسخ، تأمل. وبتقديم ثاني أبجد على رابع قرشت كما في «القاموس».

(قوله: يجب) أي غالباً وإلا فقد جاء الكسر كما سيأتي.

ولو قال: فالغالب ضم إلخ لكان أولى. ووجه غلبته جري اللسان على سنن واحد وعدم الانتقال من كسر إلى ضمتين لو كسر العين في نحو يشده مما اتصل به الضمير بناء على أن الساكن المدغم كالمعدوم ولذا خصت بالمتعدي فإن اللازم لا يتصل به ذلك.

(قوله: متعدياً) بخلاف اللازم، فإن الأكثر فيه الكسر الأوفق بتخالف الماضي والمضارع نحو: فر يفر، وربما جاء الفتح نحو: عض يعض، وكع يكع كعوعاً، إذا جبن، كذا في «الكمال». وفيما ذكره تأييد لما سبق منا من أنه لو كان عين فعل مفتوح العين ولامه حرف حلق يكون عين مضارعه مفتوحاً خلافاً لما ذكره بعض شراح «الشافية» لكن تمثيله بعض مناف لما يأتي من أنه من الباب الرابع، ولعل فتح عينه لغة.

(قوله: بالكسر فقط) في «الصحاح» حبه يحبه بالكسر، وحببت بالكسر أي صرت حبيباً. وقولهم: حب بفلان قال الفراء: معناه حبب بضم الباء فأسكنت وأدغمت في الثانية انتهى.

ومن هذا يعلم أن حب جاء من ثلاثة أبواب ويكون متعدياً ولازماً.

وأنه يمكن أن يقال: كسر عين مضارعه ليجري فيه الحركات الثلاث كعين ماضيه، فاعرف.

(قوله: ألحق) أي وعد غير سالم كالمعتل.

---

(1) أي: الفعل الذي. شرحه.
(2) حال كونه. شرحه.
(3) ذلك الفعل. شرحه.
(4) إنه متعد فأجاب فقال: ونحو... إلخ. شرحه.
(5) كأنه قيل: لِمَ جعل المضاعف غير سالم مع أن حروفه صحيحة؟ فأجاب بقوله: وإنما... إلخ. شرحه.
(6) كما علم من تعريف السالم في صدر الكتاب بأن جعل من غير السالم مثل المعتل. الجوري.

حروف التضعيف يلحقها الإبدال)[1]، وحروفه التي تبدل من حروف أخر إبدالاً شائعاً إنما يكون من حروف أنصِتْ يوم جَدٌ طاهِ نلٌ[2]، إن كانَ لغير الإدغام، وله يكون في الجميع غيرَ الألف عند بعض وغيرَ الضاد[3] والفاء[4] والشين والراء[5] كما في الجاربردي

(**قوله: شائعاً**) لأن الشاذ النادر قد يكون في غير هذه الحروف. (**قوله: من حروف، إلخ**) التبعيض باعتبار إبدالها تارة وإمالتها مرة أخرى، تأمل.

(**قوله: وغير الضاد**) يرده نحو: اضّرب. (**قوله: والراء**) يجمعها حروف فَاضَ[6] رَشّ[7].

(**قوله: حروف التضعيف**) من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق، أو المعروض إلى العارض، إن كان التضعيف مصدر المجهول.

(**قوله: الإبدال**) كحرف العلة وكذا قوله: والحذف، (**قوله: التي**) إيماء إلى أن المراد بالإبدال الذي هو مصدر مجهول المبدلية لا كونه مبدلاً عنه، هذا وقيده بالشيوع لأن غير الحروف المذكورة قد يقع بدلاً عن حرف آخر، فلو لم يقيده لانتقض به انحصار الإبدال فيها.

(**قوله: من حروف**) الأولى ترك من أو يقول بدل قوله: «وحروف» وحرفه. وقد يوجه التبعيض المستفاد من كلمة (من) بأن لهذه الحروف حالتي الإبدال والأصالة فيصدق أنها باعتبار الحالة الأولى بعض منها باعتبار مجموعهما.

(**قوله: أنصت**) فعل أمر وجعله ماضياً من الإنصات بعيد، وطاه اسم رجل أو اسم فاعل أي رجل طاه أي طابخ للحم، وجد مبتدأ خبره ذل أي أخطأ الطريق.

(**قوله: وله يكون إلخ**) حاصله أن الإبدال إما أن يكون لأجل حصول الإدغام فحينئذ يكون في جميع الحروف عند بعض إلا الألف فإنه لا يبدل بها اتفاقاً لأنه ساكن فلا وجه لتبديل حرف آخر بها مع عدم حصول الإدغام، فظهر أن قوله: «عند بعض» ظرف يكون لا الاستثناء أو لدفع اجتماع المثلين، فحينئذ لا يكون إلا في الياء؛ لأن أحرف العلة أولى الحروف بها والياء أولاها لأنها ليست في غاية الخفة كالألف ولا الثقل كالواو أو لغيرهما فيكون في حروف أنصت إلخ. وأما الإبدال لغيرهما في غير تلك الحروف فرديء.

---

(1) والمعنى: اسكت يوم جدَّ ذلك الوجل، زل عن الطريق. كمال رحمه الله.

(2) بالزاي وتشديد اللام. كمال.

(3) للثقل باستطالتها. محمد حسن.

(4) للثقل بالتفشي فيهما. محمد حسن.

(5) لوجود التكرار فيها. محمد حسن.

(6) فاض، أي: سال، أو كثر.

(7) الرش: نفض الماء والدم والدفق، كما في القاموس.

ولكن المبدل من حروف التضعيف لا يكون إلا الياء.

فواو أمدو[1] ويمدون وألف تقضى مبدلتان من الياء (**كقولك: أمليت بمعنى أمللت**) ودَهْدَيْتُ أي دَهْدَهْتُ.

(**والحذفُ**[2] **كقولهم: مست وظلت بكسر الفاء وفتحها وأحست**) أي مسست

(**قوله: ودهديت**) الأولى كدهدى ودسى وتظنى وتدهدى. في «القاموس»: دهده الحجر فتدهده: دحرجه فتدحرج، كدهداه فتدهدى في باب الهاء وفصل الدال، وفي فصله وباب السين الدس: الخفاء ودفن الشيء تحت الشيء، وقد خاب من دسيها أي دسسها، كتظنيت في تظننت، فافهم.

(**قوله: والحذف**) عطف على قوله الإبدال.

(**قوله: إلا الياء**) أي ولو باعتبار الأصل ولذا قال: «فواو إلخ».

(**قوله: تقضى**) أصله تقضض، أي نزل من العلو إلى السفل.

(**قوله: مبدلتان**) لانضمام ما قبل الياء في الأولين وانفتاحه في الأخير.

(**قوله: أمليت**) قلبت اللام الثانية بالياء دون الأولى لأنها لام الفعل وهو محل التغيير، ولأن الثقل نشأ منها فتكون أولى بالقلب الموجب للتخفيف.

(**قوله: ودهديت**) أي دحرجت الشيء، وفيه تنبيه على أن الإبدال يعم الثلاثي والرباعي.

(**قوله: والحذف**) عطف على الإبدال ويرد عليه أنهما يتحققان في الصحيح، أما الحذف ففي نحو: تجنب، وأما الإبدال ففي نحو: اصطلح، كما مر. وأجيب بأن المراد أنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فإنهما لا يلحقانه بها بل يلحقه فيه الإبدال فقط. أقول: فحينئذ لا وجه لذكر الحذف في وجه إلحاق على أن اختصاصه في الصحيح بالزوائد منقوض بخر في خرج ونحوه وإن كان قليلاً، تأمل.

(**قوله: بكسر الفاء**) إن كان حذف أحد المكررين بعد نقل حركة أولهما إلى ما قبله وحذف فتحته، وفتحها إن حذف بلا نقل حركة أولهما إليه لأن فاء الفعل مفتوح في الأصل. والأول أولى من جهة الدلالة على حركة العين، والثاني أولى بالنظر إلى قلة الإعلال.

---

(1) فإن قيل: أنت قلت الحرف المبدل من حرف التضعيف لا يكون إلا الياء، فما تقول في: أمدٌّ، فإن المبدل واو، وما تقول في: تقضٌ، فإن المبدل ألف؟ فأجاب بقوله: فواو... إلخ.

(2) فإن أصل أمدٌ امدد، فقلبت الثاني ياء الثقل اجتماع حرف المماثلة فصارت أمدى، ثم قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، صارت: امدد، وأصل تقضىٰ: تقضض، فقلبت الثاني ياء لذلك، فصار: تقضيَ بفتح الياء، ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: تقضٌ. محمد حسن.

وظللت وأحسست، والمحذوف الأول فوزن مست فلت، وقيل: الثاني ففعت.

(والمضاعف يلحقه الإدغام) بتخفيف الدال وتشديده بمعنى واحد **(وهو)** في اللغة: الإخفاء والإدخال.

وفي الاصطلاح: **(أن تُسكِنَ الأولَ وتُدرِجَ في الثاني، ويسمى الأول مدغماً، والثاني مدغماً فيه)**. واعلم أن الأصل في تخفيف المضاعف الإدغام فلا يعدل عنه إلى

(قوله: بتخفيف الدال) بناء على مذهب الكوفيين وبتشديده على مذهب البصريين. وكتب أيضاً خبر مبتدأ محذوف أي هو بتخفيف، إلخ.

(وقوله: بمعنى، إلخ) خبر بعد خبر لهو أو خبر لهما الراجع إلى الإدغام، والإدغام المستفادين من التخفيف والتشديد.

(قوله: وتشديده) فإن قلت: أسماء حروف التهجي مؤنثات سماعية كما هو المقرر، قلت: قد قال الفاضل الرومي: إذا ذكر المؤنث السماعي وأريد به معناه لا لفظه يجوز رجوع الضمير المذكر إليه هذا.

(قوله: والإدخال) عطف السبب على المسبب.

(قوله: أن تسكن، إلخ) إن لم يكن ساكناً كَمَدٌ مصدراً ثم الإدغام هو الإدراج. وإدراج الإسكان في الحد مبالغة بجعل الشرط شطراً ادعاء.

(قوله: الإدغام) بدليل علم المتكلم عند التلفظ.

(قوله: الأول) قياساً على الإدغام لأن كلاً منهما للتخفيف. وأما وجه القول الثاني فهو أن علة الحذف دفع النقل وهو حاصل بالثاني فيكون أولى بالحذف.

(قوله: بمعنى) رد على الكوفيين حيث زعموا أن الإدغام بالتشديد غير متعد وهو مخالف لما في «الصحاح» من أن كلاً منهما متعد.

(قوله: أن تسكن) حقيقة أو حكماً فيشمل نحو مدٌ مصدراً مما يكون الأول فيه ساكناً دائماً. ثم الإسكان شرط الإدغام فإدخاله في التعريف للمبالغة بجعل الشرط شرطاً ادعائياً ولا يبعد جعله داخلاً في حقيقته الاصطلاحية، هذا واشترط سكون الأول لئلا يفصل بحركته بينه وبين الثاني وتحرك الثاني ليتوسل به إلى التلفظ بهما.

(قوله: الإدغام) لإبقاء الحرفين بأنفسهما معه بخلافهما مع الأولين لبقاء الحرفين لا بأنفسهما في الإبدال وبقاء أحدهما في الحذف، والأصل في الحروف الإبقاء فظهر أنه إذا أمكن الإبدال والحذف يختار الأول لأن البدل كالمبدل منه فهو في حكم الباقي فلذا قدم المصنف الإبدال على الحذف.

الأولين[1] إلا عند تعذره، وهما في المجزوم والأمر إنما يكونان على مذهب الحجازيين.

وفي نحو: زلزل وتزلزل ومدّد وتمدّد ليس فيه إلا الإبدالُ[2]، ويلحق[3] جميعَ صِيَغها غائباً وغيرَه كتقضّى ودهديتُ. وحكمُها[4] حكم[5] الناقص **(وذلك[6] واجب في نحو مَدَّ يَمُدُّ، وأعدَّ يُعِدُّ، وأنقدَّ ينقدُّ، واعتدَّ يعتدُّ، وتمادَّ يتمادُّوا، واستعدَّ يستعِدُّ)**.

(قوله: في نحو مد يمد) ومدت داخل في مد وتمد وأمد ونمد داخلة في نحو يمد فافهم.

(قوله: إنما يكونان) لأن ثاني المتماثلين في المضارع المجزوم وأمر المخاطب ساكن يمتنع الإدغام فيه فيخفف بالإبدال أو الحذف. وقال بنو تميم بوجوب الإدغام فيه؛ لأن السكون العارض لا يمنعه، فعلى هذا ما سيأتي من المصنف من جواز الثلاثة فيهما تلفيق بين المذهبين، فافهم.

(قوله: ليس فيه إلا إلخ) لأن حلول الفاصل في الأول مانع من الإدغام والالتباس بالمجرد فيه مانع من الحذف واللبس به وتغيير البنية مانعان من الحذف في الثاني ولزوم التقاء الساكنين فيهما على غير حده مانع للإدغام.

(قوله: جميع) أي ماضياً أو مضارعاً أو أمراً سواء كانت للغائب أو غيره، فالأولى ترك قوله: «غائباً أو غيره» لأنه يوهم بمعونة المثالين أن المراد جميع صيغ الماضي فقط.

(قوله: وغيره) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة انفصالاً خلوياً، وفي قوله: «كنقضي إلخ» نشر مرتب باعتبار هذا الانفعال بناء على أن تقضي ماض لا مضارع محذوف تاؤه وإلا احتمل كلا الشقين، ومعكوس بالنسبة إلى قوله: «نحو زلزل، إلخ».

(قوله: في نحو مدّ) أي مما اجتمع فيه الشروط المذكورة بقوله الآتي: «وضابط».

---

(1) أي: الإبدال والحذف.

(2) أما عدم الإدغام فظاهر، وأما عدم الحذف فلأنه لو حُذف الثاني للزم في الماضي والمضارع التقاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز. محمد حسن.

(3) إذا اتصل الضمير المتحرك بهما لأنه يقتضي سكون ما قبله. محمد حسن.

(4) أي: صيغ المذكورة من نحو: زلزل. . . إلخ. شرحه.

(5) بعد الإبدال.

(6) أي: الإدغام. شرحه.

ومما ليس مضاعفاً ووجب[1] الإدغام فيه مثله[2] **(نحو[3]: واسودّ[4] يسوادّ، واطمأنّ[5] يطمئنُّ)** وكذا[6] هذه الأفعال إذا بنيّها للمفعول نحو: مُدَّ يُمَدُّ، وفي نحو[7]: مَدٌّ مصدراً. وكذا[8] إذا اتصل بالفعل[9] ألفُ الضمير أو واوُه أو ياؤه نحو: مُدّ مُدّوا مُدّي[10]، لأن آخرَ

(قوله: ومما ليس، إلخ) الأولى تركه إلى نحو، وهو بيان للنحو مقدم عليه، فافهم.

(قوله: مصدراً) تمييز، تأمل.

(قوله: ليس مضاعفاً) أي اصطلاحاً لأنه مشروط في الثلاثي ولو مزيداً فيه بكون العين واللام من جنس واحد. ولو قال: وفيما ليس مضاعفاً نحو: اسود إلخ، لكان أخصر وأوضح.

(قوله: هذه الأفعال) أقول: إن كانت مبنية للفاعل لم يمكن بناؤها للمفعول، وإن أمكن البناء منها للمفعول أو كانت مبنية للمفعول لزم تحصيل الحاصل. وجعل المعنى إذا حكمت بكونها مبنية للمفعول يستلزم كون قوله: «نحو مد يمد» حشواً.

نعم يمكن الجواب بارتكاب الاستخدام في هذه أو في ضمير بنيتها لكن الأحسن أن يقول بدل قوله: «وكذا» إلى قوله: «وفي نحو إلخ» سواء كانت معلومة أو مجهولة، تأمل.

(قوله: مصدراً) أي لا فعلاً ماضياً لأنه مر ولا أمر مخاطب لأنه سيأتي، ولا اسم مصدر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾[11] لامتناع الإدغام فيه فرقاً بينه وبين المصدر.

(قوله: ألف الضمير) إضافة الجزئي إلى كليه، أو إضافة الشيء إلى ما هو أعم منه من وجه، وكذا قوله: «وواوه وياؤه».

---

(1) الحال أنه وجب.
(2) أي: مثل المضاعف. شرحه.
(3) سوَّد يسوِّد من باب الإفعلال. سعد علي.
(4) من باب الإفعيلال. شرحه.
(5) من باب الإفعلال. سعد علي.
(6) وذلك لأن ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب أن يكون متحركاً لئلا يلزم التقاء الساكنين.
(7) وكذا، أي: سواء كان مضارعاً أم ماضياً أو أمراً، ومجرداً أو مزيداً فيه مجهولاً أو معلوماً، ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الأفعال.
(8) الإدغام واجب.
(9) الإدغام واجب في نحو.
(10) الأول إن كان ساكناً يدرج وإلا يسكن ويدرج في الثاني. سعد علي.
(11) سورة الكهف: الآية 109.

المتجانسين في الكل[1] متحرك فوجب الإدغام حيث وجد المقتضى ولا مانع[2]، وضابط وجوبه[3] أن لا تفصل بين المتماثلين وكانا في كلمة، والثاني متحركاً ولا إلحاق ولا لبس[4]. وهذا الضابط لوجوب الإدغام اكثري إذ قليلاً[5] ما لا يُدَّغَمُ مع جامِع هذه الشرائط.

(**قوله: لا يدغم جامع، إلخ**) في غير فعل التعجب أو المدح أو الذم لكونه غير متصرف.

(**قوله: المتجانسين**) أي المتماثلين فهو من ذكر العام وإرادة الخاص إذ التماثل هو الاشتراك في النوع والتجانس على المشهور هو الاشتراك في الجنس.

(**قوله: فوجب**) مشعر بأنه إذا اجتمع مثلان وتحرك ثانيهما تحقق شرائط وجوب الإدغام بتمامها وليس كذلك.

(**قوله: لا تفصل**) فخرج نحو زلزل.

(**قوله: في كلمة**) أي واحدة وحدة حقيقية لا حكمية فلا يرد نحو: مكنني على صيغة ماضي التفعيل، ومناسككم وما سلككم مما عد لشدة الامتزاج كلمة واحدة. وخرج بما ذكره ما لو كانتا في كلمتين فإنه قد يكون الإدغام فيه ممتنعاً، كما إذا كان ما قبل المتجانسين ساكناً نحو: والشمس سراجاً، لئلا يلزم التقاء الساكنين أو تغيير البنية، وحسناً كما في: جعل لك، ورديئاً كما في: ما قرأ آية.

(**قوله: متحركاً**) منقوض بصورة الوقف إلا أن يقال: سكونه في حكم الحركة لعروضه فيجب الإدغام في مد وصلاً ووقفاً.

(**قوله: ولا إلحاق**) فإنه لو كان ملحقاً امتنع الإدغام لئلا يفوت الإلحاق كما في: جلبب واقعنس، وكذلك إذا كان الإدغام موجباً للبس نحو: سرر، فإنه لو أدغم لم يعلم أن عينه مضموم أو ساكن.

(**قوله: لا يدغم**) إشارة إلى الصور المستثنات من الضابط. منها ما كان عينه ولامه حرفي

---

(1) في جميع الأمثلة المذكورة. شرحه.

(2) منه، أي: من الإدغام وهو الفصل بينهما، أو كانتا في كلمتين الثاني ساكنة. شرحه.

(3) للإدغام ها هنا وهو اجتماع المثلين في كلمة واحدة إلى فصل مع تحرك الحرف الثاني ولا إلحاق ولا لبس. شرحه رحمه الله.

(4) واحترز به عن نحو: سُرُر جمع سرير، إذ لو أدغم وقيل: سَرّ، لم يعلم أنه جمع سرير أو مصدر من سَرَّ يسرُّ. شرحه.

(5) أي: في قليل من المواد. شرحه.

ولا[1] يلتبسُ في نحو: مد وفر وعض، لأن مد وفر يعلم فتح عينهما من يمد ويفر لأن المضاعف لا يجيء من فعُل يفعُل بالضم فيهما، ولا من فَعِلَ يَفعِلُ بالكسر فيهما، ويعلم كسر عين عض من يعض بالفتح لأنه لا يجيء من فَعَلَ يفعَلُ بالفتح فيهما كذا في المراح.

(**قوله: بالكسر فيهما**) ونحو: شح يشح بالكسر فيهما مصنوع أو شاذ.

(**قوله: لأنه لا يجيء من، إلخ**) أي مع أن عض ونحوه ليس عينه ولامه حرف حلق.

(**قوله: بالفتح فيهما**) إلا في باب المغالبة فيما حكي عن الكسائي.

علة من فَعِلَ بالكسر كَحَيَ. وما كان أحد المثلين فيه تاء الافتعال والآخر عين الفعل كافتَتَلَ، فإن الإدغام فيهما جائز. وكذلك فيما كان أحدهما تاء المضارعة والآخر تاء نحو التفعل لجواز الإدغام فيه عند الوصل بكلمة متقدمة. ومنها ما اتصل فيه أول المثلين المتحركين بمدغم نحو: حُسَسٍ، بضم الحاء، جمع حاسّ كَرُكَّعٍ جمع راكعٍ، فإن الإدغام فيه ممتنع لئلا يلزم التقاء الساكنين أو تغيير البنية.

(**قوله: لا يلتبس**) أي لا يقع الالتباس بإرجاع الضمير الفاعل إلى مصدر الفعل وتضمينه معنى الوقوع كما في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2]، وقول المؤلفين: دار أو تسلسل. ثم إنه إشارة إلى جواب نقض اشتراط عدم اللبس بأنه لو اشترط لم يدغم في مَدَّلانّ مضارعه لكونه بالضم يحتمل كونه من الباب السادس ولا تالييه لالتباس فر بنحو حسِب وعض بنحو سئَل.

(**قوله: فتح عينهما**) فلا يتوهم كون مد موازن حسن، وفر موازن حسب.

(**قوله: لا يجيء**) أي إلا قليلاً لا يقاس عليه كحب يحب ولب يلب، بضم العين فيهما، لكن المذكور في «الصحاح»: أن لب من باب علم. وحكى يونس بن حبيب: لببت بالضم، وهو نادر.

(**قوله: بالكسر**) ونحو: شح بالكسر فيهما لو سلم وروده شاذ.

(**قوله: لا يجيء**) أي مجيئاً كثيراً فلا يرد النقض بما حكاه يونس من نحو: عض يعض، وكع يكع بفتح العين في الماضي والمضارع، ومنه يعلم أن المراد بقوله: يعلم، يظن. هذا وقد يقال: لو جاء بالفتح لعلم أن عض ليس مفتوح العين لأنه ليس عينه أو لامه حرف حلق.

---

(1) أي: في غير الفعل لأن اللبس في الفعل يمنع من الإدغام لأنه يرتفع في بعض صورة تصانيفه. كذا في الجامي بردة، لكن هذا ليس لبساً كما يعلم من: ولا يلتبس.

(2) سورة الأنعام: الآية 94.

(وممتنعٌ في نحو: مددتُ ومددنا ومددتَ إلى مددتُنَّ ومَدَدْنَ ويمدُدنَ وتمدُدنَ[1] **وامْدُدنَ ولا تمدُدنَ)** لأن هذه الضمائر[2] المتحركة أوجبت سكونَ ما قبلها.

(وجائزٌ[3] **إذا دخل الجازم**[4] **على فعل**[5] **الواحد والغائبة)** بتحريك الساكن، ولم يحرّك في نحو: مددت، وإن كان سكونه عارضاً أيضاً[6] لأن إسكان ما قبل هذه الضمائر

(قوله: وجائز إذا دخل، إلخ) عندنا وإلا فعند تميم واجب، وعند الحجازيين ممتنع.

(قوله: نحو مددت) أي كل فعل اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك، هذا وموضع الامتناع في الماضي تسعة، وفي المضارع والنهي اثنان، وفي أمر الحاضر واحد كما أشار إليه بالأمثلة.

(قوله: أوجبت) لأنها لما كانت كالجزء لزم من تحريك ثاني المتماثلين توالي أربع حركات في الماضي، وللفرق بينها وبين الضمير المنصوب المتحرك في الكل.

(قوله: وجائز) أخر هنا الجائز الذي هو الممكن بالإمكان الخاص لتوقف مفهومه على مفهوم الواجب والممتنع توقف مفهوم العمى على البصر.

(قوله: الجازم) لفعل أو فعلين حرفاً أو اسماً.

(قوله: بتحريك) مرتبط بالجائز والباء لاعتبار المدخول، يعني أن جواز الإدغام لكونه متفرعاً عن التحريك تابع له، فإذا جاز فيه التحريك وعدمه جاز فيه الإدغام وعدمه. هذا وقد يقال: الإدغام هنا ممتنع لامتناع تحريك الساكن عند الحجازيين وواجب لوجوبه عند بني تميم، فما ذكره المصنف إبداع لمذهب ثالث، تأمل. **(قوله: ولم يحرك)** يعني أن علة تحريك الساكن

---

(1) وامددن بالفك وامددن بالإبدال وامدن بحذف أحدهما ومدن بالاستغناء عن الهمزة. محمد حسن رحمه الله.

(2) أي: الإدغام نظراً إلى أن السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن ويدغم فيه الأول. وعدم الإدغام نظراً إلى أن شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن، ولا يدغم فيه، فيقال: لم يمدده بالنظر إلينا وأما بالنظر إلى التيمم فيجب الإدغام نظراً إلى جواز تحريك الساكن سكوناً عارضاً، وبالنظر إلى الحجازيين يجب عدمه نظراً إلى مجرد السكون. إبراهيم. فإن قيل: من جانب الحجازيين لِمَ لَمْ يحرك الدال الثانية في نحو: مددت، كالساكنة بالجوازم؟ فأجاب بقوله: من طرف التميمي ولم يحرك. شرحه.

(3) وهي: التاء والنون والجمع باعتبار المواضع. شرحه.

(4) مخاطباً أو غائباً أو متكلماً.

(5) أي: جازم كان. سعد علي.

(6) أي: كالسكون بالجوازم. شرحه.

ليدل على أنها كالجزء فلا يُفوِّتُ[1]. وأيضاً[2] لما كان السكون لاتصال ما هو كالجزء كان كأنه من تمام البنية، واصل[3] **(فإن كان[4] مكسور العين كيفرّ أو مفتوحَه كيعَضّ فتقول: لم يَفِرَّ، ولم يعَضَّ بكسر اللام وفتحها، ولم يفرِر ولم يعضَض بالفك)** على لغة الحجازيين، وعليها يلحقه[5] الإبدال[6] والحذفُ، **(وهكذا[7] حكم يقشعر ويحمر**

(قوله: لم يفرر) على لغة تميم، **(قوله: حكم يقشعر)** صرح بها لعدم اندراجها تحت قوله: «فإن كان مكسور العين» أو مفتوحه فاعرف.

فيما ذكر، وهي كون السكون عارضاً جارية في نحو: مددت، فيجب كون الإدغام فيه جائزاً. وحاصل الجواب الأول: أن العلة ليست مجرد ذلك بل هو مع السكون لا لغرض يفوت بذلك. وحاصل الثاني: منع الجريان مستنداً بأن سكونه أصلي ادعاء.

(قوله: ما هو كالجزء) لأن كلاً من تلك الضمائر فاعل وهو كالجزء من الفعل بخلاف الجازم فإنه كلمة مستقلة لا يمتنع وجود الفعل بدونه.

(قوله: وأصل) عطف تفسير لقوله: من تمام أو مباين له.

(قوله: بكسر إلخ) أما الكسر فلأنه الأصل في تحريك الساكن ولذا قالوا: الساكن إذا حرك حرك بالكسر ولاتباع العين في الأول والحمل عليه في الثاني. وأما الفتح فللتخفيف فيهما أو للاتباع في الثاني والحمل عليه في الأول.

(قوله: على لغة) يوهم أن كلاً من الإدغام وفكه على لغة الحجاز وليس كذلك، فلو قال بعد قوله: «وفتحها» على لغة تميم لكان أولى.

(قوله: وعليها إلخ) قضية أن لغة الحجازيين عدم جواز الإدغام وإلا لكان منافياً لما تقدم من أنه لا يعدل عن الإدغام إليهما إلا عند تعذره وهي كذلك.

(قوله: حكم يقشعر) فيجري فيه الإدغام بوجهيه وفكه.

---

(1) أي: ذلك السكون، لئلا يفوت الغرض وهو الدلالة على الجزئية. شرحه.
(2) أي: كما يكون لهذا العارض. (3) أي: كأنه أصل في البنية.
(4) أي: الفعل الداخل عليه الجازم. شرحه. (5) أي: المضاعف الداخل عليه الجازم. شرحه.
(6) لأنهما تابعان والفك لا يكون إلا في لغتهم. شرحه. فيقال: لم يفرىٰ ولم يفري بحذف الثاني، ولم يفرِ بحذف أحدهما. تأمل. محمد حسن.
(7) أي: مثل المجرد المفتوح العين والمكسور العين في جميع الأحكام. شرحه. أي: هكذا حكم باقي المضاعف إلا ما يأتي وما مرَّ لما حكمه حكم الناقص وحكم غير المضاعف الذي كالمضاعف إلا أنه أظهر ما خفي وترك ما جلي.

ويحمار)، و(إن كان العين مضموماً فيجوز الحركات الثلاث مع الإدغام وفكُّه[1] فتقول: لم يَمُدُّ بحركات الدال ولم يمدُدْ بالفك).

(وهكذا حكم الأمر، فتقول: فَرَّ وعَضَّ بكسر اللام وفتحها[2]، وافْرِرْ واعضَضْ بالفك ومدُّ بحركات الدال وامدُدْ بالفك).

(وتقول في اسم الفاعل: مادٌّ مادان مادون مُدّادٌ مُدَّدٌ) مَدَدَةٌ مُدُّ مُدّان مِدادٌ مُدودٌ مُدداءُ (مادة مادتان ماداتُ موادُّ، واسم المفعول ممدودٌ كمنصور).

(**قوله: واسم المفعول، إلخ**) أي اسم المفعول المضاعف الثلاثي كاسم المفعول الصحيح منه بلا فرق.

(**قوله: كمنصور**) جمع تكسير المؤنث مماد كمناصر.

(**قوله: العين إلخ**) الأخصر الأوفق مضموم العين، (**قوله: الحركات**) الكسر للقاعدة المارة في تحريك الساكن بالكسر أو الحمل على لم يفر والضم لتبعية العين، والفتح للتخفيف أو الحمل على لم يعض.

(**قوله: وفكه**) بالرفع أي يجوز فك الإدغام وحينئذ يجوز فيه الإبدال بالياء ثم إبدالها بالواو والحذف على قياس ما مر، وجره بالعطف على الإدغام يقتضي جواز الحركات الثلاث عند الفك وهو فاسد.

(**قوله: حكم الأمر**) أي أمر المخاطب لأن أمر غيره داخل في المجزوم فذكره هنا مستدرك، بل يستلزم تشبيه الشيء بنفسه فاللام للعهد.

(**قوله: فنقول**) ظاهره مشعر بأن مراده بقوله وهكذا تشبيه الأمر بالمضارع المجزوم في جواز الإدغام وفكه، ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه أعم منه ومن وجوبه عند اتصال نحو ألف الضميرية نحو: مداً، وامتناعه عند اتصال نحو نون جمع المؤنث نحو: أمددن.

(**قوله: بالفك**) أي فك الإدغام وحينئذ يجوز أن يقال: أمد وبالواو وأمد بالحذف لما تقدم.

(**قوله: ماد**) أي يدغم في جميع صيغه إلا ثلاثة منها، (**قوله: مددة**) لم يدغم فيها لأنه يؤدي إلى اللبس إذ لا يعلم أنها فعلة بإسكان العين أو فعلة بفتحها وكذا مدداً، وقد يقال: فليدغم فيهما ويعلم كون فتحة العين فيها أصلياً والسكون عارضاً بملاحظة جموع السالم، وأما مداد فالمانع فيه من الإدغام وجود الفاصل بين المثلين. (**قوله: كمنصور**) أي لا يدغم في شيء من

---

(1) أي: فإن كان مكسور العين أو مفتوحه فتقول... إلخ. شرحه رحمه الله.
(2) كالمضارع المجزوم. شرحه.

واعلم أن حُبَّ إن كان مضموم العين فيهما يجيء منه الصفة المشبهة على فعيل كحبيب، حبيبان، حبيبون، أحباء، أحبة، حبيبة، حبيبتان، حبيبات، حبائب[1]، حباب[2].

وعلى حِبٌّ[3] بكسر الفاء وسكون العين نحو: حِبٌّ، حبان، حبون، أحباب، حِبَّةٌ، حبتان، حبات، حباب بكسر الفاء وفتح العين، وعلى حببٌ بكسر الفاء ففتح العين مثل: كماش وعلج.

(**قوله: فيهما**) أي الماضي والمضارع، وكتب أيضاً: هذا مناف لما سبق، تأمل.

(**قوله: وعلج**) جمع علجة مؤنث علج بكسر الفاء وسكون ثانيه، وهو الكافر الضخم، والحمار الوحشي الضخم.

صيغها لوجود الفاصل بين المتماثلين إلا جمع تكسير المؤنث، نحو مماد كمناصر.

(**قوله: مضموم العين**) أي بنقله من فعل بالكسر إلى فعل بالضم كما في: رحم، فلا يرد أن هذا مناف لما نقله عن المراح من أنه لا يجيء المضاعف من الباب السادس؛ لأن مراده عدم المجيء أصالة على أنه يمكن جعل القاعدة أكثرية فيكون نحو حب ولب شاذاً لا يقاس عليه كما مر.

(**قوله: أحباء**) بفتح فسكون فكسر، وهذا قليل في الصحيح كثير في المضاعف والناقص. وأما أفعلة كذلك فخاص بالمضاعف. وجاء فعيل على فعال بكسر الفاء كشحاح في شحيح كما في «الكمال».

(**قوله: وعلى حب**) من ذكر الموزون وإرادة الميزان ليوافق السابق وتطبيقهما بجعل السابق من ذكر الميزان وإرادة الموزون قبيح؛ لأن الشائع دخول على على الميزان في أمثال هذا المقام ولأنه حينئذ لا يحسن قوله المار: «كحبيب»، وقوله هنا: «نحو حب» لاستلزامه اتحاد الممثل والممثل له إلا بتكلف.

---

(1) والأصل حبب كخشن نقلت حركة الباء إلى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم فصار حب. لكاتبه.

(2) والأصل: أحببا كأنصرا، وأحببة كأنصرة، فنقلت حركت الباء الأولى إلى ما قبلهما وأدغم في الثانية، والأصل: حبيبة زيدت ألف بين الباء والياء وقلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائد وحذفت التاء للاستغناء عنها فصار حبائب. شرحه.

(3) نحو فعل. شرحه.

وإن كان من باب فَرَّ[1] فالقياس[2]: اسم الفاعل والمفعول[3] لكن[4] لم يسمع إلا المحبوبُ.

وتقول[5] في شح من عض: شَحيحٌ إلخ، وجمع تكسير المذكر أشِحَّةٌ والمؤنثِ شِحاحٌ[6] وشَحْياحٌ[7].

فصل في المعتل

(المعتل[8]: وهو ما كان أحد أصوله حرف علة، وهي: الواو والياء والألف)،

(قوله: فالقياس، إلخ) لأنه حينئذ يكون متعدياً والمتعدي لا يجيء منه الصفة المشبهة، وفيه أن المضاعف المتعدي لم يجىء في الثاني. **(قوله: أشحة)** وإشحاح كما في «القاموس».

(قوله: حروف المد واللين) أي دائماً كما عند المصنف، أو في بعض الأوقات كما عند الشارح.

(قوله: من باب فر) قد مر أنه يجيء منه المضاعف المتعدي قليلاً، **(قوله: لكن لم يسمع)** أي لم يجىء منه اسم الفاعل اكتفاء عنه بالصفة المشبهة المارة لاشتراكهما في المعنى مع زيادتها عليه بالدلالة على الثبات الذي يقتضيه مقام إظهار المودة.

(قوله: إلا المحبوب) قد يستدل به على أنه ليس من الباب السادس.

(قوله: من عض) لا فائدة فيه؛ لأن شح سواء كان مكسور العين في الماضي ومفتوحه في المضارع أو مكسوره فيهما كما مر وجه شاذ لا تتفاوت أبنية الصفة المشبهة منه.

(قوله: أحد أصوله) على سبيل منع الخلو لا الجمع، فلا يرد أن تعريف المعتل غير شامل لما عدا الثلاثة الأول من أقسامه لأن اثنين من أصوله أو جميعها من حروف علة.

(قوله: حرف علة) إضافة المعروض إلى العارض، فإن العلة لغة تغيير الشيء عن حاله.

---

(1) لا الصفة المشبهة لأنه حتى يكون متعدياً والصفة المشبهة لا تكون إلا من اللازم. شرحه.

(2) يعني: لم يسمع من هذا الفعل اسم الفاعل أصلاً، ولم يسمع اسم المفعول إلا المحبوب فقط، وهذا يدل على أن كونه من باب السادس أو لمجيء الصفة المشبهة للذكور والإناث والتثنية والجمع المصحح والمكسر بدل اسم الفاعل اسم المفعول.

(3) أي: تقوله في الصفة المشبهة إن كان من باب الرابع لا الشرط. يوسف الأصم.

(4) أي: من باب الثاني..

(5) أن يجيء منه. شرحه.

(6) بكسر الشين. شرحه.

(7) شحائح: إعلاله كحبائل. شرحه.

(8) بفتح الفاء وسكون العين.

وسميت حروف المد واللين.

(والألف) في الأفعال كلها[1] والأسماء المعربة إما أن **(تكون منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ)** أو زائدة.

(وأنواعه سبعة):

(قوله: والألف، إلخ) إشارة إلى أن الواو والياء تارة تكون أصلية وتارة تكون زائدة، والألف لا تكون إلا زائدة.

(قوله: واو أو ياء) أي مثلاً يشمل نحو سأل.

(قوله: أو زائدة) أي ألف هذين منحصر في الانقلاب والزيادة بخلاف ألف الحرف والأسماء الغير المتمكنة فإنه ليس منحصراً فيهما وهذا فيه ست احتمالات، فكيف يعترض بألف مثل ذا الإشارة، فتدبر.

(قوله: وسميت) ظاهره أن حرف العلة مساو لحرف المد واللين وهو مذهب البعض.

وأما المذهب الراجح فهو أن الألف حرف علة ومد ولين.

وأما الواو والياء فإن تحركتا سميتا حرف علة فقط، وإن سكنتا فإن كانت حركة ما قبلهما من غير جنسهما فهما حرفا لين أيضاً، أو من جنسهما سميتا بهما وبحرف المد أيضاً.

(قوله: والألف، إلخ) بخلاف الواو والياء فإنهما تكونان أصليتين تارة وزائدتين أخرى، ولذا قدمهما عليه في الذكر.

وأما تقديم الواو على الياء فليكون الكلام من تقديم الثقيل على ما دونه في الثقل.

(قوله: المعربة) لا الحروف كبلى والأسماء المبنية كمتى، فإن الألف فيهما أصلية.

(قوله: إما أن) أي ذو أن تكون، أو المراد بقوله: والألف وحال الألف، فلا يرد أن هذا من قبيل حمل الحدث على الذات وهو فاسد. ويمكن بناؤه على الفرق بين المصدر المؤول وغيره.

(قوله: أو ياء) انفصال جمع لا خلوي، فلا يرد أنها قد تكون منقلبة عن الهمزة كما في سال مخفف سئل، فيجب أن يزيد، أو همزة فلا حاجة إلى زيادة مثلاً مثلاً.

(قوله: سبعة) أي بملاحظة الثلاثي المجرد فما يكون تمامه حرف علة قسم واحد وكل مما

---

(1) أي: المضارع وغيرها.

(**الأول: المعتل**[1] **الفاء، ويقال له: المثال**) لمماثلته الصحيح[2] في احتمال الحركات.

(**أما الواو فتُحذف من المضارع الذي على يفعل بكسر العين، ومن مصدره الذي على فِعْلَة**)[3] بكسر فسكون ففتح (**وتَسلمُ**[4] **في سائر**[5] **تصاريفه، تقول: وعد يعد عدة**)

(**قوله: على فعلة، إلخ**) أي لا للنوع.

يكون حرفان أو حرف منه من حروفها ثلاثة أقسام. وأما إذا قسم المعتل باعتبار الرباعي المجرد فيكون الأقسام خمسة عشر ولم يعتبره لعدم وجوده، تأمل.

(**قوله: المعتل الفاء**) الإضافة لفظية، وقدم ما كان واحد من أصوله حرف علة لكثرة أبحاثه وبدء منه بالمثال موافقة لترتيب الوزن، قاله العلامة.

(**قوله: احتمال**) أي قبول جميع حروفه للحركات كوعد بخلاف الأجوف والناقص إذ لا يقال: قول وغزو.

(**قوله: أما الواو**) يعني أن المثال نوعان لأن فاءه إما واو أو ياء أما إلخ. وبدأ بالواو لأنها ذات أحكام مخصوصة بها.

(**قوله: على يفعل**) سواء كان غائباً أو غيره. أما فيما أوله ياء المضارعة فلوقوعها بينها وبين كسرة أصلية وهو مستثقل؛ لأن الواو في حكم ضمتين والياء في حكم كسرتين. وأما في غيره فللحمل عليه، ولم تحذف في يوعد مضارع أوعد مع تحقق العلة فيه؛ لأن ما بعدها همزة قطع نظراً إلى أصله ولأنه حصل نوع تناسب بينه وبين الباء بسبب ضمها ولئلا يلزم الإجحاف.

(**قوله: ومن مصدر إلخ**) لثقل الكسر على الواو، أي مع الحمل على المضارع في ذلك فلا يرد نحو: وصال مصدر يواصل.

(**قوله: في سائر**) منقوض بنحو عد إلا أن يقال أنه في حكم المضارع المجزوم، أو

---

(1) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية، أي: الذي اعتلَّ فاؤه وقدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة إيجائه واستعماله ثم قدم معتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام بدليل قولنا: هذا لفظ معتل الفاء حيث وقع فيه صفة للنكرة كما ترى لأنه لو لم تكن لفظية لعرف ولم يكن صفة. **محمد رحمه الله.**

(2) أي: احتمال حروفه للحركات. (3) أي: الواو. شرحه.

(4) بفتح التاء بدون التنوين لأنها غير منصرف للعلمية والتأنيث.

(5) أي: باقي تصاريف المعتل الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول. سعد علي رحمه الله.

الأصل: وعدة أو وعد، حذف الفاء بعد نقل حركته بلا تعويض في الأول وبه في الثاني

(قوله: بعد نقل، إلخ) وجوباً في نحو سمة وعدة، وجوازاً في نحو: سعة لحرف الحلق الذي هو اللام. وأما العين فلصيرورته صدراً سهل أمره بقبوله الصعوبة.

(قوله: بلا تعويض) يعني ليست التاء في عدة عوضاً عن الواو المحذوفة إن كان الأصل وعدة وإلا يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه في الأصل كما ترى، وفيه أنه يجوز أن يكون نية العوضية بعد حذف الواو كما قرره الشيخ المصري على لفظ اللغة.

ويمكن أن يوجه بأن المراد بلا إتيان بعوض من خارج الكلمة، فافهم.

يقال: المراد تسلم فيه إن كان في أصله الواو، وعد ليس كذلك لأنه مشتق من تعد.

(قوله: أو وعد) هذا لا يوافق كون قول المصنف عدة مثالاً للمصدر الذي على فعلة إلا أن يراد بقوله المار على فعلة كونه عليها ولو باعتبار مجموع العوض والمعوض عنه.

(قوله: نقل حركته) إلى ما بعده، وهذا خلاف القياس ارتكبه لئلا يزيد على المضارع في الإعلال وإلا فيمكن القول بأنه حذف الواو مع حركتها وحرك العين بالكسر على الأصل في تحريك الساكن ثم كونه مكسوراً واجب في مكسور العين في المضارع بخلاف مفتوحه فيه فإن عينه تفتح كسعة في يسع، وقد يكسر العين كهبة.

(قوله: بلا تعويض) أي بعوض حقيقي فلا ينافي ما قالوا من أن تاء وعدة لما صادفت حذف الواحد جعلت كالعوض عنها فلزمت.

(قوله: وبه) أي بالتعويض فيما كان الأصل وعدا وذلك التعويض في الآخر إلخ.

فقوله: «في الآخر» خبر مبتدأ محذوف.

وعطفه على قوله: «به» فاسد كما يظهر بالتأمل.

فلو قال: وبه في آخر الثاني إذا إلخ، لكان أخصر وأولى.

هذا وقد يقال: لو كانت عوضاً محضاً لكتبت مطولة ولم يوقف عليها بالهاء كما في بنت وأخت. بقي أنه لم يبين حكم الوسط لأنه ليس محل التعويض.

وقيل: للزوم اللبس بالماضي المجرد حال الوقف.

وفيه أن اللبس مأمون بكسر الأول هنا لا في الماضي ولو سلم فالمحذور اللبس اللازم دائماً، كيف ولو كان مطلق اللبس محذوراً لزم أن لا يعوض في الآخر لالتباسه بالماضي المجرد حال الوقف أيضاً، تأمل.

وفي[1] الآخر إذ في الأول يلزم اللبس. وهذا المصدر مختص بيفعل المكسور.
والوجهة[2] اسم مصدر[3] بحذف الزوائد من التفعيل كالحول منه.

(قوله: في الآخر، إلخ) على أن الهاء إنما يكون في الآخر. وكتب أيضاً: ترك الوسط، لأنه ليس محل التعويض مع أنه يلزم اللبس بالماضي الثلاثي المجرد حال الوقف.

(قوله: وهذا المصدر) كأنكم تخضبون بهذا السواد. **(قوله: بيفعل المكسور)** بحكم الاستقراء. **(قوله: اسم المصدر)** بيانية، تأمل.

(قوله: بحذف الزوائد) والتعويض.

(قوله: وهذا) إشارة إلى الجنس لا إلى الحقيقة الشخصية؛ لأن اختصاصها به غني عن البيان. **(قوله: مختص)** إن لم يكن للنوع وإلا فيوجد في غيره قياساً مطرداً.

(قوله: والوجهة إلخ) جواب عما يرد من منع الحصر بسند أن وجهة مصدر على فعلة مع أن فعلها يفعل بالضم لا يفعل بالكسر. وأما جعله دفعاً لما يرد على قوله: «بأنه يحذف الواو من فعلة» ففيه أن ما ذكره ليس مطلق الفعلة بل هو مصدر يفعل بكسر العين والوجهة ليست كذلك.

(قوله: اسم مصدر) أو اسم للمكان المتوجه إليه كما قيل به في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾[4] فيكون إثبات الواو فيه قياسياً أو مصدر مكسور العين، لكن أبقى الواو تنبيهاً على الأصل كما في القود والصيد. هذا ثم إن كان إضافة الاسم إلى المصدر لامية فالمراد بالحذف الترك لأن اسم المصدر ليس مشتقاً من المصدر، أو بيانية فالحذف على معناه الحقيقي لكن دفع منع الحصر به حينئذ محل نظر، إلا أن يقال: الحصر بالنظر إلى أبنية المجرد، فافهم.

(قوله: من التفعيل) مخالف لما في المصري من أنها اسم مصدر لتوجه أو اتجه.

---

(1) أي: عوض في آخر الكلمة إذ في الأول يلتبس بتعد. تأمل. عطف على قوله في الثانية والمعنى: يوضع العوض في آخر وعد لا في أوله إذ لو وضع في أوله يلزم... إلخ. الجوري رضي الله عنه آمين.

(2) واسم المصدر ما وافق مصدر فعل في حروفه ومعناه عمله وخلا عن بعض حروف الفعل ولذا لا يكون مشتقاً من الفعل، فإن الوجهة موافقة للتوجيه في الحروف والمعنى لكنه خلا عن بعض حروف وجه مشددة العين لأن العين فيه لا في الوجهة وكذا والكلام. شرحه.

(3) واعلم أن الفرق بين المصدر واسم المصدر أن المصدر يشتق من الفعل ويعمل عمل فعله واسم المصدر لا يكون مأخذ الاشتقاق ولا يعمل عمل الفعل لكن يكون بمعنى المصدر فقط. سعد الله رحمه الله وإيانا.

(4) سورة البقرة: الآية 148.

(ووعداً[1] فهو واعِدٌ) وجمع تكسير المؤنث أواعدُ بقلب الواو الأولى همزة **(وذاك موعودٌ وعِد)** في الأمر **(ولا تعِد)**، **(وكذلك[2] ومق يمق مِقَةً. وإذا أزيلت كسرة ما بعدها أعيدت الواو)** المحذوفة **(نحو: لم يوعد)**، ولم يعيدوها[3] في نحو: يقع ويدع، ولم يلده، ليدل على أن أصل الفتحة والسكون الكسرة[4].

(قوله: فهو واعد) واعدان، واعدَيْن، واعدون، واعدِينَ، وُعّادٌ، وُعَّدٌ، وعَدَدةٌ، وُغدٌ، وُغدانٌ، وِعَادٌ، وُعداءُ، واعدةٌ، واعدتان، واعداتٌ.

(قوله: أواعد) وزنه فواعل كضوارب.

(قوله: لم يوعد) لا فائدة تحت الإتيان بمثال المجزوم.

(قوله: الفتحة) في الأولى.

(قوله: والسكون) في الثانية.

(قوله: بقلب الواو، إلخ) دفعاً لثقل اجتماع الواوين.

(قوله: ما بعدها) الضمير عائد إلى حرف المضارعة المتقدم ذكره حكماً لا إلى الواو.

فليس قوله: «أعيدت الواو» إقامة المظهر مقام المضمر بلا نكتة فلا يرد أن الأولى ما بعد الواو أعيدت.

وما في «شرح العلامة» من أن الضمير عائد إلى الواو المحذوفة فمستلزم للتجوز باعتبار ما كان في إطلاق ألما بعد.

(قوله: ولم يعيدوها) إبطال للملازمة في قوله: «وإذا أزيلت إلخ».

وحاصله: أنه لو لزم إعادتها حينئذ لأعيد في نحو إلخ، لكن لم يعد فيه.

وقوله: «ليدل» جواب عنه بأن المراد أنه يعاد إذا لم يكن لحذفها فائدة تفوت بالإعادة، وهنا لو أعيد لم يعلم أن أصل الفتحة في المثال الأول والسكون في الثاني كسرة، ويمكن الجواب بأن المراد بالإزالة ما يكون بتغيير المعلوم إلى المجهول كما نبه عليه المثال.

---

1) فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو لعدم الثقل كما مُثِّل وأشار إليه بقوله: ووعداً، وإن كان مكسور الفاء لكن لم يحذف الفاء من فعله لا يحذف منه أيضاً نحو: الوصال، مما هو مصدر: واصل يواصل. سعد علي، كتبت في سنة 1321.

2) أي مثل ما تقدم من الحذف وعدمه في وَعَدَ عِدَة.

3) مع أنه لو أعيدت يلزم التقاء الساكنين في: لم يلده. ابن محمد الصغير.

4) لعدم ما يقتضي حذفها إذ الفتحة خفيفة.

(وتثبت[1] **في يفعل بالفتح، كـ:وَجِلَ يوجَل)**[2] وجاز ييجل بقلب الواو ياء، وياجل بقلبه ألفاً. وكلاهما خلاف قياس، وييجل بكسر حرف المضارعة ثم قلب الواو ياءً. **(إيجَل)** بقلب الواو ياء لأن الواو الساكنة المكسورة ما قبلها تقلب ياءً.

(فإن انضم[3] **ما قبلها عادت تقول: يا زيد إيجل)** تُلفظ بالواو وتُكتب بالياء لأن الأصل...

(قوله: ياء) لأنه أخف من الواو.

(قوله: خلاف قياس) كان الأول لكثرة كسرة حرف المضارعة، والثاني لتحركه في الأصل، أي في الماضي.

(قوله: ثم قلب، إلخ) على القياس.

(قوله: لأن، إلخ) قيد لكليهما.

(قوله: فإن انضم) أو انفتح كـ:يا غلام أحمداً يجل، تأمل.

(قوله: بالفتح) أي إذا كانت فتحته أصلية كما يشعر به قوله الآتي: «وحذفت من بطأ إلخ»، فلا يرد أنه مناف لقوله بعدم الإعادة في يقع.

ويمكن الجواب أيضاً بأن مراده يفعل الذي ماضيه فعل بالكسر لا فعل بالفتح لكن لا يوافق مذهب المصنف لأنه علل حذف الواو من يطأ ونحوه بأنه في الأصل يفعل بالكسر لا بأن ماضيه على فعل بالفتح.

(قوله: ياء) لأنها أخف من الواو كما أن الألف أخف منهما.

(قوله: بكسر إلخ) أي على لغة من يكسر أحرف المضارعة في ثلاثي مجرد ماضيه مكسور العين للدلالة على كسره، فيكون قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهو قياسي.

(قوله: انضم إلخ) أنظر ما إذا انفتح هل تقلب الياء بالألف نظراً لسكونها وانفتاح ما قبلها أو تبقى الياء بحالها لعدم ثقلها بعد الفتحة، أو تعاد الواو لكونه أصلاً؟ كل محتمل.

(قوله: الأصل، إلخ) لأن الأليق بها اعتبارها مستقلة منفردة عما قبلها كحال الابتداء،

---

(1) عطف على قوله: فتحذف. سعد علي.
(2) بالكسر، أي: خاف. سعد علي.
(3) في الأمر.

في كل كلمة أن تُكتب أولها[1] بتقدير الابتداء بها كما هنا، وآخرُها بتقدير الوقف عليها كالتنوين في: رأيت زيداً، لأنها تنقلب ألفاً مع انفتاح ما قبلها عند الوقف.

وتنتقض القاعدة بنون التأكيد الخفيفة لأن المفتوح ما قبلها تقلب ألفاً في

(**قوله: أولها**) أي في حال الوصل.

(**قوله: كما هنا**) أي في إيجل، (**قوله: وآخرها**) أي في غير الوقف.

(**قوله: لأنها تنقلب، إلخ**) علة لمقدر تقديره إبدال الألف من التنوين لأنها، إلخ.

(**قوله: وتنتقض القاعدة**) المذكورة من أن آخر الكلمة يكتب على الهيئة التي كانت عليها حالة الوقف. وكتب أيضاً واستثنى من القاعدة نون التأكيد الخفيفة.

(**قوله: تقلب ألفاً في الوقف**) بلا خلاف. وقد تكتب بصورة النون لخوف التباسه

وعما بعدها كحالة الوقف، ولأن الابتداء أصل والوصل طار عليه والوقف أصل، والإعراب مثلاً عارض بواسطة التركيب فيكتب تمام ما يتلفظه في الحالتين رعاية لهما، ومن ثمة تكتب الابن في: من ابنك، بهمزة الوصل، ونحو: ره في الأمر من الرؤية بالهاء للوقف عليه بها.

(**قوله: أن تكتب، إلخ**) أي مسائل مشتملة على تلك الكتابة أو الكلام من حمل الجزء على الكل بعد تنزيل الجزء منزلته لكونه محط الفائدة فلا يرد أن الحمل فاسد؛ لأن الأصل بمعنى القاعدة وهي تمام الجملة لا الجزء وحده، هذا والظرفية في قوله: «في كل إلخ» ظرفية متعلق الجزء للكل لأن القاعدة هي أن أول كل كلمة تكتب إلخ، فاعرف.

(**قوله: كما هنا**) أي باعتبار الأصول أو سقوط الهمزة في الابن حينئذ وإلا فأولها الهمزة.

(**قوله: لأنها**) أي تكتب بالألف لأنها إلخ، والمراد برأيت زيداً كل منوّن مفتوح آخره مجرد عن تاء التأنيث.

(**قوله: تنقلب**) لأنه موجب للخفة المقصودة من الوقف وإبقاء الحركة والتعويض عن التنوين بخلاف التنوين في المرفوع والمجرور فإنها لا تنقلب واواً وياء في الوقف لمنافاته للخفة المطلوبة منه مع الالتباس في الثاني بالمضاف إلى ياء المتكلم ولا تكتب بهما بل يحذف ويوقف بالإسكان.

(**قوله: القاعدة**) أي القاعدة الثانية المتعلقة بكتابة الآخر وفيه أنه إنما يعد انتقاضاً لو لم يتنبه

---

(1) لزوال الكسرة بسقوط الهمزة في الدرج. سعد علي. يعني: أن الكسرة قائمة بالهمزة وقد أسقطت بالوصل فتزول الكسرة لاستلزام سقوط المحل سقوط الحال. سعد الله.

الوقف ويحذف غيره. والحال أنها تكتب في الأخير وبصورة النون في الأول.
(وتثبت[1] أيضاً في يفعل بالضم كوجُه[2] يوجُه أوجُه لا توجُه[3]، وحذفت من يطأ

بالمثنى وإن كان الأكثر أن تكتب ألفاً لأن المحذور هو الالتباس بين المؤكد وغير المؤكد. ألا يرى أن: اضرباً، أمراً يلتبس بماضي الاثنين من الإضراب من معروفه ومجهوله وأمرهما منه.

(قوله: ويحذف غيره) ويكتب على صورته للالتباس بغير المؤكد إذ لو حذف في الوقف يرد في الوقف ما حذف لأجله مثل: اضربو في اضربن، واضربي في اضربن، برد واو الضمير ويائه، تأمل. **(قوله: في الأخير)** والقياس عدم كتابتها، **(قوله: في الأول)** والقياس أن تكتب بالألف لأنها تقلب ألفاً في الوقف.

(قوله: وحذفت من يطأ، إلخ) ظاهر كلامهم، أعني قولهم: «وتثبت في يفعل

له واضع القاعدة وهو ممنوع، فالأخصر الأولى أن يقول: إلا في نون التأكيد إلخ.

(قوله: غيره) أي الخفيفة المضموم أو المكسور ما قبلها مع إعادة ما حذف لأجلها من الواو والياء. وتوضيح كلامه: أن القياس في كل من التنوين والنون الخفيفة أن تكتب عند فتح ما قبلها بالألف وتحذف عند ضمه أو كسره كما في الوقف. والأول جار على القياس بخلاف الثاني فإنها تكتب بالنون في جميع صورها نحو: اضربن، والقياس: اضربا، بقلب النون ألفاً في الأول، واضربوا واضربي في الأخيرين بحذف النون وإعادة الواو والياء المحذوفتين كما في الوقف. ووجه مخالفة القياس فيها لا في التنوين أنها لو جرت على القياس التبس الفعل المؤكد بغير المؤكد لأن التأكيد ليس أمراً لازماً حتى يحكم بوجوده وإن لم يكن له علامة ظاهرة، وأيضاً يلتبس المفرد المؤكد بالنون بالتثنية الغير المؤكد بها. وأما التنوين فهو أمر لازم في كل معرب عند عدم المانع فلا محذور في جريانه على القياس.

(قوله: تكتب) الأخصر الأولى أنها تكتب على لفظه فيهما؛ لأنه لا فرق بين الصورتين في كتابتها بالنون. **(قوله: وبصورة إلخ)** قول مرجوح والراجح كتابتها فيه بالألف كما في المنون المنصوب. **(قوله: وتثبت)** الأولى تقديمه على قوله: «وتثبت في يفعل» لئلا يفصل بينه وبين قوله الآتي: وحذفت إلخ، بالأجنبي.

---

(1) جواب سؤال مقدر ورد على قوله السابق فتثبت الواو في يفعل بالفتح مع أن كلاً من هذه الخمسة على يفعل بالفتح ولم يثبت الواو بل حذف فأجاب بما ترى. محمد رحمه الله اللهم اغفر لي وله آمين.

(2) أي: صار شريفاً. سعد علي.

(3) والصفة المشبهة وجيه وجمع تكسير الذكور وجوه.

ويسع ويضع ويقع ويدع[1] **لأنها في الأصل يفعل بالكسر ففتحت)**[2] لحرف الحلق، وكسرُ عين ماضي يطأ ويسع لا ينافي كسرَ عين المضارع إذ كسر عينهما في المثال كثير.

(وحذفت من يذر لكونه بمعنى يدع. وأماتوا ماضيهما) وكذا المصدر واسم

بالفتح»، وقولهم: «حذفت من يطأ، إلخ» لأنها في الأصل يفعل بالكسر، إلخ. أن المثال الواوي جاء من باب الشرط ولا يحذف منه الواو وإن خصوا مثال يفعل بالفتح لفعل بالكسر بالذكر، وإن نحو يقع ليس من باب الشرط أصالة بل من باب الثاني كما أن يطأ ويسع من باب الخامس أصالة لا الرابع. ويحتمل أن يكون مرادهم في قولهم: وتثبت في يفعل بالفتح، يفعل فعل المكسور. وأما يفعل فعل المفتوح فلم يجيء في المثال كما تلقيه المثال. وعندي أن مثل يقع من باب الشرط أصالة لكن حمل على الباب الثاني مبالغة في التخفيف أما لأنه الأصل في فعل المفتوح وأما لأنه الأصح في المثال دون يفعل المضموم، فلو ثبت الواو في المضارع من باب الشرط لكان شاذاً، ويمكن حمل كلامهم على هذا أيضاً، فتأمل.

(قوله: من يذر) مع أنه ليس مكسور العين، **(قوله: وأماتوا)** أي تركوا.

(قوله: لحرف إلخ) فيه أنها علة للفتح الأصلي في بعض الأفعال كما في سأل لا العارضي ولو سلم فعليتها لفتح مضارع فعل مفتوح العين وماضي يسع مكسور العين.

(قوله: عين المضارع) أقام المظهر مقام المضمر ولم يقل عينهما لإيهامه عود الضمير في قوله «عينهما» إلى يطأ ويسع وهو فاسد من وجوه لزوم المصادرة، واستدراك قوله: «في المثال» واستلزام مجيئهما بفتح العين أصالة قليلاً وهو مخالف لقوله: «لأنها في إلخ» إلا أن يحمل على الغالب.

(قوله: عينهما) فيه استخدام؛ لأن المراد بالماضي والمضارع وطأ ووسع ويطأ ويسع، وبضميرهما مطلق الماضي والمضارع وإلا فسد.

(قوله: كثير) للتوصل به إلى حذف الواو الموجب للتخفيف ومع ذلك فهو شاذ.

(قوله: لكونه) يعني أن أصل يذر يوذر بكسر العين وبعد حذف الواو فتح العين حملاً على يدع.

(قوله: ماضيهما) فيه استعارة مكينة، وقوله: «وأماتوا إلخ» تخييل أو في أماتوا استعارة

---

(1) ويترك. سعد علي.

(2) بعد حذف الواو. سعد علي.

الفاعل والمفعول (**وحذفُ الفاء دليل على أن المحذوف واو. وأما الياءُ فتثبت على كل حالٍ**[1] **نحو: يَمُنَ يَيْمُنُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ**) وجاء ضم العين فيهما[2] أيضاً (**ويَئِسَ يَيْأَسُ**) وجاء الكسر فيهما.

(**قوله: واسم الفاعل والمفعول**) الأولى ترك المفعول؛ لأنه غير مختص بالضرورة، كذا في الشرح، تأمل.

(**قوله: وحذف الفاء**) كأن قائلاً يقول: لما لم يوجد ماضي يدع ويذر فما الدليل على أن فاء فعلهما واو حذفت لا ياء، فأجاب بقوله: «وحذف، إلخ».

مصرحة تبعية، والمفعول قرينتها؛ لأن المعنى الحقيقي للموت وهو إزالة الحياة لا يصلح لغير الحيوان.

(**قوله: والمفعول**) قضية عبارة العلامة مجيء اسم مفعوله في ضرورة الشعر وغيرها وماضيه في الأولى، فلو ترك المفعول لكان أولى وعليه يمكن جعل المودوع دليل كون فائه واواً.

(**قوله: دليل**) أي برهان آني من قبيل الاستدلال بالمعلول على العلة بقياس من الشكل الأول فافهم.

(**قوله: أن المحذوف إلخ**) أي فلا يرد أنه إذا لم يستعمل ماضيه وسائر تصاريفه لم يعلم أنه واوي حذفت واوه، وذلك لأن فائه محذوف وكل فاء محذوف في المثال واو ولأن الياء تثبت على كل حال. (**قوله: وأما الياء**) عطف على أما الواو[3]، وفي ذكره هنا لطف لأنه يصلح علة لقوله: «دليل على إلخ» وإن لم يكن مراداً.

(**قوله: على كل إلخ**) أي في الصيغ التي تحذف فيها الواو وفيما عداها لكونها أخف من الواو.

(**قوله: يسر**) كضرب لا كحسن وإلا استغنى عنه بقوله: «يمن ييمن» وهو من الميسر كالمسجد وهو قمار العرب بالأزلام وهو مشتق من اليسر، سمي به لظنهم أنه يورث اليسر أو هو من اليسر أولاً. (**قوله: فيهما**) أي في يسر وييسر لكن الضم غير مقصود للزوم الاستدراك. (**قوله: وجاء**) قضيته أن يئس في المتن كعلم لا كحسب مع أنه يحتملهما، ولعل وجهه أن الحمل على غير الشاذ أولى.

---

(1) سواء وقعت في الماضي أو في المضارع أو في الأمر أو في غيرها، وسواء ضم ما بعده أو فتح أو كسر لأنها أخف من الواو. سعد علي رحمه الله.

(2) وكما جاء فتح العين في الماضي والكسر في المضارع.

(3) فتحذف من مضارع الذي على يفعِل بكسر العين.

(وتقول في افعل) من الياءِ[1] **(أَيْسَرَ يُوسِرُ)** ولم يحذف لأن حذف الواو مع الهمزة[2] إجحاف[3] **(فهو[4] موسر)** بقلبها[5] واواً لأن[6] الياء الساكنة المضموم ما قبلها تقلب واواً **(وفي افتعل منهما[7] اتَّعَدَ[8] يَتَّعِدُ[9] فهو متعد)**[10] ولم تقلب[11] الواو ياء أولاً وإن كان

....

(قوله: من الياء) أي من ذي الياء وهو المراد بقول بعضهم، أي من المثال اليائي لا أن ياء النسبة محذوفة إذ لم يثبت حذفها كما قاله عصام. ويمكن أن يراد به اليائي تجوزاً.

(قوله: لأن حذف إلخ) ولأنها ليست واقعة بين الياء والكسرة لأن الهمزة المحذوفة في حكم الثابتة ولجبر تنافر الواو والياء بضمها كما مر.

(قوله: بقلبها) أي في المضارع واسم الفاعل فهو مرتبط بيوسر وموسر.

(قوله: لأن الياء إلخ) إشارة إلى كبرى الشكل الأول وصغراه مطوية، دليل الكبرى دفع التنافر الواقع بين الياء والضم. ولا يمكن دفعه بتبديل الضم بالكسر أو الفتح لالتباس المضارع هنا بمضارع المجرد وحمل اسم الفاعل عليه لأن الفعل أصل الاسم في الإعلال فافهم.

---

(1) أو مما فائه ياء. سعد علي.
(2) بتقديم أول على ثالث. الجد بن الوسيم.
(3) أي: إضرار. سعد الدين.
(4) في اسم الفاعل. سعد الدين.
(5) أي: الياء.
(6) علة لقلب الياء واواً في يوسر وموسر إذ أصلها: يُيْسَر ومُيْسَر. محمد رحمه الله.
(7) أو من الواو والياء. سعد علي.
ـ هذا في الواوي. سعد علي.
(8) أي: قبل الوعد، أصله: أوتعد، قلبت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء إذ الإدغام يدفع الثقل ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه لأنها إن قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاءً في هذه اللغة، فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد كما ذكره ابن الحاجب، وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياءً لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة لما سنذكره في المهموز. سعد علي. لأن الإدغام يجعل حرفين كحرف واحد. سعد الله لا إله إلا الله وحده.
(9) أصله: يوتعد. سعد علي.
(10) أصله: موتعد قلبت الواو فيهما تاء وأدغمت في تاء افتعل حملاً لهما على الماضي. سعد علي مما من مدونه.
(11) أي: في اتعد، إذ الصدق فيه لأن الوسيلة لا تعتد بها إذ كثيراً ما توصل وقد وجد مقتضى آخر أشد أو بأنه حمل على مضارعه كالخفيفة على الثقيلة على رأي. ابن محمد الصغير.

الإعلال مقدماً على الإدغام إذ بعده يقلب[1] الياء أيضاً تاء فقلبت ابتداء.

[2]وإنما لم تقلب الياء المبدلة من الهمزة تاء لأنها لا تقبل القلبَ تاءً فلم تَقبلِ الياءُ مثلَها بخلاف الواو (**واتسر**[3] **يتسر فهو مُتَّسِرٌ ويقال: ايتعد**) وإن زالت كسرة ما قبلها لم يجز إلا التاء نحو: واتَّعد (**ياتعد**)[4] قلبت[5] حملاً على الماضي وإلا فهو

(**قوله: لا تقبل، إلخ**) لبعد المخرج، (**قوله: فلم تقبل الياء، إلخ**) الهمزة فافهم.
(**قوله: بخلاف الواو**) فإنه تقبله وكذا الياء التي أبدلت منها.

(**قوله: مقدماً**) لأن سبب الإعلال موجب له بخلاف سبب الإدغام كذا قالوا. وفيه أنه مناف لما مر من وجوب الإدغام في بعض المواضع كمد يمد ونحوه إلا أن يراد أن سبب الإدغام ليس بموجب له دائماً، تأمل.

(**قوله: إذ بعده**) هذا ما ذكره ابن الحاجب ورده العلامة بأنه لو قلبت الواو ياء لم يجز قلب الياء تاء كما في الياء المنقلبة عن الهمزة، ويتجه عليه أنه قياس مع الفارق لأن المبدل في حكم المبدل منه والواو يجوز قلبها بالتاء فكذا الياء المبدلة عنها بخلاف الهمزة والواو المنقلبة عنها ولذا لم يجوز اتكل في ايتكل من ائتكل، وإلى هذا يشير قوله: «وإنما لم إلخ».

(**قوله: فلم تقبل**) منقوض باتخذ من أخذ، فإن أصله أئتخذ، قلبت الهمزة ياء والياء تاء وأدغم إلا أن يقال: أنه من تحذفا لتاء أصلية أو من وخذ وهو لغة في أخذ.

(**قوله: بخلاف الواو**) أي الياء المنقلبة عنها فيجوز قلبها تاء كما مر. وليس المعنى بخلاف الواو المنقلبة عن الهمزة فلا يرد أن عبارته مؤذنة بجواز اتزر بالبناء للمفعول في أوتزر مع أنه غير جائز قياساً.

(**قوله: إلا التاء**) لِم لَم يجوز إبقاء الواو عند انضمام ما قبلها وقلبها بالألف عند انفتاحها كما في يأتعد. ويمكن أن يقال: لم يعتد، بحركة ما قبلها لأنه في كلمة أخرى.

(**قوله: حملاً**) أي في نوع الإعلال لا صنفه فلا ينافيه قلبها بالألف.

(1) وجوباً في اللغة فلا ينتقض بما يأتي فإنه لغة أخرى. الجوري.
(2) جواب لما أورده العلاّمة من شرحه على الشيخ ابن الحاجب. الجوري.
(3) في اليائي، والأصل: ايتسر ييتسر فهو ميتسر، قلبت الياء تاء وأدغمت في التاء لاهتمامهم بالإدغام لأنه يصير الحرفين كحرف واحد، ولما جاء في افتعل منهما، أي: من الواو والياء، لغة أخرى من غير إدغام أشار إليها بقوله: ويقال: ايتعد بقلب الواو ياءً. سعد علي.
(4) بقلب الواو ألفاً لأنه وجب قلبه كما في الماضي، ولم يمكن القلب ياء لثقلها فقلبت ألفاً لخفتها. سعد علي.
(5) أي: الواو ألفاً.

خلاف القياس (**فهو موتعد**[1]، **وايتسر**[2] **ياتسر**[3] **فهو موتسر**) وهذا مكان موتسر فيه وحكم ود[4] **يود**[5] **كحكم عض يعض، والأمر ودَّ ودِّ**[6] **ايدد**)[7] كَعَضَّ عَضِّ أَعْضَضْ.

....

(**قوله: خلاف القياس**) لأن تحركها شرط لقلبها ألفاً عند فتح ما قبلها.

(**قوله: موتعد**) ظاهره أنه مشتق من يأتعد بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها.

وقد يجعل أصله يوتعد، فلا قلب حينئذ. وأما في موتسر فالواو فيه أما[8] منقلبة عن الياء أو عن الألف.

(**قوله: موتسر فيه**) كلام العلامة صريح في أنه اسم مفعول من الاتسار[9] وهو لازم ولذا عداه بحرف الجر.

والأحسن أنه اسم مكان على زنة اسم المفعول، ويؤيده ذكر لفظ المكان تنصيصاً على ذلك وإلا فهو مستغنى عنه بكلمة فيه. وعلى التقديرين معناه: مكان يلعب فيه بالقمار.

(**قوله: كحكم**) أي الأحكام المارة للمضاعف لا تختلف بكون أول أصوله من حروف العلة أو من غيرها.

فعلى هذا قوله: «والأمر ود إلخ» مستدرك لا فائدة في ذكره إلا زيادة الإيضاح ولا يصح أن يراد بقوله: ودود خصوص هذين اللفظين أو الماضي والمضارع لأنه حينئذ يكون كلامه قاصراً لعدم ذكر تصاريفهما واسم الفاعل ونحوه.

---

(1) على الأصل إن كان من يوتعد، وإن كان من ياتعد قلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها وذا قياس مطرد. سعد علي.

(2) على الأصل.

(3) بقلب الياء ألفاً لثقل اجتماع اليائين. سعد علي.

(4) يعني أن المعتل الفاء من المضاعف حكمه كحكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه وسائر الأحكام من الإعلال. سعد علي.
أي: من أحوال الأوجه الثلاثة في الأمر والمضارع المجزوم وفي اختيار الكسر عند ملاقاة الساكن نحو: ودِّ القوم، من وجه واحد عند اتصال هاء الضمير نحو: ودَّها. سعد الله. لا إله إلا الله.

(5) من الثاني. (6) بالفتح. سعد علي.

(7) بالكسر. سعد علي، والأصل: أودد. سعد علي.

(8) إن كان من يتييسر على الأصل.

(9) إن كان من ياسر.

واعلم أن المثال الواوي المضاعف لا يجيء إلا من باب علم يعلم، لأنه لم يجيء المضاعف مطلقاً[1] من مفتوح العين في الماضي والمضارع ولا من مكسورهما ولا من مضمومهما.

وأيضاً لم يجيء المثال الواوي من باب نصر ينصر إلا وَجَدَ يَجُدُ[2] وهو ضعيف[3].

ولو بني[4] من ضرب يضرب اجتمع إعلالان: حذف الواو والإدغام، فلم

(**قوله: أن المثال الواوي**) أما اليائي فيجيء من باب: ضرب يضرب أيضاً، نحو: يس ييس يساً، ويش ييش، بمعنى فرح.

(**قوله: اجتمع إعلالان**) أي بنوع واحد وهو الحذف بلا فصل وهو مرفوض إلا أن

(**قوله: الواوي**) احتراز عن اليائي، فإنه يجيء من باب ضرب أيضاً كيش ييش، قاله المحشي.

(**قوله: لا يجيء إلا، إلخ**) ولذا مثل المصنف بمثال واحد. قال العلامة في «الشرح»: لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين، ثم استدل على عدم كونه مضموماً أو مكسوراً وهو لا ينفي احتمال مجيئه من الباب الثالث، ولذا عدل عنه المؤلف.

(**قوله: المثال الواوي**) أي مضاعفاً أولاً بقرينة الاستثناء. وقيده بالواوي لأن الكلام فيه نعم كلامه يوهم أن المثال اليائي المضاعف يجيء من باب نصر ينصر وليس كذلك. فلو قال: لم يجيء المثال المضاعف من باب نصر ينصر. ولو بنى الواوي منه من ضرب إلخ، لكان أخصر. وأفاد عدم مجيء المثال اليائي من غير علم وضرب.

(**قوله: ضعيف**) من وجهين: ضم العين وحذف الواو على خلاف القياس، وهو لغة بني عامر. وكلهم حذفوه لأنهم نقلوه عن مكسور العين، أو يقولون: وقوعها بين الياء والضم موجب لحذفها.

(**قوله: إعلالان**) أي بلا فصل، وفيه تغليب لأن الإدغام ليس إعلالاً حقيقة، ويمكن أن يقال: أطلق الإعلال عليه مجازاً لأنه حذف ادعائي للمدغم بسبب عدم التلفظ به منفكاً عن المدغم فيه.

---

(1) أي: سواء كان من الصحيح أو المثال أو غيره. سعد علي. سواء كان فاؤه واو أو ياء.
(2) بالضم. سعد علي.
(3) والصحيح الكسر. سعد علي.
(4) الواوي فقط. الجوري.

بيق[1] إلا باب علم يعلم.

(الثاني: المعتلُ العينِ ويقال له: الأجوف) لخلوّ وسطه من الصّحّة **(وذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرتَ عن نفسك)** نحو: قلتُ وبعتُ، والأصل[2] أن يكون على أربعة أحرف.

(فالمجرد الثلاثي تقلب عينه في الماضي[3] ألفاً واواً كان أو ياء، . . . .

الحذفين أحدهما حقيقي والثاني ادعائي لأن المدغم كالمحذوف ولهذا أعد الإدغام إعلالاً مع أنه ليسه، فافهم.

(قوله: لخلو وسطه) فالعبارة الواضحة لأنه لما اعتلّ عينه فكأنه جوف تدبر. **(قوله: وسطه)** بالفتح لا بالسكون، **(قوله: عن نفسك)** في الثلاثي المجرد ووجه التسمية لا يجب اطراده ولا انعكاسه.

(قوله: فالمجرد الثلاثي) لا حاجة إليه، تأمل.

(قوله: المعتل العين) صفة مشبهة، أو اسم فاعل، وعليهما يجوز فيما بعده الحركات الثلاث إذ حكم اسم الفاعل الغير المتعدي حكم الصفة المشبهة في ذلك.

(قوله: لخلو إلخ) أو بتشبيهه بشيء أخذ ما فيه وبقي أجوف. قال عصام: الأجوف لغة الواسع سمي به لأنه وسع حرف علة ثقيلة.

(قوله: وسطه) بفتح وسطه لا سكونه لما اشتهر من أن الساكن متحرك والمتحرك ساكن.

(قوله: وذو الثلاثة) تسمية للكلي باسم بعض جزئياته كما بيَّنه بقوله: «لكون، إلخ».

(قوله: عن نفسك) خص بالمتكلم بالذكر لشرفه وإلا فالمخاطب والمخاطبة وجمع المؤنث الغائب كذلك، هذا وإطلاق الماضي على نحو: ضربت، حقيقة عرفية مبني على تنزيل الفاعل منزلة الجزء من الفعل.

(قوله: الثلاثي) مشعر بمجيء الأجوف في الرباعي وهو كذلك لكنه خاص بالمضاعف كقوقو لأن الرباعي الغير المضاعف لا يكون أجوف بل شيئاً من أقسام المعتل إلا المثال على رأي ضعيف. ولا يرد نحو: جورب وبيقر، لأنهما من الملحق بالرباعي بزيادة حرف العلة كما مر.

(قوله: تقلب عينه) النسبة بين الإبدال والقلب عموم وخصوص مطلق لأن القلب خاص

---

(1) المثال المضاعف الواوي. الجوري.

(2) بالنسبة إلى الناقص. الجوري.

(3) المعلوم. الجوري.

لتحركهما وانفتاح ما قبلهما نحو: صان وباع) وشذ نحو: قود وصَيِدَ[1] ومصدرهما. فإن اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث الغائبةِ نُقِلَ[2] فَعَلَ من الواويّ إلى فَعُلَ، ومن اليائي إلى فَعِلَ دلالة عليهما، ولا يُغير فَعُلَ ولا فَعِل. ونقلت الضمة والكسرة منقولاً أو غيره إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين.

(قوله: ومصدرهما) نحو: القَوَدِ، والصَيَدِ. القودُ: القِصاصُ، ويقال: صَيِدَ البعيرُ أي مال إلى جانب خلفه.

(قوله: نقل فعل من الواوي) أي سواء كان من الباب الأول أو من باب الشرط إذ الباب الثاني من الأجوف، والناقص لا يكون إلا بالياء، على أن باب الشرط لم يجيء من الأجوف عندي.

(قوله: دلالة) أي إرشاداً وليس المعنى لدلالة الضم والكسر عليهما، فتدبر.

(قوله: ونقلت الضمة) أي من عيني فعُل وفعِل حال كون كل منهما منقولاً أو غيره إلى فائهما، **(قوله: وحذفت العين)** أي من فعُل وفعِل أصليين أو غير أصليين.

بحروف العلة والهمزة والإبدال يعمها وسائر حروف الإبدال المارة في فصل المضاعف. وأما التعويض فأعم مطلقاً منهما؛ لأن العوض أعم مما كان في موضع المعوض عنه أولاً، ومما كان عوضاً عن الحركة كما في اسطاع عند سيبويه، أو عن الحرف أو غيرهما، وأما هما فخاصان بالحرف وبموقع المبدل والمقلوب منه، فتأمل.

(قوله: لتحركهما) اللام تعليلية أو توقيتية، وعلى الثاني يفيد عدم جواز القلب في خوف بفتح فسكون لغة من خوف بكسر العين. ثم ما ذكره منقوض بعدم القلب في أود مع تحركها وانفتاح ما قبلها. ويجاب بأنها لكونها فاء جدير بالمحافظة وعدم التغيير. وأما عدم القلب في ليس فلأن موجب الإعلال فيه، ليس أو أيس، لأن عينه مكسور لكنه مغفور لشبهه بالحرف في عدم التصرف، ولذا لم يكسر الفاء في: لست، مع أنه القياس، وأيس كليس.

(قوله: وشذ) ارتكب لبيان الأصل. **(قوله: نقل فعل)** لمناسبة الضمة للواو والكسرة للياء. ولو لم ينقل لزم قلب الواو والياء ألفاً وحذفها لالتقاء الساكنين في نحو: المتكلم، فلا يحصل الفرق بين المتصرف كصنت وغيره كلست، ولا الفرق بين الواوي واليائي.

(قوله: منقولاً) حال من الضمة والكسرة باعتبار كل واحد وتوصيفهما بالنقل باعتبار معروضهما. ولو قال: أصليتين أولاً لكان أولى ولم يحتج إلى التأويلين.

---

(1) كَفَرِح. قاموس. (2) لدى سيبويه والجمهور. الجوري.

وقيل[1]: لم ينقل فَعَل لتغاير معاني الأبواب لكن قلبت العين ألفاً فلم تكن دلالة على حركة العين ولا على ذاته ولما أمكنت الدلالة على الثاني دون الأول ضُمّت الفاءُ في الواويّ وكُسرت في اليائيّ دلالةً عليهما كي لا يفوت الغرض رأساً.

ولما دلّت ضمة الفاء في مضموم العين أصلاً وكسرته في مكسورها أصلاً على حركة العين وكانت أهم، نقلت الضمة والكسرة من العين إليه وحذفت العين.

(قوله: لم ينقل فعل) أي الواوي إلى فعُل بضم العين واليائي إلى فعِل بالكسر.

(قوله: لتغاير معاني، إلخ) نظراً إلى المتعدي واللزوم، وإلا فبالنقل لا يفوت معنى أصل المادة.

(قوله: ولما دلت) كأنه قيل: لِمَ لَمْ تقلب العين في مضموم العين أصلاً ومكسورها أيضاً ثم تحذف لالتقاء الساكنين ثم تضم الفاء في الواوي وتكسر في اليائي دلالة عليهما، فأجاب بقوله: «ولما دلت، إلخ».

(قوله: أهم) من الدلالة على الواو والياء.

(قوله: وقيل لم، إلخ) خالف الجمهور لأنه لم يسمع نقل باب إلى باب آخر من غير عروض تغير في المعنى ولأنه ربما يكون المنقول منه متعدياً والمنقول إليه مقتضياً للزوم فإن عمل بمقتضاهما لزم اجتماع المتضادين وإلا لزم التحكم.

(قوله: قلبت، إلخ) وحذفت لالتقاء الساكنين عند اتصاله بالضمير المرفوع المتحرك.

(قوله: دون الأول) لأن حركة عينه هو الفتح كفائه، فلو نقلت حركة العين إليه لم يعلم أن فتحه أصلي أو عارضي. على أنه لو دل عليه بفتحه فإن دل على العين بحركة أخرى على الفاء لزم اجتماع الضدين، وإلا لزم التحكم بخلاف الإرشاد على ذات العين دون حركته لتقدم المعروض على العارض. ولك أن تقول: الدلالة على الحركة لإشعارها بالتعدي واللزوم أهم من الدلالة على الواو والياء، كما يأتي.

(قوله: ضمة الفاء) أي المنقولة من العين إليه.

(قوله: وكانت أهم) أي الدلالة على الحركة الدالة على البنية أهم من الدلالة على الواو والياء لاختلاف المعاني بحسب اختلاف البناء، وأما اختلافها بحسب الواو والياء كقلت بالضم من القول، وقلت بالكسر من القيلولة فقليل لا يلتفت إليه ثم قضيته أن الضم والكسر هنا لا يدلان

---

(1) القائل ابن الحاجب. الجوري.

وتركوا[1] الدلالة عليه في المكسور[2] الواوي **(فتقول**[3]: **صان، صانا، صانوا، صانت، صانتا، صن، صنت، صنتما، صنتم، صنت، صنتما، صنتن، صنت، صنا، وباع، باعا، باعوا، باعت، باعتا، بعن، بعت، بعتما، بعتم، بعت، بعتما، بعتن، بعت، بعنا)** وإذا بنيته[4] للمفعول وكسرت الفاء من الجميع فقلت: صين، **(واعتلاله بالنقل**

(قوله: في المكسور الواوي) دون اليائي كهاب، والمضموم الواوي كطال، فإن الكسر في هبن والضم في طلن يدلان على حركة العين أولاً وبالذات إذ هي أهم، وعلى العين تبعاً.

على ذات العين. وليس كذلك في غير فعل الواوي بكسر العين.

وقضية قوله: «وتركوا الدلالة إلخ» خلافه فيتدافعان فلو قال بدل قوله: «في مكسورها إلخ» في اليائي المكسور العين أصلاً على العين وحركته نقلت ضمة العين وكسرته إليه وحذفت ولوحظت الدلالة على الحركة فقط في واوي مكسور العين لأنها أهم لكان أولى.

(قوله: وتركوا) لامتناع الدلالة عليهما معاً للزوم كون الفاء مكسوراً ومضموماً في آن واحد وترجيح الحركة لكونها أهم.

(قوله: بنيته) وإذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك لعبد باعه سيده: بعت يا عبد، ولقول مقول قلت ياقول، بتنزيله منزلة من يصلح النداء فيجري في فائه اللغات الثلاث كما في المفرد. ويحذف الياء والواو لالتقاء الساكنين.

نعم إذا لم تكن قرينة حالية أو مقالية على البناء للمفعول في اليائي فالإشمام والضم أحسن من كسره لالتباس المكسور فيه بالمبني للفاعل لتوافقهما صورة بخلاف الواوي لضم فائه في المبني للفاعل منه.

(قوله: كسرت الفاء) بنقل حركة العين إليه لاستثقال الكسر على الواو مع ضم ما قبلها. وحمل اليائي عليه ليكونا على وتيرة واحدة كما في المبني للفاعل.

---

(1) لا يخفى أن قوله السابق في أن كسرة الفاء في مكسور العين الأصلي واوياً كان أو يائياً دليل على حركة العين لا على ذاته كما أن ضمة فاء فعل كذلك فلا حاجة إلى قوله: وتركو... إلخ، نعم لو قال سابقاً: دليلان على العينين وحركتيهما لكان لفظ مكسور العين في مختصة باليائي وخلا الكلام عن الزائد وإن نوقش بأنها لا تدلان على نفس العين فتأمل. الحاج السيد حسن الجوري.

(2) كما تركوها في المضموم الواوي والمكسور اليائي. الجوري.

(3) متفرع من قوله: إلى هنا. الجوري.

(4) أي: الماضي الثلاثي المجرد من الأجوف. جوري.

القلب، **وبيع واعتلاله بالنقل)** ويجوز صون بحذف حركة العين، وبوع بالحذف والقلب والإشمامُ بأن[1] تنحو بكسر الفاء نحو الضمة وبالياء نحو الواو دلالة على أن الأصل[2] ضم الفاء.

(وفي[3] المضارع: يصون ويبيع، واعتلالهما بالنقل. ويخاف ويهاب[4] واعتلالهما النقل والقلب).

والمبني للمفعول اعتلاله بالنقل والقلب من الجميع كـ: يُصان ويُباع.

(قوله: والقلب) أي الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(قوله: والإشمام) أي يجوز الإشمام.

(قوله: بأن تنحو بكسر الفاء) الباء للتعدية.

(قوله: دلالة على أن الأصل ضم الفاء) ولهذا لم يأت الإشمام في لغة قول وبوع مع أن صاحب «الكمال» قال: وهو لغة قوم، واختارها الأخفش، فافهم.

(قوله: بالنقل) أي بعد حذف حركة الفاء ولم يذكره لأن امتناع تحريك المتحرك ضروري.

(قوله: بالحذف) أي لحركة العين وقلب الياء واواً وفي هذه اللغة حمل اليائي على الواوي عكس اللغة السابقة التي هي أحسن لأن الياء أخف منها.

(قوله: بأن تنحو إلخ) فيكون الإشمام حركة بين الضم والكسر وما بعدها حرفاً بين الواو والياء.

هذا والإشمام أفصح من الواو والضمة الخالصتين كما قالوا فالأولى تقديم قوله: «والإشمام إلخ» على قوله: «صون، إلخ».

(قوله: بالنقل، إلخ) أي نقل حركة العين إلى ما قبله وقلب الواو والياء بالألف لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما.

هذا وقضية اقتصاره على هذه الأمثلة أن مضموم عين المضارع واوي لا يائي ومكسوره بالعكس ومفتوحه يكون كليهما وهو كذلك.

---

(1) تفسير الإشمام. جوري.
(2) أي: في الماضي المجهول. جوري.
(3) تقول. سعد علي.
(4) الأصل: يخوف ويهيب كيعلم. سعد علي.

(ويدخل عليه الجازم فيُسقِط العينَ إذا سَكَنَ ما بعدَه وتثبت إذا تحرَّكَ) تقول: لم يصن، لم يصونا، لم يصونوا، لم تصن، لم تصونا، لم يصنَّ، لم تصُن، لم تصونا، لم تصونوا، لم تصوني، لم تصونا، لم تصنَّ، لم أصُن، لم نَصُن. وهكذا: لم يبع، لم يبيعا، لم يبيعوا إلخ... ولم يخف لم يخافا، وقس عليه[1] الأمر نحو: صُن[2]، صونوا، صوني، صونا، صُنَّ.

(وبالتأكيد بالثقيلة: صونَن)، بإعادة العين[3] لزوال[4] علة الحذف **(صونانّ، صونُنَّ،**

(قوله: إذا سكن ما بعده) أي لم يتحرك بحركة أصلية ولا مشابهة بها نحو: لم يصن القوم.

(قوله: العين) أي الموجود في المضارع أو المراد بقوله: سكن، السكون الطارىء بعد دخول الجازم فلا يرد الاعتراض بأن نحو: لم يصن للجمع المؤنث الغائب مما سكن ما بعد العين فيه مع أنه لم يسقط العين منه لئلا يلزم إعدام المعدوم لعدم وجوده في المضارع الغير المجزوم.

(قوله: إذا سكن) أي حقيقة أو حكماً بأن تحرك بسبب لم يعد كالجزء من الفعل فلا يرد: لم يصن القوم، مما تحرك لالتقاء الساكنين.

(قوله: إذا تحرك) أي بحركة أصلية أو مشابهة بها، قاله العلامة. وعمم الحركة منهما لأن لم يصونا إن اشتق من يصونان فحركته أصلية، أو من لم يصن فمشابهة بها فيلزم التعميم ليشمله الكلام على التقديرين.

(قوله: لم يصن) حذف العين هنا وفي جمع المؤنث المخاطب لالتقاء الساكنين قبل دخول الجازم لا به كما مر.

(قوله: صونان) لم يقل هنا بإعادة العين، كما قاله العلامة، لأن أصله صوناً فيلزم تحصيل الحاصل إلا أن يحمل الإعادة على معنى الإثبات بطريق التجريد، أو يقال: لما كان صوناً مشتقاً من صن، كان أصل صونان صن بالواسطة، وصح الحكم بالإعادة.

---

(1) أي: على المضارع الداخل عليه الجازم. سعد علي.
ـ بأن تحذف العين إذا سكن ما بعده وتثبت إذا تحرك ما بعده. شرحه.
(2) صوناً. صح.
(3) المحذوفة. سعد علي.
(4) بحركة ما بعده لما تقدم من أنه يفتح آخر الفعل ويضم ويكسر دفعاً لالتقاء الساكنين، وأما جمع المؤنث نحو: حنّان، فَحَذْفُ عينه لازم قطعاً. سعد علي.

صونِنَّ، صونانِّ، صُنَّانِّ، وبالخفيفة: صونَنْ، صَونُنْ، صونِنْ) وبع، بيعا، بيعوا[1]، وخَف، خافا، خافوا[2]، إلخ.

وبالتأكيد: بيعنَّ، وخافنَّ، بالإعادة، ولا تعاد في[3] صُنِ الشيء وبِعِ الفرسَ وخَفِ القومَ، لعدم الاعتداد بالحركة العارضة.

واعتدُّوا[4] بالحركات[5] مع نون التأكيد في الواحدات لأنها مع غير الضمير

....

(قوله: صنان) للجمع المؤنث بحذف العين.

وقد يقال: القياس عود الواو فيه هنا وفي المضارع مجزوماً أولاً؛ لأنه وإن لزم التقاء الساكنين لكنه على حده لأن الأول حرف مد والثاني مدغم، إلا أن يحمل على بعنان وخفنان ليكون الكل على سنن واحد.

(قوله: بالإعادة) أي في المفرد المذكر فقط.

(قوله: لعدم، إلخ) لحصول الحركة بأمر منفصل لفظاً وهو ظاهر ومعنى لكونه مفعولاً وهو لا يعد كالجزء من الفعل لتمامه بدونه.

(قوله: واعتدوا، إلخ) جواب عن نقض القاعدة المشار إليها بقوله: «لعدم إلخ» وهي الحركة العارضة غير معتد بها بأنه لا يجري في نحو صونن لأن حركته عارضة وقد اعتد بها في عود المحذوف.

كما أن قوله الآتي: «وبالحركات إلخ» إشارة إلى جواب نقضها بنحو: صوناً، مما حركته عارضة بواسطة ضمير المتصل.

وحاصل الجواب: أن المراد بالحركة العارضة ما لا تشبه الأصلية بوجه فلا نقض.

(قوله: في الواحدات) أي غير المخاطبة بقرينة قوله: «وكالمنفصل إلخ».

(قوله: غير الضمير، إلخ) النفي متوجه إلى كل من المقيد والقيد.

(1) بِيْعي بِيْعَا بِعْنَ.
(2) خافي خافا خفن.
(3) نحو.
(4) واعتدت. صح.
(5) بالحركة. صح.

البارز كالمتصل الذي هو ألف الضمير في عود[1] المحذوف معه، وكالمنفصل[2] مع البارز.

ومن ثمة[3] لم يعد اللام في نحو: لا تخشون[4]، وبالحركات مع الضمائر

....

(قوله: **ألف الضمير**) لم يقل وواوه وياؤه لأنهما لا يكونان سببين لعود المحذوف في بناء الأمر من الناقص مؤكداً أولاً بخلاف الألف، فتقول: أغز أغزوا أغزوا أغز.

(قوله: **في عود**) كلمة في للتعليل أو الضمير في قوله: «معه» راجع إلى كل من المشبه والمشبه به لا إلى خصوص الثاني فلا يرد أن وجه الشبه يلزم اشتراكه بينهما وعود المحذوف مع الألف مختص به، هذا واقتصر في وجه الشبه على عوده لأن الكلام فيه وإلا فهما مشتركان في أمور أخر أيضاً فلا حاجة إلى زيادة مثلاً مثلاً.

(قوله: **كالمنفصل**) أي كاللفظ المنفصل في أن الحركة العارضة بسببه لا تكون موجبة لعود المحذوف لأنها حينئذ لا تكون كالجزء من الفعل للفصل بينهما بالضمير.

(قوله: **لم يعد**) قد يقال: لم يعد فيه لأن تنزيل الحركة العارضة منزلة الأصلية إنما يكون فيما لم يكن الحرف موضوعاً على السكون وضمير الفاعل موضوع عليه، فلا اعتداد بحركته، ومن ثمه لم يعد المحذوف في دعتابان يقال: دعاتا.

(قوله: **وبالحركات**) عطف على بالحركة، ولم يقل: ومع إلخ، لئلا يتوهم عطفه على قوله: «مع البارز» وليفيد صريحاً اختلاف أنواع الحركة هنا.

---

(1) وتحقيق هذا الكلام أنّا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التأكيد مع المستتر فيجيء من الكلمة في امتناع وقوع الفعل بينهما أصلاً فشبه الحركة الواقعة بينهما بحركة أصل الكلمة حتى كان المجموع كلمة واحدة، ثم استعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة العارضية فتثبت مع العين مثله مع الحركة الأصلية. سعد علي.

(2) أي: كالكلمة المنفصلة من الكلمة التي حرك الساكن منها بسببها في عدم عود المحذوف.

(3) أي: ومن أجل أن نون التوكيد كالمنفصل إذا كان مع الضمير البارز.

(4) فإن قلت: لِمَ لَمْ يعد المحذوف في لا تخشون وارضون وأمثال ذلك ولم يقل: لا تخشاون وارضاون مع أن ها هنا نون التوكيد أيضاً؟ قلت: لأن كون التأكيد كجزء من الكلمة، وإنما هو مع غير الضمير البارز، والضمير في لا تخشون وارضون بارز، وهو الواو بخلاف بيعن وخافن، والسر في ذلك أن الأصل فيها أن تكون كالجزء لأنه حرف التصق به لفظاً ومعنىً فأشبه ضمير الفاعل، وهذا إنما يتحقق في غير البارز إذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز، فإنه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحاد اللفظي فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل، هذا ما أظن. سعد علي.

المتصلة كصونا، صونوا، صوني، لأنها لما كانت كالجزء كانت الحركة الحاصلة لأجلها كالأصلية.

(ومزيد الثلاثي لا يعتل[1] منه إلا أربعة أبنية وهي: أجاب يجيب إجابة، واستقام يستقيم استقامة) وأعلا وإن لم يكن العين فيهما متحركاً مفتوحاً ما قبله حملاً على المجرد. والمحذوفُ ألفُ المصدرية عند سيبويه والعين عند الأخفش، فالوزن إفْعَلَةٌ واستِفَعْلَةٌ على الأول، وإفالةٌ واستِفالةٌ على الثاني.

(قوله: لا يعتل) أي لا يعل، **(قوله: وأعلا)** هذا على رأي، وما سبق في هرول وشريف على رأي آخر فلا منافاة، فتأمل.

(قوله: كالجزء) لشدة امتزاجها واحتياج معنى الفعل إليها.

(قوله: الحركة) وكذا السكون كما في مددت.

(قوله: لا يعتل) الأولى: لا يعل، لأن اعتلال الشيء معناه كون أحد أصوله حرف علة.

ومعنى إعلاله: طريان العلة على حرف العلة فيه، فنحو: أعور معتل لا معل، فينتقض الحصر في الأربعة بأمثاله ظاهراً.

(قوله: حملاً على، إلخ) أي مع عدم المانع ووجود المناسبة بينهما بالأصلية والفرعية فلا يرد نحو: هرول، لأن الإلحاق فيه مانع ولا تناسب بينهما كذلك.

ثم إن نقل فتحة العين إلى ما قبله فالحمل في تنزيل العين منزلة المتحرك وإلا ففي تنزيل ما قبله منزلة المتحرك، وعلى الثاني لا بد بعد القلب من تحريك ما قبله دفعاً لالتقاء الساكنين وبالفتح للمجانسة وكذا المصدر.

(قوله: والعين، إلخ) لأن من المقرر أنه إذا اجتمع ساكنان وأولهما حرف مدّ حذف؛ ولأن الحذف بمنزلة الإدغام في إفادة التخفيف فيحذف الأول كما يدغم، ولأن الثانية زيدت لمعنى المصدرية والحذف ينافيها.

ودليل سيبويه أن الثقل نشأ منها وأنها لزيادتها أولى بالحذف. ثم التاء عوض عن المحذوف وخص التاء به لأنهم يعوضونه عن حرف العلة كالتراث، وزيد في الآخر لأنه تاء التأنيث والآخر محل التغيير. وقد يترك التاء عند الإضافة نحو: أقام الصلاة، تنزيلاً للمضاف إليه منزلة العوض.

---

(1) الظاهر ترك التاء وكذا في نحوه من المواضع الآتية. جوري.

وشذ نحو: أخيل وأطيب، ونحو: استحوز واستصوب.

(وانقاد ينقاد انقياداً) قلبت الواو ياء لأن الواو المكسورة ما قبلها تقلب ياء في المصادر لإعلال فعلها. ومن ثمة لم يقلب في لوازاً لصحة لاوز.

وفي الجموع لإعلال المفرد كجياد[1] لإعلال جيّد[2]. وصح[3] في طوال لصحة طويل.

....

(قوله: وشذ) ارتكب تنبيهاً على الأصل.

(قوله: أخيل) يقال: أخيلت الناقة أي وضعت قرب ولدها خيالاً لئلا يقربه الذئب. والخيال نحو خشبة عليها ثياب تنصب للطير ونحوه يظنه إنساناً.

وجاء في أخيل ونحوه الإعلال لكن تركه أفصح.

(قوله: لإعلال) توقيتية أو تعليلية ولا يرد نحو حال حولاً لأن الحول اسم مصدر. وقيل: إنه شاذ.

(قوله: ومن ثمة) إشارة إلى مفهوم المخالفة لقوله: لإعلال.

(قوله: لصحة) مشعر بأنه لو كان مصدر لاز لقيل: ليازاً.

هذه واللوز بالشيء الاستناد والاحتضان به.

(قوله: وفي الجموع) عطف على قوله في المصادر عطفاً على معمولي عاملين مختلفتين بلا تقديم المجرور ولو ترك الجار لكان أولى.

(قوله: لإعلال) منقوض بحوج بكسر ففتح جمع حاجة إلا أن يحكم بشذوذه.

(قوله: وصح) أي لا يعتل خلافاً لمن قال بالعكس. ثم أن نسبة الصحة إلى الحرف مجازية والأولى نسبتهما إلى الكلمة فالأولى ترك كلمة في.

ويمكن جعله زائدة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾[4] على رأي وأنه لم يقلب في مفرده بأن يقال طائل للالتباس باسم الفاعل. وأما طيال في جمعه فشاذ قياساً واستعمالاً.

وقيل: كأنه جمع طائل فيكون مما أعل مفرده.

---

(1) الأصل: جواد، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

(2) أصله: جيود، اجتمع الواو والياء وسبقت... إلخ. مناهج.

(3) إعلال مفرده.

(4) سورة هود: الآية 41.

(واختار يختار اختياراً) وصح اجتوروا واحتوشوا لأنهما بمعنى تفاعلوا للمشاركة.

(وإذا بنيتها[1] للمفعول قلتَ: أجيبَ يُجابُ، واستُقيمَ يُستقام، وانقِيدَ يُنقادُ، واختِيرَ يُختارُ).

ويجري في الآخرين لغات[2] صيين لضم ما قبل العين أصلاً فيهما أيضاً دون الأولين.

(والأمرُ أجِب أجيبا، واستَقِم واستَقيما، وانَقدْ وانقادا، واختَر واختارا) وأجيبنَّ واستَقيمنَّ وانقادنَّ واختارنَّ.

(ويصح نحو قَوَّلَ وقاولَ وتَقَوَّلَ وتَقاوَلَ، وزَيَّنَ وتزيَنَ، وسايَرَ وتسايَر، واسودَّ

(قوله: ويصح) أي لا يعل لئلا يعتل، فتأمل.

(قوله: اجتوروا إلخ) أي نحوهما مما كان من باب الافتعال بمعنى التفاعل كازدوجوا لأنه وإن تحقق فيه سبب الإعلال لكن حمل على ما هو بمعناه في الصحة تنبيهاً على معنى المشاركة، فالأولى زيادة النحو.

(قوله: انقيد) أي له لأن الانقياد للزومه لا يبنى منه اسم المفعول بلا واسطة حرف الجر.

(قوله: في الآخرين) أي يجوز في ماضيهما الواو والياء والإشمام كما في صين وبيع لأن الواو والياء فيهما مكسوران وهو يناسب إبقاء الياء وقلب الواو به وما قبلهما مضموم وهو يلائم إبقاء الواو وقلب الياء به وملاحظة مجموع الأمرين مناسبة للإشمام المقتضي لحرف بين الحرفين وحركة بين الحركتين وهذا بخلاف الأولين فإن الواو والياء فيهما مكسوران وما قبلهما ساكن، وهو لا يناسب إلا نقل حركتهما إلى ما قبلهما وإبقاء الياء في اليائي وقلب الواو بها في الواوي.

(قوله: أجب إلخ) أي العين فيه يثبت إن سكن ما بعده ويحذف إن تحرك بحركة أصلية، أي مشابهة بها كما مر.

(قوله: ويصح) أي لا يعل، وإطلاق الصحيح على ما لا يعل أما بالمجاز كما يشعر به إطلاقهم الصحيح على ما ليس بمعتل أو بالاشتراك اللفظي وعلى كل إسناده إلى نحو قول قرينة تعين المراد.

لكن لو قال: ولا يعل نحو إلخ، لكان أولى، ثم وجه عدم الإعلال فيها عدم وجود علته مع اللبس كما يأتي.

---

(1) أي: الأبواب الأربعة.

(2) من حذف حركة العين والقلب والإشمام. شرحه.

واسوادَّ، وابيضَّ وابياضَّ، وكذا سائر تصاريفها)[1].

ولم تحمل على المجرد مثل: أقام واستَقام، للبس فيها دونهما.

(قوله: ولم تحمل على المجرد) أي ما عدا نحو أسود واسواد، لما يأتي لأنه بمنزلة الاستثناء أو هذا مع قطع النظر عن أصالة نحو: اسود لنحو سود، أو المراد بالحمل أعم من حمل الأصل على الفرع، تأمل.

(قوله: للبس) كأنه لو أعل قول بأن ينقل فتحة الواو الثانية إلى الواو الأولى ثم تقلب الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن صار قَوال فيلتبس بالمصدر الثلاثي المجرد الذي على وزن فَعال وهو ذَهاب بل بالصيغة المبالغة.

ولو أعل تقول: بأن ينقل حركة الواو الثانية إلى الأولى ثم تقلب ألفاً للدليل المذكور صار: تقوال، فيلتبس في الكتابة بمصدر الثلاثي المجرد الذي على تفعال كتحوال.

ولو أعل: قاول، بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إذ الألف حاجز غير حصين فيحذف الألف لالتقاء الساكنين فيصير: قال، فيلتبس بماضي الثلاثي المجرد.

ولو أعل: تقاول، بأن تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيحذف الأول لالتقاء الساكنين صار: تقال، فيلتبس في حالة الوقف بمضارع الثلاثي المجرد المبني للفاعل وهكذا زين وتزين وساير وتساير.

وكتب أيضاً: واعلم أن الوجه الأقوى في الأربعة الأخيرة عدم الإعلال لأن موجب الإعلال فيها غير موجود وهو التحرك وانفتاح ما قبلها مع أنه لا أصل لها حتى يحمل عليها مثل الأخوات، كما صرح به الرضى في «شرح الشافية».

وأما قول المصنف: «للبس فيها» إشارة إلى مذهب ابن الحاجب، تأمل فإنه نافع.

(قوله: للبس فيها) لأنها لو أعلت بناء على أن ما قبل الواو في قاول وتقاول مفتوح لأن الألف حاجز غير حصين لصار قول قوال كذهاب، مصدر المجرد، وقاول قال وتقول تقوالاً كتجوال في الكتابة واللفظ أو فيها فقط، وتقاول تقال كتصان في حال الوقف، واسود واسواد ساد كماضي باب المفاعلة، واسم الفاعل المجرد فيقع الالتباس في الكل.

---

(1) إن رجع إلى الألفاظ المذكورة كما هو الظاهر وجرى عليه العلاّمة فالسائر بمعنى الجميع، أو إلى الأبواب المفهومة فبمعنى الباقي كما هو المتبادر منه. الجوري.

ولما لم يُعلَّ نحو: اسودّ واسوادّ وكان الأصلُ في الألوان والعيوب[1] والمزيداتُ[2] لم يُعلَّ المجرداتُ مثل: سَوِد وعَوِر حملاً عليها، وكل[3] ما لم يُعلَّ لا يُعلُّ تصاريفُه مثل: أعْوَرَ وعاوِرٍ.

وصح أيضاً: ما أَصوَنَ هذا وأصوِنْ به، فِعلا التعجب لعدم قبول التصرف. وأفعلُ التفضيل نحو: هذا أصونُ حملاً عليهما ولو[4] بني مما يعلّ.

(قوله: ولو بني مما يعل) أي كل واحد من فعلي التعجب وأفعل التفضيل.

(قوله: لم يعل) أي لم يزل علته، وهي الثقل أو لم يجعل عليلاً بحذف حركته ووجود الخفة الموجبة للضعف فيه فصيغة الإفعال للسلب أو الصيرورة.

(قوله: وكان الأصل، إلخ) لأن الأصل فيهما بناء الفعل منهما بوجه مشعر بالزيادة فالمزيد فيه بهذا الاعتبار أصل المجرد وإن كان بالنظر إلى الاشتقاق بالعكس، فرُجِّح ما هو الأصل في إفادة المعنى، وحُمل غيره عليه في عدم الإعلال. (قوله: لا يعل) وإن وجد فيه موجب الإعلال للحمل على الأصل. (قوله: اعور) صفة مشبهة أو ماض من باب الإفعال.

(قوله: لعدم، إلخ) أي والإعلال تصرف. وقد يقال: موجب الإعلال مفقود لعدم انفتاح ما قبل العين فيهما والعلاقة الموجبة لحمله على الثلاثي المجرد منتف. واعتبار علاقة التضاد بينهما من حيث التصرف وعدمه بعيد. وأيضاً لو أعلا التبس الأول بماضي الإفعال والثاني بأمره، فلو علل عدم الإعلال بهذين لكان أولى ولم يتجه أن عدم التصرف مناف لإعلال اللام في الناقص نحو ما أرماه حتى يحتاج إلى الجواب بأنه اغتفر في الآخر لكونه محل التغيير.

(قوله: حملاً عليهما) لاشتراكهما في البناء من الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب ظاهر على أنه يلتبس بماضي الأفعال إذا أعل كإعلاله.

وما يقال: فليعل، هو دون ماضي الإفعال مندمج بأن إعلال كل منهما إنما يكون بالحمل على الفعل الثلاثي المجرد، وحمل الفعل على الفعول أولى من حمل الاسم عليه.

(قوله: بني) أي كل من الثلاث، فلو قال: بنيت، لكان أولى.

---

(1) لأن الألوان والعيوب موضوعة للمبالغة وكون المبالغة في المزيد أكثر من المجرد.
(2) عكس سائر الأبواب. منه.
(3) أي: كل فعل مجرد.
(4) أي: فلو بنى أفعل التفضيل من فعل الذي يعل بالقلب نحو: أقوم وأجوب من قام وجاب، وأروق من راق. شرحه.

(**واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل عينه بالهمزة كصائن وبائع**) أصلهما: صاون وبايع، قلبتا همزة ابتداء لخفتها هنا. أو قلبتا ألفاً لأن الألف حاجز غير حصين فكان ما قبلهما مفتوح ثم حركت العين لالتقاء الساكنين والأخير أصح[1].

وقد جاء حذف ألف العلامة، والراجح أن المحذوف الثانية، فعلى الأولى نحو: شاك فَعْلٌ، وعلى الأصح: فالٌ.

ومنهم من يُؤخِّرُ العينَ فيُعِلّ مثل: غازٍ كهارٍ[2] على فالٍ. وكثر مجيء فَيْعِلٍ

(**قوله: ابتداء لخفتها**) لأن الواضع أراد أن يقلبهما ألفاً ولما علم أنه لو قلبهما ألفاً لزم التقاء الساكنين فيلزم قلبهما همزة أولاً فكأنها الألف والألف أخف.

(**قوله: على فالٍ**) قيد هار وإلا فغار على فاع.

(**قوله: يعتل بالهمزة**) أي يعل بإبدال عينه بالهمزة بالذات أو بالواسطة، فهذا صادق بالمذهبين الآتيين. ومراده: أنه يعل إن أعل فعله فلا يرد نحو: عاور.

(**قوله: لخفتها هنا**) لوقوعها بعد الألف. ولو سلم عدم الخفة فالإعلال واجب لأن الاسم فرع الفعل فيه، فلو لم يعل لزم مزيته على الأصل. (**قوله: لأن الألف، إلخ**) وللحمل على الماضي لأن القياس حمله على المضارع وإعلاله بالنقل كيبيع، أو القلب كيخاف، وهو هنا ممتنع لأن ما قبله ألف وهو لا يقبل الحركة، فحمل على الماضي.

(**قوله: حركت**) أي أبدلت بالهمزة، ففي التعبير بالتحريك مسامحة، هذا ولم يحذف لئلا يلتبس بالماضي.

(**قوله: أصح**) لموافقته للماضي في نوع الإعلال لكن يعارضه قلة الإعلال في الأول.

(**قوله: حذف ألف، إلخ**) فيه ركاكة واضحة، والأولى أن يقول: حذفت إحدى الألفين، قيل: هي الأولى والراجح أنها الثانية.

(**قوله: الثانية**) لأن حذف حرف العلة كثير بخلاف العلامة.

(**قوله: فعلى الأول**) أي وغير الأصح، وقوله: «وعلى الأصح» أي والثاني ففيه احتباك.

(**قوله: يؤخر العين**) أي ينقل هو إلى موضع اللام واللام إلى موضعه فيصير شاكو فيحذف الواو بعد حذف حركته لالتقاء الساكنين كما في غازو.

(**قوله: على فال**) قيد لشاك وهار، وهذا بعد حذف الواو، وأما قبله فهما على فالع.

---

(1) لموافقة الفعل في الإعلال المخصوص. الجوري.
(2) أي: ساقط.

من هذا النوع مقام فَعِيلٍ كميت.

ويجوز التخفيف بحذف إحدى اليائين، تقول: صَيِّنٌ صيّنانِ صيّنَين صيّنونَ صيّنينَ أصْوَانٌ صَوْني صِيانٌ أصْوِناءُ صَواناً صَوائِنُ صَيِّنةٌ صيِّنتانِ صَيِّنتينِ صَيائِنُ.

(ومن المزيد فيه يُعتَلُ بما اعتل به المضارع كمجيب ومستقيم ومنقاد ومختار) واسم المفعول **(من الثلاثي المجرد يعتل[1] والحذف كمصون[2] ومبيع[3]، والمحذوف واو مفعول**

(قوله: صوائن) وفي «التكملة»: صيائن بدل صوائن، كما في المؤنث، والله أعلم.

(قوله: بما اعتل به) وهو القلب فقط في باب الانفعال والافتعال سواء كان واويين أو يائيين كمفقود ومهتيب ومخيير ومختور، والنقل فقط في باب الإفعال والاستفعال يائيين كمبيع ومستبيع والنقل والقلب فيهما واويين كمجوب ومستقوم.

(قوله: من هذا) أي حال كونه من قلب المكان في الأجوف.

(قوله: كميت) فإنه في الأصل: مَيْوِتٌ، مقلوب: مَوِيت، فقلبت الواو ياء لاجتماعهما مع سكون السابق منهما وأدغم في الياء فصار: ميتاً. ووجه الحكم بكونه من المقلوب قلب مكان أنه لو كان فَعيلاً امتنع الإدغام لتحرك الأول وسكون الثاني بخلاف فَيْعلٍ فإنه بالعكس.

(قوله: تقول) أي في فَيْعِلٍ من صان، وأما فَعيل منه كصوين فجموعه كجموع نصير سواء كانا بمعنى فاعل أو مفعول على ما سبق.

(قوله: أصوان) بفتح فسكون، وصوني بفتح الفاء مع سكون العين وألف مقصورة، وصيان على فعال بكسر الفاء، واصوناء كأصدقاء، وصوائن على فواعل بفتحتين مع ألف التكسير وفتح اللام مع ألف مقصورة لكن المذكور في «التكملة» صيائن على فياعل كما في المؤنث. وفيه أيضاً: أن جمع المذكر لنحو طويل صفة مشبهة: أطوال، وجمع المؤنث له: طوائل.

(قوله: يعتل بما، إلخ) الأولى يعل بالنقل أو القلب، وما يقال من عدم شموله لنحو: مجيب، مندفع بجعل كلمة أو لمنع الخلو، ولعله اختار ما ذكره إشارة إلى أن الأفعال التي لا تعل لا يعل اسم مفعولها.

(قوله: واو مفعول) لأن الزائد بالحذف أولى ولأن العين تدل على بنية الكلمة من الواوي واليائي فلا يحذف، ودليل الأخفش على حذف العين أن واو مفعول جيء به للدلالة على معنى المفعولية، فلو حذفت فات الغرض. وأن القاعدة عند التقاء الساكنين حذف أولهما إن كان حرف

---

(1) بالنقل. صح. (2) أصله: مصوون.
(3) بكسر الفاء.

عند سيبويه) والوزن مَفعِلٌ ومفِعْلٌ **(وعين الفعل عند الأخفش)** والوزن مفُولٌ ومَفِيلٌ. وأصل مبيع مبيُوعٌ حذفت الواو عند سيبويه بعد نقل ضم الياء إلى الياء ثم كسرت لئلا يلزمَ قلبُ الياء واواً فيلتبسَ بالواوي[1]، كما كُسِرَتِ الفاءُ في فُعْلِى وفُعْل بضم فسكون صفتين يائيين كقسمةٍ ضيزى ومشيةٍ حيكى[2] وبيضٍ جمع أبيض[3]، لا في فُعْلى اسماً كطُوبىٰ[4]

....

مد، ورداً بتقييد القاعدة بكون الثاني حرفاً صحيحاً وبأن علامة المفعول هو الميم لا الواو وإلا لزم ذكره في المزيد، ولذا رجح العلامة مذهب سيبويه، وقال: حذف الثاني أولى لحصول التقاء الساكنين به.

(قوله: نقل ضم، إلخ) ولم يحذف لئلا تجتمع ثلاث سواكن.

(قوله: كسرت) أي ما قبل الياء لمحافظتها. وهذا الكسر مشترك بين المذهبين لأن الأخفش بعد نقل ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفها يقلب الضمة كسرة لينقلب الواو ياء فلا يلتبس اليائي بالواوي. ومنه يعلم أن رد مذهب الأخفش بأن فيه قلب الضمة كسرة وهو خلاف القياس مشترك الورود. ودعوى أن القلب اللازم من مذهب سيبويه شايع دون اللازم من مذهبه بعيدة.

(قوله: كسرت الفاء) أي لتسلم الياء عن انقلابها بالواو.

(قوله: بضم) قيد المتعاطفين.

(قوله: صفتين) والكسر فيهما للفرق بين الصفة والاسم ولم يعكس لأن الاسم خفيف المعنى فيكون أولى بقلب الياء فيه واواً لئلا يلزم في الصفة اجتماع ثقلي اللفظ والمعنى، هذا وحكم على نحو: ضيزى من ضاز، إذا جاء بكونه مضموم الفاء في الأصل لأن مكسوره نادر في الصفة.

(قوله: قسمة) ذكرها تنبيهاً على أن علامة كونه وصفاً جريانه على موصوف ولو تقديراً.

(قوله: جمع أبيض) في «الكمال»: جمع بيضاء، وأصله الضم كحمر وحمراء.

(قوله: اسماً) أو في حكمه، فإنه إن جعل طوبى مؤنث أطيب كالفضلى لأفضل فالاسم حكمي لأنها وإن كانت صفة لكن لعدم جريانه على الموصوف بدون اللام كان في حكم الاسم،

---

(1) لأنه يلزم هذا اجتماع ثلاث سواكن.

(2) أصلهما: ضيزى وحيكى، قلبت كسرة. سيد عبد الله.

. يقال: حاك الرجل إذا حرك منكبيه في المشي. سيد عبد الله.

(3) أصله بُيض، فقلبت الضمة كسرة. سيد عبد الله.

(4) الطوبىٰ: اسم شجرة معروفة في الجنة. تكملة.

فتقلب ياؤه واواً، **(وبنو تميم يثبتون الياء فيقولون: مبيوع)** وروي: ثوب مصوون.

(ومن المزيد فيه يعتل بالقلب[1] **إن اعتل فعله كمجاب ومستقام)** حملاً على فعلهما المجهول[2] **(ومنقاد ومختار)** وشرط إعلالُ العين في اسم غير الثلاثي المجرد والجاري على الفعل وهو اسم[3] الفاعل والمفعول[4] لا غيرُ موافقةُ[5] الفعل حركة وسكوناً[6]

....

وإن جعل مصدر طاب أو اسماً لشجرة في الجنة فاسم حقيقي.

(قوله: وروي) إشارة إلى أن إثبات الواو في الواوي ضعيف لأن النقل فيه أكثر.

(قوله: يعتل إلخ) لو قال: يعل بما أعل به فعله لكفى لدلالته على أنه يعل بشرط إعلال فعله. لكنه أراد التنبيه على أن القلب بالألف هنا لازم سواء كان مع النقل كمجاب أو بدونه كما في «مختار» بخلاف القلب بالياء في اسم الفاعل فإنه ممتنع فيما كان عينه ياء كمبيع من أباع.

(قوله: غير الثلاثي) أي بخلاف الثلاثي فإنه يعل عند الموازنة وإن لم يخالفه فيما ذكر كباب وناب لمزيد اعتنائهم بالإعلال فيه، وبخلاف الجاري على الفعل لأن جريانه عليه كاف في المناسبة، ولذا أعل نحو: إقامة، مع مخالفة الفعل في الوزن.

(قوله: وهو) أي الجاري عليه اسم إلخ، وقضية كلامه أن الجريان بمعنى الموافقة في الوزن والعمل، فيخرج المصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة وأسماء الزمان والمكان والآلة.

ولو قيل بأنه الموافقة في العمل والدلالة على الحدث ليدخل المصدر في الجاري عليه لكان أولى.

(قوله: موافقة الفعل) أي ليكون بينهما مناسبة تكون علة لحمله على الفعل الأصل في الإعلال.

---

(1) الظاهر أن يقول بالقلب في بعض وبالنقل والقلب في بعض آخر، فالأول هو الثاني والثاني هو الأول اللذان يذكرهما. تأمل. يوسف الأصم.

(2) المحمول على المجردة لأن تستقام محمول في القلب على المجرد وإلا لم يجر فيه القاعدة.

(3) بلا حمل لوجوب الفاعلة فيهما. ابن الحاج.

(4) فلا يرد اسم التفضيل والمصدر والصفة المشبهة لأن المراد بالجريان هنا من حيث الموازنة والعمل وهذان لا يجريان في المصدر وغيره، وكذا يخرج اسم الزمان والمكان لأنه وإن كان موزوناً للفعل لكن لا يعمل فلا ينتقض. ابن محمد الصغير.

(5) في الزنة، بأن يوافقه حركة. اهـ كمال.

(6) أي: جنساً وإن اختلفا نوعاً.

ومخالفتُه بزيادة أو بنيةٍ مخصوصتين بالاسم[1]. فلذلك لو بَنَيْتَ من البيع[2] مثلَ مَضْرِب[3] وتِحليءٍ[4] بكسر التاء واللام قلتَ: مَبيعُ وتبِيعُ[5] معلاً لعدم[6] اللبس[7]، ومثل[8] تضرب بفتح التاء قلتَ: تَبيعٌ مصححاً إذ لو أعل لزم اللبس[9].

....

(قوله: ومخالفته) لئلا يلتبس بعد الإعلال بالفعل ولو في الوقف.

(قوله: مخصوصتين) أي باعتبار اللغة الشائعة لئلا يرد أن تمثيله للبنية المخصوصة بتحلىء فاسد لوجودها في الفعل عند من يكسر حرف المضارعة لأنه لغة نادرة.

(قوله: مثل مضرب) مما هو مخالف للفعل بميم زائدة مختصة بالاسم وكذا ببناء مخصوص به، تأمل. (قوله: التاء) أي واللام وسكون الحاء وهمزة في آخره اسم لما أفسده السكين من الجلد ولشعر وجه الأديم.

(قوله: معلاً) أي فيهما، فهو اسم فاعل حال من فاعل، قلت: ويمكن جعله اسم مفعول حالاً من اللفظين باعتبار كل واحد أو التعبير عنهما بالمقول وإلا فالظاهر معلين.

(قوله: مصححاً) أي بإبقاء كسرة الياء وسكون ما قبله لئلا يلتبس بتبيع فعل مضارع، هذا ومصححاً اسم فاعل ومفعول كما مر.

---

(1) لأن الفعل هو الأصل في الإعلال فاشترط في إعلال ذلك الاسم الموازنة له ليناسبه لوجهٍ ما. كمال.

(2) بالاسم في اللغة الشائعة كالميم الزائدة في مفعل والبنية الحاصلة لتفعل بكسر التاء إذ لولا المخالفة المذكورة لالتبس ولو في الوقف بعد الإعلال. كمال. ـ اسماً. كمال.

(3) بفتح الميم وكسر الراء. كمال.

(4) من حلئت الجلد إذا قشرته. كمال. ـ اسماً مثل. كمال.

(5) أوقع فيه الإعلال بنقل كسرة الياء إلى ما قبلها لوجود الشرط المذكور لموافقتهما للفعل حركة وسكوناً، فإن المضرب مثل يضرب من المضارع مثل: اضرب، للأمر في الحركة والسكون مع مخالفة الأول للفعل في الزيادة المخصوصة في أوله وهي الميم، فإنها لا تزاد في الفعل ومخالفة الثاني في البنية المخصوصة، فإن التاء وإن كانت تزاد في الفعل وهي من حروف المضارعة لكن بناء تفعل بكسر التاء والعين ليس في الفعل إلا في لغة قليلة يكسرون حرف المضارعة. كمال عليه الرحمة.

(6) بالفعل حين الإعلال. ابن الحاج.

(7) بسبب: الميم في الأول وكسر التاء في الثاني. الجوري.

(8) عطف على المثل الأول.

(9) بالمضارع.

(الثالث: المعتل اللام، ويقال له: الناقص، وذو الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرتَ عن نفسك) وقد[1] كان أولى بأن يكون على ثلاثة أحرف من الأجوف فخرج[2] عما هو الأولى به دون غيره[3]، وأيضاً لا يلزم التسمية من وجهها.

(قوله: ويقال له الناقص) لأن آخره حرف علة وهو كالمعدوم، تأمل.

(قوله: دون غيره) الغير غير مخرج مما هو الأصل فيه وهو الكون على أربعة، فتدبر، وعليك بحاشية وقعت على ذلك قول المولى القاضي ذكريا الأنصاري لتطلع على حقيقة الحال فتبصر.

(قوله: الناقص) والمنقوص لأن نقص يجيء لازماً ومتعدياً، فالمنقوص باعتبار التعدي أو اللزوم على الحذف والإيصال، والناقص باعتبار الثاني، وذلك النقصان حرفه الآخر بالجازم كـ:لم يغزو، نقصانه عن قبول الرفع والجر إن كان اسماً.

(قوله: عن نفسك) أي مثلاً فإنه عند اتصال تاء المخاطب والمخاطبة وألف التثنية في الغائب والغائبة تكون كذلك. فلو قال: عند اتصال ضمير المرفوع المتحرك لكان أولى وإن لم يشمل الأخيرين. ثم إطلاق الحرف على التاء وأما بحسب اللغة أو لكونها من حروف المباني بلا ملاحظة كونه فاعلاً وإطلاق الكلمة على غزوت كقولهم: لا إله إلاّ الله، كلمة التوحيد، لكن مر في الأجوف غير هذا فراجع.

(قوله: وقد كان) أي ففي تسميته بذي الأربعة تنبيه على أنه خرج عما هو الأصل فيه فلا يرد أن هذه العلة جارية في غير الأجوف من المجردات الثلاثية فتخصيص الناقص به تحكم لأن غير الأجوف والناقص لم يخرج عن أصله. ويمكن أن يقال: خص به لغرابة كونه كذلك مع إعلال لامه وكون اللام محل التغيير.

(قوله: دون غيره) أي لم يخرج غير الناقص والأجوف عما هو الأصل فيه.

(قوله: لا يلزم) أي لا يلزم من وجود وجه التسمية باسم في شيء تسميته به وإلا لسمي كل ظرف قارورة وكل مسكر خمراً مثلاً، فلا ضير في عدم تسمية نحو الصحيح بذي الأربعة. وقد يقال: لا يلزم من التصريح بتسميته به عدم تسمية ما عداه به.

---

(1) جواب عما يقال من أن وجه التسمية موجود في كل ما هو غير الأجوف لِمَ لَمْ يسمَّ بهذا الاسم؟ فأجاب بقوله: وقد. اهـ.

(2) أي: الناقص عما هو الأولى به فكذلك الخروج يسمى بذي الأربعة دون الصحيح حتى يسمى بذي الأربعة.

(3) كالصحيح والمضاعف والمثال والمهموز. أبو بكر.

(فالمجرد تقلب واوه وياؤه ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما) ولم يكن بعدهما موجب فتح ما قبله ولا مشبهة[1] به **(كغزا)** يكتب ألفاً ليمتاز عن المنقلب من الياء فإنه يكتب ياء. **(ورمى وعصا ورحى)** بخلاف غزواً ورمياً واخْشَيَنَّ، وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة[2]، واسمُ المفعول منه كأعطى[3] واشترى[4] واستقصى[5] والمعطي والمشتري والمستقصي) كتب في الجميع[6] ياء لأن الواو التي بعد الثلاثة تقلب ياء ثم ألفاً والتمييز بالمجردات.

(قوله: يكتب ياء) فرقا بينها. **(قوله: كتب)** أي الياء، **(قوله: تقلب ياء)** وكان ما قبلها غير مضموم سواء كان مكسوراً أو مفتوحاً، فتدبر.

(قوله: ثم ألفاً) ولم تقلب أولاً لئلا تنخرم القاعدة.

(قوله: فالمجرد) اسماً أو فعلاً، **(قوله: موجب)** أي أمر يقتضي فتح تلك الواو أو الياء كألف التثنية أو مشبه به في إعادة المحذوف معه كنون التأكيد مع المستتر كما مر.

(قوله: ليمتاز، إلخ) كأنه لم يعكس لأن الواو لكونها أثقل يكون بعدم إبقاء نقشها أجدر.

(قوله: غزوا) ناظر إلى قوله: «موجب فتح إلخ» وقوله: واخشين، ناظر إلى قوله: «ولا مشبهة به»، ففيه نشر مرتب. **(قوله: واسم المفعول)** حاصله أن كل بناء تحقق فيه الشروط الثلاثة المذكورة يجب قلب الواو والياء فيه ألفاً اسماً أو فعلاً ثلاثياً أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه، فلو ذكر هذه الضابطة أولاً لكان أحسن، إلا أنه أراد التنصيص على بعض المواضع المتحقق فيه تلك الشروط. **(قوله: والمعطي)** اللام فيه وفي تالييه من الحكاية لا من المحكي وإلا لزم دخولها في بناء اسم المفعول. ولم يترك اللام لئلا يلزم حذف الألف بالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين.

(قوله: لأن الواو) أي أما في اليائي فظاهر، وأما في الواوي فلأن إلخ.

(قوله: تقلب) أي إذا انفتح ما قبلها أو انكسر فلا يرد نحو: يغزو، لأن ما قبلها مضموم، وكذا لا يرد نحو: أغزى واستغزى، بالبناء للفاعل لأنها إنما تقلب ياء إذا كانت ساكنة أو مقرونة بما يوجب فتحها كألف التثنية نحو: يغزيان، كذا قالوا، وفيه مخالفة واضحة لكلام المؤلف بالنظر إلى: أعطى واستقصى ونحوهما، فتأمل.

(قوله: ألفاً) فالمراد بالقلب في قوله: «تقلب ألفاً أعم» مما بالذات، كما في: اشترى، أو

---

(1) مشبه.
(2) تقلب لامه ألفاً عند وجود العلة المذكورة. سعد علي.
(3) والأصل: اعطو. سعد علي.
(4) والأصل: اشترو. سعد علي.
(5) والأصل: استقصو. سعد علي.
(6) أي: المزيد فيه، واسم المفعول منه وتصاريفهما. فافهم، أبو بكر.

وكذا تقلبان[1] **(إذا لم يسم الفاعل من المضارع)** كقولك: يعطي ويغزي ويرمي.

(أما الماضي فتحذف منه اللام في مثال فعلوا[2] مطلقاً، وفي مثال فعلت وفعلتا، إذا انفتح ما قبلها) ولم يعتدوا بحركة التاء لوضعها على السكون **(بخلاف[3] اللام في نحو: صوناً، وتثبت في غيرها)**[4] فتقول[5]: غزا غزوا غزوا، غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا، رمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما

(قوله: في مثال فعلوا مطلقاً) أي سواء كان اللام منه مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً أو كان اللام واواً أو ياء مجرداً كان الفعل أو مزيداً فيه لأن اللام وما قبلها متحركان في هذا المثال.

(قوله: وفي مثال فعلت وفعلتا) أي إذا اتصلت بالماضي تاء التأنيث.

(قوله: إذا انفتح ما قبلها) قيد لمثال فعلت وفعلتا، لا لمثال فعلوا.

بالواسطة كما في: أعطى.

(قوله: تقلبان) أي الياء بالذات والواو بالواسطة على رأي المؤلف، وبالذات كما هو قضية ما أسلفناه.

(قوله: مطلقاً) أي سواء كان ما قبل اللام مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً بقرينة قوله الآتي: «إذا انفتح» وسواء كان مجرداً أو مزيداً فيه واوياً أو يائياً كما تشعر به الأمثلة.

(قوله: ولم يعتدوا) أي لم يعتبروها في فعلتا حتى يعود المحذوف إلا على لغة ضعيفة تقول في غزتا: غزاتا، لأنها عارضة إذ المتحركة من خواص الاسم فوضعها، إلخ.

(قوله: في نحو صوناً) أي عند من لم يجعله أمراً من صن بل من صونان، وإلا فتكون حركة النون عارضة أيضاً.

(قوله: في غيرها) النفي متوجه إلى المقيد والقيد، فيفيد ثبوت اللام في فعلت وفعلتا إذا انضم ما قبل اللام فيها نحو: سروت سروتا، أو انكسر نحو: رضيت رضيتا، لأن موجب الحذف حينئذ وهو التقاء الساكنين الحاصل من قلب الواو والياء بالألف منتف فظهر أن قوله المار: «إذا انفتح» قيد المتعاطفين لا الأخير فقط.

---

(1) الفاء ولو كان من الواو بمرتبتين. سعد علي.
(2) أي: إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور. سعد علي.
(3) حركة.
(4) أي: غير فعلوا وفعلت وفعلتا. ابن الوسيم.
(5) إذا تقرر هذا. سعد علي.

رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا. وكذلك: رضى رضيا رضوا إلخ. وكذلك: سرو[1] سروا سروا، إلخ.

(ويبقى ما[2] قبل واو الضمير بعد حذف اللام على الفتحة والضمة كغَزَوا وسرُوا وتنقل إليه مكسوراً ضمة اللام كرضوا، وأصله[3]: رضيوا، نقلت حركة الياء إلى الضاد) وحذفت لالتقاء الساكنين.

(وأما[4] المضارع فتسكن الواو والياء والألف في الرفع ويحذفن في الجزم)[5].

(قوله: ويحذفن) لأنها قائمة مقام الإعراب، **(قوله: وشذ)** حيث أثبت الألف في لم ترى.

(قوله: رضى) أصله: رضو، بدليل الرضوان، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ففي تمثيله بالواوي دون اليائي كـ:خشي، إظهار لما خفي من وجوب كون اللام ياء في الواوي وإخفاء لما ظهر.

(قوله: سرو) في حصر التمثيل لفعل بضم العين فيه إشارة إلى أنه لا يكون يائياً.

(قوله: حذف اللام) يعني أنها قبل الحذف مضمومة لمناسبة الضمة للواو، فإن كان ما قبلها مكسوراً نقلت ضمة اللام إليه بعد حذف كسره ثم حذفت اللام لئلا ينتقل من الكسر إلى ما هو كضمتين أو مضموماً أو مفتوحاً حذفت اللام بحركتها وأبقيت حركة ما قبلها.

(قوله: وتنقل) لا أنه تحذف اللام بحركتها وتقلب كسرة العين ضمة كما توهمه عبارة الأصل.

(قوله: فتسكن) أي في المفردات الخمس لثقل الضم على الواو والياء وعدم قبول الألف للحركة، ففي قوله: «تسكن» بالنظر إلى الألف مسامحة وذكرُها مع سكونها دائماً توطئةٌ لقوله: «ويحذفن».

(قوله: ويحذفن) أي إذا كانت أصلية. وأما إذا كانت مبدلة من الهمزة كـ:يقر أو يقرى، ويوضوء مضارع وضوء، بضم العين، بمعنى حسن، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فالإبدال قياسي والحذف ممتنع أو قبله فهو شاذ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف نظراً إلى الاعتداد بالعارض وعدمه خلافاً لابن النحاس في قوله بوجوب الحذف. **(قوله: في الجزم)** سواء لم يكن

---

(1) أي: صار سيداً. سعد علي. (2) أي: حرف.
(3) أي: أصل القريب.
(4) عطف على: قوله.
(5) أي: الماضي.

وشذ كأن[1] لم ترى قبلي أسيراً يمانياً[2].

(ويفتح الواو والياء في النصب وتثبت الألف) بحاله **(ويسقط الناصب والجازم النونات سوى نون جمع المؤنث)** فتقول: لم يغز، لم يغزوا، ولم يرم، لم يرميا، ولم يرض، لم يرضيا، ولن يغزو، ولن يرمي، ولن يرضى[3].

(قوله: ويسقط) لعمري هذا تكرار، تأمل.

بالجازم بناء على أن في حالة الرفع حركة مقدرة في الفعل وعمل الجازم إسقاطها، وهو مذهب سيبويه، أو به على القول بأنه لا حركة مقدرة فيه عند الرفع، فعمله إسقاط الحرف، وهو مذهب ابن السراج، ولذا لم يقل بالجازم.

(قوله: وشذ) ارتكب للضرورة لأنها ترد الأشياء إلى أصلها، ويمكن أن يقال: حذف الحرف وأعيد للضرورة.

ثم التمثيل هنا وفي بحث الجازم لعدم عمل الجزم بالفعل الناقص في الشعر إيماء إلى أن عدم الجزم ممتنع في غيره ولو للضرورة.

وقد يقال: أنه حذف الألف ثم أشبع حركة الراء فتولدت منه ألف، وفيه أن ألف الإشباع لا تكتب.

نعم يمكن الخروج عن الشذوذ بما قاله الدماميني من أن أصل ترى ترأى كتسئل، فقلبت للام ألفاً ثم نقل إلى موضع العين فصار تراء، فأدخل عليه الجازم فأسقط حركة الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

(قوله: كأن لم، إلخ) أوله:

* وتضحك مني شيخة عبشمية *

أي تعجبت من حالي، وتضحك مني امرأة عجوزة من عبادات الشمس أو من ولد عبد لشمس.

(قوله: ويسقط) أي هنا كما في «الصحيح»، ولم يكتف بما سبق فيه لئلا يتوهم من تعليل سقوط النون فيه بكونه عوضاً عن الحركة أنها لا تسقط هنا لعدم كونها عوضاً عنها هنا، وكذا توهم ذلك من تغاير سائر أحكامهما على أن طول الفصل جعله كأن لم يذكر فلا يرد أن هذا تكرار ينبغي إسقاطه.

---

1) خفف كان، أي: كأنه، ففيها ضمير الشأن، أي: لعله.
2) أصله: يمنياً بياءين، حذفت إحديهما وعوضت عنها الألف كقاص إعراباً. محمد حسن.
3) بإثبات الألف. سعد علي.

(وتثبت[1] لام الفعل في فعل الاثنين مطلقاً) لعدم موجب القلب في الثلاثة[2] حتى يحذف، أما في المكسور والمضموم فلعدم فتح ما قبل اللام. وفي المفتوح فلموجب الفتح بعده ولزوم اللبس[3] حين النصب، (وفي جمع الإناث) لسكونه[4]، (ويحذف من فعل جماعة الذكور[5] والواحدةِ المخاطبة) فتقول: يغزو يغزوان يغزَون، تغزو تغزوان تغزون، تغزو تغزوان تغزون، تغزين تغزوان تغزون أغزو نغزو.

(ويستوي فيه فعل جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعاً).

(قوله: ولزوم اللبس) لفظاً لا صورة، فافهم. (قوله: ويستوي فيه) أي في مضموم

(قوله: لام الفعل) فيه مع قوله: «الواو والياء والألف» تفنن.

(قوله: مطلقاً) أي غائباً أو لا، مذكراً أو لا.

(قوله: لعدم موجب) أي ولو كان حكماً بأن يوجد منه مانع فلا ترد صورة المفتوح.

(قوله: القلب) الأوضح قلبه ألفاً وحذفه.

(قوله: ما قبل اللام) أقام المظهر مقام المضمر لئلا يتوهم عود الضمير إلى المكسور والمضموم باعتبار كل واحد.

(قوله: فلموجب إلخ) يعني أن ما بعده ألف وهو يقتضي فتح ما قبله، فلو قلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لزم حذفها ليكون ما قبل ألف التثنية مفتوحاً فيلتبس عند دخول الناصب عليه بالمفرد فلا يعلم إن لن يرضى مفرداً ومثنى لكن اللبس في التلفظ لا الصورة لأن ألف المفرد تكتب ياء دون ألف المثنى.

(قوله: لسكونه) في الاستدلال به على الثبوت المقابل للقلب والحذف، تأمل. فلو قال: لعدم موجب القلب والحذف، لكان أولى.

(قوله: ويحذف) أي بعد قلبه ألفاً في نحو: يرضون، لجمع الغائب أو المخاطب أولاً كما في: يغزون ويرمون. فالمراد بحذف اللام ما يعمم حذف نفسه أو بدله.

(قوله: فيه) فيه استخدام لأن المراد بيغزوا في قوله: «تقول: يغزو، إلخ» نحوه مما يكون مضارعه مضموم العين وماضيه مفتوحه وبضميره ما كان مضارعه مضموم العين مطلقاً ليشمل الباب السادس، ويمكن التعميم فيما مر أيضاً.

---

(1) أي: لا تحذف.
(2) أي: في مضموم العين ومفتوحه ومكسوره.
(3) بالمفرد لو حذف بعد القلب لفتح ما قبل الألف. جوري.
(4) للزوم الفعل.
(5) بدون القلب في مكسور العين ومضمومه.

و(**التقدير مختلف**) فوزن جمع المذكر يفعلون[1] وتفعلون[2]، والمؤنث يفعلن[3] وتفعلن[4]، ويرمي ويرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمي نرمي. وأصل يرمون: يرميون، ففعل به إعلال رضوا، (**وهكذا حكم كل ما كان ما قبل آخره مكسوراً**) كـ: (**يُهدِي ويُناجي ويَرتجي وينبري ويستدعي ويرعوي**) أصله: يرعَوِوُ[5]، قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها خامسة ولم يدغم للثقل والإدغام.

العين فيشمل نحو سروا. (**قوله: والإدغام**) استئناف للتعليل أو حال.

(**قوله: والتقدير**) لأن لام جماعة الذكور محذوف دون الإناث، ولأن الواو ضمير والنون إعراب في الأولى، والواو ولام الفعل والنون ضمير في الثانية، كما نبه عليه بقوله: «فوزن، إلخ».

(**قوله: والمؤنث**) كفى الدار زيد والحجرة عمرو.

(**قوله: ففعل به، إلخ**) أي نقل حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته وحذفت، فالحركة الأصلية لعين يرمون غير باقية بخلاف يغزون.

(**قوله: وهكذا**) أي كحكم يرمي في جميع ما مر حكم إلخ، ولو ترك لفظ الحكم لكان أولى.

(**قوله: ما قبل، إلخ**) في بعض النسخ: ترك ما، وهو مبني على جعل قبل بالرفع اسم كان لا على حذف الموصول الذي هو اسم كان وإبقاء صلته؛ لأنه لا يحذف بدون كان، لكن المذكور في المصري أنه سوغ حذف اسمه استثقال تكرار الموصول.

(**قوله: وينبري**) الانبراء: الاعتراض، والارعواء: الكف.

(**قوله: لوقوعها**) مع عدم انضمام ما قبلها وكونه آخراً، وأما كسر ما قبلها فمرجح له؛ لأنه عند عدم صدق القاعدة عليه إذا تحركت وانكسر ما قبلها تقلب ياء.

(**قوله: للثقل**) لا يخفى أن الإدغام موجب للتخفيف مطلقاً لكنه في الإعلال أكثر، وأن قوله: «قد يوجب» مخالف لظاهر إطلاقهم من أنه للتخفيف، نعم الإدغام هنا لا يمنع ضم اللام في المضارع فيلزمه الثقل بانضمام الواو المشددة فيه بخلاف الإعلال. فلو قال: ولم يدغم لأن التخفيف في الإعلال أكثر ولأن إلخ، لكان أخصر وأولى، فاعرف.

---

(1) في الغيبة.
(2) في الخطاب.
(3) في الغيبة.
(4) في الخطاب.
(5) من باب الافعلال. سعد علي.

قد يوجب الثقل ويدرك بالذوق، ولأن الإدغام مقدم[1] على الإعلال لو لم يلزم بعد الإعلال أيضاً كما في اتعد[2] وبعده يفوت[3]، ولم يقلب الواو[4] ألفاً مع وجود قاعدته لئلا يلزم الضم على الياء. ويجري أيضاً[5] في الإدغام للزومه على الواو فيه[6]. ولم يقلب[7] ياء أيضاً[8] مع وقوعها[9] رابعة لأن قلب ما[10] فوق

(قوله: ويجري أيضاً) أي كما يلزم الضم من قلب الواو الأولى ألفاً، **(قوله: في الإدغام)** اللام للعهد، أي الإدغام المذكور.

(قوله: كما في، إلخ) تمثيل للمنفي وفيه أن اللام في اتعد ترجيح إعلال واحد هو قلب الواو تاء على إعلالين هما قلبه ياء وقلب الياء تاء لكون الإدغام واجباً على التقديرين، والكلام هنا في تقديم الإدغام على الإعلال بأن يدغم ولا يعل إذا لزم الإدغام بعده أيضاً وشتان ما بينهما، تأمل.

(قوله: وبعده) مرتبط بقوله المار: «ولم يدغم، إلخ» أي لم يدغم في يرعو، ولا قبل الإعلال ولا بعده. أما قبله فللثقل، وأما بعده فلفوات مقتضيه من اجتماع المثلين.

(قوله: ويجري) أي الضم فلا تقييد بقوله: «على الياء» لمنافاته لقوله: «على الواو» ففيه استخدام، يعني أن خلاصة الاستدلال على عدم قلب الواو الأولى ألفاً بقوله: «لئلا إلخ» جارية في صورة الإدغام المار، فإنها لو أدغمت في الثانية لزم ضم الواو المشددة دفعاً لالتقاء الساكنين وهو أثقل من ضم الياء. **(قوله: مع وقوعها)** أي وعدم انضمام ما قبلها.

---

(1) أي: إذا اجتمع في كلمة موجبة للإعلال والإدغام، فالإعلال مقدم لخفته بالوجدان، ولأن الإعلال متحقق بالحرف الواحد والإدغام بالحرفين. سعد الله.

(2) أصله: أوتعد، قلبت الواو تاء ابتداء وأدغم، ولم تقلب ياء مع صدق القاعدة إذ بعد قلب الواو ياء يلزم قلبه، أي: ثاء، والدغم في التاء، ودغمه. تأمل. أبو بكر.

(3) هنا الفوات شرط الإدغام بعد الإعلال.

(4) بعد الإعلال.

(5) أي: كما يلزم الضم من قلب الواو والأولى ألفاً.

(6) أي: في المضارع الذي هو ثقيل وإلا فالضم على الواو المشدودة نحو: هذا عدوٌّ غير متروك. ابن محمد صغير.

(7) أي: الواو الأولى.

(8) أي: كما يقلب ألفاً.

(9) أي: الواو الأولى.

(10) أي: الواو الذي.

الثلاثة إنما هو في لام الفعل، وقيل: لئلا يلزم اجتماع الإعلالين بلا فصل، ويجري في عدم[1] قلبه ألفاً. واعرورى[2] يعروري. وتقول[3]: يرضى يرضيان يرضون، ترضى ترضيان ترضين، ترضين ترضيان ترضين، أرضى نرضى. وهكذا[4] حكم كل ما كان ما قبل لامه مفتوحاً نحو: يتمطى ويتصابى ويتقلسى، وأصل مصادرها التمطو

(قوله: بلا فصل) فلا يرد يقون وأمثاله.

(قوله: ويتقلسى) أي لبس القلنسوة. قلنسوة كلاهست بي جيز برسرمي نهتد مثل باباغ وفيس نظام.

(قوله: وأصل مصادرها، إلخ) ولو كانت يائيات لقلب الضمة كسرة كالتمني والترجي والتقلسي. قال الجاربردي: إذ ليس في الكلمات ما آخره ياء بعد ضمة.

(قوله: في لام الفعل) أي لام لم يكن بعده لام أخرى، كما سيصرح به في آخر الناقص، ومراده باللام الأخرى ما يعبر عنه بلام ثانية وكان زائداً فلا يرد أنه مناف لما تقرر من الأولى من المكرر يكون أصلياً دون الثانية لدلالته على أن الثانية أصلية، على أن مراده لام الفعل يقيناً، وهنا يحتمل زيادتها ويؤيده قول بعض: بأن الثانية أصلية. هذا ويمكن التعليل بما يؤخذ من «شرح العلامة» من أنه لو قلبت الأولى ياء لزم الثقل المهروب عنه سيما في المضارع للزوم انضمام الياء المشدد فيه.

(قوله: بلا فصل) قيده به تنبيهاً على أن المراد بامتناع اجتماعهما في كلمةٍ واحدة تقارنُهما، وإلا انتقض بنحو: يقون ويقين.

(قوله: ويجري) لو كان معنى قوله: «وقيل لئلا، إلخ» وقيل: لم يقلب ألفاً ولا ياء لئلا إلخ، لم يحتج إلى قوله: «ويجري، إلخ»، ولعل القائل خصه بالثاني.

(قوله: واعرورى) لم ذكر الماضي هنا دون سوابقه.

(قوله: يتمطى) أي يتبختر في المشي ويتصابا أي يتمايل، من الصبوء وهو الميل، أصلهما يتمطو ويتصابو، قلبت الواو ياء لما مر، ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأما يتقلسى أي: يلبس قلنسوة فيائي كما قاله السيد قدّس سرّه. ومن هذا يظهر لزوم كتابة الألف فيها بالياء وكتابتها

---

(1) أي: عدم واو الأولى ألفاً بعد قلب الواو الثانية.

(2) وهو: افعوعل مثل اعشوشب، يقال: اعروريت الفرس، أي: ركبته عرياناً، والأصل: اعرورو، يعرورو، قلبت الواو ياء. سعد علي.

(3) في يفعل بالفتح. سعد علي.

(4) أي: مثل يرضى في الأحكام والإعلال. سعد.

والتصابو[1] والتقلسو، قلبت الواو ياء[2] لرفضهم الواو[3] المتطرفة المضموم ما قبلها في الأسماء المتمكنة. وواو ألو متعرِّضة[4] للقلب ياء لأنها إعراب، وهو[5] مبني، ولا أثر للمدة الفاصلة، أي بين الواو والضمة في الجمع كـ: عتي جمع عات،

(قوله: **المضموم ما قبلها**) أي الثالث لا كواو سو مخفف سوء كقفل.

(قوله: **في الأسماء المتمكنة**) أي العربية لا كأرسطو الوضعية ولا كيدعو اسماً.

بالألف كما في بعض النسخ من قلم النساخ.

(قوله: **التقلسو**) مشعر بأن الياء الأصلي في المصدر تقلب واواً ثم تقلب الواو ياء لما مر من أنه يائي وهو بعيد، فالحق فيه تبديل ضمة ما قبله بالكسرة فقط، ولعل ما ذكره مبني على كونه واوياً.

(قوله: **قلبت الواو**) صادق بقلب الضمة كسرة ثم انقلاب الواو ياء لانكسار ما قبلها، وبقلب الواو ياء ثم الضمة كسرة وإلى كل منهما ذهبت طائفة.

(قوله: **المتطرفة**) أي الأصلية المتطرفة، فلا تنتقض القاعدة بكفواً أحد، على قراءة من يضم الفاء لأنه مخفف كفأ بالهمزة.

(قوله: **المتطرفة**) أي وضعاً فلا يرد نحو: سو، مخفف سوء، كقفل.

(قوله: **في الأسماء**) أي بحسب أصل الوضع العربي، فلا يرد نحو: يدعو وأرسطو، مما نقل من الفعلية إلى الاسمية أو من العجمية إلى العربية. هذا واحترز بالاسم عن نحو: يدعو ويغزو، وبالتمكن عن نحو: ذو، مما هو اسم مبني.

(قوله: **وواو، إلخ**) يعني لا تبطل القاعدة جمعاً بواو أو لو وهو، أما الأول: فلأنه يقلب ياء في حالة النصب والجر والكلام في الواو الثابت على كل حال وإلا انتقض بالأسماء الستة حال الرفع على أنه يمكن القول بأنه لما قام مقام الضمة كان في حكمها.

وأما الثاني: فلأن لفظ هو مبني والكلام في المعرب.

(قوله: **ولا أثر**) أي في منع قلب الواو ياء. والحاصل: أن القياس في جمع نحو: العاتي العتو، لا العتي، لأن موجب قلب الواو ياء وهو التطرف وانضمام ما قبلها منتف لأن ما قبله مدة ساكنة، لكن لما كان الجمع ثقيلاً حرياً بالتخفيف جعلت المدة لضعفها كالمعدوم، والضمة كأنها

---

(1) تصابى: عشق.
(2) والضمة كسرة.
(3) وكذا الياء. جوري.
(4) أي: متهيئة.
(5) أي: لفظ: هو.

أصله: عُتُوٌّ، قلبت الأخيرة ياءً لهذه القاعدة[1] بخلاف المفرد كعَتُوا عُتُوّاً[2] ومغزوٌ فلا يجب[3]، لكن يجوز[4] في مغزو مغزى[5] دون عتوّ.

ولفظ الواحدة المؤنثة في الخطاب كلفظ الجمع في بابي يرمي ويرضى. والتقدير مختلف، فوزن الواحدة تفعِلِينَ وتفعلَيْنَ، ووزن الجمع تفعِلن وتفْعَلْنَ، والالتباس فيهما وفي يغزو في حالة الرفع دون النصب والجزم، والأمر منها[6]: أغزُ أغزوا إلخ، وارم ارمِيا إلخ، وارضَ وارضيا إلخ، وأعيدت اللام المحذوفة ببناء الأمر

....

قبل الواو، فقلبت هي بالياء والضمة بالكسرة ثم الواو الأولى بالياء وأدغم في الثانية كما في سيد.

(**قوله: المفرد**) مصدراً أو اسم مفعول كما أشار إليه بالمثالين، لكن الثاني لكونه أقل من الأول جوز فيه ذلك الإعلال كالجمع. وأما وجوده في الأول كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[7] فغير معتد به لقلته.

(**قوله: يجوز**) المجوز هنا ثقل اللفظ، وفي الجمع ثقل المعنى.

(**قوله: في بابي، إلخ**) المراد بهما كل ما كان ما قبل لامه مكسوراً أو مفتوحاً ثلاثياً أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه، والقول بأنه يتجه عليه أن التقدير في تقلسى غير مختلف، ففيه أن تقدير تتقلسين للواحدة المخاطبة تنفعلين، وللجمع المؤنث تنفعللن، لما مر من أنه يعبر عن الزائد بلفظه إلا المكرر للإلحاق، وظاهر أن ياء الأولى ياء المخاطبة إذ المحذوف ياء الإلحاق فيعبر عنه بلفظه، وياء الثانية هو ما زيد للإلحاق فيعبر عنه بميزان ما تقدمه، فاعرف.

(**قوله: تفعلن**) بكسر العين إذا كان من يرمي، وبفتحه إذا كان من يرضى، ففيه نشر مرتب أو مشوش وقس عليه وزن الجمع. (**قوله: فيهما**) أي في البابين المذكورين بين الجمع المؤنث والواحدة المخاطبة، وفي يغزو بين جمعي المذكر والمؤنث غائبين أو مخاطبين إلخ.

(**قوله: دون، إلخ**) لأن النون يحذف فيهما في الواحدة المخاطبة والجمع المذكر بخلاف نون جمع المؤنث، فيحصل الفرق بوجود النون وعدمه.

---

(1) ثم أعلّ إعلال: مرميّ.
(2) مفعول مطلق.
(3) أي: القلب.
(4) للثقل لأن زيادته كثيرة والالتباس في عتو بالجمع لو قلبت. الجوري.
(5) لأنه بسبب كثرة الحروف حصل فيه التطويل فيليق به التخفيف. إبراهيم.
(6) أي: من هذه الثلاثة. سعد علي.
(7) سورة مريم: الآية 69.

مع نون التأكيد كاغزون[1] وارمين[2] وارضين برد الألف المعادة ياء.

ولا يعتد[3] بحركة واو الجمع وياء المخاطبة مع نون التأكيد لأنه مع الضمير البارز كالمنفصل كما مر.

واسم الفاعل منها: غاز غازيان غازون[4] غزّاء غزًّى غُزاةٌ بضم الفاء وتخفيف

(قوله: **برد الألف المعادة ياء**) ضرورة تحركها لأجل النون المحمول على ألف التثنية في المفرد والألف لا يقبل الحركة.

(قوله: **واسم الفاعل منها**) أي من هذه الثلاثة كما في «الشرح».

وكان الواجب أن يقول قبل قوله: وأصل غاز غازو إلخ، وكذلك رام، إلخ، وراض إلخ، كما قال المصنف.

لعله فاته لاشتغاله بتصحيح التكاسير، فتأمل.

(قوله: **اللام**) لأنها بمنزلة الحركة في الصحيح فتعاد مثلها.

(قوله: **نون التأكيد**) إضافة المؤثر إلى الأثر أو المعلم إلى العلامة.

(قوله: **برد إلخ**) أي بإعادة الألف وردها إلى الياء لأنها لا تقبل الحركة. وقد يقال: فليعد الياء أولاً لأنه لام الفعل في الأصل.

(قوله: **لأنه، إلخ**) ولأنه لو أعيد اللام لبقي التقاء الساكنين بحاله لعروض حركتي الواو والياء الضميرين، تأمل.

(قوله: **منها**) الأولى منه ليعود الضمير إلى الناقص وكأنه تبع الأصل فيما ذكره.

لكن الضمير فيه عائد إلى الثلاثة كما في «شرح العلامة» وهو حسن فيه لأنه قال بعد ذكر ما يتعلق بغاز: وكذلك رام راميان رامون، وراض راضيان راضون، بخلاف المؤلف.

---

(1) بإعادة الواو للتعدية. سعد علي.

(2) بإعادة الياء. سعد علي.

(3) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: أنت قلت: أعيدت اللام المحذوفة لبناء الأمر مع نون التأكيد فلم لم تعد اللام في نحو: راضون وأرضين؟ فأجاب بقوله: ولا يعتد بحركة واو الجمع وياء المخاطبة... إلخ. شرحه.

(4) أصله: غازوون قلبت الواو الأولى ياء فصارت غازيون، ثم نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها فالتقى الساكنان فحذفت الياء فصارت غازون. كيلاني.

لعين، وهذا البناء مختص بالناقص، غُزوٌ غزوانٌ غِزاء أصله غِزاوٌ قلبت الواو همزة

(**قوله: قلبت الواو همزة**) أو الياء، تأمل.

(**قوله: غواز**) رفعاً وجراً. (**قوله: غوازي**) نصباً.

(**قوله: لأن المؤنث فرع المذكر**) أو نقول: الأصل غازي، تأمل. (**قوله: غزو**) ما رأيته في النسخ هو غزو بضم فضم على قياس الصحيح فلعل تقبل الواو المتطرفة المضموم ما قبلها لكونه في معرض الإسكان إذ إسكان عين مثله في الجموع مثل: حُمُرِ وحُمْرِ أكثر منه في المفردات مثل: عُنُق وعُنْق، أو لئلا يلزم مثل دئل وهو مرفوض. هذا ما يمكن في التوجيه، والصواب: أن هذا الجمع مفقود في المعتل اللام كما نص عليه في «الأوضح» لابن هشام، والله أعلم.

(**قوله: غزوان**) فإن قلت: مثل ضيفان ووغدان جمعاً منصرف أو غير منصرف، قلت: جائز الصرف ومقابله. فمن قال: الألف والنون في الصفة شرطه انتفاء فعلانة يقتضي الثاني، ومن قال: وجود فعلي يقتضي المقابل، لكن في عصمش في قول المصنف هما في الصفة بانتفاء فعلانة. وشرَطَ ابن مالك واللبابُ أن يكون على وزن فعلان بفتح الفاء واستدل عليه بانصراف فرسان وشجعان وملأمان وملكعان، والاستدلال بالأولين تام دون الأخيرين فإنهما مختصان بالنداء فما تبين انصرافهما. ولك أن تقول: اشتراط وجود فعلي وانتفاء فعلانة كذلك يفيدان اشتراط فعلان لأنهما لا يتصوران بضده، انتهى.

وفي بحثه بحث إذ يتوقف على معرفة الأسماء اللازمة النداء وجوباً على أنه قال في باب النداء «المنادى» وهو سواء كان لازم النداء في سعة كما جاء على مفعلان نحو: ملأمان، بمعنى اللئيم، وملكعان بمعنى المكعى أي اللئيم، والغالب فيه الست، ويندر مكرمان للكريم.

وجوّز ابن مالك استعمال مفعلان لغير النداء في السعة على قلة إذ لم يكن لازم

(**قوله: هذا البناء**) أي فعلة بضم ففتحتين مختص بالناقص المستعمل في ذوي العقول كما أن فعلة بفتحتين كفسقة مختص بالصحيح المستعمل فيها. وأما بقية الأبنية فتوجد في الكل، فليس في ذكرها فائدة يعتد بها إلا بيان إعلال غزى وغزاء وغواز.

(**قوله: أصله**) لم يذكر أصل غزاة، وهو غزوة، فقلبت ألفاً لوضوحه.

(**قوله: قلبت الواو**) أي بالذات أو بالواسطة بأن قلبت هي ياء والياء همزة، لكن الثاني بعيد.

ابتداء لأنهما[1] تقلبان همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة ككساء[2] ورداء[3]، وقلبت[4] ألفاً ثم حركت[5] كما مر في صائن غَزِيٌّ أصله غزو وقلبت الواو[6] الأخيرة ياء للقاعدة السابقة في تمط. ولم يعتدّوا بالمدة في[7] المجموع حاجزاً[8] لثقل الجمع فكان ما قبلها مضموم فصار غُزُوىً، ثم أعل إعلال مرمى كما يأتي فصار: غُزِيٌّ غُزَواءُ غازيةٌ[9] إلخ.

النداء المطلوب إقباله بحرف إلخ، فانظر ماذا ترى.

(**قوله: ثم حركت**) فيه تسامح إذ الألف لا يقبل الحركة فمراده: ثم قلبت الألف همزة، ثم، إلخ.

(**قوله: أصله، إلخ**) لو تركه إلى قوله: «غزواء» وقال: وإعلاله كإعلال عتى لكان أخصر وأشمل، وأما الأول فظاهر، وأما الثاني فلإشعاره بجواز كسر الفاء، فليفهم.

(**قوله: ولم يعتدوا، إلخ**) أي فلا يرد أن قاعدة تمط غير جارية هنا لعدم انضمام ما قبل الواو الأخيرة.

(**قوله: غزواء**) لم تقلب الواو فيه بالألف لئلا يلزم تغيير البنية ويقع الالتباس.

(**قوله: غواز**) أي في الرفع والجر بالتنوين، وهو تنوين الصرف أو عوض، إما عن الحرف أو عن الحركة، لأن أصله غوازي بالتنوين، فالتقى الساكنان بعد حذف حركة الياء للثقل فحذفت الياء ثم التنوين لصيغة منتهى الجموع لأن المحذوف كالثابت ثم عوض عن الياء بالتنوين لخوف عودها بزوال المانع. وهذا إذا تقدم الإعلال على منع الصرف وإن كان بالعكس فتحذف الضمة للثقل والياء للتخفيف، ثم عوض عنها أو عن حركتها بالتنوين.

---

(1) أي: الواو والياء.
(2) أصله: كساو، الكاف للتنظير.
(3) أصله: رداي.
(4) الواو.
(5) أي: جعلت همزة متحركة. الجوري.
(6) والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الأسماء دون الأفعال. ابن حيدر رحمه الله.
(7) الجمع.
ـ كما مر في عتى.
(8) مفعول ثانٍ ليعتدوا.
(9) غازيتان غازيات غواز كجوار. تأمل. إشارة إلى أنه مبني مثل جوارٍ لأنه مشابه لنزال فافهم. محمد الصغير.

وجمع تكسيرها: غوازٍ، غوازِيّ. وأصل غاز غازٌ وقلبت[1] ياء لأن كل واو متطرفة مكسور ما قبلها تقلب ياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد حذف الضمة كما قلبت في غُزِيَ[2]. وإذا أدخلتَ لام التعريف عادت الياء.

ثم قالوا: غازية، لأن المؤنث فرع المذكر والتاء طارية فلا تعتبر. واعتبرت في قلنسوة[3] لعدم[4] إعلال تمطى لأن أصله[5] على التاء دون هذا. وجاز أن يكون

....

(قوله: **لأن كل، إلخ**) يؤخذ منه أن أسماء حروف التهجي من الموضوع بالوضع العام لموضوع له، كذلك لأن الموضوع الذكري في الموجبة الكلية لا بد أن يكون كلياً لا للموضوع له الخاص كأسماء الإشارة. والتعدد المستفاد من كلمة: كل، هو التعدد باعتبار وقوعها في الكلمات لا باعتبار التلفظ، إذ التعدد بحسبه لا يعتبره أرباب العربية وإلا لجعلوا وضع الضرب نوعياً لا شخصياً، فاحفظها وإن كانت فائدة أجنبية لنفاستها.

(قوله: **كما قلبت، إلخ**) مرتبط بقوله: «تقلب» فلو قدمه على قوله: «ثم حذفت» وقال كما في غزى لكان أخصر وأولى.

(قوله: **الياء**) واوياً كان كالغازي والراضي، أو يائياً كالرامي، لزوال علة الحذف. ومن خصص عودها بالغازي ينظر إلى ما هو المطلوب هنا.

(قوله: **لأن المؤنث**) يعني لو قيل: واو غازوة غير متطرفة وكل غير متطرفة لا تقلب ياء فلم قلبتها ياء؟ قلنا: نمنع الكبرى تارة مستنداً بأنه إنما يكون كذلك لو كان القلب بالأصالة وهنا بتبعية المذكر، فلا يلزم تطرفها، والصغرى أخرى بسند أن التاء طارئة فهي كالمعدوم والياء متطرفة فظهر أن كلاً من الجوابين يمكن كونه منعاً إلا أنه أخر ما يتعلق بالصغرى مع أن الأحسن تقديمه لئلا يلزم الفصل بالأجنبي بينه وبين ما يرتبط به، وهو قوله: «واعتبرت، إلخ».

(قوله: **لعدم إعلال**) لا يخفى أن عدم إعلال تمطى معلول الاعتبار بحسب نفس الأمر، وكون وضع قلنسوة على التاء علة له بحسبها، فقوله: «العدم إلخ» برهان آني، وقوله: «لأن أصله، إلخ» برهان لمي. ويمكن كون اللام في قوله: «لعدم» للعاقبة كما في لدوا للموت.

(1) الواو.
(2) الواو ياء في المبني وللمفعول من الماضي. سعد علي.
(3) لا علة له. الجوري.
(4) دليل لثبوت الاعتبار.
(5) أي: وضعه.

القلب[1] هنا لوقوعها[2] رابعة، وجمع تكسير الفعيل بمعنى الفاعل: غُزَواءُ غِزَاءٌ غُزُو غَزْوانٌ غِزْوانٌ أغْزَاءُ[3] أغْزِياء أغزِيَةٌ غُزِيٌّ غَزَوى. وعليك بإعلال ما أعل لمعرفتك[4] مما سبق غزيَّةٌ إلخ، غِزاء[5] غزايا أصله: غزايُو، قلبت الياء همزة والواو ياء فكرهوا

(قوله: غزايا) أصله غزاوي بألف التأنيث كندامى في نديم.

(قوله: أصله غزايو) فتحت الياء فانقلبت الواو ألفاً بلا واسطة أو بها ولم تقلب الياء همزة لئلا يلزم الإثقال، فافهم.

(قوله: قلبت الياء همزة) في غزايو.

(قوله: والواو ياء) في غزائو.

(قوله: فكرهوا) لعل الكراهة في الجمع الأقصى فلا يرد غزائي الآني في فعيل بمعنى مفعول، تأمل.

(قوله: لوقوعها) أي مع عدم انضمام ما قبلها فلا يرد نحو قلنسوة، أو تقول: هذا إذا لم يكن بعده حرف آخر أصلي والتاء في غازية غير أصلية بخلاف قلنسوة كما صرح به.

(قوله: غزو) كأنه بضم فسكون وإن كان بناء الصحيح بضمتين لأن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها مرفوضة إلا أن يقال جوز هنا حملاً على نحو نصر من الصحيح.

(قوله: بإعلال) أي بقلب الواو همزة في إغزاء وياء في أغزياء وأغزية وبإجراء إعلال عتى في غزى.

(قوله: قلبت همزة) لوقوعها بعد ألف زائدة وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار: غزائي، بهمزة بين الألف والياء.

(قوله: فكرهوا) يتجه أن علة الكراهة جارية في غزائي الآتي في جمع الفعيل بمعنى المفعول. إلا أن يقال: اعتنوا برفع ما هو مكروه في جمع للفعيل بمعنى الفاعل لكونه أصلاً بالنسبة إليه.

(قوله: غزايا) بلا تنوين لكونه صيغة منتهى الجموع ولئلا يلزم التقاء الساكنين.

---

(1) أي: قلب الواو ياء.
(2) أي: الواو في غازية.
(3) أصله: اغزواء قلبت الواو ياء حملاً على مفرده، أعني: غزى أصله غزيوا. إبراهيم.
(4) من إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول محذوف، أي: لمعرفتك إياه. محمد.
(5) بكسر الفاء.

همزة مكسورة بين حرفي علة ففتحوا الهمزة وقلبوا الياء ألفاً فصار غزائي، فكرهوا لهمزة بين ألفين قلبت ياء فصار غزايا.

قال ابن الحاجب: وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة بعد ألف في باب مساجد

(قوله: فصار غزائي) أي فحذفت التنوين لكونه في الأصل جمع أقصى أو لمشاكلة نحو سكارى.

(قوله: وتقلب الياء إذا، إلخ) وأشمل من هذا قول الموضح ويبدل الواو والياء من لهمزة في باب مفاعل إذا وقعت بعد ألف مفاعل وكانت عارضة في الجمع وكانت لام لجمع همزة أو واواً أو ياء.

وخرج بالعروض نحو المرائي فإن الهمزة ثابتة في المفرد؛ لأن المرآة من الرؤية مرايا شاذ، وخرج بكون اللام ما ذكر نحو صحائف وعجائب ورسائل.

وأما ما حصل فيه الشروط الثلاثة فيجب فيه قلب الكسرة فتحة ثم قلب الهمزة ياء ي ثلاث مسائل، وهي أن يكون لام الواحدة همزة أو ياء أصلية أو واواً منتقلة أو واواً في سألة واحدة وهي أن يكون لام الواحد واواً ظاهراً.

فمثال ما لامه همزة: نحو خطايا أصله خطائي، فأبدلت الياء همزة كما في نحو صحائف فصار خطاءِءُ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء سيما بعد الهمزة المكسورة فصار خطائي، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة إذ كانوا يفعلون ذلك للتخفيف فيما لامه صحيح كالمذاري والعذاري فها هنا أولى، ثم قلبت الياء ألفاً فصار خطاءاً فأشبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة ياء فصار خطايا، بعد خمسة إعلال.

ومثال ما لامه ياء أصلية: قضايا أصله قضايي أبدلت الياء الأولى همزة ثم قلبت الياء ألفاً والهمزة ياءً فصار قضايا بعد أربعة أعلال.

ومثال ما لامه واواً: قلبت في المفرد ياء مطايا أصله مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ثم قلبت الياء ألفاً فصار مطايا بعد خمسة أعلال.

ومثال ما لامه واو ظاهرة: غزاوي بعد خمسة أعمال وقلبت الهمزة هنا واواً ليشاكل الجمع الواحد، وما جاء بخلاف ما ذكر فشاذ كهداوي في هدية، ومناآ بالهمزة في منية، وخطاءء بهمزتين أولاهما مكسورة في خطيئة.

(قوله: قال ابن، إلخ) بيان لضابطة قلب الياء ألفاً والهمزة ياء.

وليس مفردُها كذلك أي بهمزة ألفاً، والهمزة ياء كشوايا[1] جمع شاوية بخلاف شواء جمع شائية[2]. ويمكن أن يقال: أصله: غزائو، بأن تكون الهمزة زائدة ابتداء إذ لا دليل[3] على قلبها من الياء، وبمعنى[4] مفعول غَزِيٌّ غزيّانِ غَزْوَى غُزائي[5] غَزَواءُ للذكور والإناث.

(قوله: **وليس مفردها كذلك أي بهمزة ألفاً**) قال الرضى: أي ليس بعد ألف مفرده همزة بعدها ياء، انتهى. فتفسير المصنف قاصر إذ يرد خطايا وشأيا في جمع خطيئة وشيئة فعيلة من مهموز اللام، فافهم.

(قوله: **أصله**) أي غزايا.

(قوله: **إذ لا دليل، إلخ**) فيه أن وجود الياء في المفرد دليل على ذلك والأسهل

(قوله: **كذلك**) أي فيه ياء واقعة بعد همزة بعد ألف لأنه لو كان كذلك لم يقلب الياء همزة والهمزة ياء لموافقة الجمع للمفرد، فيقال في جمع شائية: شواء لا شوايا، كما صرح به.

فقوله: «أي بهمزة» قاصر لاقتضائه أن لا يجوز في خطيئة مهموز اللام خطايا، إلا أن يحمل الهمزة على ما ذكره سابقاً، تأمل.

(قوله: **شاوية**) لم يقلب الواو فيه همزة كما في قائله لعدم إعلال عين فعليل، وهو شوى.

(قوله: **إذ لا دليل**) أي لجواز أن لا يكون ياء المفرد باقياً في الجمع بأن يكون تكسيره بحذف ياء مفرده وزيادة الهمزة والتكسير بالحذف والزيادة كثير فاندفع القول بأن وجود الياء في مفرده دليل على قلبها من الياء. نعم لو كان جمع تصحيح لتم لكنه ليس كذلك.

---

(1) أصله: شوائي بعد الإعلال السابق في غزائي ثم أعل إعلاله فصار شوايا.
ـ من شويت اللحم وهو لفيف مقرون. مناهج.

(2) اسم فاعل من شئيت أي سبقت وهي ناقص مهموز العين والأصل: شوائي، فإنه وإن كان الياء فيها واقفة بعد همزة كائنة بعد ألف في باب ساجد لكن لم تقلب الياء فيه ألفاً ولا الهمزة ياء لأن الياء كانت واقعة بعد همزة كائنة بعد ألف منه مفردها أيضاً، فروعي ذلك تصدياً لمشاكلة الجمع للواحد. جار بردي.
ـ لكن حذفت ضمة الياء لثقلها عليها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين فصار شواذ. محمد.

(3) قاطع. فافهم، أبو بكر رحمه الله.
ـ وجهه إشارة إلى أن خبر لا محذوف وهو قاطع أو موجود أو غيرهما. محمد.

(4) عطف على قوله: بمعنى الفاعل.

(5) بضم الغين ومد الزاء والهمزة المفتوحة.

وفي[1] الفعول[2]: غُزُوٌ[3] غُزَواءُ[4] إغزاء لهما. وتقول في[5] المفعول من الواوي: مغزو.

ومن اليائي: مرمى، أصله مرموي بقلب الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وأولاهما ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها

الأوفق بعدم الانصراف ما قلته في بعض الحواشي من أن مثال قضايا ومنايا وبرايا فعالى أصالة بحذف لين من المفرد وزيادة ألف التأنيث وقلبت الواو ياء في نحو مطايا كما في المفرد، وقلبت الهمزة ياء في نحو زرايا في زرية لوقوعها بين ألفين، إلا أنهم لاحظوا الصحيح مثل صحائف ورسائل في القلب همزة واستعمل نحو خطاءء بهمزتين ومنآء بهمزة بين ألفين شذوذاً فارتكبوا تلك التصريفات التي ذكروها.

(قوله: غزو) وفيه ما فيه.

(قوله: لهما) أي للفعول بمعنى الفاعل والفعول بمعنى المفعول، أو للمذكر والمؤنث في الفعول بمعنى الفاعل، وأما بمعنى المفعول فلم نرها في كلامهم.

(قوله: في كلمة واحدة) حقيقة كمرمى أو حكماً كمسلمي.

(قوله: وكسر ما قبلها) أي إذا كان مضموماً فلا يرد نحو ريان.

(قوله: في الفعول) بمعنى الفاعل أو المفعول فإنهما مشتركان في صيغ جمع التكسير للذكور لا في الإناث على رأي المؤلف، فإن ما ذكر جموع الإناث للذي بمعنى الفاعل. وأما فعولة بمعنى مفعولة فجمعه المكسر فعائل، فضمير قوله: «لهما» للفعولين. ويمكن عوده إلى المذكر والمؤنث وتخصيص الفعول بالأول لكن يكون كلامه قاصراً.

(قوله: في كلمة واحدة) وحدة حقيقية أو اعتبارية كما في مسلمي.

(قوله: قلبت) طلباً للخفة ولذا لم يعكس. واشترط سكون الأولى ليمكن الإدغام بعد القلب، ويشترط أيضاً أن لا يكون سكونها عارضاً فخرج نحو: قوي بسكون الواو وللتخفيف في قوي بكسره فإنه لا يدغم ولا يعل.

(قوله: وكسر) أي إن كان مضموماً استثقالاً للضمة قبلها فلا يرد نحو: أيام وديار.

---

(1) أي: وجمع تكسير الفعول فهو عطف على قوله: الفعيل.
(2) بمعنى الفاعل.
(3) بضمتين.
(4) بفتحتين بعد ضم.
(5) اسم. كيلاني.

بشرط أن لا يكون الأول منهما[1] بدلاً كـ: سُوِيرَ وديوانٍ[2]، وأن لا يكون في افعلَ ولا عَلَم نحو: أَيْوَمَ[3] وحَيْوَةَ[4]، وأن لا يكون الياءُ للتصغير إذا لم يكن الواو طرفاً نحو: أُسَيْوِدَ.

وكثر في الواوي مغزى وإن خالف القياس تشبيهاً بنحو: عتي. ولم يجز في

(قوله: كسوير) ولا يجوز فيه القلب والإدغام لئلا يلتبس بالماضي المجهول من التفعيل.

(قوله: وديوان) أصله دووان لاجتماع الإعلالين واللبس بنحو كذاب، تأمل.

(قوله: طرفاً) احتراز عن عصيوة تصغير عصا.

(قوله: أسيود) غير منصرف كأبيطر حملاً على المكبر.

(قوله: بشرط أن، إلخ) قضيته أن هذا شرط سواء كان الأول منهما واواً أو ياء ولذا أتى بمثالين البدل في أولهما واو وفي ثانيهما ياء. وسر عدم الإدغام فيهما التباس الأول بمجهول باب التفعيل، والثاني بمصدر باب المفاعلة. لكن كلامه يوهم أن هذا شرط لكسر ما قبلها وليس كذلك، فلو قال بعد قوله: «ساكنة» وغير بدل لكان أخصر وأولى ولم يحتج إلى قوله: «بشرط أن لا يكون الأول منهما بدلاً». (قوله: كسوير) مجهولساير، فالواو فيه بدل الألف.

(قوله: وأن لا يكون) لأن أفعل التفضيل شبيه الأسماء الجامدة والعلم كالأمثال لا يغير عن مورده فلا ينصرف فيهما.

(قوله: نحو أيوم، إلخ) نشر مرتب.

(قوله: للتصغير) هذا شرط لوجوب الإدغام لا لجوازه لأنه جائز في أسيود وجديول بأن يقال: أسيد وجديل، ولو كان شرطاً للجواز لامتنع فيهما. وأما الشروط السابقة فللجواز فذكرها في سلك واحد ركيك. (قوله: وكثر) أي قلب الواوين في مغزو، وبالياء تحرزاً عن اجتماع الواوين فيقال: مغزى.

---

(1) أي: من الواو والياء.

(2) لا يقلب الواو ياء للزوم إعلالين بنوع واحد. سعد الله.

(3) أفعل التفضيل في قولهم: يوم أيوم، كما في قولهم: ليل أليل قصداً للمبالغة في الليلية واليومية. مصري.

(4) بالمهملة وسكون بين فتحتين علم لرجل ممنوع عن الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي. ابن السيد جامي.

ـ علم رجل لا يتصرف فيه بقلب وغيره.

نحو: عد، ومفرداً عدى، مع صدق قاعدة وقوع الواو رابعة[1] لعدم الاعتداد بالمدة فكان ما قبلها مضموم.

وإنما أجازوا[2] في مغزى لأنه أثقل[3] أو لأنه قلبت[4] في فعله المجهولِ[5]، ولذا لم يأت من نحو: يرضى إلا مرضي[6]، وفِعلُ عدوٌ معلومٌ[7] لم تقلب[8] فيه

(**قوله: مع صدق قاعدة**) بحسب الظاهر لما يأتي في بيان هذه القاعدة، فانتظر.

(**قوله: فكان ما قبلها مضموم**) وكأن الكلمة على ثلاثة أحرف.

(**قوله: وإنما أجازوا في مغزى**) تشبيهاً بنحو عتى.

(**قوله: ولذا لم يأت**) أي لأجل أن القلب في الفعل يكون باعثاً للقلب في اسم المفعول لم يأت من الواوي في الباب الرابع إلا بالياء إذ فعله مطلقاً ماضياً أو لا معلوماً أو لا تقلب واوه ياء، فتدبر، ثم في الحصر بحث[9]، ويفهم من قوله: وفعل عدو معلوم، أنه إذا كان بمعنى المفعول تقلب واوه ياء وهو أيضاً ممتنع، فتأمل.

(**قوله: فكان ما، إلخ**) الأنسب بقوله: «وقوع الواو رابعة» أن يقول: فكانت الكلمة على ثلاثة أحرف، ويمكن حمله على الاحتباك بأن يقال: حذف هناك ذلك بقرينة قوله: «وقوع، إلخ»، وقولنا غير مضموم ما قبلها بعد قوله: «رابعة» بقرينة قوله: «فكان إلخ».

(**قوله: أثقل**) أي من عدو لكونه أكثر منه حروفاً ففيه حذف المفضل عليه كما في: الله أكبر.

(**قوله: قلبت**) بخلاف عدو فإنه لم يقلب في فعله المجهول إذ ليس له فعل مجهول هذا مقتضى سوق كلامه. وفيه أن المدعي عدم القلب في عدو سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول والدليل يثبت الشق الأول فلا يتم التقريب.

(**قوله: ولذا**) أي لأجل تبعية اسم المفعول للفعل في القلب.

(**قوله: إلا مرضي**) الحصر ممنوع في «الصحاح» فهو مرضي، وقد قالوا: مرضو، فجاءوا به على الأصل والقياس.

---

(1) غير مضموم ما قبلها. جوري.
(2) أي: القلب.
(3) من عدوّ. قولي.
(4) الواو ياء. كاتبه.
(5) وهو يُغْزىٰ سواء قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة ثم قلبت ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت ألفاً ابتداءً لهذه القاعدة ووجه قلبها في اسم المفعول موافقاً لفعله في الإعلال. محمد اللهم اغفر لي.
(6) للزوم القلب في فعله.
(7) إن قلبت فيه. محمد.
(8) للالتباس باليائي.
(9) في القاموس: هو رضو ورضي. فتأمل.

كـ: يعدو.

(تنبيه): لم يعتدوا في عدوٍّ ومغزوٍّ على ما هو القياس بالمدة في قاعدة وقوع الواو رابعة فصاعداً، واعتدوا بها في المفرد[1] في قاعدة تمطى، فامتنعوا من القلب في كلتا

(قوله: كيعدو) الكاف للأفراد الذهنية أو لأن المراد بيعدو المثال.

(قوله: لم يعتدوا) أي جعلوها كلها فاقدة، أي لم ينظموها في عدد الحروف المستقلة بل جعلوها كالضمة. (قوله: في عدو ومغزى) أي في المفرد.

(قوله: واعتدوا) أي لم يجعلوها ضمة خالصة. والحاصل: أن الأصل في مثله عدم قلب الواو ياء كي لا يجتمع إعلالان إلا أنه قلبت في الجمع بإحدى القاعدتين لثقل الجمع والضمتين مع الواوين ثم حملوا نحوَ مغزى لثقله بكثرة الحروف عليه، ونحو ضُحِوٌّ لثقله باجتماع الضمتين. قال الجاربردي: ومنه ضحى يضحو ضحيّا، إذا برّزت الشمس، وعتا الملك[2] يعتو عتياً، إذا تَجَبَّرَ، وعسا الشيخُ يعسو عُسيّاً إذا كَبُرَ ونحو عدو ليس نحوهما[3] هاءً. (قوله: في المفرد) تفنن.

(قوله: كيعدو) الكاف استقصائية، والأولى: وهو يعدو.

(قوله: لم يعتدوا) أي جعلوها في حكم الساقط وقالوا بعدم صدق قاعدة القلب عليه؛ لأن ما قبل الواو فيه حرفان والمدة بمنزلة الضمة فلا يقال عدى في المفرد.

(قوله: واعتدوا) بأن قالوا: لا يصدق عليه قاعدة تمطى؛ لأن ما قبل الواو مدة ساكنة لا ضم فلا تقلب ياء. والحاصل أن لنا قاعدتين، إحداهما: أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها تقلب ياء كما في تمطى. وثانيتهما: أن الواو الرابعة الغير المضموم ما قبلها تقلب ياء فإن لم يعتد بالمدة لزم انقلاب الواو ياء في عدو مفرداً أو جمعاً بمقتضى القاعدة الأولى وإلا لزم قلبها بها بمقتضى الثانية، إلا أنهم أخرجوه عن القاعدتين فلم يعملوا بشيء منهما فيه مفرداً وبقي الواو لخفته وقلبوه ياء بإحدى القاعدتين في الجمع لثقله وأجازوا العمل بهما وعدمه في مغزو لأنه ذو جهتين. ولا يخفى أن عبارته لا تفي بذلك، فالأوضح أن يقول: لم يعتدوا بالمدة في عدو مفرداً في قاعدة وقوع الواو رابعة واعتدوا بها فيه في قاعدة تمطى، فامتنعوا من قلب واوه ياء لعدم صدق شيء من القاعدتين عليه وعكسوا فيه جمعاً فقلبوها باعتبارهما وأجازوا الوجهين في مغزو ولا ضير إلخ، فاحفظه. (قوله: في المفرد) لو زاد بعد قوله المار: «في عدو» مفرداً، وقال هنا:

---

(1) نحو: عتوّ وعدوّ. ابن قولي.

(2) الملك. صح.

(3) الصواب: نحوها.

القاعدتين في فعول وجوباً، ومفعول اختياراً. والكل موجه ولا[1] ضير في اجتماع الاعتبارين المتضادين بالنظر إلى قاعدتين.

وتقول في فعول من الواوي: عدو عدوان عدوين أعداء عُدِيٌّ بالضم والكسر،

(**قوله: في فعول**) وجوباً لعدم صدق القاعدتين فيه لا لذاته ولا لشبهه بنحو عتي.

(**قوله: ومفعول**) اختياراً لعدم صدق القاعدتين فيه لذاته بل لتشبيهه بنحو عتي.

(**قوله: ولا ضير**) أي إذ.

(**قوله: في اجتماع الاعتبارين**) لأجل غرض مهم وهو عدم اجتماع الإعلالين بلا ضرورة كما في الجمع.

(**قوله: المتضادين**) أي في بادىء الرأي وإلا فالأولى[2] تقتضي حرفاً مستقلاً وعدم الضمة حقيقة أو حكماً.

والثانية تقتضي ضمة خالصة، فتأمل[3] في هذا المقام.

(**قوله: وتقول في فعول، إلخ**) أي بمعنى الفاعل أو المفعول لكن المثال، أعني عدو من الأول.

ولما مثل بعدو ذكر جمعه الآتي من الجموع الغالبة التي مر ذكرها في قوله، وفي الفعول غزو غزواء غزاء والآتي من غيرها، فافهم.

واعتدوا بها فيهما في قاعدة إلخ، لكان أحسن.

(**قوله: المتضادين**) هما الاعتداد وعدمه، هذا والأولى المتنافيين لأن المتضاد الاصطلاحي لا بد أن يكون وجودياً.

(**قوله: إلى قاعدتين**) نعم لكن اعتبارهما بالنظر إلى لفظ واحد ولو باعتبار قاعدتين بعيد.

(**قوله: فعول**) بمعنى الفاعل بقرنية المثال أو أعم منه ومما هو بمعنى المفعول.

(**قوله: بالضم**) أي بضم الأول أو كسره وبكسر الثاني وتشديد الياء.

وهو جمع ليس له نظير في جمع الفعول بخلافه في المفرد كـ: مضي، وجمع غيره كـ: جُثِيٌّ.

---

(1) إذ.

(2) أي: في قاعدة وقوع الواو رابعة. صح.

(3) إذ الأصل عدم التغير بلا موجب. قولي.

وهذا جمع لا نظير له. وقالوا: عدوةَ الله حملاً على صديقةٌ لتضادهما.

ومن اليائي بغى إعلاله كمرمى، تقول: بغى بغيان بغايا. وفي فعيل من

(**قوله: لا نظير له**) أي في جمع الفعول لا في الجموع حتى ينتقض بنحو جَثِيٍّ ولا في الآحاد حتى ينتقض بنحو مضيّ ودِويّ بناء على أن هذا الجمع بكسر الدال والياء المشددة كما هو المشهور، فالحق أنه عُداً على وزن بُراً ورِضاً مكتوباً بالألف.

في «القاموس»: العدو ضد الصديق، للواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وقد يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث، جمعه أعداء، وجمع جمعه أعاد، والعدو بالضم والكسر اسم الجمع، انتهى.

وهذا على رأي، وما ذكره من أنه جمع على آخره. ثم المراد بعدم نظيره أيضاً ما ذكرنا فلا نقض بنحو لِحَى بكسر اللام وضمها، جمع لَحية بكسر اللام وفتحها، ولا بنحو هُدِيّ وقُرِيّ هذا.

(**قوله: وقالوا: عدوّة**) كأنه قيل عدو فعول بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث، مع أنهم قالوا: عدوة الله، فأجاب بقوله: وقالوا، إلخ.

(**قوله: بغايا**) أي للمذكر والأنثى، هذا الجمع خارج عن الجموع الغالبة التي أشار إليها بقوله: «وفي الفعول، إلخ».

(**قوله: وفي فعيل**) أي بمعنى الفاعل والمفعول، لكن المثال من الأول.

(**قوله: وقالوا**) لو ذكره في بحث اسم الفاعل بعد قوله: «ويستوي في الفعول، إلخ» لكان أنسب. وكأنه لما فهم استواء المؤنث للمذكر في الصيغ المارة من عدم امتياز صيغها عنه دفع النقض عليه بالعدوة بقوله: «وتقول، إلخ».

(**قوله[1]: ومن اليائي**) قضيته إن بغيا فعول، ويمكن كونه فعيلاً بمعنى الفاعل، وما يقال أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث وفعيلاً بمعنى فاعل لا يستويان فيه، مندفع بأنه محمول على فعيل بمعنى مفعول كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[2].

(**قوله: وفي فعيل**) أي بمعنى الفاعل كمثال المصنف، أو بمعنى المفعول.

---

(1) في ص الماضية.

(2) سورة الأعراف: الآية 56.

الواوي: صبيٌّ صبيان صبيين صبيونَ صبِيينَ صَبيةٌ صبيتان صبيتينِ صبياتٌ صَبايا، أصلهما صبائو[1] وبغائو[2] فاعلاً كغزايا.

ومن اليائي شرىً في سريع السير تقول: شرى شريان شريينِ شرنون شرِيينَ، ما سمعت مكسره في أيّ صيغة هو، شَرية شريتان شريتينِ شرايا[3].

(والثلاثي[4] المزيد فيه) تقلب واوه ياء لأن كل واو وهو لام لم يعقبه لام أخرى

(قوله: صبي) جمعه أصبية وأصيب وصبية وصبوان وصبيان يكسر ويضم هذه في الثلاثة كأن الساكن حاجز غير حصين.

(قوله: وبغائو) غلط، والصواب: بغائي.

(قوله: ومن اليائي شرى) بمعنى الفاعل أو المفعول، والمثال من الأول.

(قوله: ما سمعت مكسره، إلخ) فيجوز فيه جمع ما مر من الجموع الغالبة، فتأمل.

(قوله: بغائو) الصواب كما قاله المحشي: بغائي، لأنه يائي.

(قوله: في سريع، إلخ) حمله على هذا موافقة الاستعمال في «الصحاح» يقال: فرس شري، أي سريع، وإلا فيجوز كونه من شرى الشيء إذا باعه أو اشتراه إذ هو من الأضداد كما ذكر فيه، فيكون فعيلاً بمعنى الفاعل أو المفعول.

(قوله: ما سمعت) لكن يجري فيه ما مر في «الصحيح» قياساً عليه.

(قوله: وهو لام) لأن اللام أليق بالتخفيف، وزاده المؤلف على الأصل لأنه لو لم تختص القاعدة باللام انتقضت باستحوذ واعشوشب وتجاور ونحوها.

(قوله: لام أخرى) أي ما يعبر عنه باللام، وفيه تنبيه على أنه لا يقلب اللام في نحو: ارعوى يرعوي، واحواوي يحواوي، مما هو من باب أفعل أو أفعال.

---

(1) أي: بعد القلب. فافهم، سعد علي.

(2) هذا على تقدير أن يكون الهمزة زائدة كما تقدم أو نظراً إلى أصله القريب. إبراهيم.

(3) أصله: شرايي قلبت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف زائدة ثم ألفاً صار شراءى فكرهو الهمزة بين الألفين فقلبوها ياء صار شرايا. شرحه.
ـ شريات. صح.

(4) أي: الناقص الثلاثي المزيد فيه. سعد علي.

ووقعت رابعة فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً حقيقة كيغزو ولا حكماً كعدوّ[1]، قلبت ياء فتقول: أعطىٰ[2] يعطي، واعتدى[3] يعتدي، واسترشى[4] يسترشي، ومع الضمير: أعطيت واعتديت واسترشيت، وكذلك: تغازينا وتراجينا مع ضمير المتكلم مع الغير.

(**قوله: ولم يكن ما قبلها مضموماً**) هذا القيد بالنظر إلى الأفعال إذ في الأسماء الواو المتطرفة المضموم ما قبلها فيها تقلب ياء كما مر.

(**قوله: وكذلك**) يعني أن اتصال الضمير البارز المتحرك لا يمنع القلب، أي قلب الواو ياء. (**قوله: تغازينا**) اعلم أن نحو غزوتُ ورميتُ مما اتصل به الضمير المرفوع البارز إن كان من نحو غزو ورمَى بالواو والياء فظاهر. وإن كان من نحو غزا ورما بالألف كما هو الظاهر فإنما رُدَّتِ الألفُ إلى الواو والياء.

قال الرضى في باب ذو الزيادة: لأن إبقائها ألفاً دليل على كونها في تقدير الحركة إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. وما قبل هذه الضمائر يلزم سكونها فردَّتِ الألفُ في أغزيت واستغزيت إلى الأصل، أعني الواو والياء. ثم قلبت[5] الواو ياء، وقد جاء في بعض اللغات: أعطاتُه وأرضاتُه بالألف في أعطيته وأرضيته. ومنه قراءة الحسن: ولا أدراتكم به هذا.

(**قوله: كعدو**) كون ما قبل لامه مضموماً حكماً. إما لعدم الاعتداد بالمدة أو لإجراء المدة التي هي الواو الساكنة مجرى الضمة، لكنه حينئذ لا يكون الواو رابعة فيكون العدو تنظيراً للمنفي لا مثالاً له. (**قوله: قلبت ياء**) لكونه أخف من الواو ولم يقلب ألفاً مع كونها أخف لعدم وقوعها قبل الضمير المرفوع المتحرك.

(**قوله: ومع الضمير**) عطف على مقدر، أي تقول: بلا ضمير أعطى ومع إلخ، فلا فرق بينهما في قلب الواو ياء. (**قوله: وكذلك**) فلا فرق بين ضميري المتكلمين في قلب الواو بالياء معهما.

---

(1) أصله: عدوو إن اعتبرت بالمدة فحقيقي وإلا كيغزو.
(2) قلبت ياءً ثم ألفاً. صح.
ـ أصله: أعطو يعطو. سعد علي. (3) أصله: اعتدوا يعتدو. سعد علي.
(4) أصله: استرشو، يسترشو، مثل بثلاثة أمثلة لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة. سعد علي.
ـ أي: طلب الرشوة عليه واسترشىٰ [الفصيل] إذا طلب الرضاع. صحاح.
(5) ويجوز أن يقال: رد الألف إلى أصله القريب، أعني: الياء.

(الرابع: المعتل العين واللام، ويقال له: اللفيف المقرون).

ولا يجيء إلا من باب ضرب يضرب، وعلم[1] يعلم.

واختص[2] ما كلاهما واو بعلم يعلم، ولم يوجد[3] ما كان عينه ياء ولامه واواً[4] فتقول: شوى يشوي شيّاً[5]، كرمى يرمي رمياً.

(قوله: ويقال له: اللفيف) أي تسمية للكل باسم الجزء هو من لفه أي جمعه وقرنه به، أي وصله. ويحتمل أن يكون الأول اسم الفاعل، والثاني اسم المفعول بالحذف والإيصال، فافهم.

(قوله: واختص ما كلاهما واو بعلم) يرد عوى الكلب يعوي عياً وعواء وعوة، وخوى يخوي خواً، أي جاع، فتأمل. والظاهر أن ما كلاهما ياء كذلك ويشعر به كلام المصنف أيضاً، فافهم.

(قوله: شوى) أي اللحم فاشتوى، وهو الشوي بالكسر والضم، والماء استخشنته وشواهم تشوية وأشواهم أعطاهم لحماً يشوونه.

(قوله: المعتل العين، إلخ) الأنسب تقديم معتل الفاء والعين على هذا القسم إلا أنه راعى كثرة مباحثه بالنسبة إليه.

(قوله: اللفيف، إلخ) من تسمية الكل بصفة الجزء إن كان اللفيف فعيلاً بمعنى الفاعل ولم يكن في المقرون الحذف والإيصال، فإن كانا بمعنى الملفوف فيه والمقرون فيه فحقيقة.

(قوله: واختص) أي ليصح قلب الواو الثانية بالياء ويدفع الثقل. ونقض بنحو: عوى يعوي، ويمكن الجواب بأن الحصر باعتبار الغالب.

(قوله: ولم يوجد) يعني أن الاحتمالات العقلية أربعة لأن عينه ولامه إما واو كقوة أو ياء كحية، أو العين واو واللام ياء كشوى وبالعكس، وهذا القسم منتف.

(قوله: كرمى إلخ) أي اللفيف كالناقص لا كالأجوف، فلا يرد أن القياس عدم مجيء

---

(1) أي: في المجرد. سعد الله.

(2) وجه الاختصاص من كراهتهم قَوَوْتُ ولو بنيت من باب ضرب وقَوُوْتُ لو بنيت من باب حسن، وكذا حَيَيْتُ وحُيَيْتُ للزوم اجتماع الواوين أو اليائين لم يلزم هذا الاجتماع لو بنيتهما من باب علم للزوم قلب واو الثانية ياءً لكسر ما قبلها. إبراهيم.

(3) بشهادة الاستقراء. موسى.

(4) فعلاً أو اسماً وواو حيوان بدل من الياء خلافاً للمازني وغيره. ابن محمد الصغير.

(5) واسم الفاعل: شاو. تكملة.

وتقول: قوي[1] يقوى قوة، قوي[2] في الصفة.

والجمع: أقوياء. وروِيَ يروي ريّاً، كرضى يرضى رضياً.

والحاصل: أن هذا مثل الناقص فلا يعل العين أصلاً فهو ريان وامرأة ريا بإعلال مرمى مثل عطشان وعطشى.

وجمعهما: عطاش بكسر الفاء، وهو[3] قياس فعلان فعلي.

تقول[4]: ريانٌ ريانانِ رِواءٌ[5] ريّا ريّيان[6] روَاءٌ.

(قوله: **والحاصل**) أي حاصل التشبيهات.

(قوله: **فلا يعل العين أصلاً**) أي مع إعلال اللام فلا يرد شياً ورياً، فتأمل.

واوي العين من يفعل بالكسر كما في الأجوف لأن العبرة فيه باللام ولهذا لا يعل العين فيه.

(**قوله: قوة**) الإدغام هنا خفف ثقل اجتماع الواوين كما في نحو: الجو.

(**قوله: والحاصل**) أي من التشبيه المفاد بالكاف في الموضعين.

(**قوله: فلا يعل، إلخ**) لأن آخر الكلمة لكونها في معرض الزوال أولى بالتصرف فيه، وإذا أعل فيه لم يعل في العين لئلا يلزم إعلالان في كلمة بدون فاصل.

ومنه يظهر أن عدم إعلاله مخصوص بما إذا أعل اللام وإلا فلا مانع منه فلا يرد أن نحو: ريان، من هذا القسم مع أنه أعل فيه بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء الثانية.

(**قوله: ريان**) إشارة إلى أنه لم يجيء اسم الفاعل من هذه الصيغة؛ لأن المقصود بأمثالها إفادة الدوام، وهو ينافي وضعه.

(**قوله: فعلي**) أي وفعلي فهو من حذف العاطف أو سرد الألفاظ أو بالإضافة على الأصل والقلب كما في قوله المار: نصر ينصر. ويمكن جعل المعنى فعلان الذي مؤنثه فعلي، لكن يكون كلامه قاصراً؛ لأن المقصود إثبات قياسية جمعهما معاً كما يشعر به قوله المار: «وجمعُهما عطاش»، وقوله الآتي: «ريان، إلخ».

---

(1) والأصل: قوِوَ فاعل كرضي. تكملة. (2) وللمؤنث قوية والجمع قويات. تكملة.

(3) أي: فعال، قياس فعلان فعلى. الجوري.

(4) في الصفة المشبهة.

(5) أصله: رواي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة. سعد الله.

(6) أي: بياء مخففة بعد مشددة لأنه لما زيد على بناء المفردة ألفاً ونون قلبت ألف المفردة ياءً لاجتماع الألفين ولو حذفت إحديهما لالتقاء الساكنين لأدى إلى الالتباس كما لا يخفى. موسى.

ولم تقلب الواو[1] ياء مع كسر ما قبلها وإعلالِ مفرده للزوم إعلالين بلا فصل إذ الألف حاجز غير حصين قلبت الواو[2] همزة ابتداء[3] لأن الواو والياء الواقعتين طرفاً بعد ألف زائدة تقلبان همزة، أو بعد جعله ألفاً لأن الألف حاجز غير حصين فكان ما قبلها مفتوح.

وأروى[4] كأعطى[5]، وتقول: حيي كرضي[6]. ويجوز حَيِيَّ بفتح الحاء وكسرها يحيا بقلب اللام ألفاً.

....

(**قوله: ولم تقلب، إلخ**) قد يقال: هذا مستغنى عنه بقوله المار: «فلا يعل العين» وفيه أن هذا بيان اللمية والسر في عدم إعلال العين كما بيناه سابقاً.

(**قوله: للزوم**) أي لو أعل العين واللام لزم ذلك ولو أعل العين فقط لزم ترجيح المرجوح، فاختير العكس تحرزاً عنهما. (**قوله: قلبت الواو**) أي في رواء إذ أصله: رواو.

(**قوله: ابتداء**) أي قبل جعله ألفاً كما يشعر به مقابلته بقوله: «أو بعد، إلخ» فيفيد أن القلب بالألف هنا لازم وليس كذلك، ففيه تسامح، فلو ترك قوله ابتداء وقال بدل قوله: «أو بعد، إلخ» أو ألفاً ثم قلبت الألف همزة لأن إلخ، لكان أحسن.

(**قوله: أو بعد، إلخ**) فيه تساهل لإشعاره بأن المنقلب بالهمزة حينئذ هو الياء وليس كذلك. ومراده: أنه قلبت الياء ألفاً فلزم اجتماع الألفين والتقاء الساكنين فقلبت الثانية همزة، ولا يخفى أن القلب بالهمزة بالذات أولى لقلة الإعلال وعدم الحاجة إلى فرض فتح ما قبلها ولذا قدمه. (**قوله: حيي**) بلا إعلال العين لما مر ولا إدغام لئلا يلزم الضم على الياء المشدد في المضارع لأنه تابع للماضي فيه، هذا وقيل: إن حيي مما عينه ياء ولامه واو فأصله: حيو، قلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة ويؤيده لفظ «الحيوان»، انتهى. وبهذا لو تم ينظر في قوله المار: «ولم يوجد، إلخ» ودعوى أن أصل الحيوان حييان مستلزمة بقلب الثقيل إلى ما هو أثقل، فتأمل.
(**قوله: بفتح**) قدمه لأنه أخف وحصوله أسهل بخلاف الكسر فإنه يحصل بالنقل بعد الحذف.

---

(1) في رواء.
(2) الياء. ـ في الجمع المكسر إذ أصله رواي. الجوري.
(3) أي: أولاً لوقوعه بعد ألف زائدة. الجوري.
(4) من باب الأفعال.
(5) يعني: أن المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه. سعد علي.
(6) من الرابع.

ولم[1] يدغم وإلا لزم[2] ضم الياء حيوةٌ[3] كتبت واواً على لغة من يميل الألف إلى الواو وإن كانت الألف المنقلبة عن الياء التي قبلها ياءٌ أخرى تكتب[4] ألفاً كصديا وريا إلا في يحيى وريى علمين فهو حيٌّ[5] وحيّا وحَيِيا فهما حيان وحَيُّوا[6] وحَيُّوا فهم أحياءٌ، ويجوز حَيُوا بالتخفيف كرضوا. والأمر: أحي كأرض، وأحيا يحيى كأعطى يعطى.

(**قوله: عن الياء**) أي مثلاً، تأمل، (**قوله: تكتب ألفاً**) أي بصورة الألف.

(**قوله: إلا في يحيى وربي**) أي ونحوهما.

(**قوله: ولم يدغم**) سواء أدغم في الماضي أو لا، لأن موجب إعلال اللام فيه موجود بخلاف الماضي وهو مقدم على الإدغام كما مر، فإذا أعل فات موجب الإدغام.

وما سبق من أنه تابع للماضي مشروط ببقاء سبب الإدغام وعدم المانع منه.

(**قوله: وإلا لزم**) الأوضح: لئلا يلزم.

(**قوله: حيوة**) أصله: حَيَيَة[7]، بفتحتين ولم يدغم لئلا يلتبس بالصفة المشبهة للمؤنث.

(**قوله: في يحيى، إلخ**) فإن نحوهما من الأعلام المنقولة التي آخرها ألف منقلبة عن ياء مسبوقة بأخرى تكتب بالياء فرقاً بينه وبين الصفة والفعل، ولم يعكس للتعادل لأنهما أثقل من العلم.

(**قوله: وحيا**) عطف على قوله: «حيي» أي يقال في تثنية الماضي: حيا وحييا بالإدغام أو فكه وتثنية الصفة المشبهة حيان بالإدغام.

وفي جمع الماضي: حيوا بالإدغام، وفي جمعها: أحياء.

(**قوله: حيوا**) بنقل حركة الياء الأولى إلى ما قبلها وحذفها.

---

(1) مع صدق القاعدة لئلا يلزم الضم على الياء المشددة في الرابع وهو ثقيل فارتكب إلى خلاف الأصل لأجل هذا الثقل. أبو بكر.

(2) ولأن الإدغام مؤخر عن الإعلال. الجوري.

(3) في المصدر.

(4) حذراً من اجتماع الياءين في الكتابة. سعد الله.

(5) في الصفة المشبهة المأخوذة من حييٌّ بالإدغام، ولم يقل حايي ببناء اسم الفاعل؛ لأن المعنى على الثبوت هنا واسم الفاعل للحدوث. شرحه.

(6) في الماضي.

(7) نقلت حركة الياء الثانية إلى الأولى لتحركها فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها الآن فصار حياة ثم أبدلت الواو من الألف في الخط كما في الصلوة والزكوة اتباعاً لخط المصحف. جلبي.

ولا[1] يدغم حال النصب حملاً على الرفع وحايا[2] يحايي محاياة كناجى يناجي مناجاة، واستحيى يستحيي استحياء، كاسترشى يسترشي استرشاء[3].

ومنهم من يحذفُ العين اعتباطاً فيقول: استحى يستحي استحِ، فحذفت اللام في الأمر أيضاً[4]، وكذا في الجزم[5].

وتعود اللام عند التأكيد وذلك[6] لكثرة الاستعمال كما قالوا: لا أدر في[7] لا

(قوله: اعتباطاً) عبط الذبيحة يعبطها نحرها من غير علة كاعتبط، كذا في «القاموس». فها هنا مصرحة أو مكنيتان أو واحدة مكنية مع مصرحة أولاً أو مجاز مرسل أو تمثيل رمز إليه بلفظ، فتأمل. **(قوله: كما قالوا)** أي في مطلق الحذف، تأمل.

(قوله: ولا يدغم) أي ولم يدغم حال الرفع لئلا يلزم ضم الياء، وقوله المار: «ولم يدغم، إلخ» أي ولم يدغم حال النصب حملاً على الرفع، ففي كلامه احتباك. لا يقال: كلامه المار يعم حال الرفع والنصب فلا حاجة فيه إلى الحذف لأنا نقول: قيد حال الرفع ملحوظ فيه وإلا لو رد منع الملازمة في قوله: «وإلا لزم، إلخ» مستنداً بجواز كون ذلك المضارع في حال النصب.

(قوله: محاياة) بقلب الياء الثانية ألفاً.

(قوله: اعتباطاً) أي حذفاً بلا علة، يقال: عبط الذبية أي نحرها، بلا علة.

(قوله: لكثرة) قد يقال: ينافيه قوله المار: «اعتباطاً» ويتجه عليه أن المراد بالاعتباط الحذف بلا علة تقتضيها القاعدة، وهنا كذلك لما تقدم أن هذا القسم في حكم الناقص فلا يعل العين فيه. ومنه يظهر أن قول سيبويه في نحو: استحيى، حذفت العين لالتقاء الساكنين بعد نقل حركتها إلى ما قبلها وقلبت الثانية ألفاً لا يخالف القول بالاعتباط. فإن قيل: ما المانع من كون المحذوف لدفع التقائهما هو الياء الثانية حتى لا تخالف القاعدة؟ قلنا: لو كان كذلك لزم إثبات الياء الأولى في المجزوم والأمر لأن المحذوف فيهما هو الثانية لقيامها مقام الحركة، وأن لا تعود عند التأكيد لبقاء علة حذفها من كثرة الاستعمال مع أنها محذوفة في الأولين، ويعود اللام في الثالث كما بينه بقوله: فحذفت اللام، إلخ.

---

(1) وإن لم يلزم الضم على الياء.
(2) أصله: حايَيَ قلبت الياء ألفاً صار: حايا. سعد الله.
(3) استحى. صح.
(4) أي: كالعين لكن لا اعتباطاً.
(5) نحو: لم تستح.
(6) أي: حذف العين على خلاف القياس. سعد الله.
(7) بحذف الياء اكتفاءً بالكسرة. كيلاني.

أدري[1]، ولم يك في لم يكن.

(**الخامس: المعتل الفاء واللام. ويقال له: اللفيف المفروق**) ولا يكون فاؤه إلا واواً إلا يَدِيَ ولامُه إلا ياء، ولا يجيء إلا من باب ضرب يضرب، وعلم وحسب، فتقول: وقىٰ كَرَمىٰ يَقي يَقِيانِ يقون[2] تَقي تقيان يقينَ تقي تقيان تقونَ تقينَ تقيانِ تقينَ أقي نَقي، والأمر: قِ[3]، على وزن: عِ. ويلزمه الهاءُ في الوقفِ نحو: قه، تقول: قِ، قيا، قوا[4]،

(**قوله: ولا يكون فاؤه إلا واواً**) وأما يوه من أسمائه تعالى فعجمي أو عربي أو سرياني.

(**قوله: إلا يدي**) ويدي من يده كرضي، أي ذهبت يده ويبست، ويديت أي واتخذت عنده يداً ورجل، ييدي مقطوع اليد، كذا في «القاموس».

(**قوله: في لم يكن**) أي في مضارع كان المنجزم بالسكون بشرط أن لا يليه ساكن ولا ضمير متصل، فإن نونه حينئذ يشبه أحرف المد واللين في امتداد الصوت بها فتحذف مثلها بخلاف المنجزم بالحذف كـ:لم يكونا، والمتصل بساكن نحو: لم يكن الذين، أو بضمير نحو: إن يكنه فلن تُسَلَّط عليه، وقراءة: لم يك الذين كفروا، شاذة.

(**قوله: إلا واواً**) فلا يوجد الواويان ولا اليائيان الأيدي، بمعنى أنعم، ولا ما فاؤه ياء ولامه واو، فالمتحقق من الاحتمالات الأربع المتصورة هنا واحد.

(**قوله: إلا ياء**) لم يستثن الواو لأن الكلام فيما يكون حرفان فيه حرف علة فقط وهي ليست كذلك. (**قوله: يضرب**) لم ذكر المضارع هنا ولم يذكره فيما بعده.

(**قوله: كرمى**) أي فلا حاجة إلى تفصيل تصاريفه بخلاف يقي، فإنه ليس كيرمي في جميع الأحكام. والحاصل أن هذا القسم كالمثال في أحكام الفاء، والناقص في أحكام اللام، ولذا فصل تصاريف يقي فهو كمجموع يعد ويرمي.

(**قوله: يقون**) بحذف الفاء واللام كما في المثال والناقص.

(**قوله: قِ**) بحرف واحد لحذف حرف المضارعة مع اللام، والفاء كانت محذوفة في المضارع فلا يعاد وإن ذهب موجب حذفها ولا حاجة إلى زيادة الهمزة.

---

1) مع أن لا نافية لا ناهية وذلك لكثرة الاستعمال أيضاً. كيلاني.

2) والأصل في يقون: يقيون وفي تقين تقيين في فعل الواحدة المخاطبة فحذفت اللام كما في يرمون وترمين والوزن: يقون وتقين، وأما تقين في الجمع فوزنه تعلن والياء لام الفعل. سعد علي.

3) في الوصل بلا هاء.

4) أصله: قيوا. سعد علي.

قي[1]، قياقينَ على وزنِ: ع، عِلا، عوا، عي، علا، عِلن.

وفي التأكيد: قِيَنَّ قيانّ قنّ[2] قِنّ[3] قينان، وبالخفيفة: قِيَنْ قُنْ قِن، ووجِيَ[4] يَوْجىٰ كرضِيَ يَرْضىٰ، والأمر: إيج[5] كأرض. ووليَ يلي وليا، وقوقيتُ وضوضيتُ

(**قوله: في التأكيد**) بالثقيلة.

(**قوله: قين**) بإعادة[6] اللام.

(**قوله: وولي**) القرب والإمارة.

(**قوله: وقوقيت**) مبتدء أول، وضوضيت مبتدء ثان، وَهَوْهَ الكلبُ صاح، ويَهْيَهُ الإبل قال لها: ياه ياه وهيهات، تأمل.

(**قوله: ويلزمه**) أي ليبتدء به ويوقف على الهاء فإنه لو سكن لزم الابتداء بالساكن وهو ممنوع طبعاً وإلا لزم الوقف على المتحرك وهو متعذر صناعة. وظاهر أنه يمتنع اجتماع الحركة والسكون في حرف واحد.

(**قوله: على وزن**) تنبيه على أن الفاء محذوف في الصيغ الست والعين باق فيها. وأما اللام فمحذوف في نصفها وباق في نصفها الآخر.

(**قوله: وفي التأكيد**) أي بالثقيلة بقرينة قوله الآتي: «وبالخفيفة» وهو عطف على هذا المقدر، فلو تركه لكان الكلام أخصر وأحسن.

(**قوله: يرضى**) ذكر المضارع تنبيهاً على أن مضارع اللفيف المفروق من باب علم كالناقص في جميع الأحكام.

(**قوله: كأرض**) أي في إعلال اللام. وأما قلب فائه الذي هو واو ياء فمختص به.

(**قوله: وولى، إلخ**) كورث يرث في جميع الأحكام، فينبغي للمؤلف التنبيه عليه.

---

(1) أصله: قيي. سعد علي.

(2) بضم القاف في فعل جماعة الذكور وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها. سعد الدين.

(3) قيان. صح.
ـ بكسر القاف في فعل الواحدة وحذف الياء للساكنين ودلالة الكسرة عليها. سعد علي.

(4) يقال: وجي الفرس إذا وجد في حافره وجع. سعد علي.

(5) أصله: توجى حذف حرف المضارعة وجعل آخر مثل المجزوم وكان ما بعد حرف المضارعة ساكناً زمناً في أوله همزة وصل مكسورة صار أوجى قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها صار إيج. شرحه.

(6) لما عرفت في اغزون.

مقلوبَ الواو ياء لوقوعها رابعة من اللفيف المفروق بمعنى مطلق ما فُرِّقَ فيه بين حرفي العلة لا بالمعنى الذي قلنا[1].

(**السادس: المعتل الفاء والعين**) ولا يكونان واوين كيين اسم مكان مخصوص، ويوم وويل. ولا يبنى منه الفعل.

(**السابع: المعتل الفاء والعين واللام**) وذلك[2] واو وياء لاسمي الحرفين، وأصل واوٍ

(**قوله: مقلوب الواو**) أي الثانية.

(**قوله: لوقوعها رابعة**) ولم يضم ما قبلها.

(**قوله: من اللفيف**) حكم المبتدأ الذي هو لفظ: قوقيت وضوضيت.

(**قوله: لا بالمعنى الذي قلنا**) وهو ما يكون فاؤه ولامه حرفي علة.

(**قوله: كيين**) اسم منصرف أو غير منصرف، اسم مكان مخصوص.

(**قوله: ولا يبنى منه الفعل**) المجرد كالنوع السابع، تأمل.

(**قوله: رابعة**) أي مع عدم انضمام ما قبلها.

(**قوله: لا بالمعنى**) أي ليسا من اللفيف المفروق الاصطلاحي والتعريف المار له فلا يرد أنه تعريف غير جامع لأنهما من أفراد اللفيف وخارجان عن تعريفه، ولا إبطال الحصر المار في قوله: «ولا يكون فاؤه، إلخ» بهما لأن فاءه ليست حرف علة فضلاً عن الواو.

(**قوله: المعتل، إلخ**) الظاهر أنه يسمى باللفيف المقرون كالقسم الرابع لكن ترك ذكر تسميته به اكتفاء بالسابق عن اللاحق.

(**قوله: ولا يبنى**) لأن الفعل أثقل من الاسم. وهذا النوع أثقل الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين، قاله العلامة. وقضيته أن الفعل هنا أعم من المجرد والمزيد فيه وليس مختصاً بالمجرد، كيف والثقل في المزيد أكثر، ونحو: ياومه أي عامله بالأيام، مصنوع ولم يوجد في كلام الفصحاء.

(**قوله: وذلك واو، إلخ**) لكن الاحتمالات العقلية ثمانية لأن الألف غير معتبرة لما سبق من أنها إما منقلبة أو زائدة، ولو اعتبرت لزاد الأقسام على العشرة. ولعل قول العلاّمة: أن الاحتمالات هنا تسعة، بناء على ملاحظة الألف والواو والياء وضربها في نفسها غير ملتفت إلى الاختلاف بسبب التقديم والتأخير، واعتبار كون أحدها تارة فاء وأخرى عيناً مثلاً.

---

(1) يقولن الخامس المعتل الفاء واللام. الجوري.
(2) أي: مثاله. كيلاني.

وَوَوٌ، وقيل: وَيَوٌ. وأصل ياءٍ يَيَيٌ، قلبت[1] العين فيهما ألفاً كراهةَ اجتماع حرفي علة متحركتين من جنس واحد في الأول[2] ثم قلبت الياء همزة وإن لم تكن بعد ألف زائدة تخفيفاً. ولم تقلب الواو لأنها أقرب إلى الألف من الياء فهي أخف منها بعد الألف.

فصل في بيان المهموز

حكم المهموز من حيث الهمزة في تصاريف فعله حكم الصحيح لكنها قد

(قوله: بيٌّ) وقيل: يوي، وكذا كل ألف وسط من أسماء حروف الهجاء جرى فيه الخلاف. **(قوله: وقلبت العين فيهما ألفاً)** دون اللام. **(قوله: ولم تقلب الواو)** أي الأخيرةِ همزةً. **(قوله: لأنها أقرب)** وأبعد مخرجاً، تأمل. **(قوله: من الياء)** لأن الضمة علوية كالفتحة والكسرة سفلية.

(قوله: حكم الصحيح) أي غير الواو والياء والألف فلذلك تعامل معاملة الصحيح.

(قوله: وقيل) مشعر برجحان الأول وهو كذلك لأن الواوي أكثر من اليائي.

(قوله: العين) أي لا اللام وإن كان كل منهما متحركاً مفتوحاً ما قبله، واللام أنسب بالتغيير لكونه محل العوارض لكراهة، إلخ.

(قوله: كراهة، إلخ) يتجه أنها مدفوعة بقلب الفاء ألفاً، وأن الدليل لا يجري في واو على مذهب القائل بأن أصله: ويو، لعدم كون الحرفين الأولين من جنس. فلو ترك قوله: «من جنس في الأول» لكان أولى. وكأنه لم يلتفت إلى الأول لأن امتناع قلب الفاء ألفاً ضروري للزوم الابتداء بالساكن ولا إلى الثاني لما أشار إلى ضعفه بقيل.

(قوله: لأنها أقرب) لأن كلاً من الواو والألف علوية والياء سفلية، فلا يستثقل الواو بعدها وإن كانت في حد ذاتها أثقل من الياء. **(قوله: في بيان المهموز)** هو ما كان أحد أصوله همزة وأقسامه العقلية سبعة كالمعتل. لكن لم يوجد غير مهموز الفاء أو العين أو اللام لثقل تعددها.

(قوله: من حيث، إلخ) زاده على الأصل تنبيهاً على أن الحيثية معتبرة هنا، لكن تركت فيه اعتماداً على أخذه من لفظ المهموز، وبها يندفع ما يقال: أن الأصل غير شامل للمضاعف والمعتل المهموزين. نعم، لو قال: حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز لكان أحسن. **(قوله: في تصاريف)** الإضافة بيانية إن كان التصاريف بمعنى المتصرفات وإلا فلامية من إضافة العارض إلى المعروض. **(قوله: الصحيح)** أي جميع أفراده إن كان المهموز

---

(1) وإن كان على خلاف القياس لأن قلب العين مع قلب اللام خلاف القياس المقرر للزوم اجتماع الإعلالين بلا فصل. ابن محمد حسن.

(2) أي: في أول الكلمة.

تخفف إذا وقعت غير أول بأن لا يكون[1] قبلها شيء[2] لأنها[3] حرف شديد من أقصى الحلق. وذلك[4] إما بالقلب[5] أو الحذف أو جعلها بين بين، أي بينها وبين حرف حركتها، هذا[6] هو المشهور. وقيل: بينها[7] وبين حرف حركة ما قبلها.

(قوله: فتقول) أي إذا تقرر حكمه حكم الصحيح. **(قوله: قلبها بجنس حركة ما قبلها)** أي بحرف حركته. **(قوله: أو كانتا، إلخ)** هذا زائد لاندراجه تحت قوله[8]: وإن كانتا في كلمتين إلخ، تأمل.

مضاعفاً أو معتلاً وسائر أفراده إن كان صحيحاً فلا يرد أن قضية التشبيه مغايرته للصحيح لئلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه وليس كذلك لأنهم عدوا الهمزة حرفاً صحيحاً.

(قوله: بأن لا يكون، إلخ) فسر عدم الأولية بهذا دفعاً لما يقال: أن هذه القاعدة منقوضة بنحو: جاء أجلهم، فإن الهمزة الثانية أول الكلمة مع أنها تخفف. وقد يقال: ينتقض بنحو: قل، لأنه حذف همزته مع وقوعها ابتداء. ويجاب بأن حذفها لعدم الحاجة إليها لا للتخفيف، والكلام فيه أو بأنه مأخوذ من: تقول بعد الإعلال، لا من أقول أمراً.

(قوله: إما بالقلب) قضية ما قالوا الأصل في تخفيف الهمزة جعلها بين بين لبقاء الهمزة فيه ثم الإبدال لبقاء عوضه فيه، ويليهما الحذف تقديم بين بين عليهما إلا أنه أخره ليبين معنييه بلا فصل بين المتعاطفات ولا بين المفسر والتفسير.

(قوله: بين بين) كلمتان جعلتا اسماً واحداً وبنيا على الفتح كخمسة عشر، وهو هنا اسم لذلك العمل المخصوص. **(قوله: هذا هو، إلخ)** وهما متحدان في نحو: سأل معلوماً، ومفترقان فيه مجهولاً، فإن المعنى المشهور فيه يقتضي جعل الهمزة بين الياء والهمزة والمعنى الثاني، ويقال له: بين بين، البعيد يقتضي كونها بين الواو والهمزة.

---

(1) وفي بعض النسخ بإسقاط لا وعليه قوله بأن يكون... إلخ، بيان الغيرية لا الأولية كما هو كذلك على تقدير ثبوت. الجوري.
(2) وقد قلبت الهمزة في بعض المواضع في الابتداء هاءً كهرجت وهرقت وهباك لكن ذلك القلب شاذ. رضي.
(3) علة التخفيف.
(4) أي: التخفيف.
(5) أي: قلبها حرف علة.
(6) أي: التفسير لجعل الهمزة بين بين هو... إلخ. جوري.
(7) كما تقول: سئل بين الهمزة والواو.
(8) فيما سيأتي.

فتقول: أمل يأمل كنصر ينصر، والأمر: أومل بقلب الهمزة واواً[1]، لأن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة ثانيهما ساكنة وجب قلبها بجنس حركة ما قبلها[2] كآمن أومنُ إيماناً.

وإن كان قبل الساكنة غيرُها، أو كانتا[3] في كلمتين فالقلب جائز.

وإن كانت الثانية متحركة فلها أحكام وهي: أن الأولى إن كانت ساكنة كَسأّل مشددةً ثبتت، وإن تحركت أيضاً[4] قالوا[5]: وجب قلب الثانية يَاءً إن انكسر ما قبلها

(قوله: وإن كانت الثانية) أي من الهمزتين الكائنتين في كلمة واحدة.

(قوله: أي بين بين) أي المشهور أو غير المشهور أيضاً، فتأمل.

(قوله: بقلب الهمزة) ففيه أمر زائد على الصحيح، ولذا لم يقل: أؤمل كأنصر.

(قوله: بحركة) أي بحرف حركتها، فتقلب ألفاً إن كان ما قبلها مفتوحاً كـ:آمن، وواواً إن كان مضموماً كـ:أومن، وياء إن كان مكسوراً كـ:الإيمان.

(قوله: غيرها) وكانا في كلمة واحدة حقيقة أو اعتباراً كـ:سؤت للمتكلم وحده، فإنه وإن كان جملة لكن اعتبر كلمة واحدة لكون الفاعل كالجزء من الفعل.

(قوله: أو كانتا) أي الهمزة الساكنة والمتحركة. وقوله الآتي: «وإن كانتا في كلمتين» أي الهمزتان المتحركتان فلا يندرج شيء من مدلول أحد قوليه في الآخر ولا يلزم الاستدراك.

(قوله: فالقلب) أي بالألف نحو: إلى الهدى ائتنا، والياء نحو: الذي ائتمن، والواو نحو: يقول أؤزن.

(قوله: الثانية) أي من الهمزتين الواقعتين في كلمة.

(قوله: ساكنة) ولم يقع في موضع اللام وإلا قلبت الثانية ياء لأنه موضع الاستثقال والياء أخف من الواو وأقرب منه في المخرج إلى الهمزة.

(قوله: كسآل) صيغة مبالغة من سأل.

(قوله: ثبتت) ولا تحذف لمحافظة الصيغة.

---

(1) الثانية.
(2) طلباً للخفة. نظام.
(3) نحو: أيها المرءُ ائتِ.
(4) أي: كالثانية.
(5) أي: النحاة. سيد عبد الله.

أو انكسرت[1] كـ: جاءٍ وأيِمَّةٍ[2] ووْاواً في غيره كأوَيدِم[3]، ويرد عليهم[4] أنه صح التسهيل أي بين بين في نحو: أيِمَّةٍ والتحقيقُ أي إثباتُهما مصرحاً.

والتزم في باب أكرِمُ حذف الثانية، وإن كانتا في كلمتين فيجوز تحقيقهما أو

(قوله: والتزم) عطف على قوله[5]: صح التسهيل.

(قوله: كجاء) نشر مرتب، فإن أصل جاء: جائيء، بهمزتين ثانيتهما أصليه وأولاهما مبدلة عن الياء، فقلبت الثانية ياء وأعل إعلال قاض.

(قوله: في غيره) وهو أربع صور: ما كانتا مضمومتين، أو مفتوحتين، أو مختلفتين. ولم يقلب هنا بالألف للزوم التقاء الساكنين في نحو: أوادم، مما كان ما قبله مفتوحاً وتحريك الألف بالفتح في نحو: أويدم، لوجوب فتح ما قبل ياء التصغير، فكل منهما ممتنع، فاختير قلبها واواً في أويدم لمجانسة حركة ما قبلها، وفي أوادم حملاً للتكسير على التصغير وحمل سائر الصيغ عليهما.

(قوله: في نحو أئمة) مقتضى ما ذكره العلامة أن نحو أئمة من مندرجات القاعدة الأولى حيث قال فيها: أنه ينتقض بنحو أئمة، والأصل: أءممة، فإنه لم تقلب الثانية ألفاً كما في: آمن، بل نقل حركة الميم إليها وقلبت ياء فقيل: أيمة. ويمكن الجواب بأنه شاذ، انتهى. فسقط قوله: «ويرد، إلخ» إلا أن يقال: إنه بعد نقل الحركة يصير من مندرجات الثانية. لكن لنا القول بأن موجب القلب بالياء فيما ذكر هو تحرك الثانية بكسرة أصلية، فتأمل.

(قوله: والتزم) عطف على صح، فإن هذا الالتزام خلاف القياس من قلب الهمزة الثانية المفتوحة بالواو كما في: أويدم، ارتكب لكراهة اجتماعهما فيه، وحمل ما عدا المتكلم وحده عليه. (قوله: كانتا، إلخ) الاحتمالات المتصورة في أحوالهما اثني عشر لأن الثانية لكونها ابتداء الكلمة متحركة بإحدى الحركات الثلاث، والأولى إما ساكنة أو متحركة بها. والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة: إثنا عشر.

---

(1) أي: تلك الثانية نفسها. كمال.

(2) في جمع إمام، وأصله: أَءمِمَة نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة وأدغمت في الميم فصار أئمة فقلبت الثانية ياء لكسرتها ولم يجعله بين بين لما ذكرنا في جاء. سيد عبد الله.

(3) في تصغير أدم وأصله: أءيدم، فقلبت الهمزة الثانية لضم ما قبلها واواً. وأوادم جمع أدم وأصله: آدم، قلبت الهمزة الثانية واواً حملاً للكسر على التصغير. سيد عبد الله رحمه الله.

(4) نحاه.

(5) نحو: رأيت قارِءَ أبيك تخفيف الأولى بقلبها ياءً لوقوعها بعد الكسرة نحو: مئة، وأما الثانية فعلى اعتبار اجتماعها مع الهمزة المفتوحة تقلب واواً كأوادم. كمال. كمال.

تخفيفهما[1] أو تخفيف إحداهما على[2] حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة. وجاء[3] في المتفقتين حركة حذف إحداهما[4] أو قلب الثانية كالساكنة[5] فتقلب[6] في جاء أحد ألفاً وفي من تلقاء إبله ياء، وفي يدرأ أولئك واواً.

وأما[7] المتحركة التي قبلها حرف غير همزة فإن كان ساكناً وهو واوٌ أو ياءٌ زائدتان لغير الإلحاق قلبت الهمزة إليه[8] جوازاً وادُغِم كخطِيَّة في: خطيئةٍ[9]،

(قوله[10]: **أو قلب الثانية كالساكنة**) حرف علة.

(قوله: **أو تخفيفهما**) أي معاً. أما الأولى: فعلى قياس تخفيفها لو انفردت. وأما الثانية: فعلى قياس تخفيفها مع الأولى نظراً إلى الأصل مع قطع النظر عما عرض لها من التخفيف أو إلى حال التخفيف.

(قوله: **إحداهما**) أما الأولى: فبالنظر إلى أنه آخر الكلمة الأولى. وأما الثانية: فبالقياس على المجتمعين في كلمة واحدة.

وهذا التفصيل جار في حذف إحدى الهمزتين المتفقتين حركة.

(قوله: **تخفيف**) أي قاعدة تخفيف كل على حدة.

(قوله: **إحداهما**) واختار بعضهم أن المحذوف هو الأولى لأنها في آخر كلمتها والآخر أولى بالحذف، ويعارض بأن الثقل إنما ينشأ من الثانية فهي أولى بالحذف.

(قوله: **وقلب الثانية**) أي بحرف من جنس حركة ما قبلها الموافقة لحركة نفسها.

(قوله: **قلبت الهمزة**) لكنه خلاف القياس لأن القياس قلب الأولى إلى الثانية للإدغام لا العكس، ولم يختر لكونه في غاية الثقل حينئذ ولم يجعل بين بين لئلا يقرب إلى التقاء الساكنين، ولم يحذف مع حركتها لكثرة المحذوف ولا بدونه للزوم تحريك ما لا أصل له في الحركة.

---

(1) متعلق بكلا التخفيفين. شرحه.
(2) ولا يخفى أن ما ذكرنا في المختلفين حركة ولهذا قال: وجاء. اهـ شرحه.
(3) صح التسهيل. صح.
(4) في الصفحة الآتية.
(5) وتحقيق الأخرى. مناهج.
(6) وكالهمزة الساكنة. مناهج.
(7) الهمزة.
(8) الهمزة. شرحه.
(9) أي: إلى الساكنة، يعني يقلب بحرف مثله. الجوري.
(10) بالهمزة بعد الياء الساكنة المزيدة في فعيلة. كمال.

ومقروَّةٍ[1] في: مقروءَةٍ. وكثر[2] في نبي وبرية. وإن كان[3] ألفاً فبين[4] بين المشهور، وإن كان[5] غيرَ[6] الألفِ والواوِ والياءِ المذكورتَين نقلت حركتها إليه، وحذفت نحو: مسلةِ وخبِ وشيٍ وسوِ وأبُوَ يوُبِ في مسألةِ وخبأ[7] وشيءِ وسوءِ

(**قوله: ومقرُوة**) ولا يذهب عليك أنه يقال في مقروء: مقروّ ومقري، وفي قروء: قروّ وقرىّ. ولو قيل: وتقلب الواو المتطرفة ياء أولاً لم يبعد، فتأمل.

(**قوله: وإن كان ألفاً**) أو نون انفعال نحو: أناظر، أي انعطف على ما في «شرح الفريدة» للسيوطي، وقيل: هو كباب الأحمر الآتي في «الشافية» تأمل.

(**قوله: وكثر**) أي المذكور من الإبدال والإدغام وفيه رد على من زعم أنه لازم فيهما. لكن كون المثالين مما ذكره إنما يتم إذا كانتا مهموزي اللام، وأما إذا كان النبي من النبوة، أي الارتفاع، والبرية من البري أي التراب، فلا.

(**قوله: المشهور**) لأن غير المشهور ممتنع لسكون ما قبله وكذا إبدالها بالألف لالتقاء الساكنين وعدم إمكان الإدغام والحذف يخل بالبنية.

(**قوله: وإن كان**) الظاهر أنه عطف على قوله: «إن كان ساكناً، إلخ» فيتجه عليه أنه يكون حينئذ ما ذكره حكم الهمزة التي قبلها متحرك وهو مع فساده يستلزم كون قوله: «غير الألف، إلخ»، وقوله: «وإن كان ما قبلها متحركاً» لغوين، وتخصيص اسم كان بالساكن بقرينة بيان حكم المتحرك فيما يأتي لو سلم صحة كون اللاحق قرينة للسابق ركيك، فلو قال بدل قوله: «وإن كان ألفاً» وقوله: «وإن كان غير، إلخ» أو وهو ألف، أو وهو غير إلخ، لكان أخصر وأولى.

(**قوله: وحذفت**) تحصيلاً لكمال الخفة ولذا لم يقلب إلى جنس الحركة المنقولة منها إلى ما قبلها، وأما عدم حذف الحركة فللزوم الإجحاف بلا حاجة.

(**قوله: وخبأ**) الخبأ الغائب المستور.

---

(1) بتشديد الواو. كمال.
(2) أي: قلب الهمزة إلى الساكن السابق فبين بين المشهور متعين. الجوري.
(3) الساكن.
(4) فيجعل بين الهمزة والألف نحو: ساءل وبينها وبين الواو في تساؤل ـ مصدر: تساءل ـ وبينها وبين الياء في قائل وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لا من الألف لا يقبل الحركة ولامتناع القلب والإدغام لأن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها. سعد الله.
(5) أي: الساكن الذي قبل الهمزة. شرحه.
(6) بأن يكون حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءً لم يكونا زائدتين أصلاً أو زائدتين للإلحاق.
(7) من خبئت الشيء: سترته. مناهج.

وأبو أيوبٍ.

وقد يدغم في باب[1] شيء وسوء كالواو والياء الزائدتين[2].

والتزم[3] النقل والحذف في يرى[4] وأرى ويرى، وإن كان ما قبلها[5] متحركاً فالهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل[6] تقدير ما قبلها كذلك[7].

فالمفتوحة إن كان ما قبلها مضموماً تقلب واواً كموجل، أو مكسوراً فياء كمية

(**قوله: تقلب واواً كموجل**) جوازاً ويستثنى نحو: مكرم، أو نقول: هو من يكرم لا يأكرم، تأمل.

(**قوله: وأبو يوب**) إشارة إلى جريان القاعدة في ما إذا لم يكن الساكنة في كلمة الهمزة سواء كان حرف علة كهذا المثال أم لا نحو: من مك، في: من أمك.

(**قوله: يدغم**) أي يدغم بعد قلب الهمزة بمماثل ما قبله إذا كان واواً أو ياء أصلية قياساً على الزائدتين بغير الإلحاق كخطية، فقوله: «كالواو» دليل القاعدة والكاف للتشبيه، هذا وقضية التمثيل لهما بالشيء والسوء عدم جريان الإدغام فيما إذا كانتا في كلمتين.

(**قوله: والحذف**) الأولى حذف الحذف؛ لأن الملتزم مجموع الحذف والنقل، وتوهم عود الضمير إلى الإدغام حينئذ في غاية البعد. (**قوله: في يرى**) أي في كل ما حصل بزيادة قبل أول مادة رأى مع إسكان راءه، أي وكان كثير الاستعمال فلا يرد نحو: المرئي والمرأى والمرآة من أسماء المفعول والزمان والمكان والآلة لقلة استعمالها بالنظر إلى نحو الماضي والمضارع.

(**قوله: وعلى كل، إلخ**) أي فالاحتمالات تسعة. (**قوله: تقلب واواً**) للتخفيف سواء كانا في كلمة كمثال المؤلف، أو في كلمتين نحو: هذا مال وبيك، في: مال أبيك هذا، ولا يرد نحو: مكرم، مما حذف منه الهمزة ولم تقلب واواً لأنه مشتق من تكرم، لا: تأكرم. (**قوله: فياء**) لمناسبة الكسرة سواء كانا في كلمة كمية أو كلمتين كما في: مررت بغلام يبيك.

---

(1) مما لم يكن الياء والواو فيه مدة تشبيهاً بما فيه مدة، نحو: مقروة. سيد عبد الله.

(2) أي: للإلحاق فهو من تمام القاعدة أو لغير الإلحاق في كلمة فهو دليل القاعدة. قرلي.

(3) لكثرة الاستعمال. مناهج.

(4) مضارع رأى. كمال.

(5) أي: ما قبل الهمزة المتحركة. مناهج.

(6) أي سواء كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. شرحه.

(7) متصلاً كان ذلك نحو: سئل ومأة ومؤجل وسئم ومستهزئين وسئل ورؤوف ومستهزؤون ورؤوس، أو منفصلاً نحو: لك أبوك، ولك إبراهيم، ولك أمك، وهذا مال أبيك ومال إبراهيم ومال أمك، ومررت بغلام أبيك وبغلام أمك. مناهج.

في مؤجل، ومأة، والباقي بين[1] بين المشهور.

وقيل[2]: في مضمومة ما قبلها مكسور، وفي مكسورة ما قبلها مضموم بين بين البعيد[3].

وجاء منسْأة[4] وسال. وإذا خففت[5] همزة باب الأحمر فبقاء همزة اللام[6]

....

(قوله: والباقي) هو سبع صور.

(قوله: بين بين) لا النقل والحذف إذ لا وجه لهما مع اشتغال ما قبل الهمزة بالحركة ولا الإبدال لأنه موجب للاستثقال المخل بغرض التخفيف.

(قوله: المشهور) يتحد المشهور وغير المشهور فيما اتحد حركة الهمزة وحركة ما قبلها، وهي ثلاث صور كـ: سَئَلَ ومستهزئِينَ ورُؤُسٍ.

(قوله: وقيل في، إلخ) أتى بصيغة التمريض لأن الحمل على المشهور أولى إذ الموافقة لحركة نفسها أدخل في سهولة النطق من الموافقة لحركة ما قبلها، ففي نحو: مستهزئون وسئل مجهولاً بين بين المشهور على الأصح وغيره على القيل. وبعضهم جعلها في مستهزئون ياء محضة، وفي سئل ياء محضة، وجعلها بعضهم فيهما ياء، وبعضهم واواً، ولكل وجهة تظهر بالتأمل. (قوله: وفي مكسورة) لو قال: وعكسه بين إلخ، لكفى.

(قوله: منسأة) أي بقلب الهمزة المفتوح ما قبلها ألفاً لا بجعلها بين بين المشهور.

(قوله: باب الأحمر) أي كل ما وقعت همزته المتحركة بعد لام التعريف الساكنة فيدخل فيه نحو: الاستغفار والاسم والابن.

(قوله: فبقاء) يعني أنه إذا حذف همزة أحمر بعد نقل حركتها إلى اللام جاز إبقاء همزة الوصل نظراً إلى أن حركة اللام عارضة لا يعتد بها وحذفها نظراً إلى الاستغناء عنها بحركة اللام لكن بقاء، إلخ.

(1) لأنه الأصل. مناهج.
ـ لأن فيه تخفيف الهمزة مع بقاء أثرها الدال على أن أصل الكلمة الهمزة. موسى. موسى.
(2) القائل الأخفش. مناهج.
(3) أي: غير المشهور. فتكون سئل بين الهمزة والواو ومستهزؤون بين الهمزة والياء. سيد عبد الله.
(4) أي: العصا. بقلب فيهما.
(5) أي على المذهب الأقل. نظام.
(6) أي: لام التعريف. جوري.

أكثرُ من حذفها، فيقال: الحَمْرُ[1] ولَحْمُر. وعلى الأكثر قيل: مِنَ لَحْمِرِ بفتح النون وفِلَحْمَرِ. وهذا[2] كله مما نقلناه من «الشافية» أوضحَ[3] وأخصرَ، وهو كثير الاحتياج في القراءة، فليحفظه المبتدي إن لم تأخذه السآمة.

فإن كانت الأولى همزة وصل تعود الثانية همزة عند الوصل نحو: ومنهم من يقول ءذن[4]، ويا زيد اءمل وحذفت في خُذ وكل ومُر على غير القياس، وأصل

(**قوله: يا زيد اءمل**) ويا قطام اءتي، ويا قطام اءمل، وإلى أحمد ائت يا زيد، ومن أحمد اءمل.

(**قوله: من**) أي إذا دخلت من أوفى الجارتين على الأحمر قيل: من إلخ، لأن همزة الوسط تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان لأن حركة اللام لعدم الاعتداد به كالمعدوم، فحرك الساكن الأول في الأول بالفتح لكونه غير مد وحذف في الثاني لكونه مداً.

(**قوله: السآمة**) السام والسآمة: الملالة. (**قوله: همزة وصل**) أي وسقطت في الدرج.

(**قوله: تعود**) لعدم موجب قلبها ياء أو واواً أو ألفاً، هذا وقضية مقابلة الثانية بالأولى أن المراد بها الهمزة، فلو ترك قوله: همزة، لكان أولى. وحمل الثانية على الواو أو الياء أو الألف باعتبار أنها كانت في الأصل همزة بعيد.

(**قوله: ويا زيد اءمل**) مثالان لما انضم ما قبل الهمزتين لكن الأول مثال للهمزة التي كانت ياء، والثاني للهمزة التي كانت واواً. وفي التمثيل بهما إشارة إلى أنه لا يشترط في عود الثانية انفتاح ما قبل الهمزتين لأن علة الإعادة وهي زوال اجتماع الهمزتين جارية فيه وفيما انضم أو انكسر ما قبلهما فاشتراط الأصل ذلك مما لا وجه له ولذا تركه المؤلف.

(**قوله: وحذفت**) جواب عن معارضة ما مر من أنه يجب عند اجتماع الهمزتين قلب الثانية بجنس حركة ما قبلها بأنه لو وجب لوجب قلب الهمزة الثانية من أءكل وأءخذ وأءمر بالواو، لكن لم يقلب بها لأنهم قالوا في الأمر: كل، وخُذ ومُر، بأنها جارية على خلاف القياس لكثرة الاستعمال.

(**قوله: وكل**) قضيته تساوي الثلاثة وليس كذلك، إذ في «الشافية» وشروحها: أنهم

---

(1) أي: على المذهب الأكثر. نظام. (2) أي: المذكورات. شرحه.
(3) حال.
ـ لما تصرف فيه بالتقديم والتأخير والتركيب. شرحه.
(4) كتبت بهمزة لتعلم المبتدي وإلا فالقاعدة الكتابة بالياء والواو هكذا يقول: ايذن ويا زيد اوصل. الجوري. مدونة.

خذ: تأخذ، حذفت حرف المضارعة وأسكن الآخر وزيدت همزةُ وصل مضمومةٌ ثم حذفت الأصلية فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت، وكذا الأخيران. وقد يجيء: مُرْ، على الأصل[1] عند الوصل كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾[2]، وأَزَرَ يأزِر، وهنا يهنِأ، كضرب يضرب، والأمر: ايزِر. وأدُبَ يأدُب ككرُم يكرم أوْدُب، وسأل يسأل كمنع يمنع اسئل.

....

التزموا: خذ وكل، على غير القياس للكثرة. وقالوا: مر، على طريقة خُذ بالحذف بدون الالتزام لأنه لم يكثر كثرتهما. ويمكن أن يكون تأخير مُر في الذكر، وقوله الآتي: «وقد يجيء، إلخ» إشارة إلى هذا.

(**قوله: وزيدت**) قد يقال: فليحذف أولاً الهمزة الأصلية حتى لا يحتاج إلى زيادة همزة الوصل ثم يحذف إلا أن يجاب بأن الحمل على الصحيح اقتضى زيادة همزة الوصل أولاً.

(**قوله: وقد يجيء**) ظاهر التعبير بكلمة قد، إن مر أفصح من: وأمر، لما تقرر من أن الكثير أفصح من القليل لقربه من الغرابة المخلة بالفصاحة، مع أن الأمر بالعكس كما في «الشافية». وقد يوجه بأن التقليل بالنظر إلى مطلق المجيء لا المجيء عند الوصل، فقوله: «عند الوصل» ليس في حيز يجيء بل في حيز قد، ثم في نسبة المجيء إلى مُر مسامحة لأن الجائي هو الأمر المشتق من أمر لأمر بل الشخص، وأما مُر فمجيء به، تدبر.

(**قوله: وآزر**) أي عاون، والهناء: الإعطاء. في «الصحاح»: هنئت الرجل أهنؤه وأهنئه أيضاً هناء إذا أعطيته، وهنؤ الطعام يهنؤ أي صار هنيئاً، وكذلك: هنيء الطعام مثل: فَقَدَ وفَقِدَ.

(**قوله: أيزر**) في الأمر، ذكره لاختصاصه بقلب الهمزة ياء.

(**قوله: أدب**) يقال: أدب الرجل أي صار ذا أدب، وأما الأدب بمعنى الدعاء إلى الطعام فمصدر: أدب القوم يأدبهم بكسر العين من باب ضرب.

(**قوله: اسئل**) لا فائدة في ذكره.

(**قوله: على خلاف**) إذ قياس ما مر بين بين.

(**قوله: سل**) أصله: اسئل، حذفت همزة الوصل بعد نقل حركة العين إلى ما قبلها وحذفها لكثرة الاستعمال كما في: مر.

---

(1) أي: هو إثبات الهمزة الأصلية. سعد علي.

(2) سورة طه: الآية 132.

ويجوز على خلاف القياس سيال[1] يسال سل.

وقيل[2]: هو أجوف عينه واو أو ياء، وآب[3] ياؤب، وساء يسوء كصان يصون، وجاء يجيء ككال يكيل، فهو ساء وجاء أصلهما ساوء.

وجاييء قلبت العين همزة كما في صائن وبائع ثم قلبت الأخيرة ياء لانكسار ما

(قوله[4]: **على خلاف القياس**) والقياس بيِّن بَيْنَ المشهور فعلى هذا يقال: سَلْتُ بفتح الفاء في الماضي، ومسؤل في اسم المفعول.

في «القاموس»: سَوَلَ والسؤالُ بالضم، والمسألة لغةٌ في المهموز.

وسَلْتُ اَسالَ بفتحهما سؤال بالضم والكسر لغةٌ في سئلتُ.

وقولهم: هما يتساولان يدل على أنها واو في الأصل، انتهى.

وقولهم أيضاً: يتسايلان يدل على أنها ياء في الأصل.

ويجاب بأنهما كتمكّن ومكّن.

(قوله: **وقيل: هو أجوف عينه واو**) فعلى هذا أيضاً يقال: سلت بالكسر ومسول.

(قوله: **أو ياء**) فعلى هذا يقال: سلت بالكسر يسيل، تأمل.

(قوله: **وساء يسوء**) ووَئَلَ يَئِل كوعَدَ يَعِدُ.

وضَوِءَ يَضْوَءُ كَوَجِلَ يُوجَلُ.

وأَمَّ يَؤُمُّ كمدّ يمدّ، وأنّ يئِنُّ كفرَّ يَفِرُّ، فتأمل.

(قوله: **قلبت العين**) بقلب المكان أولاً فافهم.

(قوله: **واو**) وعليهما يكون من باب علم يعلم.

(قوله: **وآب**) شروع في بيان حكم مهموز الفاء ومهموز اللام من الأجوف، أي حكمهما كحكم صحيح الفاء واللام من الأجوف في التصاريف الاسمية والفعلية واوياً كان أو يائياً.

(قوله: **لانكسار**) أي لتطرفها وانكسار، إلخ.

---

(1) بل القياس في سال بين بين المشهور وفي يسأل حذف الهمزة وسل قياس كما ذكر تذكر. محمد حسن.

(2) القائل ابن مالك. الجوري.

(3) أي: رجع. سعد الله.

(4) في صفحة: 183.

قبلها، ثم أُعلا إعلال غاز، أو نقلت الهمزة إلى موضع العين ثم أعلا إعلال غاز. والوزن على الأول: فاعٍ، وعلى الثاني: فالٌ، وأسا[1] يئسو كدَعىٰ يدعُو أوسُ، وأتى يأتي كرمى يرمي، أيتِ.

ومنهم[2] من يقول: تِ، تشبيهاً له بـ: خُذْ، وَوَأَى[3] يَئِي إكوَ قى، يقي، قِ. وأوَى[4] يأوي أيّاً[5] كشوَى يشوي شيّاً، وأيوِ[6] كاشوِ، ونأى ينائي كَرَعىٰ يَرْعىٰ،

....

(**قوله: أو نقلت**) هذا مذهب الخليل، وقوله المار: «قلبت، إلخ» مذهب سيبويه. ورجح مذهب الخليل بأنه ليس فيه إلا إعلال غاز وهو مشترك، وفي مذهب سيبويه إعلالان آخران قلب العين همزة واللام ياء. ويرد بأن الإعلالين لشيوعهما وجريانهما على القياس أولى من قلب المكان لندرته. وفي دلائلهما تفصيلات مذكورة في «المطولات». وأما إعلالهما بقلب الواو والياء ألفاً لانفتاح ما قبلهما بناء على أن الألف حاجز غير حصين ثم تحريك الألف، أي جعله همزة متحركة لو سلم صحته ففي غاية البعد لزيادة الإعلال حينئذ، فتأمل.

(**قوله: غاز**) لو زاد هنا عليهما لاستغنى عن قوله المار: «ثم أعل إعلال غاز».

(**قوله: على الأول**) لأن المحذوف عليه هو اللام، وعلى الثاني هو العين المنقول إلى موضعه. (**قوله: واسا**) شروع في بيان المهموز الناقص واوياً أو يائياً.

(**قوله: أوس**) بقلب الهمزة هنا واواً لانضمام ما قبلهما، وفيما يأتي ياء لانكساره، ولذا ذكر الأمرين.

(**قوله: يقول، إلخ**) اعتداداً بحركة العين العارضة لكثرة الاستعمال.

(**قوله: ووأي**) شروع في بيان المهموز من اللفيفين.

(**قوله: «إ»**) لا فائدة في ذكر الأمر هنا، والمصدر فيما بعده، تأمل.

(**قوله: ونأى**) أي بَعُدَ، والأولى تقديمه على قوله: «ووأي» لأنه أيضاً من الناقص.

---

(1) أصله: أسو، قلبت الواو ألفاً. كيلاني.

(2) أي: من العرب. كيلاني.

(3) أي: وعد، أصله: وَأَيَ قلبت ياؤه ألفاً. كيلاني.

(4) أصله: أَوَيَ، قلبت الياء ألفاً. كيلاني

(5) أصله: أَوْياً اجتمعت الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. كيلاني.

(6) والأصل: أءوِ بهمزتين قلبت الثانية ياء. سعد علي.

وكذا قياسُ رَأىٰ يرأىٰ، لكن العربَ قد اجتمعتِ على حذف الهمزة من مضارعه[1] بعد نقل حركتها كما هو قياس حذفها، فقالوا: يرى يريان يرون، ترى تريان ترين، ترى تريان ترون، ترين تريان ترين، أرى نرى.

واتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع، لكنَّ وزنَ الواحدة تَفَيْنَ ووزنَ الجمع: تفلن.

وإذا أمرت منه[2] قلت على الأصل[3]: ار أكارع، وعلى الحذف: رَ على وزن فَ. ويلزمه الهاء في الوقف نحو: ره، تقول في الوصل بلا هاء: رَ، ريا، رَوْا[4]،

....

(قوله: قياس إلخ) أي قياسه جواز التحقيق والتخفيف بالنقل أو الحذف، لكن إلخ، فحذفهم على القياس ولزومه على خلافه.

(قوله: اجتمعت) تأنيث الفعل باعتبار أن العرب مؤنث سماعي. والاعتراض بأنه لو كانت كذلك لأثبتت التاء في مصغرها وليس كذلك مندفع بجواز أن يكون عدم لحوقها به على خلاف القياس، ارتكب لكثرة الاستعمال أو للإشارة إلى أنه منقول من المصدر، فافهم.

(قوله: من مضارعه) لم يقل منه لئلا يتوهم عود الضمير إلى كل من الماضي والمضارع بتأويل نحو المذكور. (قوله: واتفق) أي بعد الإعلال وتخفيف الهمزة.

(قوله: لكن وزن، إلخ) لأن المحذوف فيها هو العين واللام والياء ضمير، وفي الجمع هو العين فقط والياء لام الفعل.

(قوله: أمرت منه) أي أمرت شخصاً بصيغة أمر المخاطب المأخوذ من رأى، قلت إلخ، فتفسيره ببنيت الأمر تفسير باللازم.

(قوله: على الأصل) أي وإثبات الهمزة، وقوله: «وعلى الحذف» أي وخلاف الأصل والقياس ففيه احتباك.

(قوله: ويلزمه) لئلا يلزم الابتداء بحرف واحد والوقف عليه.

(1) أي: مضارع أو تخفيفاً لكثرة الاستعمال. كيلاني.
(2) أي: من ترىٰ. كيلاني.
(3) أي: باعتبار ثبوت الهمزة. كيلاني.
(4) أَمْرٌ من تَرَوْنَ حذفنا حرف المضارعة وبدأنا بما بعده وجعلنا آخره بمثل المجزوم بحذف النون صار: رَوْا. شرحه.

رَيْ، رَيَا، رَيْنَ.

وبالتأكيد: رَيَنّ، ريانَ، رَوُنَّ، رِيِنّ، ريانٍّ، ريناَنّ.

وبالخفيفة: رين، رون، رين، فهو راء[1]، رائيان، راؤن[2]، كراعٍ راعيان راعون، وذاكَ مرئى كمرعى.

وبناءُ افعلَ منه[3] مخالف لأخواته أيضاً[4].

لكن في جميع تصاريفه هنا فتقول: أَرىٰ أصله أَرْأىَ[5]، نقلت حركة الهمزة إلى الراء فحذفت فصار أرٰى يُرى، أصله: يُرْأي نقلت حركتها فحذفت فصار يُري، يُريانِ، يُرونَ أصله: يُرْأيونَ حذفت بعد نقل حركتها فصار: يُرِيُونَ، فنقلت ضمة

....

(قوله: **وبالتأكيد**) كأنه عطف على بلا هاء وفيه نوع ركاكة، أي تقول في وصله بنون التأكيد الثقيلة: رين، بإعادة اللام المحذوفة في المفرد المذكر.

(قوله: **وبالخفيفة**) عطف على مقدر وقد مر نظيره.

(قوله: **في جميع، إلخ**) أي ماضياً أو مضارعاً أو غيرهما.

أما في الماضي فلأنه لكثرة حروفه أثقل من ماضي المجرد فيناسبه التخفيف. وأما في المضارع كالمجرد وأما غيرهما فبالحمل عليه.

وأما إذا بنى أفعل من نحو نأى فلا تحذف عينه مطلقاً كما في المجرد لعدم استعماله كثيراً.

(قوله: **أرى**) لو قال: أرى يرى أصلهما: أرئى يرئى، نقلت حركة همزتهما فحذفت فصار: أرى يرى لكفى.

(قوله: **فحذفت**) أي لالتقاء الساكنين[6].

---

(1) أصله: رائي أعل إعلال رام. سعد علي.

(2) أصله: رائيون نقلت ضمة الياء إلى الهمزة وحذفت الياء ووزنه فاعول. سعد.

(3) أي: من رأى. سعد علي.

(4) يعني كما كان يرى مخالفاً لأخواته من نحو: ينأىٰ في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات كذلك بناء الأفعال منه مطلقاً سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو غير ذلك مخالف لأخواته من نحو: أنأىٰ في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات لكثرة الاستعمال. سعد علي رحمه الله.

(5) على وزن افعل قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(6) وكثرة الاستعمال. لكاتبه.

الياء إلى الراء فحذفت للساكنين فصار: يُرُونَ على وزن يُفونَ[1] إرَاءةً. الأصلُ: ارآياً كأفعالاً قلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة طرفاً[2] وحذفت الأولى[3] بعد نقل حركتها إلى ما قبلها. وعُوِّضَ عنها[4] التاءُ فصار إراثةً وإرَاءً بلا تعويض.

ولما حذفت الهمزةُ من فعله أيضاً[5] لم يلزم التعويض كما في إقامة، لأنهم التزموا الحذف والتعويض في تعرية[6] وإجازة واستجازة.

وقد جاء: فهي تُنْزَى دلوها تنزياً.

(قوله: تعرية) من عريته جعلت له عروة أو من عَرِوَ كرضى خلاف يسر للتعدية، وأجاز له: سوغ له واستجاز أي طلب الإجازة.

(قوله: فنقلت ضمة، إلخ) أي بعد حذف حركة الراء دفعاً لثقل ضم الياء والانتقال من الكسر إلى الضم.

(قوله: قلبت الياء) لا فرق بين تقديم هذا الإعلال وتأخيره.

(قوله: إراء) عطف على قوله: «إراءة» عقب قوله: يفون.

(قوله: كما في، إلخ) تمثيل المنفي، وقوله: «لأنهم» علة مصححة للمثال.

(قوله: في تعرية) أي في الناقص من باب التفعيل، وكذا الأجوف من الأفعال والاستفعال بشرط التزام الإعلال في أفعالهما.

فيخرج نحو: أروح اللحم إرواحاً إذا أنتن، واستصوب استصواباً.

هذا ولفظ تعرية بالعين المعجمة أو المهملة وبالراء المهملة أو الزاي المعجمة فاحتمالاته أربع وكل منها صحيح وارد.

(قوله: جاء) أي مصدر باب التفعيل من الناقص على تفعيل لضرورة الشعر كقول الشاعر

---

(1) بحذف العين لكثرة الاستعمال واللام لالتقاء الساكنين. شرحه.

(2) كونها طرفاً غير شرط فتذكر. لكاتبه.

(3) لثقل الهمزتين بينهما حاجز غير حصين. شرحه.

(4) أي: عن الهمزة التاء في الأخير وهذا مبني على أنه لا يجب أن يكون العوض في موضع المعوض عنه كالبدل في موضع المبدل منه. شرحه.

(5) أي: كالمصدر.

(6) فأصل الأول تعري بتشديد الياء كتكريم فحذفوا إحداهما تخفيفاً وعوضت التاء. وأما إجازة واستجازة فأصلهما: أجواز واستجواز فنقلت حركة حرف العلة إلى ما قبلها وقلبت ألفاً وحذفت إحدى الألفين المتلاقيتين وعوضت عنها التاء. كمال.

وأرايةً بالياء نظراً إلى أن التاء أخرجتها عن الطرفية فهو مرٍ، أصله: مُرءِيٌ مُريانِ مُرُونَ مُريةٌ مريتانِ مرياتٌ، وذاك مرّيَ أصله: مرْأَيٌ[1] مُرَيانَ[2] مُرَوْنَ[3] مُرَيَّةٌ[4] مريتانِ[5] مُرَياتٌ[6].

وتقول في الأمر منه: أرِي أصله: تُأَرى، أرِيَا، أرُوا[7]، أرى[8]، أريا، أريه، على وزن أفِلْنَ.

....

في وصف ناقة بأنها ترفع دلوها إلى فوق البئر كما ترفع المرأة صبيها للترقيص وهي تنزي دلوها تنزياً كما تنزي شهلة صبياً. تنزي: أي تحرك وترفع، والشهلة: المرأة التي بين الحديثة والمسنة.

(قوله: بالياء) هل هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الياء أو أصلية، والظاهر أنه إن أبدلت الياء همزة في أرايا أولاً كما هو صنيع المؤلف فهي منقلبة عن الهمزة، وإن نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت أولاً ثم عوض عنها التاء فأصلية. وهذا هو الملائم لسياق كلامهم.

(قوله: مُرئيٌ) أعل إعلال يُرى، ثم إعلال قاضٍ.

(قوله: مرون) أصله: مرئيون، بكسر الهمزة، أعل إعلال يُرونَ.

(قوله: مُرَونَ) أصله: مُرَئَيُونَ، بفتح الهمزة أعل كما مر. ويستوي هنا بعد الإعلال لفظ اسم الفاعل والمفعول.

(قوله: أصله تُأَرى) إشارة إلى أنه مبني من الأصل المرفوض ولذا كان أوله همزة قطع، وأما قوله: «وأصله تأرئي» فمستغنى عنه بقوله المار: «في يرى أصله يرئى».

---

(1) حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الواو ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفنا الألف للالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين. موسى موسى.

(2) بفتح الواو ولم تقلب الياء ألفاً لأن ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها البتة ولو قلبت وحذفت فقلت مرانِ لزم الالتباس عند الإضافة نحو: مُرَا زيدٍ. سعد علي. وقال: عند الإضافة لأنه لا التباس قبل الإضافة لثبوت النون. سعد علي.

(3) بفتح الراء وأصله: مُرْئَيُون، حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفاً وحذفت. سعد علي. سعد علي.

(4) أصله: مرأية، قلبت الياء ألفاً. سعد علي.

(5) أصله: مرأيتان. سعد علي.

(6) بفتح الراء ولم تقلب الياء ألفاً لئلا يلتبس بالوحدة. سعد علي.

(7) أصله: أريوا نقلت ضمة الياء وحذفت. سعد علي.

(8) أصله: أريي نقلت كسرة الياء فحذفت. سعد علي.

وبالتأكيد: أرِيَنَ، أريانِّ، أرُءِنَّ[1]، أرِنَّ[2]، أريان، أريتانِ.

وبالخفيفة: أرين، أرُن، أرِن.

وفي النّهي: لا ترِ، لا تُريا، لا تروا، إلخ.

وبالتأكيد: لا ترِيَنَّ، لا تُريان، لا تُرُن، لا ترنَّ، لا تريان، لا تريناںّ.

وتقول في[3] افتعل من مهموز الفاء: ايتال كاختار[4]، وايتلى كاقتضى[5].

وخُصَّ هذا الباب بالذكر إشارةً إلى أن الياء المبدلة من الهمزة لا تقلب[6] تاءً

....

....

....

(قوله: وبالتأكيد) عطف على مقدر، أي تقول في الأمر بلا تأكيد إلخ.

وبالتأكيد أرين إلخ، أي بإعادة اللام المحذوف فيما عدا الجمع المذكر والواحدة المخاطبة إذا كانت النون ثقيلة.

(قوله: في افتعل) أي حكم فعل من الأجوف أو الناقص المهموز الفاء عند نقله إلى باب الافتعال كحكم غير المهموز منهما في الإعلال.

(قوله: إيتال) من الأول، وهو الرجوع، ففي تفسيره باصطلح تجوز، وأما إيتلى فمن الإلو وهو التقصير.

(قوله: إشارة إلى، إلخ) وصرح به المؤلف في بحث المثال.

(قوله: لا تقلب) لأنها بدل الهمزة وهي لا تقلب تاء فكذا بدلها ولأن الياء هنا لعروضها وحذفها في بعض الصور غير مستقلة.

(1) بحذف الواو لدلالة الضمة عليها. سعد علي.

(2) بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها. سعد علي.

(3) أي: في بناء باب الافتعال من الفعل الذي فاؤه همزة. شرحه.

(4) في الإعلال.

(5) الأولى: اعتدىٰ.

(6) لأن الهمزة لا تقبل القلب تاء فلم تقبل الياء مثلها كما مرَّ في المثال.

كما[1] في اتَّسَرَ، واتَّزَرَ في ايتزرَ خطأ[2]، واتخذَ من تخذ[3] بمعنى أخذ، ويقال[4] منه: ايتخذ[5].

فصل في بيان اسمي الزمان والمكان[6]

وهو موضوع لزمان[7] أو مكان[8] باعتبار[9] وقوع[10] الفعل[11] فيه[12] من

(**قوله: واتخذ من تخذ بمعنى أخذ**) في «القاموس»: في ت ج هـ: «تجه لغة في اتجه ذكر على اللفظ ويعاد في موضعه» أي وجه «إنشاء الله تعالى» والظاهر أنه جعل تخذ من اتخذ كافتعل أيضاً لذا ترك ت خ ذ بل فصل الأول من باب الثالث مطلقاً، فعلى هذا تجه يتجه وتخذ يتخذ كضرب يضرب لا كنصر ينصر كما قيل. ثم الظاهر ما في «القاموس» وتخصيص ذلك التخفيف بالماضي، فتأمل.

(**قوله: باعتبار وقوع الفعل فيه**) أي باعتبار الفعل ووقوعه[13] فيه.

(**قوله: بمعنى، إلخ**) يعني أن: تخذ وأخذ بمعنى واحد، فإذا بني افتعل من الأول قيل: اتخذ، ومن الثاني قيل: إيتخذ. هذا ويمكن كون اتخذ من وخذ وهو لغة في أخذ.

(**قوله: وهو، إلخ**) تعريض بصنيع الأصل من ترك التعريف والشروع في بيان البناء بأنه إحالة على المجهول بالنظر إلى المبتدي.

---

(1) أي: كما قلبت في.

(2) بخلاف اتسر في اتيسر لأن أصله اتيسر قلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها صار اتيسر ثم قلبت الياء تاءً وأدغمت التاء في التاء صار: اتسر، لأن الواو تقلب أولاً تاءً فكذا التاء المبدلة من الواو ونقلت تاء لأن البدل له حكم المبَدل منه. شرحه. شرحه.

(3) ماضي مجرد. ـ لأن أخذ كما سبق إلى وهم السائل. الجوري. ـ كعلم.

(4) أي: يقال في بناء الافتعال من أخذ أيتخذَ بقلب الهمزة ياءً وعدم الإدغام. شرحه.

(5) أي: في بناء افتعل من أخذ يتخذ.

(6) قيل: مشتقان من المضارع والأصح من المصدر. قوجي.

(7) بهذا شامل للفظ يوم وليل ومكان. شرحه شرحه.

(8) وهو من الألفاظ المشتركة مثل يصلح لمكان الجلوس وزمانه. سعد علي رحمه الله.

(9) أي: من اعتباره في مدلوله، يعني مشترك لفظي بينهما. الجوري.

(10) خرج بهذا القيد يومك وليلك ومكانك حسن أو قبيح. شرحه شرحه.

(11) اللغوي. ـ حدث.

(12) راجع إلى أصل الأمرين المفهوم من العطف بأو. الجوري. ـ مطلقاً.

(13) أي: بالفعل. لكاتبه.

غير تقييد بزمان أو مكان معينين وفاعل ومفعول[1].

وهو من يفعِل بكسر العين على مَفْعِل بكسره كالمجلِس والمبيتِ.

ومن يفعَل ويفعُل بفتح العين وضمها على مفعَل بفتحه للتوافق[2] في مفتوحه وتعذره في مضمومه لرفضهم . . . .

(**قوله: من غير تقييد**) أي بحسب الوضع، تأمل.

(**قوله[3]: كالمجلس والمبيت**) والمقر في المضاعف والمأزر في المهموز.

(**قوله: على[4] مفعل**) بكسرة للتوافق حركة.

(**قوله: من غير، إلخ**) إذ لو قيد بأحدهما لخرج عن التسمية باسم الزمان والمكان اصطلاحاً لا لغة كالمحشر حيث جعل اسماً لمكان مخصوص لا لمكان الاجتماع مطلقاً بخلاف مضرب فإنه ليس مخصوصاً بزمان أو مكان.

والفرق بينهما كالفرق بين القارورة المختصة بظرف معين من الزجاج وما يستقر فيه الشيء الشامل له ولغيره.

هذا وفي كلامهم إشارة إلى أنه لا يعمل وأن علة عدم عمله أنه لو عمل لخرج عن الإطلاق إلى التقييد وهو خلاف وضعه.

لكن يرده، كما قاله عصام، جواز إضافتهما ووصفهما، وإن عمل اسم الزمان في المفعول والمكان واسم المكان في المفعول والزمان لا يخرجها عن الإطلاق، فتأمل.

(**قوله: من يفعل**) أي غير الناقص بقرينة ما يأتي سواء كان صحيحاً أو أجوف كمثال المؤلف، أو مضاعفاً كمفر، أو مهموزاً كمأذر.

(**قوله: بكسره**) ليوافق حركة عين مضارعه.

(**قوله: ويفعل**) لو حذفه واكتفى بما بعده لكفى.

(**قوله: لرفضهم**) أي في الأصح فلا يرد نحو مألك للمولكة أي الرسالة، ومهلك للهلاك، وميسر للسعة، فإنها ليست فصيحة.

---

(1) ولذا لم يعمل إذ لو عمل فلا يقال: مَغرِب زيد أو عمرو أو اليوم للزوم التقييد. حسن الجوري رحمه الله.

(2) مؤخر.

(3) علة لقوله: على مفعل بفتح العين. شرحه.

(4) مقدم.

مفعلاً إلا معوناً ومكرماً، ولم يكسر لأن الفتح أخف كالمذهب[1] والمقتل[2] والمشرب[3] والمقام.

وشذ المسجد[4] والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر[5] والمرفق[6] والمفرق والمسكن والمنسك والمنبت والمسقط بالكسر إذ[7] المجزر من مفتوح العين وما

(**قوله: إلا معوناً ومكرماً**) إسما مصدرين، وقال الفراء: جمعان لمكرمة بمعنى إكرام، ولمعونة بمعنى إعانة، على ما في «المناهيج».

(**قوله: معوناً**) جعلهما الفراء جمعاً لمعونة ومكرمة بمعنى الإعانة والإكرام، وبعضهم مصدراً، وبعضهم مخفف معوونٍ ومكرومٍ مصدرين كالميسور واستضعف الأخير بكثرة التغيير بنقل حركة العين وحذف الواو مع مشاركته لمفعل في المرفوضية.

(**قوله: لأن الفتح، إلخ**) ولأنه أقرب إلى الضمة من الكسرة لأنهما علويان بخلاف الكسرة.

(**قوله: المسجد**) قد يقال: إن أريد به البيت المبني للعبادة فليس اسم مكان لعدم اعتبار وقوع الفعل فيه أو محل السجود فبالفتح إلا أن يختار الشق الأول. ويجاب بأن شذوذه بعد وقوع الفعل فيه، وفيه بعد لأنه لو تم فإنما هو بالنسبة إلى موضع السجود منه لا غير.

(**قوله: والمشرق، إلخ**) قد يقال: أنها خرجت عما وضع له اسم المكان بحسب المعنى لاعتبار الخصوص فيها، فخرجت عن القياس في لفظه.

وذلك لأن المشرق والمغرب مختصان بمواضع مخصوصة ومثلهما المطلع ولأنه خص المجزر بموضع هيأ لجزر الإبل أي نحره وإن لم يجزر فيه، والمفرق بوسط الرأس لأنه موضع فرق الشعر، والمرفق بموصل الزراع والفصد لأنه موضع الرفق والملائمة والمنسك بموضع نسك مخصوص هو الذبح والمسقط بموضع الولادة لكونه محل سقوط الولد.

ويمكن إجراء نظيرها في المسكن والمنبت فلا تكون أسماء الزمان والمكان.

---

(1) من يذهب بالفتح. شرحه.

(2) من يقتل بالضم. شرحه.

(3) من يشرب بالفتح. شرحه.

(4) وهو اسم للبيت الذي يعبد فيه سُجِد فيه أو لم يُسْجد. وقال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير والمشرق لمكان الشروق، والمغرب لمكان الغرب، والمطلع لمكان الطلوع، والمجزر لمكان نحر الإبل. شرحه شرحه.

(5) من الرابع.

(6) لمكان الرفق وهو ضد العنف. شرحه. ـ أي: الغضب.

(7) علة لشذوذ الكل. شرحه.

سواها من مضمومه.

وحُكِيَ[1] في المسجد والمطلع والمسكن الفتح، وأجيز في كلها.

هذا[2] إذا كان الفعل صحيح الفاءِ واللامِ[3] فمن المعتل الفاء مكسور[4] عينه أبَداً[5] كالموضع والموعد.

(قوله: صحيح الفاء واللام) سواء اعتل عينه أو لا، فيشمل السالم والمضاعف والمهموز والأجوف.

(قوله: فمن المعتل الفاء) أي ولو كان يائياً، قال بعضهم: وقيل اليائي كالصحيح، وقيل بل كالناقص، تأمل.

(قوله: في المسجد، إلخ) وكذا في المنسك والمفرق كما في «الكمال».

فلو ذكر هذه الستة بلا فصل بعد قوله: «وشذ» وقال هنا: وحكى الفتح في الست الأول، لكان أخصر وأولى.

(قوله: وأجيز) أي أجيز الفتح في جميع الصور الشاذة كما هو رأي الفراء وإن لم يسمع إلا في بعضها.

(قوله: صحيح الفاء) سواء كان صحيحاً أو مضاعفاً أو أجوف أو مهموزاً.

(قوله: المعتل الفاء) ظاهره ولو يائياً لكن الراجح كون اليائي على مفعل بفتح العين كميقذ من اليقظة ضد النوم، ويمكن تخصيصه بالواوي، بقي أنه يشترط في كسره كونه مما يحذف فاؤه في المضارع كوعد ووضع. وقد يقال: أشار بالمثالين إلى التخصيص والاشتراط المارين.

(قوله: مكسور) لمناسبة حركة المضارع في يعدو. وقيل: لأن الكسر مع الواو أخف من الفتحة معها، وفيه نظر.

---

(1) أي: عن العرب.

(2) أي: ما ذكر من أن بناء اسمي الزمان والمكان في يفعِل بالكسر على مفعل به ومن يفعل ويفعل بالفتح والضم على مفعَل بالفتح، أي: العين. شرحه.

(3) وأما غيره. صح.

(4) لأن الكسر في معتل الفاء أسهل من الفتح لأن اللسان في كسر العين ينتقل من الشفتين إلى وسط الفم لأن الواو شفوي والكسر من وسط الفم وفي فتح العين ينتقل من الشفتين إلى الحلق لأن الفتح من جنس الألف وهو حلقي والانتقال من الأول أسهل من الثاني، كذا قيل. شرحه شرحه شرحه.

(5) أي: سواء كان مكسور العين كيعد، أو مفتوحه كيوجل، أو مضمومه كيوجه. سعد علي.

وشذ[1] نحو: موجل[2] بالفتح، ومن المعتل اللام مفتوح عينه أبداً[3] كالماوي والمرمى ومعتلهما[4] كمعتل اللام. وقد تدخل[5] على بعضها تاء التأنيث إما للمبالغة[6] أو لإرادة البقعة كالمظنة[7] والمقبرة[8] والمشرقة[9]. وشذ المظنة بالكسر والمقبرة والمشرقة بالضم. والقياس في الكل: الفتح أيضاً لضمها. وإن أريد[10]

....

(قوله: المعتل اللام) سواء كان عينه حرف علة أو لا، فيشمل نحو قوى كما أشار إليه بالمثال فلا يرد أنه ينبغي أن يزيد، واللفيف المقرون. **(قوله: ومعتلهما)** أي معتل الفاء واللام كمعتل اللام في فتح عينه لأنه يتوسل به إلى التخفيف بقلب اللام ألفاً بخلاف ما إذا كان كالمثال في كسره، فلو قال بدل قوله: «ومن المعتل، إلخ» ومن الناقص واللفيف مفتوح إلخ، لكفى. وتوهم دخول معتل الفاء والعين فيه غير قادح لأنه يعلم استثناؤه بملاحظة ما مر فيه، فتأمل. **(قوله: أما للمبالغة)** تصحيح للحوق التاء، وكلمة أو للانفصال الخلوي، وعلى الثاني يكون مؤنثاً بحسب المعنى. **(قوله: كالمظنة)** قد يقال: هو ليس باسم مكان لأنه ليس المراد به مكان الظن بل مكان يظن حصول الشيء المظنون فيه كما قاله المصري فلا يدل على وقوع الفعل وكذا المقبرة والمشرقة لتخصيصهما بموضعين معينين كما يشير إليه فيما يأتي، ولا يبعد جعل الكاف للتنظير، فليفهم. **(قوله: المظنة)** قد يقال: إنها محمولة على مئنة من أن يئن بكسر العين، أي تحقق. **(قوله: بالضم)** قضيته أنهما لو كانا بالفتح لم يكونا شاذين. ويتجه أنه ينافيه ما في «الشافية» من أن المقبرة بالفتح شاذ. إلا أن يراد أنه ليس بشاذ من حيث حركة العين وإن شذ من جهة لحوق التاء.

---

(1) جواب عن سواء مقدر كأنه قيل: أنت قلت اسم الزمان والمكان من المعتل الفاء مكسور أبداً فما تقول في الموجب بالفتح؟ فأجاب بقوله: وشذ... إلخ. شرحه شرحه.

(2) أي: غير صحيح الفاء واللام. سعيد.

(3) سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسوره واوياً أو يائياً لتقلب اللام ألفاً. سعد علي.

(4) أي: معتل الفاء واللام كالموقي والمولي. شرحه.

(5) وذلك مقصور على السماع. سعد علي.

(6) يعني: أن الغرض من إدخال التاء إما مجرد المبالغة وإما كونها علامة للتأنيث بسبب إرادة البقعة. سعد الله.

(7) بالفتح للمكان أو الزمان الذي يظن أن الشيء فيه. شرحه.

(8) بالفتح لموضع يُقبَر فيه. سعد علي. ـ أي: يدفن.

(9) للموضع الذي تشرق فيه الشمس.

(10) يعني لهما بل لها اعتباران، فإذا قالوا: المقبرة والمشرقة والمظنة بالفتح أرادوا بها مكان الفعل أو زمانه، وإذا ضموا العين فيها وكسروا فيها أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها والموضع الذي يشرق فيه الشمس المهيأ لذلك والموضع الذي من شأنه أن يقع الظن فيه فيكون اسماً غير جارية على الفعل بمنزلة القارورة. شرحه.

بهما المكان المخصوص[1] كالقارورة[2] لا مفهومُ[3] المكان الذي يُقْبر فيه ويُشرَق فيه فلا شذوذ[4].

ومما[5] زاد على الثلاثة كاسم[6] المفعول كالمدخل والمقام، وإذا[7]

(**قوله: فلا شذوذ**) أي في الضم والفتح من كل وجه، وقيل: بل في الضم فقط من وجه، فتأمل.

(**قوله: المخصوص**) أي المهيأ للدفن والشروق وإن لم يقعا فيه.

(**قوله: يقبر**) أي يعتبر فيه مفهوم الدفن والشروق فلا يرد أن كلامه مشعر بأنه لو وقع فيه الدفن والشروق لكان اسم مكان، وإن لم يلاحظ في مفهومه ذلك وليس كذلك.

(**قوله: فلا شذوذ**) أي من جهة ضم العين فلا ينافيه ما في «الكمال» من أن المقبرة أي، وكذا المشرقة شاذ حينئذ لخروجها عن أصل معنى اسم المكان.

(**قوله: كاسم المفعول**) أي منه ولو بواسطة حرف الجر فلا يرد أن ما ذكره لا يجري فيما كان لازماً. ويمكن تعميمه من الحقيقي والفرضي، هذا ولم يكن على وزن اسم الفاعل لأن اسم المفعول أخف منه ولأنه يناسبهما من حيث أنهما مفعول فيهما الفعل.

(**قوله: كالمدخل**) يحتمل اسم المفعول واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي، والفارق بينهما هو القرائن حالية أو مقالية.

---

(1) المهيأ للدفن والشروق سواء وقع فيه الدفن والشروق أو لم يقع، وعلى تقدير وقوعه ليس الوقوع ملحوظاً. سعد علي.

(2) فإنه في الأصل اسم لما يقرر المائع فيه وبعده أريد به الآلة المخصوصة لم يستعمل في غيرها وإن وجد فيه الإقرار. شرحه.

(3) بيانية.

(4) يعني: كما أن القارورة وشبهها ظروف من شأنها أن يقع فيها الفعل ويحل فيها الأشياء وليست بمشتقة من الفعل كذلك مضموم العين اسم لمكان مخصوص مهيأ لأجل شيء سواء حل فيه ذلك الشيء أو لم يحل فيه غير مشتق من الفعل. سعد الله.
ـ إما لعدم اعتبار وقوع الفعل فيها أو لأخذ التعيين فيهما. الجوري الجوري.

(5) لثبوت معنى لهما بل لها غير ما أريد من أسماء الزمان والمكان فجعلوا خروج صيغتها عن ما هو الجاري دليلاً على اختلاف معناها. شرحه.

(6) والفارق القرينة حالية أو مقالية. الجوري.

(7) إشارة إلى أن مفعلة هنا ليس اسم مكان حقيقة لأنه ما وضع لمكان وقوع الفعل ومفعلة هنا لمكان أعيان لا لمكان وقوع الفعل، وأيضاً اسم لمكان للدلالة على أنه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة هنا لكثرة ما فيه. شرحه شرحه.

كثر الشيء بالمكان[1] قيل فيه[2]: مفعلة[3] من الثلاثي[4] المجرّد[5] كأرض مشبَعة[6] ومأسِدَة مَذْئبَة من الثلاثي المجرد، ومَبطَخَة ومقثأة من مزيده[7] بحذف إحدى الطائين والثائينِ والياءِ والألفِ[8].

ويقال في غيرهما[9]: كثير الثَعلبُ كثير الجَحْمَرِشِ، وكذا مزيدهما[10].

(**قوله: وإذا كثر الشيء بالمكان**) وهذا ليس باسم مكان اصطلاحاً لكنه مناسب له فذكره دخيلاً في الباب.

(**قوله: وإذا كثر**) استطرادي ذكره لنوع مناسبة بينها وبين اسم المكان فإن نحو مأسدة ليس اسم مكان لأنه مكان عين لا حدث، ولأن معناه مكان كثر المأخذ فيه لا حصل المأخذ فيه، بخلاف اسم المكان. (**قوله: مفعلة**) بتاء التأنيث وجوباً لكونها صفة الأرض وهي مؤنثة.

(**قوله: من الثلاثي المجرد**) أي باعتبار حال الاشتقاق منه وإن كان مزيداً فيه قبله فلا ينافيه تقسيم المأخذ فيما يأتي إلى المجرد والمزيد فيه، ولا يكون لفظ المجرد مفسداً. نعم لو قال في ثلاثي الأصول: كأرض مسبعة ومأسدة ومذأبة ومبطخة ومقثأة، ويقال في غيره كثير إلخ، لكان أخصر وأحسن وأسلم. (**قوله: مبطخة**) عطف على ما قبله أو مبتدأ خبره، قوله: «من مزيد، إلخ» وفيه دفع لنقض مفهوم قوله المار: «من الثلاثي المجرد» بنحو مبطخة من البطيخ، فإنه ثلاثي مزيد فيه مع أنه بنى منه المفعلة. وحاصله: أن المراد به الثلاثي المجرد في الأصل أو بعد حذف الزوائد والبطيخ، وكذا القثاء إذا حذفت منه الزوائد صار ثلاثياً مجرداً وبنى المفعلة منه. (**قوله: في غيرهما**) أي رباعي الأصول أو خماسيها أو مزيد أحدهما.

---

(1) أي: فيه.

(2) أي: في حق ذلك المكان. الجوري.

(3) بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء. شرحه.

(4) إن كان الاسم مجروراً بُنِيَ منه وإن كان مزيداً فيه رُدَّ إلى المجرد وبُنِيَ منه. تصريف الزنجاني.

(5) لعل التقييد بالمجرد من الناسخ. الجوري.

(6) لكثير السبع ومأسدة لكثير من الأسد، ومذأبة لكثير الذئب، ومبطخة لكثير البطيخ، ومقثأة لكثير القثاء. شرحه شرحه.

(7) أي: المبطخة والمقثأة مأخوذان من مزيد الثلاثي المجرد. شرحه.

(8) الأربعة نشر على ترتيب اللف. الجوري.

(9) سواء كان ذلك الغير رباعياً مجرداً كثعلب أو خماسياً مجرد كجحمرش، أو مزيداً لهما كعصفور في مزيد الرباعي وعضرفوط وهو القطاة الذكر في مزيد الخماسي لا يبنى فيه مفعلة للثقل بل يقال: كثير الثعلب، وكثير العصفور، وكثير الجحمرش، وكثير العضرفوط. شرحه.

(10) أي: مزيد الاسم الرباعي والخماسي. الجوري.

(وأما اسم الآلة) وهو ما يعالج به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه كمِحْلب[1] ومِكْسَحَة[2] بفتحتين قبل التاء. ومفتاح[3] ومصفاة[4] أصلها مصفية[5].

(قوله: وأما اسم الآلة) فلم يسمع بناؤه من غير الثلاثي المجرد.

(قوله: يعالج به) أي يباشر.

(قوله: كمحلب) لآلةٍ[6] مِفعَلُ المِفعالُ، مَفعِلةٌ فاعِلَةٌ فِعالُ. وفاعِلٌ فَعيلَةٌ ومُفْعِلَةٌ. ومُفْعُلٌ[7] شَذ كمثلِ المُكْحُلة، ثلاثُها الأولُ بالقياس. وما[8] أتي[9] مما عَدا الثُلاثي. **(قوله: ومفتاح، إلخ)** الأوزان الثلاثة أصول ولو سلم فمفعل أصل ومفعال منه ومفعلة من أحدهما، فتأمل. **(قوله: أصلها مصفية)** وفي «الشرح» أصلها مصفوة.

(قوله: وهو) إن كان الضمير راجعاً إلى اسم الآلة يتجه أن اسم الآلة لفظ فلا يعالج به المعالجة المذكورة، أو إلى الآلة فمع أن تذكير الضمير يأباه يرد عليه أنه لا يوافق غرضه لأنه بصدد بيان اسم الآلة، فيكون توطئة لبيان كيفية بنائه من الفعل. وقد يجاب باختيار الشق الأول وحذف المضاف أي اسم ما إلخ، أو ما يعالج بمسماه الفاعل إلخ. ويرد عليه أنه ينتقض التعريف منعاً بالسكين وأمثاله. وأما اختيار الشق الثاني وجعل التذكير باعتبار الخبر فغير حاسم لتمام الإيراد فلو قال: وهو ما اشتق من فعل اسماً لما يستعان به في ذلك الفعل من حيث أنه كذلك لكان أحسن. **(قوله: فكمحلب)** أي يكون على وزن مفعل كمحلب. **(قوله: مفتاح)** هذه الأوزان الثلاثة قياسية على الأصح بمعنى أنه يجوز أن يشتق كل منها من أي فعل اتفق وإن لم يسمع. **(قوله: أصلها، إلخ)** أي لا فرق بينها وبين المكسحة في الوزن لكن ذكره لئلا يتوهم من عروض

---

(1) الصواب أن يقول: فيجيء أي: اسم الآلة على مثال محلب كما في الأصل لئلا يبقى أما بلا جواب أو ترك لفظ إما، بأن يقول: واسم الآلة، ليكون مبتدأ، وقوله: كمحلب وما عطف عليه خبره، والمحلب اسم لما يحلب به كنظائره بل اسم لما يحلب فيه لأن الآلة قد تطلق على ما يفعل فيه إذا كان مما يستعان به وصيغته المطردة ثلاثة: مِفعل ومِفعال ومِفعلة. شرحه.
ـ بحاء غير منقوطة.

(2) اسم لما يكسح به. شرحه.

(3) كمحلب ومفتاح ومكنسة وباصرة وخياط وقالب وذريعة. كتب من خط ابن القزلحي.

(4) مدهن.

(5) نافية.

(6) أي: اسم الآلة.

(7) اسم لما يفتح به. شرحه.

(8) اسم لما يصفى به الشيء. شرحه.

(9) على وزن مكسحة قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والمقصود أن المصفاة ليست صيغة مستقلة خارجة عن الثلاثة المذكورة وذكرها إيذان بأن اسم الآلة يعرضه الإعلال إذا كان فيه علة قابلة له.

وقالوا: مِرقات[1] على هذا، ومن[2] فتح الميم أراد المكان. وشذّ[3] مَدهُنٌ[4] ومُسْعِطٌ[5] ومُدُقٌّ[6] ومُنْخُلٌ[7] ومُكْحُلَةٌ[8] ومُحْرُضَةٌ[9] بضم الميم والعين[10]، وهي[11] أسماء لظروف مخصوصة عند سيبويه ليست جارية[12] على الفعل[13]

....

الإعلال عليه بقلب يائه ألفاً أن وزنيهما متغايران. **(قوله: ومن فتح، إلخ)** أي للسلم اعتباران: كونه مكان الرقي من حيث أن الرقي فيه، وكونه آلته من حيث أنه مستعان به فيه، ففتح الميم في المرقاة بالنظر إلى الأول وكسره بالنظر إلى الثاني، ومن هذا يظهر فائدة الحيثية التي ذكرتها في التعريف. **(قوله: وهي أسماء)** إشارة إلى شذوذها من حيث المعنى أيضاً لخروجها عما وضع له اسم الآلة حيث اختصت ببعض ما يستعان به في مأخذ الاشتقاق، أو إلى أنها ليست من اسم الآلة لذلك الاختصاص فلا يكون ضم الميم والعين فيها خلاف القياس، هذا وقد يقال: المدهن والمكحلة والمحرضة مأخوذة من الدهن والكحل والحرض، أي الأشنان، وهي من اسم العين فلا تكون من اسم الآلة لاشتقاقه من الفعل. **(قوله: لظروف)** فإن المدهن اسم لظرف مخصوص عرفاً بالدهن لا لكل ما يجعل فيه وإلا لأطلق على نحو ملعقة أو ورقة جعل فيها الدهن، وليس كذلك، وكذا البواقي. **(قوله: عند سيبويه)** مشعر بأن محرضة ثابت عنده وهو مخالف لما في «الكمال» من أنه لم يثبت عنده سوى الخمسة الأول إلا أن يبنى على التغليب.

---

(1) بكسر الميم. سعد علي.

(2) أي: أنها اسم الآلة كالمصفاة لأنه اسم لما يرقى به أي: يصعد وهو السلم. سعد علي.

(3) جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: قد حصرت صيغة اسم الآلة في الثلاثة المذكورة فما تقول في مدهنٍ وأخواته؟ فأجاب بقوله: وشذ. . . إلخ. شرحه.

(4) للإناء الذي جعل الدهن فيه. سعد علي. (5) الذي جعل فيه السعوط. سعد علي.

(6) لما يدق به. سعد علي. (7) لما ينخل به. سعد علي.

(8) للإناء الذي جعل فيه الكحل. سعد علي.

(9) للذي جعل للأشنان. سعد علي.

(10) في الكل والقياس كسر الميم وفتح العين فيه. شيوخه.

(11) يعني: هذه الأسماء ليست من أسماء الآلة التي يبحث عنها، بل أسماء مؤنثة لآلات مخصوصة وهي الآلة المعروفة بالعمل المعين. والحاصل أن اعتبار العمل داخل في مفهوم التسمية في الأسماء المبحوث عنها خارج عنه في غيرها. شرحه شرحه.

(12) أي: مشتقة.

(13) أي: الفعل المضارع إذا لم تؤخذ منه مثل أسماء الآلة الأُخر غيرها فإن أصلها المضارع إذ لو أخذت منه لقيل فيها بكسر الميم وفتح العين. شرحه، كتبه المذنب أحمد الأسك بغدادي.

وإلا[1] لما اختصت[2] إلا المنخل والمدق[3] على ما في الشرح، وكلها[4] على ما في المراح. وجاء: مدق ومدقة بالفتح[5] على القياس. (**المرّة**)[6] من الثلاثي

(**قوله: وكلها**) بلا استثناء لكن بالتغليب إذ المدق ليس بظرف، وكذا المنخل، تأمل. (**قوله: بالفتح**) أي بفتح العين وكسر الميم.

(**قوله: إلا المنخل**) قضيته إطلاق المنخل على نحو العمامة إذا نخل به والمدق على نحو اليد والرأس إذا دق به وهي ممنوعة. (**قوله: وكلها**) عطف على إلا إلخ، والمتعاطفان مرتبطان بما قيل ألا يعني أن هذه الستة كلها غير جارية على الفعل على ما في المراح وإلا المنخل، إلخ. ويمكن جعلهما قيدين للمقدمة الرافعة المطوية. (**قوله: وجاء**) وقد يجيء اسم الآلة على الفعال بكسر الفاء كالنظام وفاعلة كالباصرة وفاعل بفتح العين كالخاتم والعالم ولا يبنى من الثلاثي المجرد فليحفظ. (**قوله: المرة**) أي المصدر الدال على واحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقته بلا قصد خصوصية نوع منه من إلخ، واعترض بأن في دلالة الهيئة على المرة نظراً لأنه إذا قيل: هو حسن الجلسة، أريد حسن النوع في الجلوس بلا اعتبار كونه مرة أو أكثر، هذا وقد يقال: ينافي تلك الدلالة نحو ضربتان، وفيه أن معناه مرتان من الضرب، فالمرة مدلول الفعلة وتعددها مدلول التثنية على أنه يمكن أن يجرد عنها عند تثنيته، فافهم. (**قوله: على فعلة**) لأن فعلاً بفتح فسكون هو الأصل في مصدر الثلاثي المجرد فبنيت منه المرة، وزيدت التاء للدلالة على الوحدة، وخص بالآخر لكونه محل التغيير. وأما نحو حجة بكسر الفاء فشاذ كما في «الصحاح». (**قوله: كضربة**) أشار به إلى أن الفعلة التي هي للمرة تكون فيما دل على فعل الجوارح لا الصفة الثابتة كالحسن ولا الفعل الباطني كالعلم.

---

(1) أي: وإن كانت جارية.

(2) أي: هذه الأسماء بالظروف المخصوصة. شرحه.

(3) فإنهما اسما آلة وليسا على نهج واحد من المذكورة فيصح أن يقال: إنهما من الشواذ لأنهما جاريتان على الفعل فالقياس كسر الميم وفتح العين فيهما. شرحه.

(4) أي: كلها جارية على الفعل على ما في المراح فيصح أن يقال: إنهما من الشواذ كما قال الزنجاني. شرحه.

(5) أي: بفتح العين وكسر الميم الأولى للجنس والثاني للوحدة كتمر وتمرة. شرحه.

(6) هذه إشارة إلى كيفية بناء المرة والنوع فنقول: الفعل الذي يراد بناء المرة والنوع منه إما أن يكون ثلاثياً أو رباعياً، أما الثلاثي فإنما يكون مجرد أو مزيد فيه. أما المجرد فإما في مصدره التاء أو لا، فإن لم يكن في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد والذي لا تاء فيه فالمرة منه على فعله بالفتح والنوع على فعلة بالكسر، وإن كان التاء فيه وهو الثلاثي المجرد الذي فيه التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل، والفارق القرائن كنشدة واحدة ونشدة لطيفة، فالأولى للمرة والثانية للنوع، وأما البواقي وهي الثلاثي المزيد فيه وللرباعي المجرد والمزيد فيه فإن كان في مصدرها التاء فالمرة

المجرد[1] مما لا[2] تاء فيه على فَعْلَة[3] بسكون بين فتحتين كضربة[4] وآتيته[5] إتيانة، ولقيته لقائة، شاذ ويكسر الفاء للنوع كـ: ضربة[6]. وهما[7] مما عداه على[8] المصدر المستعمل كـ: إناخة[9]. والفارق[10] القرائنُ كـ: حسنةٍ[11] وواحدة، فإن لم تكن[12] تاء

(قوله: شاذ) وقياس كل منهما أتية ولقية. **(قوله: وهما مما عداه)** أي ما عدا الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه. **(قوله: والفارق)** أي بين المرة والنوع وأصل المصدر، فتأمل.

(قوله: مما عداه) أي عدا الثلاثي المجرد الخالي عن التاء، فيصدق بالثلاثي المزيد فيه سواء كانت بلا تاء أو بها، وبالثلاثي المجرد ذي التاء نحو: رحمة ونشدة وكدرة، فالنفي المستفاد من عدا متوجه إلى المقيد والقيد. **(قوله: والفارق)** يعني أن نحو: إناخة ورحمة، يستعمل في أصل الحدث والنوع والمرة. والفارق بين الثلاثة هو القرينة حالية أو مقالية نحو: اللهم ارحمنا رحمة واسعة. **(قوله: كحسنة)** مثال القرينة اللفظية للنوع، والوحدة قرينة لفظية للمرة. وأما قرينة إرادة أصل المصدر فترك قرينتها. **(قوله: فإن لم تكن، إلخ)** قيده بقوله: «وذلك، إلخ» لأن الثلاثي الخالي عن التاء قد مر حكمه، هذا وإن زيادتها هنا فيما له مصدران على غالبهما في

والنوع على مصدره المستعمل والفارق القرائن أيضاً نحو: استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة، وإن لم يكن فيه التاء فالبناءان على مصدره مزيداً فيه التاء نحو انطلاقة وتدحرجة واحدة أو حسنة. جابر بردي رحمه الله وإيانا، كتبه الحقير عبد الله الحسيني البرحاني الأصل سروريّ الملا أحمد البغدادي، وفقنا الله آمين.

(1) المشتق. مناهج. (2) أي: من مصدر.

(3) قياساً. مناهج.

(4) التاء الموحدة، تقول: ضربت ضربة. شرحه.

(5) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: أنت قلت المرة على فعلة بسكون العين من الثلاثي المجرد، فما تقول في إتيانه ولقائه؟ فأجاب بقوله: وأتيته... إلخ، والقياس أتية ولقية. قال: المعنى للنوع أي: للدلالة على نوع من أنواع الفعل. شرحه.

(6) بكسر الضاد كضربت ضربة. شرحه.

(7) أي: المصدر الذي للوحدة والمصدر الذي للنوع. شرحه.

(8) أي: على زنة المصدر المستعمل للأفعال المزيدة. شرحه.

(9) وكتابة ودحرجة. مناهج.

(10) أي: بين كون المصادر المزيد حين كونها للوحدة أو للنوع، جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: إذا كان المصدر من المزيد فيه على المصدر المستعمل فما الفرق بين الوحدة والنوع؟ فأجاب بقوله: والفارق... إلخ. شرحه شرحه.

(11) بأن يقال: انطلاقة حسنة للنوع أو واحدة للمرة واجتماعة قبيحة للنوع وواحدة للمرة وغيرهما مما يدل على النوع والمرة. شرحه. (12) أي: توجد. شرحه.

وذلك[1] في غير[2] الثلاثي المجرّد زدتها[3].

تمّت

(قوله: زدتها) في الفارق بين المرة والنوع بالقرائن أيضاً، تأمل. شعر:

ومِنْ ثُلاثيٍّ مجردٍ عَدا	يَفعِلُ صَحّ جانباه[1] ما عدا
مثالُ واوِ مَفعَلُ المكانِ	مُطرَدٌ والمصدرِ الزمانِ
وفُتِحَتْ في الأولِ الفِعالُ[2]	والباقي اِكسِر نصه الجلالُ[3]
وتلك[4] في المجاوزِ الثلاثي	كاسمِ مفعولٍ مع القياس

(تمّت)

الاستعمال فإن تساويا فيه وكان أحدهما قياسياً والآخر سماعياً غير غالب، زيدت على القياسي، فإن غلب السماعي فالظاهر تساويهما في الزيادة وأنه ترك بيان الفارق بين المرة والنوع من القرينة اتكالاً على المقايسة. فلو ترك قوله المار: «والفارق القرائن كحسنة واحدة»، وذكره بعد قوله: «زدتها» لكان أحسن. أحسن الله حالنا وبلّغنا آمالنا ووفّقنا وأحبابنا للعبادة وجعل لنا ولوالدينا ولهم الحسنى وزيادة، ونفع بهذه الحواشي التي فقد عن مدحها المتحاشي، ولا يعقل في حقها الذام والواشي إلا من على بصيرته الغواشي، جميع المحصلين من أهل السعادة والإنصاف لا أهل الشقاوة والاعتساف بحرمة سيد المرسلين وآله وصحبه الطاهرين وسائر المقربين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين إلى يوم الدين. وكان الفراغ من التنقيح والتهذيب وتحرير ما أوردناه وإزالة التصعيب، سنة ألف وثلاثمائة وتسع وأربعين من هجرة سيد الخلائق أجمعين صلى الله عليه وعلى آله ما دارت السماوات حول الأرضين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(1) أي: عدم التاء.

(2) من المزيدات الثلاثية والرباعي المجرد والمزيد فيه. شرحه شرحه.

(3) أي: التاء وهو جواب لإنْ في قوله: فإن لم يكن. شرحه.

- فإن الثلاثي المجرد الذي يكون نوعه ومرته على المصدر المستعمل لا يكون إلا بالتاء. حسن الجوري.

تم تذييل حواشي هذا الكتاب من يد الحقير أحمد الأسك بغدادي في قرية بسوة سنة 1242 قمري.

(4) أي: طرفاه. أي: الفاء واللام.

(5) أي: الأحداث، أي: المصادر.

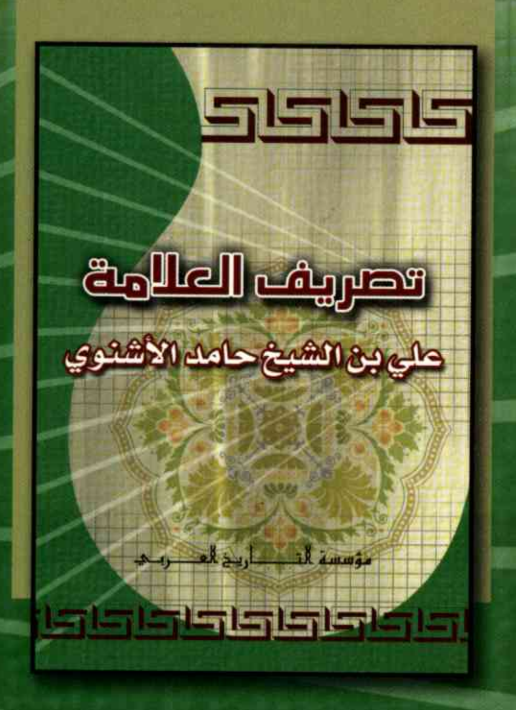
(6) السيوطي.

(7) أي: الثلاثة.

والحمد لله

فهرس المحتويات





THE ARABIC HISTORY
PUBLISHING & DISTRIBUTING

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف ٥٤٠٠٠٠ - ٥٤٤٤٤٠ - فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ١١/٧٩٥٧
Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel: 540000 - 544440 Fax: 850717 p.o. box 7957/11
E-mail: darcta@cyberia.net.lb